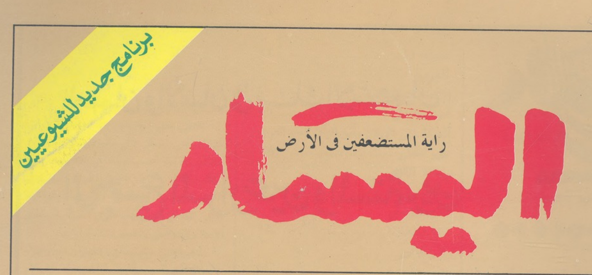
برنامج جديد للشيوعيين



■ العدد الثانى والثلاثون/ اكتوبر ١٩٩٢م/ ربيع ثانى ١٤١٣هـ/ الثمن جنيه مصرى ■



أخطاء اليسار
فى نقابة المحامين

المحليات.. فساد
ومخالفة للدستور

مصر الرسمية..
خدمات لصالح التطبيع

إمرأة آيلة للسقوط
دراسة حالة
فى السينما المصرية

قانون الاسكان
حريق يهدد ٥٦ مليون مواطن

مبارك والسنوات "الأصعب" القادمة

إهـــــداء ٢٠٠٨
الدكتور / محمد عبد القادر محمود
جمهورية مصر العربية



ديمقراطيــة / عقلانيــة / اشتراكيــة

فى هذا العدد

لليسار در

تلتقى على صفحات هذا العدد التيارات الثلاثة التى تشكل- أو مفروض أن تشكل- أقطاب الحياة السياسية فى مصر.. وهى الحكم وحزبه «الوطن الديمقراطى» الذى يمثل القطب اليمينى البوليسى، والقوى الديمقراطية والتى تشمل اليسار والقوى الليبرالية وتيار الاسلام السياسى بشقيه.

فتواصل «اليسار» الحوار مع وحول الاسلام السياسى بالدراسة المستقلة للإسلام المسلح، وبمناقشة قضية الحوار مع الإسلام السياسى فى باب مداخلات، وتحليل نتائج انتخاب نقابة المحامين ، حيث تنافس كل القوى والتيارات وفاز الأخوان المسلمون.

وتطرح «اليسار» أخطاء اليسار فى هذه الانتخابات، ونقد- من موقع الصديق- لممارسات اليسار فى الفترة الاخيرة كتبه د. سعيد اسماعيل على وتنفرد بنشر عرض لمشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعى المصرى، وتناقش رؤية د. فوزى منصور المفكر اليسارى لإشكالية خروج العرب من التاريخ. بالإضافة الى مواقف الاحزاب والقوى السياسية من المحليات والاسكان والخصخصة ومسئولياتها تجاه الحركة النقابية.

وتلقى اليسار ضوءا كاشفا على سياسات الحكم والمستقبل الذى تقودنا اليه، سواء من خلال السياسات الاقتصادية ومباحثاتها مع الصندوق أو انتخابات المحليات أو تصفية القطاع العام أو الديمقراطية.

وهذا التركيز لم يخل بمتابعة اليسار لكثير من القضايا العربية والدولية والمحلية والقضايا الفكرية والفنية والابواب الثابتة الأخرى.. وهو جهد نرجوا أن يحظى بقبول القراء.

ونستأذن القارئ فى تحية بإسم هيئة تحرير اليسار نوجهها الى الزميل ..العزيز سمير كرم بعد إجراء عملية جراحية دقيقة فى العمود الفقرى متمنين له الشفاء العاجل. فسمير كرم كاتب نادر المثال فى الجدية والعمق وإتساع المعرفة، وثبات الموقف القائم على العلم والدراسة والانتماء للناس. وقد حرص على أن يرسل مقاله الهام حول «كوبا» قبل دخوله المستشفى بساعات احتراما للقارئ وللمجلة.

اليسار

رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى :
محمود الهندى
المستشارون :
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس :
د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .
ترسل القيمة بشيك مصرف أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة
الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة .
ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

مبارك والسنوات "الأصعب" القادمة

حسين عبد الرازق

احتل الحديث الذى أدلى به الرئيس مبارك لإبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام والذى نشر على عددين (يومى ١٢ و١٣ سبتمبر ٩٢) اهتماما واسعا فى الدوائر السياسية وبين المهتمين بقضايا الوطن عامة. وبصرف النظر عن توقيت الحديث وأسبابه، فأهميته تأتى من أنه إجابة مطولة من رئيس الجمهورية -بكل سلطاته المطلقة فى اتخاذ القرار- حول سؤال يشغل بال الجميع..**ومعى يحق لنا أن نقول أن السنوات الصعبة قد انتهت إلى غير رجعة؟..**

وقد أجاب الرئيس بقوله : إن السنوات الصعبة قد أوشكت على الرحيل إن لم تكن قد انتهت، وأنه خلال عامى ٩٤ و٩٥ على الأكثر ستثمر الجهود الجبارة ثمارها الخيرة.

وليسمح لى السيد الرئيس أن، أختلف معه فى هذا القول الذى يجافى الحقيقة. -وأقول يجافى الحقيقة- لأن الواقع والمؤشرات العلمية الصحيحة تقول بغير ماذهب إليه الرئيس فى هذا الحديث. وسأركز على بعضها فقط انطلاقا من حديث الرئيس نفسه، ففيها الكفاية.

ولعل أكثر مالفت النظر فى حديث الرئيس الذى تصدر الصفحة الأولى من الأهرام بعناوين ضخمة بعرض الصفحة يومين متتالين، واحتل أربعة صفحات داخلية بالكامل ، وتناول كل كبيرة وصغيرة، وخاصة الاصلاح الاقتصادى والعلاقات الخارجية، أنه صمت تماما عن قضية هامة وأساسية وهى **الإصلاح السياسى..** أى الخروج من نظام الحكم الفردى الشمولى الى النظام الديمقراطى المستند الى مؤسسات المجتمع المدنى، وحق المواطنين جميعا فى إختيار الحكام وتغييرهم وإمكانية تداول فعلى للسلطة عبر صناديق الإنتخاب...و..و....

ولا أظن أن هذا التجاهل من الرئيس ومن محاوره جاء صدفة ، **ولكنه بالقطع تجاهل متعمد.** فالحديث عن الأوضاع السياسية والإصلاح السياسى سيصطدم باستمرار العمل بقانون الطوارئ ١١ عاما متصلة (هى فترة حكم الرئيس مبارك) ، وسلسلة القوانين المقيدة للحريات وآخرها تعديلات القوانين المخصصة- كما يقال- لمحاربة الإرهاب، وتزوير إنتخابات الشورى، والإصرار على إجراء إنتخابات المحليات بقوانين تنتهك الدستور وتقضى على الديمقراطية، وهوجة مبايعة الرئيس لفترة حكم ثالثة، واستمرار التعذيب فى السجون والمعتقلات، وممارسة الشرطة القتل للعناصر المتهمة بالارهاب..و..و... وبالتالى سيفسد الصورة الوردية التى حاول الرئيس ومحدثه رسمها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

والإصلاح السياسى ليس قضية بعيدة عن الإصلاح الإقتصادى. ففى التجارب الرأسمالية الليبرالية ارتبطت الحرية الإقتصادية بالحرية السياسية. كما أثبتت تجارب التحول الاشتراكى استحالة تحقيق التنمية والعدالة واستمرارهما دون نظام ديمقراطى حقيقى. **فالدولة البوليسية تقتل وتهزم أى اصلاح اقتصادى، مهما بدا ناجحا فى البداية.** فغياب الحديث عن الاصلاح السياسى والديمقراطى ليس له الادلالة واحدة، وهى أن الصورة الوردية والخروج من أسر السنوات الصعبة ليس الا نوعا من بيع الوهم.

ديون «مبارك»

كذلك فحديث الرئيس عن الديون، وعن ثبات الأسعار خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ (أي فترة حكم الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** و من بعده الرئيس السابق **السادات** والذى كان **مبارك** نائبا له) حديث **مغلوط**.

يقول الرئيس أن الديون وصلت عام ١٩٩١ إلى ٤٦ مليار دولار. ولم يقل لنا الرئيس من المسئول عن هذه الديون، والتى وصلت أقساطها وفوائدها الواجبه السداد سنويا عام ١٩٩١ الى ٤ مليار دولار. ولم يكن هذا التعميم أيضا صدفة. **فالرئيس وإداراته يتحملون أساسا مسئولية هذه الكارثة الاقتصادية. فى عام ١٩٧٠** وعند رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وبعد ١٨ عاما من الثورة، وبناء الصناعة والسد العالى وخطط التنمية وحرب ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ واعادة بناء القوات المسلحة، وحرب اليمن ومايسمى بالمغامرات الخارجية، **كانت ديون مصر ٢ر١ مليار دولار**. وخلال ١٠ سنوات أى عام ١٩٨٠ قفز بها الرئيس الراحل أنور السادات (ونائبه حسنى مبارك) **إلى ٢٠ مليار دولار، تم قفز الدين بعد ٨ سنوات من حكم الرئيس الحالى حسنى مبارك أى عام ١٩٨٩ الى ٦٢ مليار دولار** (طبقا لبيانات البنك الدولى)، انخفضت الى ٤٦ مليار دولار هذا العام بعد الاعفاءات الأمريكية والعربية والأوروبية الناتجة عن دور الحكم المصرى فى الحرب الأمريكية فى الخليج عام ٩٠- ١٩٩١.

إذن فالديون وكارثتها، والتى يقول الرئيس أنها أحد الاسباب الرئيسية وراء انخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع سعر الدولار، وبالتالى الارتفاع المستمر فى الأسعار وفى موجة الغلاء «وهذا يعنى أن الغلاء الذى تجنبه الآباء، قد رحلوه الى الأبناء»... **يتحمل مسئوليتها أساسا الرئيس مبارك وإداراته وسنوات حكمه الإحدى عشر «السعيدة»**.

والأهم من ذلك أن كارثة الديون مازالت مستمرة، فهناك دين ٤٦ مليار دولار مطلوب من الجيل الحالى والأجيال القادمة سدادها.

أمراض السنوات الأخيرة

أما الحديث عن أن الثبات النسبى فى الأسعار خلال الفترة مابين ١٩٦٠-١٩٨٠ قد تحقق على حساب الجيل الحالى والأجيال القادمة، فالحقائق أيضا تدحضه، وتقول أنه منذ عام ١٩٧٤ ومع سياسة الانفتاح حدثت موجات متتالية من الارتفاع فى الأسعار. صحيح أن الارتفاع فى الثمانينيات- أى فى ظل الرئيس مبارك- كان فلكيا وغير مسبوق، إلا أن الثبات النسبى فى الستينيات لم يكن على حساب الأجيال التالية. فالدولة- بكل أخطائها- لم تكن تعانى من فوضى السوق وغياب التخطيط والعجز الكبير فى الموازنة وميزان المدفوعات والتضخم وتوقف الانتاج والبطالة.. وكلها أمراض ظهرت فى السبعينيات وتفاقمت فى الثمانينيات وماتزال.

لمصلحة من؟!

ويلفت النظر فى حديث الرئيس خبر غاية فى الغرابة. فبعد أن أرجع موجة الغلاء فى أحد جوانبها الى إنخفاض سعر الجنيه المصرى وإرتفاع سعر الدولار، وتحدث عن دور الحكومة ضمن سياسة الإصلاح الإقتصادى لوقف هذا الانخفاض فى سعر الجنيه، فاجأنا بأن البنك المركزى تدخل من أجل منع الجنيه المصرى من الارتفاع ومن أجل ألا ينخفض سعر الدولار «بل لا أذيع سرا إذا قلت أن البنك المركزى قد إشترى هذا العام من السوق ٤٥٠٠ مليون دولار، ولولا تدخله وشراؤه لهذا الكم لانخفض سعر الدولار بشكل حاد». ولم يقل لنا الرئيس **لمصلحة من تدخل الحكومة عن طريق البنك المركزى لمنع انخفاض الدولار الذى ينخفض فى كل العالم، أى لمنع الجنيه المصرى لاستعادة قدر محدود من عافيته؟!**.. هل لمصلحة الاقتصاد المصرى.. أم لمصلحة قلة من المصدرين يريدون أن ينافسوا فى السوق الخارجى على حساب مجمل الاقتصاد المصرى؟!.. أم لأسباب أخرى لانعلمها؟!.

البطالة... البطالة.

ويمضى الرئيس ليقول أن الأرقام التى تذكرها الصحافة عن البطالة فى مصر مغالى فيها ولايمكن الاطمئنان اليها فى تحديد حجم المشكلة. ولم يقل لنا ماهى الأرقام الحقيقة. ومع ذلك فقد جاء الرد من البنك الدولى للإنشاء والتعمير الذى يعتمد عليه - وعلى صندوق النقد- الرئيس مبارك وحكومته فى التفاخر بالإصلاح الإقتصادى ونجاحه . فقد أذيع بعد ٧٢ ساعة من حديث الرئيس تقرير البنك حول الأوضاع الإقتصادية فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد حرب الخليج .فإذ بالتقرير يشيد بالاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى، ثم يقول **أن كل ماتحقق مهدد نتيجة لارتفاع نسب البطالة. كما فسر البنك نجاح هذا الإصلاح بعوامل خارجية أساسا.**

هل يكفى ذلك للرد على مقولة الرئيس؟!.

الكساد والركود

إلا أن أهم حقيقة تنسف هذا الحديث الوردى الخادع- غير ما يعانيه الناس فى حياتهم اليومية- أن كل ما تم من إصلاحات، تناولت العجز فى الموازنة والعجز فى ميزان المدفوعات ونسب التضخم- رغم أهميتها - لم يقترب من جوهر الأزمة الاقتصادية المصرية، وهو توقف الانتاج منذ السبعينيات تقريبا. ويشير تقرير البنك الدولى أن **معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى إنخفض عام ١٩٩٠ الى ٣ر١٪، وانخفض الدخل القومى الإجمالى بمعدل ٥ر١٪ خلال عام ١٩٩١**... وهو ماتؤكده حالة الركود والكساد الاقتصادى التى تخنق الجسم الاقتصادى للبلاد... وتدهور مستوى معيشة الغالبية من المواطنين.. وتزايد **نسب وأرقام البطالة التى قدرها البنك الدولى عام ١٩٩٠ ب ٢٠٪ أى أكثر من ٣ مليون عاطل.**

بعد هذا كله يحدثوننا عن انتهاء السنوات الصعبة. ويتجاهلون ما يدبرونه لنا كوطن وشعب فى الاتفاق الذى يجرى إعداده الآن مع صندوق النقد ليوقع فى ٢٠ نوفمبر القادم وليتم تطبيقه فى ١٨ شهراً عجافاً نشهد خلالها المزيد والمزيد من المعاناة.

إن استمرار الحكم فى هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فى سياسات القمع والعداء للديمقراطية، وبيع الوهم للمواطنين المتعبين المكدودين ،أمر مفهوم يحقق مصالح القلة الحاكمة، على المدى القصير على الأقل.

ولكن مايحتاج الى فهم.. لماذا تقف القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والتقدمية أقرب الى المتفرج.. ولاتتحرك مع الناس بالمستوى النضالى المطلوب لوقف هذه الكارثة؟

هذا هو السؤال الحائر الذى يحتاج الى إجابة سريعة.

تعديل شامل لبرنامج الحكومة للإصلاح

- **بول شابريه : نرفض تكرار ماحدث عام ١٩٨٧ مع مصر، وثلاث سنوات كافية ومد الاتفاق مرفوض.**
والبنك الدولي يقول :
- **التطور في الاقتصاد المصري وراءه عوامل خارجية وليست داخلية.**
- **أخطر مرحلة حرجة يجتازها الاقتصاد في مصر وتحتاج لإجراءات سريعة.**
- **الإسراع بالخصخصة وتحريك الأسعار للمستوى العالمي والدور الأول للقطاع الخاص.**

محمود الخضري

قدمت الحكومة منذ أيام ـ للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن ـ برنامجها المبدئي للمرحلة الثانية من خطتها لتحرير آليات الاقتصاد والإنتاج والأسعار، للبدء في تطبيقه من ٢٠ نوفمبر القادم.

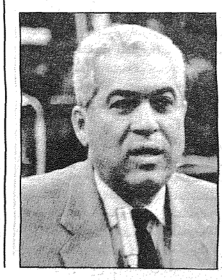
شارك في عرض هذا البرنامج أربعة من كبار المسئولين هم د. **كمال الجنزوري** نائب رئيس الوزراء، ووزير التخطيط، ود. **محمد الرزاز** نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية ود. **موريس مكرم الله** وزير التعاون الدولي ود. **صلاح حامد** محافظ البنك المركزي.

وسبق إعداد هذا البرنامج جولة من المباحثات الطويلة مع وفدين من صندوق النقد والبنك الدوليين امتدت لنحو ثلاثة أسابيع.

أسفرت تلك المباحثات عن إجراء العديد من التعديلات على برنامج الحكومة استجابة لملاحظات الصندوق والبنك حول الجدول الزمني للتنفيذ، تمهيدا لإقرار الاتفاق الثاني في النصف الثاني من شهر نوفمبر المقبل.

الصندوق يرفض

تركزت التعديلات في ضرورة اتخاذ إجراءات التحرير، أسعار السلع والخدمات بالكامل خلال مدة تنفيذ المرحلة الثانية والمحدد لها ١٨ شهرا، بعد رفض الصندوق مد فترة الاتفاق إلى ٣٦ شهرا، وماأبداه **بول شابريه** نائب مدير عمليات الشرق الأوسط



د. كمال الجنزوري

من ملاحظات، حول مايعيب خطوات التنفيذ من مماطلة وتطويل، قد تؤدي إلى فشل ما تحقق من نجاحات خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، وتكرار الأزمة التي عرقلت تنفيذ اتفاق مايو ١٩٨٧.

وقال شابريه : **إن الهيئات المالية الدولية ليست على استعداد للدخول في مناقشات غير مجدية، فعنصر الوقت أهم معيار فيما يتعلق بخروج برنامج الإصلاح للنور وحيز التنفيذ**، مشيرا إلى أن مرحلتي الإصلاح الاقتصادي الأساسي ثلاث سنوات بدأت من مايو ١٩٩١ وتنتهي في منتصف عام ١٩٩٤، وهي مدة كافية لم تتح لأي دولة أخرى، بل أمام مصر عامين آخرين لايدخلان في المرحلة الأساسية للإصلاح، بل يعدان فرصة لاستكمال المرحلة التنفيذية لما سيتم الاتفاق عليه.

أسباب خارجية

ولم يكن صندوق النقد جهة الضغط الوحيدة، فقد كان للبنك الدولي دور آخر في الضغط على الحكومة لتنفيذ خطوات التحرير الشامل لآليات الاقتصاد المصري، ليدخل النظام الاقتصادي العالمي السائد مرة واحدة..

فيقول البنك في مذكرة لرئيسه **لويس بريستون**، بعث بها إلى رئيس الوزراء : «إن اقتصاد مصر حقق نسبا في النمو الإجمالي للناتج المحلي خلال الشهور الماضية أكثر مما كنا نتوقع، وكذلك حقق ميزان المدفوعات احتياطيات جديدة في النقد الأجنبي **ولكن البنك الدولي يرجع ما تحقق إلى أسباب خارجية وليس إلى إجراءات اقتصادية**» ويقول رئيس البنك الدولي : إنه لابد من الإشارة إلى أن هذه التطورات الإيجابية نجمت عن **الزيادات الملموسة في تحويلات العاملين في الخارج، وزيادة إيرادات السياحة وقناة السويس. كما كان لتخفيف عبء الديون، وإسقاط جانبا منها**، وما قدمته الهيئات المالية والدول الأجنبية

والخليجية وبمقتضى اتفاقيات ثنائية من دعم مالي كان له دور هو الآخر فيما تحقق من نمو في الإنتاج وزيادة في ميزان المدفوعات لصالح الإيرادات.

مرحلة حرجة

وتضيف مذكرة البنك الدولي : إن مصر تجتاز في الوقت الراهن مرحلة حرجة في مسارها التنموي، وصحيح أنها أنجزت الكثير من الإجراءات حتى الآن، إلا أن هناك الكثير من الإجراءات الأخرى المطلوب إنجازها، ومن هنا على الحكومة المصرية أن تعي الدور الهام لعنصر الوقت، ولابد أن يتم التنفيذ في الفترة القادمة بنفس الروح التي بدأت بها المرحلة الأولى. وأن خلق مناخ مناسب للاستثمار الخاص وفتح مجالات أوسع للقطاع الخاص هو الأساس الذي يجب على حكومة مصر مراعاته، فلا أمل أمام مصر لحل مشكلة البطالة دون الاهتمام بالقطاع الخاص والاستثماري وإسناد الدور الأول في مراحل التنمية له!! وهو الأولى بدعم البنك من مساعدات وقروض.

مصر تعد ولا تنفذ

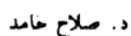
ويوجه البنك الدولي سيلا من الانتقادات للحكومة بأسلوب «شيلني وأشيلك».. ففي الوقت الذي تقول فيه مذكرة البنك : إن إدارة البنك رئيسا ومديرين وخبراء سرهم نية الحكومة المصرية في تنفيذ إجراءات إصلاح القطاع العام والاستمرار في سياسة الخصخصة، ونيتها في في متابعة واستكمال إجراءات تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتشريعات الإنتاج والاستثمار.. بعد هذه العبارة الرنانة.. يعود البنك ويوجه سمومه قائلا : إنه بالرغم من كل ذلك، **فالحكومة المصرية تنفذ سياساتها على استحياء خشية شئ غير معلوم، تحت دعوى ظروف اجتماعية،** فوعود الحكومة المصرية كثيرة لكن تنفيذها بطيء جدا، فقد تأخرت كثيرا في تنفيذ سياسة الخصخصة، وفوق كل ماهو متوقع، رغم أن البنك نبه الحكومة المصرية أكثر من مرة أن الوضع الحالي مناسب جدا، بل هو فرصة فريدة لتنفيذ



محمد الرزاز

برنامج الإصلاح بأسرع مايمكن وفي أقل وقت ممكن.

وتضيف مذكرة البنك أنه، مازال هناك العديد من القوانين التي تنظم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، التي تعتبر معوقات أمام انطلاق القطاع الخاص والاستثماري، ولم تف الحكومة بتعديلها ودمجها، ولم يظهر ماينبئ عن تغييرها. كما أن هناك - حسبما يقول البنك - عدة **تشريعات تحكم أنظمة العمل، والتي تعد سيفا على الاستثمار ولم تعد ملائمة لظروف الاستثمارات** الجديدة والمرحلة الراهنة من النظام الاقتصادي. بل هناك تضارب بين القوانين المعمول بها، وليس لدى الحكومة المصرية مايشير إلى وضع تشريع جديد، وكل ما قالته عبارة عن وعود لاترى مجرد



د. صلاح حامد





المناقشة، ويصبح من الضروري إيجاد شكل جديد لتنظيم العمل والعمالة يتوائم ومقتضيات العصر.

تحريك الأسعار ضرورة

ويواصل البنك الدولي انتقاداته أو قل ضغوطه، على الحكومة، مشيرا إلى التأخر غير المبرر في تحريك الأسعار والخدمات وصولا لمستوى الأسعار العالمية،، وتضيف مذكرة البنك أن أسعار الطاقة كان مستهدفا لها أن تصل بحلول يوليو الماضي إلى ٨٠٪ من الأسعار العالمية، إلا أن حكومة مصر لم تنفذ ذلك، وتأخرت في تنفيذ إحدى المراحل لأجل غير مسمى، رغم وعدها بتنفيذها في أكتوبر القادم، ولكن هذا غير متوقع وغير مضمون حتى الآن، **فمصر تأخرت عام كامل في تنفيذ تحريك أسعار الطاقة لمستوى الأسعار العالمية.** وتضيف مذكرة **لويس بريستون** لرئيس الوزراء، **أن هناك تأخير واضح من جانب الحكومة المصرية في تحرير قوائم السلع الغذائية، مما يهدد برنامج الإصلاح بالفشل بكامل بنوده.** وخصت مذكرة البنك قضية تحرير التجارة الخارجية جزئا كبيرا من ملاحظاته.. خاصة فيما يتعلق بالسلع المحظور استيرادها، وطالب البنك بالتحرير الكامل دفعة واحدة لتتمكن مصر من الحصول على القروض التي تطالب بها، **ولمنح البنك شهادة للاقتصاد المصري يتم بمقتضاها إسقاط المرحلة الثالثة من الديون بواقع ١٥٪.**

وبعد مناقشات دامت حوالي ثلاثة أسابيع قررت الحكومة إجراء تعديل على برنامجها للمرحلة الثانية يقضي بضغط برنامج التحرير في ١٨ شهرا بدلا من ٣٦ شهرا، وفي ذات الوقت أعد الوفد الوزاري الذي سيشارك في الاجتماعات المشتركة للبنك والصندوق مذكرة لمجلس إدارتي البنك والصندوق لمحاولة مد الاتفاق.

ويقول **د. صلاح حامد** محافظ البنك المركزي: إن الحكومة ملتزمة بالبرنامج، ولكنها تريد مرونة أوسع من الصندوق والبنك..

يبقى أن نقول أن هذا متوقف عن نتائج مباحثات نوفمبر القادم.

(تناول الكاتب فى الحلقتين السابقتين بدايات وجذور حركة الإسلام المسلح فى مصر من خلال أبرز شخصياتها ومفكريها كسيد قطب وشكرى مصطفى وصالح سريه ومحمد عبد السلام وعبود الزمر وعمر عبد الرحمن، متعرضا لخطين رئيسيين فى الحركة وهما خط التكفير والهجرة وخط الجهاد.

وفى هذه الحلقة يتعرض الكاتب لجذور الخلاف بين «الجماعة الاسلامية» و«حركة الجهاد الاسلامى».. وكلاهما ينتمى لخط الجهاد.)

تيار الجهاد الإسلامى

من وحدة ١٩٨٠.. إلى انفصال ١٩٨٤

هشام مبارك

تصر أجهزة الأمن فى مصر ومن خلفها الصحافة والإعلام الرسمى، على نسبة كل أعمال العنف التى تتستر بالدين الى تنظيم الجهاد. وهو تنظيم لاوجود له.

فتيار الجهاد «الإسلامى» فى مصر انقسم منذ عام ١٩٨٤- كما سبق القول- الى تنظيمين. الاول «الجماعة الاسلامية» وأميرها العام الشيخ الضرير «عمر عبد الرحمن» والثانى «حركة الجهاد الاسلامى» بزعامة «المقدم» عبود الزمر.

وقد نشأت الجماعات الاسلامية فى أوائل السبعينيات بمساعدة من «**أنور السادات**» وفق خطة أمنية تهدف الى الحد من نفوذ ومعارضة الشيوعيين والناصريين فى الجامعات المصرية والتى بلغت ذروتها فى أحداث ٧١-١٩٧٣... وأشرف على تنفيذ هذه الخطة المقاول المعروف وصهر السادات **المهندس عثمان أحمد عثمان** وأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى ومحافظ أسيوط بعد ذلك **محمد عثمان اسماعيل** والذى ظل محافظا لأسيوط تقديرا لهذا الدور حتى عام ١٩٨٢.

ويقول اللواء **حسن أبو باشا**- رئيس مباحث أمن الدولة ثم وزير الداخلية فترة طويلة خلال الثمانينيات- فى مذكراته المنشورة: «كانت الخطوة الأولى التى أتخذها السادات بعد صدامه مع مجموعة مراكز القوى هى إعطاء الضوء الأخضر لتشكيل مايسمى بالجماعات الاسلامية فى الجامعات لقد لجأ إلى هذه الخطوة لكى يحقق توازنا على الساحة السياسية فى مواجهة التيار الماركسى..»

وفى ضوء المهام المحددة سلفا بين الدولة والجماعات الاسلامية، قامت عناصر منها بالاعتداء على الطلاب اليساريين بالمطاوى والجنازير فى جامعة القاهرة وأسيوط.. وأضافت الجماعات من عندها مهمة الفصل بالقوة بين الطلاب والطالبات فى مدرجات الكليات... والأعتداء على الأقباط فى الصعيد.. **واكتفت السلطات فى جميع الأحوال بمتعة المشاهدة لما يحدث من جرائم على يد وليدها الجديد «الجماعات الأسلامية».. بل إن محمد عثمان اسماعيل** تدخل مرارا لحفظ التحقيقات التى كانت بدأت مع قيادات الجماعة الأسلامية بسبب اعتداءاتهم على الأقباط.

وبدا خلال الفترة عام ٧١ الى ١٩٧٥، أن هناك إتفاقا بين الدولة والجماعات الإسلامية على أن أعداء الأسلام **إثنان: اليساريون والأقباط..** لكن بعد منتصف السبعينيات جرت مياه كثيرة فى نهر الجماعات الأسلامية.. وتمثلت فى مجموعة

من المتغيرات الداخلية والخارجية.

دور الإخوان المسلمين

فعلى المستوى الداخلي بدأت ثمار سياسة الأنفتاح الاقتصادى التى طبقها السادات تنتج آثارها فى التربة الإجتماعية والاقتصادية . وكان من أبرز نتائجها الأختلال العميق فى ميزان القيم لدى المواطنين العاديين و شيوع نمط استهلاكى غربى خليجى وصاحب ذلك مظاهر تفسخ وتحلل فى المجتمع وفى العلاقات الأسرية وداخل مؤسسات الدولة وشيوع الفساد، وانتشار اماكن اللهو والدعارة لملاحقة «المزاج» الخليجى الزاحف إلى مصر.

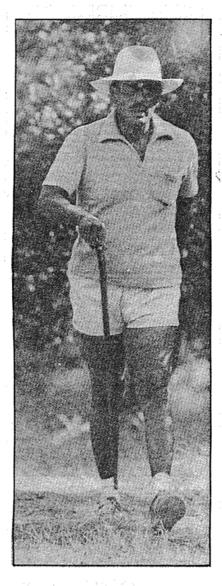
وفى نفس الوقت تمت المصالحة بين **السادات والإخوان المسلمين فى أوائل السبعينيات بوساطة حكام المملكة العربية السعودية** وعودة قيادات الجماعة من الخليج إلى مصر والإفراج عن أعضائها المعتقلين. ثم السماح «للدعوة» مجلة الأخوان بالصدور والموافقة على بدء نشاطهم.

وعلى المستوى الخارجى وقع حدثين هامين

- **الاول** بدء المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وعقد إتفاقيات كامب ديفيد.

- **الثانى** قيام الثورة الإيرانية واستضافة شاه إيران فى مصر.

تضافرت هذه العوامل الداخلية والخارجية لتعصف بوحدة الجماعات الأسلامية فى الجامعة المصرية. فمع سياسة الانفتاح وانتشار الفساد والكباريهات اتجه بعض الشباب فى الجماعات الاسلامية للتصدى لهذه المظاهر على أساس القاعدة الفقهية «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وأوكل هؤلاء الشباب لنفسهم مهمة إصلاح هذه «النفوس الضعيفة» التى عاثت فى الأرض فسادا عملا بقول الرسول «من رأى منكم منكرا فليغيره..» وربما لأن «الراديكالية» صفة ملازمة للشباب، فقد قفز عدد من أعضاء الجماعات الأسلامية من مرحلة تغيير المنكر «بالقلب أو اللسان» إلى مرحلة «تغييره باليد» ولكن هذه «الراديكالية» لاتفسر بمفردها هذه القفزة لبعض أعضاء



أنور السادات

الجماعة، فى حين ظل آخرون من ذات الجماعة يدعون إلى تغيير هذا المنكر «باللسان» فقط..

وربما نجد تفسير ذلك فى عاملين: الاول يرتبط بالمكان فالذين اتجهوا الى التغيير «بالقوة» ينتمون لمحافظات الجنوب فى صعيد مصر «جامعات المنيا وأسيوط وغيرها» وهو أمر يمكن تفسيره بطبيعة العلاقات والشخصية الصعيدية فى جنوب مصر وطبيعة الحياة الاقتصادية والأجتماعية فضلا عن جغرافية المكان

والعامل الثانى فى تفسير تبنى بعض أعضاء الجماعة لتغير المنكر بالقوة ورفض البعض الآخر، يرتبط إلى حد كبير بالمتغير الداخلى الثانى الذى وقع فى مصر فى أوائل السبعينيات والمتمثل فى عودة الإخوان المسلمين لممارسة نشاطهم فى الساحة السياسية. فلم تكن الجامعات المصرية بمعزل عن هذا النشاط، ولكن ظلت حركة الأخوان المتنامية قاصرة على جامعات بحرى والقاهرة بحكم تأثيرهم التاريخى فى هذه المناطق. **وقد تمكنت جماعة الأخوان المسلمين من تجنيد قيادات مؤثرة فى الجماعات الأسلامية، كان ابرزهم : حلمى الجزار وعصام العريان الأمين العام الحالى لنقابة الأطباء وأبو العلا ماضى امين نقابة المهندسين حاليا.** وقد أفردت مجلة الدعوة لسان حال الآخوان المسلمين بابا دوريا يهتم بأخبار وانشطة الجماعات الأسلامية فى الجامعات المصرية.. وبفعل هذا التأثير لجماعة الاخوان المسلمين على القطاع الطلابى وضم قيادات طلابية إليها تمكنت من تلجيم توجه الجماعة الأسلامية الداعى إلى استخدام القوة فى اعمال الدعوة الأسلامية وهدف الأخوان المسلمين من ذلك لم يكن فقط نابعا من رؤيتهم الخاصة الداعية إلى نبذ العنف، **إنما كان تعبيرا إيضا عن حرص الإخوان على حماية تحالفهم مع السادات، وعدم ارتكاب مايعكر صفو هذا التحالف.**

انقسام الشمال والجنوب

وبحلول عام ١٩٧٩، وبحكم المتغيرات الخارجية المتمثلة فى الصلح مع اسرائيل وقيام الثورة الايرانية وإستضافة الشاه، لم يعد الصراع مجرد قضية داخلية بين المتبنين لفكرة تغيير المنكر بالعنف وبين هؤلاء الداعين الى التغيير بالدعوة والحوار. تفجر الخلاف بين الاتجاهين داخل الجماعات الأسلامية فى الجامعات المصرية.

فالاتجاه المسيطر على جماعات الصعيد



شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)

شكل رقم (٣)

لم يعد يبحث عن دليل ينقصه لإدانة نظام السادات ووصمه «بالكفر» أو «الطاغوت» فمن يتحالف مع اليهود أعداء الأسلام بنص القرآن، ومن يفتح البلاد لاستضافة الشاه المخلوع الذى سفك دماء المسلمين فى ايران... لابد وأن يكون خارجا عن الاسلام ووجب «خلعه» ولو بالخروج «للجهاد» ضده ولم تعد قيادات الجماعات الأسلامية فى الصعيد تلتفت الى بسمله «الرئيس المؤمن فى خطبه، أو مسوح التدين على قسمات وجهه فى المسجد التى تنقلها كاميرات التليفزيون والصحف.

ولم يكن الاتجاه الثانى داخل الجماعات الأسلامية والمتأثر بفكر الأخوان المسلمين مترددا فى توجيه الأنتقادات إلى السادات وأركان حكمه. ولكن ظل الخط الفاصل بين الاتجاهين هو الإنتقاد المقترن بالعمل والحركة ضد نظام السادات ومظاهر الفساد، والانتقاد بالقول الحريص على تحالف الأخوان مع هذا النظام.

وفى عام ١٩٧٩ أسفر الصراع بين الأتجاهين داخل الجماعات الاسلامية عن الأنفصال البائن بينهما. وسيطرة إتجاه الأخوان المسلمين على جماعات القاهرة ووجه بحرى، وتمسك بإسم «الجماعة الأسلامية» ووزع منشوراته ومطبوعاته بهذا الأسم ودعا الناس الى صلاة العيد باسم «الجماعة الأسلامية» وأصبحت هذه الجماعة بمثابة التنظيم الطلابى للإخوان المسلمين فى الجامعات المصرية.

فى حين سيطر الأتجاه الآخر على جماعات الصعيد واحتفظ أيضا بذات الأسم «الجماعة الأسلامية» فى مطبوعاته ومنشوراته، الأمر الذى أدى إلى خلط ولبس شديدين لايزالان مستمرين حتى الآن.. ويمكن التمييز بين «الجماعة الأسلامية» التابعة للإخوان المسلمين من خلال الرمز والشعار المطبوع على بيانات هذه الجماعة «أنظر شكل رقم (١)». بينما أبتدعت الجماعة الأسلامية» فرع الصعيد رمزا وشعارا مختلفين «أنظر شكل رقم (٢)».

وبهذا الأنشاق لم يعد اليساريين والأقباط هم اعداء الأسلام من وجهة نظر الجماعة الإسلامية بالصعيد، **بل أضيف اليهم الدولة وحاكمها الكافر.**

من التقويم.. الى الفريضة الغائبة

حتى هذا الحين- عام ١٩٧٩- لم تكن هناك رؤية فكرية أو حركية واضحة لدى هذه الجماعة لتغيير الحاكم الكافر وإقامة دولة الأسلام وفق تصورهم بل أن اعمال هذه الجماعة انحصرت فى فكرة تغيير المنكر بالقوة، فكثرت، أعمال العنف ضد مظاهر «المدنية الفاجرة» التى تمثلت فى تحطيم محلات الخمور والكباريهات، ومنع الحفلات الموسيقية والرحلات المشتركة بين الطلبة فى الجامعات!

ويمكن التدليل على إفتقاد الجماعة الأسلامية بالصعيد للرؤية الفكرية والحركية من خلال قراءة الوثيقة الوحيدة التى أصدورها فى هذه الفترة وهى«**ميثاق العمل الأسلامى**». وقد تضمن هذا الميثاق تسع نقاط وشروحها وهى:

غايتنا: رضى الله تعالى بتجريد الإخلاص له.

عقيدتنا: عقيدة السلف الصالح

فهمنا: نفهم الأسلام بشموله كما فهمه علماء الأمة الثقات

هدفنا: تعبيد الناس لربهم، اقامة خلافة على نهج النبوة.

طريقنا: الدعوة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله.

زادنا: تقوى وعلم.. يقين وتوكل.. شكر وصبر.. زهد فى الدنيا وإيثار للآخرة

عداؤنا: للظالمين

اجتماعنا: لغاية واحدة.. بعقيدة

حركة الجهاد الاسلامى تهتم بتجنيد العسكريين والنفاذ لمؤسسة القوات المسلحة

واحدة.. تحت رايه فكرية واحدة..

وأشار الميثاق إلى المهمة الأساسية للجماعة الأسلامية فى «مديد العون أو يد التقويم الى أبناء هذه الأمة.. وهذا يتطلب منا أن نقف على طريق الدعوة حداة وهداة الى الحق، فمن آمن واستقام فنعمة، ومن أبى وأستكبر وقفنا له محتسبين أو مجاهدين على طريق التقويم والردع».

وبذلك تكون الجماعة الاسلامية قد حددت مهمتها فى التقويم، وهو لايعنى تغيير حقيقى لهذه الدولة التى وصمت حاكمها بالكفر.. وظلت الجماعة هكذا لاتملك رؤية حقيقية لإقامة الدولة الأسلامية حتى التقى أمير الجماعة فى محافظة المنيا «كرم زهدى» «بمحمد عبد السلام فرج» قائد مجموعة تعتنق أفكار الجهاد كامتداد تاريخى لتنظيم صالح سرية والتى ضمت عبود الزمر.. وقد اسفر اللقاء بعد حديث عبد السلام المطول عن ضرورة دمج المجموعتين «الجماعة الاسلامية وجماعته» فى تنظيم موحد- واقتنع «كرم زهدى» بهذه الفكرة. «راجع اليسار العدد ٣١- صفحة ٢٠»

وبوحدة التنظيمين وبفعل تأثير مجموعة محمد عبد السلام، اختلفت الرؤية الفكرية والحركية لشباب الجماعة الاسلامية، ففكريا تبنى الجميع الأفكار الواردة فى وثيقة «الفريضة الغائبة» التى اعدها محمد عبد السلام وهى بالمقارنة بوثيقة «الميثاق الأسلامى» الخاصة بالجماعة الأسلامية أخطر من ناحية التحليل ووضوح فكرة الجهاد. فالجماعة الأسلامية وحتى لقاء الوحدة لم يكن لديها رؤية واضحة للجهاد، الذى لم يزد لديهم عن فكرة الصدع بالحق والدعوة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر متمثلا فى أعمال عنف ارتجالية ضد محلات الخمور. بينما كان الجهاد كما تطرحه مجموعة محمد عبد السلام هو الدراسات والأبحاث التى تحدد للتنظيم أسلوب وشكل الثورة الاسلامية الملائم للواقع المصرى ومايستتبع ذلك من دراسة لهذا الواقع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والإعداد إيضا على مستوى التحرك من خلال إنشاء تنظيم سرى ذو كيان عنقودى للوقاية من الضربات الأمنية يناط به اختراق الأجهزة الهامة بالدولة وجمع المعلومات وايلاء اهمية قصوى لتجنيد العسكريين من خلال التوجه التنظيمى لمؤسسة الجيش. فى هذا السياق «الإعداد على مستوى التحرك» لعب عبود الزمر دورا هاما على مستوى التخطيط للتنظيم بينما كان دور بقية العسكريين المنضمين للتظيم وعلى رأسهم الرائد عصام القمرى دورا أهم فى مجال التدريب العسكرى والعمليات.

خطة التنظيم الموحد

ويمكن رصد تطور الفكر التخطيطى والتنظيمى الذى اضافته مجموعة محمد عبد السلام إلى التنظيم الموحد من خلال قراءة الخطة العامة للتنظيم والتى وضعها عبود الزمر. وقد وردت هذه الخطة فى وثيقة بعنوان «مقومات الأستمرار»: وقد تضمنت الخطة هذه المحاور:

١- استراتيجية التحرك الانقلابى المفاجئ:

«هى تلك الخطة التى تدبر لإعداد الهيكل التنظيمى القادر على الإطاحة بالنظام الحاكم والاستيلاء على السلطة مع الاستعداد لمجابهة اى عناصر معادية للثورة بإحباطها وشل قدرتها فى فاعلية وحسم لتثبيت أركان الدولة وإرساء المفاهيم الأسلامية».

٢- استراتيجية تحريك الجماهير لتأييد الثورة:

«حيث يتم فيها اشتراك الجماهير المسلمة لتأييد الثورة حسما للتدخل الاجنبى على وجه الخصوص إذ إن القوى الأجنبية لها مصلحة فى بقاء النظام الجاهلى لاتسلم بسهولة فى فقدان مكانتها بسقوط الحكم الموالى لها بل تسارع للتدخل بما اوتيت من قوة للقضاء على الثورة ولكنها يقينا تتوقف ولاتستطيع الاقتراب إذا كان التحرك له عمق شعبى وليس إنقلابا عسكريا لفئة محدودة يمكن التدخل والسيطرة عليها واستعادة الوضع للنظام الموالى. وفى هذه الاستراتيجية نلاحظ أن الادراك لهذا الجانب بتهيئة الجماهير وحشد طاقتهم لهذه اللحظة ايضا من مقومات استمرار العمل الثورى».

٣-استراتيجية تجميع الجهود والطاقات الاسلامية لصالح الخطة.

«تسعى الخطة للاستفادة من كل فصيل من فصائل الحركة بالقدر الذى تمليه طبيعة ونوع العلاقة والموقف الأمنى معه وذلك تحقيقا لمبدأ الاعداد ووثبة نحو إدراك لحشد الجهود فى لحظة المواجهة وهذه الاستراتيجية تكسب العمل إطارا من التعاون المتبادل»

٤- استراتيجية التحول إلى الخطط البديلة:

«وهى تلك التصورات التى توضع مسبقا بغرض معالجة الجمود أو التدهور الذى قد يصيب الخطة الاصلية وذلك من خلال التحول إليها فى محاولة للوصول الى ذات الهدف المطلوب تحقيقه».

٥- استراتيجيه التحرك الإضطراى (الطارئ):

«وهى التى تحقق الإستغلال لأى تصدع مفاجئ فى السلطة الحاكمة فى الوقت الذى لم يصل فيه الإعداد الى مستوى التحرك الطبيعى بالقوة الكاملة وذلك باجراء تحرك تكثف فيه الجهود وتختصر فيه بعض المهام الثانوية، وتقلل نسبة الاحتياطى العام على أن يستعاد استكمالها بإعادة التجميع فيما بعد، وتستخدم هذه الاستراتيجية أيضا فى حالة الانكشاف التنظيمى».

٦- استراتيجية الردع والنصرة:

«.. هناك أمور يمكن الصبر عليها، ولكن هناك أيضا من الأمور مالايكن أحتمالها مثل اختطاف الأخوات المسلمات وهتك حجابهن وكشف عوراتهن وإحتجازهن للضغط على المجاهد المسلم لحين تسليم نفسه للسلطة.. ويستدعى ذلك تنفيذ أعمال قتالية للردع..

عثمان احمد عثمان



السعودية تعقد صلحا بين الاخوان المسلمين والحكم فى مصر

٧- استراتيجية الوقاية من الأعمال المعادية:

«إرساء قواعد لتأمين عملية البناء التنظيمى» والإفلات من الضربات الأمنية والعمل على تقليل الخسائر كالانتقال الى مناطق تبادلية وتنفيذ خطط الانتشار الوقائى السابق إعدادها..»

٨- استراتيجية الإستفادة من التناقضات الدولية والإقليمية :

«يجب دراسة الموقف الدولى والإقليمى وتحديد الثغرات فيه ومعرفة السياسات والمصالح المختلفة للدول واستخلاص مابها من تناقضات او تعارضات بما يحقق المصلحة فى تثبيت اركان الدولة...»

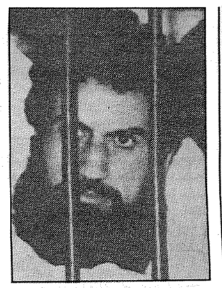
وقد أوضحت وثيقة أخرى هى «تطور الحركة الأسلامية» تفاصيل جديدة للخطة التى وضعها عبود الزمر، فأشارت إلى إن:

«الخطة اعتمدت على تكوين هيكل تنظيمى قادر من حيث التعدد والعدة على إحكام السيطرة على الهيئات والأهداف الحيوية ومراكز القيادة والسيطرة التى يعتمد عليها النظام الحاكم فى ادارة شئون البلاد. مع شل قدرة النظام الحاكم على مجابهة التحرك الإسلامى بأى تحركات مضادة مثل نصب الكمائن والاغتيال واعتقال الشخصيات المؤثرة طبقا لحجم العداء للإسلام وقطع خطوط المواصلات والاتصالات وعرقلة القوات الاحتياطية المعادية من الاشتراك فى المعركة.

وتؤكد الوثيقة على أهمية إعداد عناصر مسلحة لديها القدرة على تحريكها وحشدها من اماكن تواجدها ودفعها فى مسارات مخططة بهدف إبراز التأييد الشعبى منعا للتدخل الأجنبى. مع التشديد على اهمية احتجاز كافة العملاء من الدول الاجنبية».

فى الطريق للانقسام

كان تأثير مجموعة محمد عبد السلام على شباب الجماعة الأسلامية بالصعيد المنضمين إليهم طاغيا فكريا وحركيا وخططيا، ولكنه كان أيضا تأثيرا وقتيا. فرغم طغيان هذا التأثير فقد كان فيما يبدو سطحيا فلم تستطيع مجموعة عبد السلام - ربما لقصر المساحة الزمنية التى شغلتها الحوارات بين المجموعتين- أن تعيد صياغة تفكيرهم من الجذور.. تلك الجذور الضاربة بعمق فى عقول شباب يتوجع من وجود محل خمور، وأن من حسن الاسلام تحطيمه، وفى تحطيمه الخلاص من شرور العالم «الجاهلى»؟ ومن ثم الشعور بالراحة لهذا الفعل والعمل الذى أعاد للاسلام



عبود الزمر

مكانته!!.. وهو نفس المنطق الحاكم لاندفاعهم لفصل الطلبة عن الطالبات بالقوة فى المدرجات، **أو قتل أقباط عبروا عن مشاعرهم الدينية علنا أو اقاموا كنيسة. أو اغتيال مفكر مثل فرج فودة.. أو حرق محلات فيديو لأنها توزع أفلاما خليعة.**

لقد كان مأزق «الجماعة الإسلامية» بالصعيد لايزال، هو التمسك الحرفى بقاعدة «النهى عن المنكر» بالقوة وسطحية التفكير لتغيير المجتمع «الجاهلى» واقامة المجتمع الاسلامى سواء أثناء الانشقاق الأول للجماعة الأسلامية الأم فى الجامعات المصرية ونجاح الاخوان فى السيطرة على جامعات القاهرة وبحرى وإقصائهم عنها أو فى الوحدة مع مجموعة محمد عبد السلام عام ١٩٨٠ ثم انفصالهم عنهم... أو فيما يحدث حاليا فى ديروط بأسيوط عقب المذبحة التى أرتكبوها ضد الأقباط، لأن بعض الأقباط رفضوا أن يعاملوا كمواطنين من الدرجة الثانية تفرض عليهم «الجزية» وهم صاغرين. ولأنهم رفضوا سلطة أمراء الجماعة.

فيندر أن تقع أعمال عنف قامت بها الجماعة الاسلامية منذ نشأتها وحتى الآن دون أن تكون قاعدة «تغيير المنكر» بالقوة وراءها».

وفى الواقع فإن قاعدة تغيير المنكر» ليست ابداعا للجماعة الاسلامية انما هى قاعدة موجودة فى القرآن والسنة، يرى البعض تطبيقها بالموعظة الحسنة والحوار، والبعض الآخر بالقوة.. وهناك اتجاهين فى أوساط الداعين الى تغيير المنكر بالقوة... الأول اتجاه الجماعة الأسلامية الداعى الى التغيير الآن دون أى أنتظار، والثانى وإن كان يؤمن بالقوة فى تغيير المنكر لكن يرى تأجيل تغيير المنكر الأصغر» مثل محلات الخمور وغيرها لتركيز الجهود والطاقات من أجل تغيير المنكر الأكبر» وهو فى نظرهم الدولة. فهذه الدولة ومؤسساتها هى الإطار المرجعى لوجود «المنكرات» الصغرى، وازالتها وإقامة دولة الأسلام سينهى هذه المنكرات الصغرى بالتبعية. وفيما يبدو فإن مجموعة محمد عبد السلام وامتدادها الحالى الذى يتزعمه عبود الزمر من أنصار هذه الرؤية.

وقد قفزت مناقشات الوحدة والاندماج بين مجموعة محمد عبد السلام والجماعة الاسلامية بالصعيد التى جرت عام ١٩٨٠ على الخلاف حول قاعدة «تغيير المنكر» ولم تعطها الالتفات الضرورى. ومن هنا فكما كانت الوحدة سريعة... كان الانفصال أسرع.

الاسلام والعمل السرى

وبدأ الخلاف بعنف بين قيادات التنظيم الموحد داخل سجن ليمان طرة.. بين القيادات التى كانت تنتمى تاريخيا لمجموعة عبد السلام فرج ، ومنهم عبود الزمر وطارق الزمر ونبيل المغربى وعصام القمرى وأيمن الظواهرى وبين قيادات شباب الجماعة الاسلامية فى الصعيد وعلى رأسهم شيخهم عمر عبد الرحمن **وكرم زهدى وناجح ابراهيم وأسامة حافظ.**

تركزت الخلافات فى ثلاث قضايا أخرى فضلا عن رؤية كل منهم لمسألة «تغيير المنكر»، وهى:

١- إمارة الضرير

رأت مجموعة عبود الزمر إن الامارة فى تنظيم يتبنى فكرة الجهاد ضد الدولة تستلزم صحة الجسد والخلو من العاهات فى من يتولاها، فى حين رأت الجماعة الأسلامية العكس فلم تشترط فى من يتولى الإمارة ان يكون بصيرا ومن ثم تمسكت بإختيار الشيخ عبد الرحمن وهو ضرير كأمير للتنظيم. واستندت فى ذلك إلى فتاوى للفقيه أبن حزم.

العذر بالجهل

كان السؤال: هل نحكم بالكفر على مسلم أتى بعمل من أعمال «نواقص» الأسلام مثل ترك الصلاة مثلا؟

ورغم أن كلا الاتجاهين «الزمر- وعمر عبد الرحمن» لايكفرون من أتى بعمل من نواقص الاسلام، فإن الخلاف نشب فى كنه تلك القضية.. جماعة عبود الزمر رأتها مجرد

مسألة فقهية يجوز الأختلاف فيها بين من يعذر ومن لايعذر، ومن ثم لاتمانع جماعة الزمر أن ينضم إليها عضو يعذر المسلم لجهله أو لايعذره. فى حين رأت جماعة عمر عبد الرحمن انها مسألة إعتقادية، ومن ثم تخص صحيح العقيدة الإسلامية ولايجوز الأختلاف فيها، فمن لايعذر مسلم بجهله وحكم عليه بالكفر لإتيانه عملا ينقص من إسلامة يعد خارجا عن الدين الأسلامى. وعليه تفارق الجماعة الأسلامية من لايعذر بالجهل وتتحد مع من يعذر فقط.

٣- هل فى الاسلام عمل سرى؟

رأت جماعة عبود الزمر أن الشرع يجيز لاعضاء الجماعة التخفى لتضليل الأمن مثل حلق اللحية وعدم الصلاة فى مساجد الجماعة المراقبة أمنيا حتى لو أدى ذلك إلى توقف أعمال الدعوة للإسلام التى يقوم بها العضو. كذلك الحفاظ على سرية التنظيم وخططه وتكتيكاته وإيلاء ذلك أهمية قصوى. فى حين رأت جماعة عمر عبد الرحمن أن السرية فى العمل الإسلامى بدعة علمانية وتشبه بالكافرين ولايجيزها الشرع . الا إن موقف الجماعة الأسلامية التى يقودها الشيخ عمر تراجعت عن هذا الموقف واقتربت من رأى جماعة الزمر فيمابعد..

هذه هى القضايا الثلاثة التى اختلفت فيها الجماعتين واسفرت عن انشقاق التنظيم الموحد الذى تكون فى عام ١٩٨٠، والذى قام بإغتيال السادات فى ١٩٨١ ومحاولة السيطرة على محافظة اسيوط عقب عملية الاغتيال.

ورغم الأسانيد الشرعية من القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء من كل طرف فى اثبات وجهة نظره، الا اننا نستطيع أن نعيد جوهر الخلاف الى قضيتين.

أولاهما إختلاف الرؤية لمسألة «تغيير المنكر» بالقوة.

بينما كانت جماعة عبود الزمر ترى تأجيل تغيير المنكر الأصغر لصالح المنكر الأكبر المجتمع الجاهلى، رأت جماعة عمر عبد الرحمن كما يمكن استقراؤه من أعمال العنف التى ارتكبتها هذه الجماعة، رأت التطبيق الفورى لهذه القاعدة دون اعتبار ملحوظ لقضية تركيز الجهود لصالح التغيير الجذرى للدولة.

وثانيهما تأثير النشأة والتخصص

فالأساس «الموضوعى» لهذه الخلافات لايمكن رصده دون تحليل لعوامل النشأة والبيئة والسن ونوعية مهن تلك القيادات وتأثيرها على التكوين العقلى لهم.

فجماعة **عبود الزمر** نشأت تاريخيا فى عام ١٩٥٨ بمعزل عن تأثير أفكار جماعة الإخوان المسلمين بل وبتقاطع فكرى وحركى معها. وبحكم نشأتها وتطورها فى فترة الناصرية التى اتسمت بالنزوع الأمنى المتشدد فى صورة الاعتقالات الواسعة ولفترات طويلة والتعذيب والقتل احيانا، تعلمت بحكم هذه النشأة مهارات تكوين تنظيم سرى لحماية اعضائها من ملاحقات الأمن، وضرورة وجود تلك «السرية» فى ظل نظام أمنى لايرحم.

فى حين نشأت **الجماعة الأسلامية** فى أوائل السبعينيات وفق خطة أمنية وضعتها الدولة، أو فى أقل القليل بدعم ومساعدة من هذه الدولة وبحماية منها لهذه الجماعة ولأعضائها من أجهزتها القمعية لفترة طويلة نسبيا.

ويفسر هذا الاختلاف فى ظروف النشأة تمسك جماعة عبود الزمر بمبدأ «السرية»، بينما لم يكن هذا المبدأ ذا قيمة فعلية للجماعة الاسلامية ومن ثم كان قضية خلافية تفجرت داخل سجن ليمان طره. وتتأكد صحة هذا التفسير إذا علمنا أن الجماعة الإسلامية التى كانت ترفض «السرية» وتعتبرها بدعة علمانية فى ١٩٨٤، هى ذاتها التى تبنت هذا الأسلوب فى عام ١٩٨٨ بعد ملاحقات أمنية شملت اعتقال قياداتهم وتعرضهم للتعذيب بل القتل (٣٤ عضوا خلال أعوام ٨٧، ٨٨، ٨٩، ونحو ٣٤ عام ١٩٩٠) بعد سياسة التشدد الأمنى التى بدأها وزير الداخلية السابق زكى بدر وهو دافع الجماعة الأسلامية لإعادة تشكيل تنظيمها أخيرا على قواعد سرية.

من ناحية ثانية فإن الأساس الموضوعى للخلاف يمكن رصده من خلال طبيعة التكوين العمرى والمهنى لقيادات الجماعتين.

فبينما كانت أغلب قيادات الجماعة الأسلامية طلاب فى جامعات الصعيد، كان هناك تواجد ملموس للعسكريين وسياسيين قدامى فى جماعة مقدم المخابرات **عبود الزمر** من بينهم **عصام القمرى** الرائد بسلاح المدرعات **وصبرى عبد الحافظ** بسلاح المشاه وغيرهم. فضلا عن استمرار عدد غير قليل من مجموعة الجهاد التى تشكلت عام ١٩٥٨ فى العمل حتى تاريخ نشوب الخلاف. وهؤلاء العسكريون والسياسيون كان تكوينهم مؤثرا الى حد كبير ليس فحسب فى وضع استراتيجية الجماعة وفى صقل التربية السياسية للأعضاء الجدد، إنما أيضا فى التأكيد على أن التناقض الرئيسى مع الدولة التى يجب إزالتها وانهاكها دوما. ومن ثم ارتأت جماعة الزمر مع ضخامة المهمة العمل على جذب الجماعات الأسلامية على إختلافها، وهو مايمكن رؤيته بوضوح فى مسألة «العذر بالجهل» وموقفهم منها والداعى إلى ضم حتى العناصر التى لاتعذر مسلم لجهله.

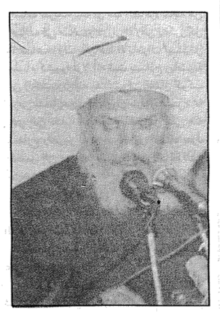
وقد انتهى تنظيم الجهاد الموحد فى عام ١٩٨٤ حيث أسفر الخلاف داخل سجن ليمان طرة عن تنظيمين. الأول تنظيم **حركة الجهاد الأسلامى** واتخذ لنفسه رمز وشعار يميزه «أنظر شكل رقم ٣» ويعد مقدم المخابرات السابق **«عبود الزمر» رمز هذا التنظيم والثانى تنظيم «الجماعة الأسلامية»** وأميرها العام **الشيخ عمر عبد الرحمن، ويطبع** منشوراته وبياناته مذيلة بأسم **«الجماعة الأسلامية بمصر»** وللتنظيم شعاره ورمزه المختلف السابق الإشارة اليه (شكل ٢).

لكن هل كانت حقبة الثمانينيات قاصرة على جماعة الزمر أو عمر عبد الرحمن؟..

الاجابة... بلا.. وهو موضوع الحلقة القادمة.

استراتيجية من ٨ نقاط لتحقيق الثورة الاسلامية

د. عمر عبد الرحمن



دعابة علمية
كوكب يفقد توازنه

د. سمير حنا صادق
أستاذ بطب عين شمس
لندن ٣١ فبراير ١٩٩٢

ساوث كنزنجتون
لكل حى من أحياء لندن نكهته الخاصة : جولدرزجرين حى اليهود، سوهو حى الرذيلة، هامستيدهيث يقطنه يسار حزب العمال من المفكرين الماركسيين، نايتسبريدج موطن «هارودز» درة الإمبراطورية البريطانية التى سقطت فى أيدى أبناء مصر البررة محاسيب سلطان بروني، أما ساوث كنزينجتون فهى مليئة بالطلبة من أبناء أوروبا وأثرياء عالم الجنوب.

يتمتع أثرياء هذا الحى بميزات عديدة : فهو مجاور لحديقة هايدبارك، وهو غنى بالمتاحف وقاعات الموسيقى، فيه قاعة ألبرت التى يقام بها سنويا حفلات «البروميناد» حيث يعزف أهم تراث العالم من الموسيقى لمستمعين يفترشون أرض القاعة، وبه أيضا ثلاث متاحف ضخمة متجاورة : متحف العلوم، ومتحف التاريخ الطبيعى، ومتحف الجيولوجيا.

ويهمنا هنا متحف العلوم...

ففى هذا المتحف توجد نماذج لكل ماتملكه البشرية من علم وتكنولوجيا : تطور آلات الاحتراق الداخلى، كيف تعمل آلات العرض السينمائى، مكونات آلات التليفزيون والفيديو... إلخ.

البندول

من قبة عالية وكبيرة فى سقف المتحف يتدلى بندول ضخم يصل إلى مايقرب من أسفل الدور الأرضى، هذا هو بندول فوكو ((FOUCAULT J.B.1819 - 68)) عالم الفيزياء الفرنسى الذى اخترع أيضا الجيروسكوب، جهاز توجيه مراكب الفضاء.

يهتز بندول فوكو بتؤدة، ويسجل بحركته الوقورة سلامة دوران الأرض حول محورها.

فى يوم مشهود (٣١ فبراير ١٩٩٣) ظهر انحراف فى حركة البندول يتكرر مرة كل ٢٤ ساعة... وقامت الدنيا ولم تقعد.. بعد دراسات سريعة ثبت أن هذه الظاهرة ناتجة عن انحراف فى محور دوران الأرض يتكرر كل ٢٤ ساعة. ولم يكن هذا الانحراف ليشغل العلماء كثيرا لولا أنه ثبت بنماذج رياضية على الكمبيوتر أنه يتسبب فى فقدان كوكب الأرض لتسارعه فى الدوران حول الشمس، مما يؤدى إلى تغلب جاذبية الشمس على هذا التسارع وتغيير المدار البيضاوى المعتاد حول الشمس إلى دورات أضيق.. إلى الخاتمة التى أصبحت قريبة.

الإعلام الإنجليزى

هكذا تحدثت صحف الإثارة الإنجليزية التى تعلم فيها قادة الإعلام فى مصر :

الديلى ميل : «كوكب الأرض يرقص على موسيقى البوب»

الديلى اكسبريس : تحت صورة لفتاة شبه عارية تهز وسطها «العالم كله يهز وسطه»

الديلى ميرور : بعد أخبار آخر سباق للكلاب تحدثت عن الحدث بمانشيت باللون الأحمر بعبارة يمكن ترجمتها بلغتنا الجميلة إلى «هز يا وز».

أما الصحافة الوقورة فكان تعليقها كالآتى :

التايمز : نشرت الخبر فى صفحة العلم وفى مربع صغير.

الأوبزرفر الأسبوعية : نشرت تحليلا علميا طويلا شرحت فيه نظرية بندول فوكو والجيروسكوب وتحدثت فيه عن احتمالات أسباب ماحدث وعن طرق العلاج الممكنة.

* القاهرة ٤ مارس ١٩٩٣

لم يتأخر الإعلام المصرى فى أداء واجبه نحو الشعب فى الحديث عن الظاهرة :

فقد أذاع التليفزيون بيانا لوزير الإعلام قال فيه «إن مصر تعيش أروع أيام الديموقراطية «وأنه» لا توجد أى قيود على الكلمة الحرة» وأكد على أن قنوات التليفزيون الفضائية سوف تستمر فى خدمة المواطن المصرى أينما كان»

وأذاع التليفزيون فى آخر نشرة له يوم ٦ مارس أن أستاذا جامعيا مشهورا قد عقد مؤتمرا صحفيا قال فيه إنه تمكن من اكتشاف علاج لهذه الظاهرة وأنه رفض عروض الشركات الأجنبية التى تتهافت على شراء حق استعماله، وتحدثت الجرائد اليومية والأسبوعية بعد ذلك عن ذلك الأستاذ الذى وصفته بأنه عالمى وأنه مرشح لجائزة نوبل

ونشرت صحيفة معارضة فى عددها الأسبوعى مقالا قالت فيه،

** أربعون سنة ونحن نرزح تحت حكم الاستعباد والاستبداد.

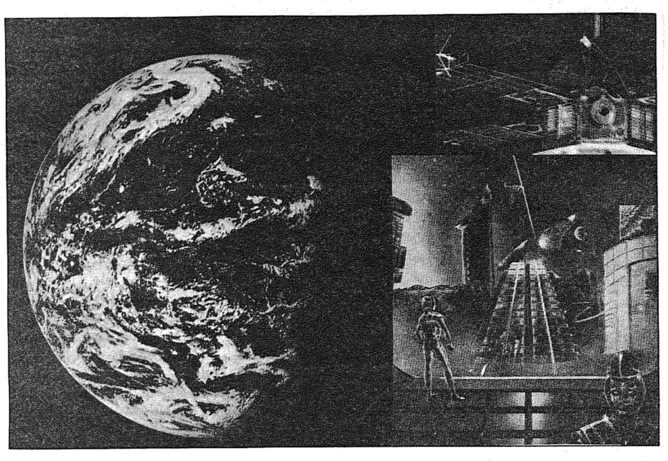
** وقد استولى اللصوص على قصور وأملاك الأصحاب الحقيقيين للبلاد.

** إن سويسرا بلغت ما بلغته بالمبادرات الفردية

** وإن أمريكا وصلت إلى ماوصلت إليه بنفس الطريقة.

** ولكن هؤلاء اللصوص الذين أغرقونا فى مجانية التعليم والعلاج مازالوا يعيثون فى الأرض فسادا.

ونشر رئيس مجلس إدارة صحيفة قومية مقالا يقول فيه إنه «معروف عنه عزوفه عن التملق «ولكنه» لايستطيع أن يكتم رأيه ويحجب رغبته فى إعطاء كل ذى حق حقه «وقال» أثبتت الحقائق العلمية بعد



نظر السيد رئيس الجمهورية وثاقب بصيرته كما أوضحت الأحداث ضحالة فكر زعماء المعارضة من عملاء الشيوعية الحمراء الملحدة الدولية الذين أعمتهم النقود والقصور والفودكا عن إدراك حقائق العصر».

وأصدرت إحدى النقابات المهنية بيانا مختصرا قالت فيه «الإسلام هو الحل».

* جنيف ـ ١ يونيو ١٩٩٤

السبب

تكدست الدراسات في مراكز الهيئات الدولية للأرصاد الجوية والبيئة، واتضح من هذه الدراسات أن السبب في إنحراف محور الأرض هو ازدياد الثقل في منطقة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو موقف يشابه ما يحدث أحيانا لعجل السيارات عندما يفقد اتزانه مما يستدعى العلاج بوضع العجلة في جهاز خاص وضبط الاتزان بتركيب أثقال من الرصاص على أماكن من «الجنت». ومن الصعب طبعا تركيب رصاص لكوكب الأرض، ودعك حتى من وضعه على جهاز ضبط الاتزان.

التفسير

وفسرت هذه الظاهرة بأسباب عديدة :

١ – فقد ازداد في أمريكا عدد السيارات الضخمة المنتجة محليا والمستوردة من أوروبا واليابان ازديادا كبيرا. وعلاوة على وزنها، فهذه السيارات تنتج غازات ذات كثافة نوعية مرتفعة، وعلى ذلك فقد أصبح الغلاف الجوى فوق هذه المنطقة أثقل من مثيله في المنطقة المواجهة.

٢ – واتضح أيضا أن «ناطحات السحاب» بارتفاعها الشديد تؤدى إلى إطالة «ذراع الرافعة» مما يؤدى إلى ازدياد تأثير الوزن.

٣ – وأذيع سر خطير : فقد اتضح أن الولايات المتحدة قد اتفقت مع بعض الحكام الواقعين تحت نفوذها لشراء كل ما تحتويه دولهم من نفط وحقنه في الآبار الخالية للولايات المتحدة لكى تحتكر السوق في المستقبل. وقد كان من الممكن ـ والذهب معدن ثقيل جدا ـ لو أن هذا الذهب سحب من الولايات المتحدة ووضع في خزائن البلاد المصدرة للنفط لأحدث شيئا من التوازن. ولكن اتضح أن هذا الذهب قد أودع في خزائن في الأدوار العليا من «ناطحات السحاب» (راجع الفقرة ٢)

٤ – وقيلت أيضا بعض الأشياء التي لا يميل كاتب هذه السطور لتصديقها منها مثلا أن الكثافة النوعية للدم عند الأمريكان أكبر من مثيلها في أفراد باقي أنحاء العالم.

الحلول

ودرست حلول عديدة :

منها تصدير الحديد الخردة والنفايات الثقيلة إلى منطقة في المحيط في شمال غربي استراليا لإحداث تعادل في الوزن. وقد رفضت استراليا وهيئات البيئة هذا الحل.

ومنها تصدير هذه المواد إلى صحراوات منطقة الشرق الأوسط. ورغم قبول بعض الحكام وعدم تصدى هيئات البيئة فقد اتضح أن هذه المنطقة لا تواجه الولايات المتحدة ولا تعيد الاتزان المطلوب.

* لندن – ١٩٩٧

تدريجيا ـ ولأسباب غير معروفة ـ عاد بندول فوكو لمحوره الأصلي واختفت الهزة. ذكرت أسباب عديدة لهذا ـ منها العناية الإلهية ـ ومنها فقدان الولايات المتحدة لوزنها ومنها ازدياد الوزن في مناطق أخرى من العالم (الصين واليابان).

وعلى كل حال ـ فقد أسدل الستار عن فترة سوداء وخطيرة في تاريخ الكوكب.

وزع الحزب الشيوعى المصرى فى بداية الشهر الماضى (سبتمبر ١٩٩٢) ثلاث وثائق هامة هى: مشروع «البرنامج العام» ومشروع «البرنامج العاجل لنضالنا السياسى الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية» ومشروع «خط سياسى وتنظيمى للمرحلة المقبلة».

وقدمت اللجنة المركزية للحزب لهذه الوثائق التى نشرت فى النشرة الداخلية «الوعى» بدعوة «لجان المناطق والأقسام وأعضاء الحزب وأصدقائه لمزيد من النقاش لهذه المشروعات وللكتابة حوله» حتى يكون الرأى العام طرفا فى هذا النقاش، باعتبار الشعب هو صاحب هذا الحزب وشريك أساسى فى صياغة وثائقة». وحددت تاريخ انتهاء النقاش نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٢.

وتكتسب هذه الوثائق أهمية خاصة لما تعكسه من تطور فى رؤية هذا الحزب بعد ١٢ عاما من اصدار برنامجه فى سبتمبر ١٩٨٠، والذى نشر فى بيروت(دار ابن خلدون- سلسلة دليل المناضل- تجارب حزبية- ١ يناير ١٩٨١) شاملا البرنامج العام، ولائحة الحزب، وتقرير الوحدة، وتقرير حول بناء الحزب الجماهيرى وتجربة الحل عام ١٩٦٥... وما شهدته هذه الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢) من تطورات عاصفة على الساحة المصرية والعربية والعالمية.

وتعرض اليسار فى الصفحات التالية لجزئين هامين من مشروع البرنامج العام. يتناول الأول مواقف ومنطلقات الحزب.. ويتناول الثانى طبيعة المرحلة الثورية الراهنة. وترحب اليسار بأية مداخلات حول هذه الوثائق.

برنامج جديد للحزب الشيوعى المصرى

يطرح الحزب فى برنامجه إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية للخروج بمصر من مرحلة التبعية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، واحتكار الرأسمالية الكبيرة التابعة والفئات الطفيلية للسلطة والثورة، إلى مجتمع الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعى.. وليقف بمصر على أعتاب التحول الاشتراكى. ويحرص الحزب على أن يضم فى صفوفه كل أبناء مصر المؤمنين بالمثل الأعلى الاشتراكى وبقيادة الطبقة العاملة المصرية وحلفائها.

ويؤمن الحـــزب أن **الثورة الوطنية الديمقراطية هى ثورة الطبقـات والقوى** المناهضة للإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والاقطاع، الرامية إلى تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى وإعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية وديمقراطية وتصفية الاحتكارات الاجنبية وبناء **الصناعة الوطنية وتصفيـة الإقطاع والأنظمة الإقطاعية، وإجراء التحولات الزراعية العميقة، على أساس مبدأ الأرض لمن يفلحونها بايديهم، وتحقيق الديمقراطية** السياسية والاجتماعية وحماية حقوق الانسان والحريات العامة.

الــوعى

يصدرها الحزب الشيوعى المصرى

١) تقديم
٢) الحزب الشيوعى المصرى (التاريخ ـ المواقف ـ المنطلقات الفكرية)
٣) الطريق المصرى لانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية.
٤) طبيعة المرحلة الثورية الراهنـــة.

والحزب الشيـوعى المصرى حزب ديمقراطى يستوعب ماحققته الانسانية- وعلى ابواب القرن الواحد والعشـرين- من ثورة علمية تكنولوجية هائلة، وما أرسته من تقاليد راسخة فى الدفاع عن حقوق الانسان السياسية والاجتماعية، ويربط بوضوح بين حق الانســان فى المأكل والملبس والسكن والتعليم والمعرفة والعمل والعلاج والراحة، وحقه فى الحرية والديمقراطية.. وضرورة أن تنعكس كل هذه التطورات على الماركسية فكرا وممارســة.. **فالماركسية ليست نصوصا جامدة صماء ولكنها كنظرية علمية حية ومتطورة يتعين عليها أن تتفاعل مع كل تطور جديد فى الحياة وتواكبه.**

ويرى الحزب الشيوعى المصرى أن **الدين فى جوهره دعوة لتغيير العالم إلى الأفضل وإشاعة العدل والمساواة.. وتعبيرا عن شوق الانسان للخلاص من كل المظالم**، وتطلعه للمساواة الحقة والكرامة والحرية والسعادة، والدين مكون أساسى من مكونات الوجدان الوطنى والوعى الاجتماعى على مر التاريخ، يمكنه أن يدفع

بنزعات الاحتجاج على الظلم الاجتماعي والطغيان، لتصبح أساسا محتملا لتحرك طبقي ناهض، شرط أن يتصدى لتفسيره علماء ملتزمون بصحيح الدين وصالح الشعب وتحرير الوطن والانسان، ليصبح- كما هو في الاصل- قوة خلاقة تحث على حرية الانسان وسعادته.

وقد شارك شيوخ الأزهر والقسس المصريون- في تاريخنا الحديث- في قيادة الشعب المصري لمواجهة الاحتلال والدفاع عن مصالح الجماهير، بينما اختار اخرون أن يستخدموا الدين- عكس حقيقته- سلاحا لخدمة الاحتلال الاجنبي والقوى الرجعية وضد التقدم والتحرر، وكأداة فكرية لخدمة الحكام وكبار الملاك في الصراع ضد الشعب والكشف عن الجوهر الحقيقي للأديان والوجه الانساني والشعبي للدين، هو جزء من الصراع الفكري المحتدم في بلادنا في الوطن العربي كله.

ويبقى على الدوام شعار مصر العتيد الذي كرسته منذ ثورتها الوطنية الكبرى في ١٩١٩.. هو الملهم لكل المصريين، شعار **«الدين لله... والوطن للجميع»**.

وفي خضم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخانقة التي تولد موضوعيا احتمالات تصعيد الصراع الطبقي والاجتماعي، تبرز الحاجة إلى الحزب الشيوعي المصري كمنظم لهذا الصراع وأداة لحشد الجماهير وتعبئتها على طريق انجاز المهام الثورية الملقاة على عاتقها من أجل التحرر من سياسات التبعية والاستغلال والافقار واحتكار القلة للثروة والسلطة.

وإذا كان الشيوعيون المصريون ولأسباب تاريخية معروفة- أداتها حزبنا عند تأسيسه- قد وقعوا في خطأ فادح هو حل حزبهم في عام ١٩٦٥، فإنهم سرعان ماتداركوا هذا الخطأ، الذي لايمثل تخليا عن المبدأ فحسب وإنما يعتبر تخليا أيضا عن الجماهير التي اعتادت أن تجد في الحزب الشيوعي عاملا نشطا في صفوفها، متصديا للدفاع عن مصالحها، إن الخطأ المتمثل في حل الحزب وماترتب عنه من آثار بالغة الخطورة على مسيرة العمل الشيوعي والعمل الوطني والديمقراطي عامة، يظل درسا للشيوعيين المصريين يدفعهم للحفاظ على حزبهم موحد الارادة، موحد الصفوف، وفاعلا نشطا في صفوف الجماهير.

وفي ظل المواجهة الطبقية المتصاعدة بين الطبقات الحاكمة، وبين الجماهير الشعبية الكادحة التي تزداد فقرا ويزداد مستوى معيشتها تدنيا، **تتأكد ضرورة الحزب الشيوعي، بصفته الممثل والمنظم والمعبر عن مصالح القوى الشعبية وكل القوى المبدعة والمنتجة في المجتمع.**

إن الأعداء الطبقيين منظمون تنظيما راقيا، ويمتلكون قدرات وإمكانيات جهاز الدولة، ويسخرونه لخدمة مصالحهم.. ومامن سبيل تستطيع به الجماهير الشعبية مواجهة هذا الخصم الطبقي بغير طليعة طبقية حسنة التنظيم، موحدة الإرادة، تعمل على تعبئة الجماهير وتنظيمها وقيادتها من أجل تحقيق التغيير الثوري الشامل.

إن الطبقة العاملة المصرية وحزبها الشيوعي هما المنوط بهما مسئولية القيام بدور الطليعة في هذه المعركة. لكن حجم وطبيعة هذا الدور ومدى فاعليته يتوقف بالضرورة على عوامل عدة أهمها:

- **الارتباط بمجمل الحركة الوطنية والتقدمية والديمقراطية والعمل النضالي المستمر في صفوفها.**
- **حشد كل القوى الراغبة في تحقيق تغيير جذري والانطلاق بمصر بعيدا عن سياسات التبعية والتخلف والطفيلية والقمع.**

إن الدور الطليعي لأي حزب يتأكد ليس من خلال الشعارات وانما بالممارسة العملية، وبمدى الجهد الذي يقوم به في خدمة الجماهير والدفاع عن مصالحها اليومية، ومدى قدرته ان يكتشف معها لدى كل منعطف الموقف الصحيح وان يمارسه ممارسة واقعية وصحيحة.

إن الجماهير هي منبع القوة والفعل في حركة التاريخ. ويستحيل انجاز مهامنا الثورية في غيبة الجماهير او نيابة عنها. ودور الحزب في ضوء هذه العلاقة العضوية الوثيقة بين الحزب والجماهير يتحدد في أن يسعى بدأب لكي يضم في صفوفه العناصر الأكثر وعيا وإخلاصا وقدرة على العمل مع الجماهير وقيادتها خدمة لأهداف الثورة والتقدم الاجتماعي.

ويرفض الحزب كل اشكال العمل بمعزل عن الجماهير، وكل دعاوى تكوين نخب معزولة عن الشعب بحجة الدفاع عن جماهير غير قادرة على الدفاع عن نفسها، والتي تؤدي للوقوع في هاوية الأعمال الفردية والإرهاب الفردي وكافة الاشكال التي تقطع الطريق على عملية التطور الديمقراطي الثوري، وتساعد على سيادة العنف والعنف المضاد.

ان دورا طليعيا كهذا الدور يتطلب ان لاتتوقف نضالات الحزب عند حدود المصالح الطبقية المباشرة للعمال، بل تمتد للدفاع عن الوطن والمواطنين ومصالحهم اليومية التي تتفق مع مصالح الاغلبية الساحقة التي تعاني من القهر والاستغلال.

وبالرغم من الوجود الواقعي لحزبنا في خضم الحياة السياسية والاجتماعية المصرية، وفي معترك النضال اليومي، وهو وجود معترف به من الجماهير ومن القوى السياسية، الا أن النظام الحاكم لم يزل يفرض على حزبنا حظرا قانونيا يفرض علينا ممارسة العديد من انشطتنا بشكل سري. **لقد فرضت هذه السرية على الشيوعيين المصريين منذ عام ١٩٢٤ وحتى الآن..** ومع ذلك واصلوا ويواصلون نضالا جماهيريا

الرأسمالية الكبيرة تخلت عن السعي للاستقلال الوطني وقبلت الارتباط الكامل بالسوق الرأسمالي العالمي

تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية تتطلب إزاحة السلطة القائمة.. سلطة الرأسمالية الكبيرة التابعة الصناعية والزراعية والطفيلية والبيروقراطية.

واسعاو متزايد الاتساع فى مختلف المجالات،
إن السرية ليست اختيارنا، بل هى قيد مفروض علينا من عدونا الطبقى، وتكمن حيوية وثورية الشيوعيين المصريين فى قدرتهم الدائمة على مواصلة نضالهم والتحامهم بالجماهير فى ظل هذه القيود.

وفى مواجهة الحظر البوليسى يسعى حزبنا -وحلفاؤه- من أجل انتزاع حقه فى الوجود العلنى المعترف به قانونا.

ولكى يواصل حزبنا نشاطه بجدية وفعالية فى ظل هذه الأوضاع البالغة التعقيد وفى ظل سرية مفروضة عليه، فلابد أن تمتلك بناء حزبيا يقوم على محورين لايمكن الفصل بينهما ولاتفضيل أحدهما على الآخروهما: **الديمقراطية.. والمركزية.**

إن الدروس المريرة للحركة الشيوعية المصرية والعالمية تؤكد على ضرورة إعمال الجانبين معا دون انفصال بما يكفل للحزب قدرة على الحركة الفعالة بإرادة موحدة، وبما يكفل لكل عضو فيه حقوقا ديمقراطية تعطية حق التعبير عن رأيه بأسلوب منظم وتعطيه أيضا حق المشاركة فى صنع القرار دونما إخلال بواجبات التزام المستوى الادنى بقرارات المستوى الاعلى والتزام الاقلية بقرار الاغلبية.

ويعترف الحزب الشيوعى المصرى بوجود شيوعيين خارج إطار الحزب الشيوعى المصرى نتيجة للظروف المعقدة لمسيرة العمل الشيوعى المصرى. وحزبنا لاينكر على أحد شيوعيته ولانضاليته.. مدركا إن الجماهير هى الحكم الاخير على الآراء والمواقف. لكنه فى نفس الوقت يمد يده للجميع من أجل حوار مشترك يقوم على اساس من العمل الجماهيرى المشترك. فهو السبيل لتحقيق تقارب فكرى حقيقى ينبع من آليات النضال اليومى ومن الاحتكام إلى الجماهير وتطلعاتها، وبما يحقق فى النهاية إمكانية توحد الشيوعيين فى صفوف حزب شيوعى واحد.

والحزب الشيوعى المصرى وهو يؤكد وبشكل خاص على خصوصية طريقه لتحقيق الاشتراكية استنادا إلى التراث الفكرى والممارسات النضالية المصرية، وإذ ينسج من ذلك كله **طريقا مميزا للنضال الاشتراكى المصرى وهو طريق مازال بحاجة إلى جهود جبارة وإبداع فكرى ونضالى متواصل** لايغفل الموقف القومى ولا الموقف الأممى، بمعنى العمل المشترك على تحرر البلدان العربية وإرساء قواعد الديمقراطية فى ربوعها وتحقيق الوحدة العربية المستندة إلى إرادة الشعوب العربية ومصالحها، والتضامن مع حركة التحرر الوطنى، ومع كل القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، وكل القوى المدافعة عن عالم يسوده السلام والحرية والعدل والإخاء.. عالم متخلص من الاستعمار والاستغلال والتخلف والعنصرية وتلوث البيئة.

دور الطبقة العاملة أساسى وتزداد أهميته بعد تضاؤل الدور الوطنى والديمقراطى للبورجوازية المصرية

طبيعة المرحلة الثورية الراهنة

نستطيع أن نحدد موقف حزبنا من القضايا الاساسية للمجتمع فى هذه المرحلة على ضوء تحديد طبيعة المرحلة الثورية الراهنة بالتعرف على التركيب الطبقى للمجتمع المصرى، وماهى التناقضات الاساسية فى هذه المرحلة، وماهو موقف مختلف الطبقات والقوى الاجتماعية من هذه التناقضات، وماهى الطبقات التى تناضل من أجل التغيير وماهى الطبقات التى تحافظ على الوضع القائم؟ وماهى طبيعة العملية الثورية لهذه المرحلة وأهدافها العامة ومهامها الأساسية؟

تجرى فى مصر الآن تغييرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، فمنذ بداية التسعينات يتم تعزيز وتكثيف التطور الرأسمالى التابع فى مصر بالغاء كافة الموانع التى تحول دون اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى، وكذلك إزالة الموانع التى تحول دون امتداد نشاط الرأسمالية المصرية والأجنبية إلى كل مجالات الاستثمار، يتحقق ذلك من خلال تنفيذ سياسة التكيف الهيكلى التى يشرف عليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير، وإصدار تشريعات جديدة تعيد تنظيم الاقتصاد المصرى فى إطار هذه السياسة وخاصة مايتعلق بأوضاع القطاع العام والجهاز المصرفى وسياسة الضرائب وأسعار السلع والخدمات، وتعديل اللوائح المنظمة للاستثمار والتجارة الخارجية والجمارك لاتاحة الفرصة للاندماج الكامل فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى والحد من الدور الاجتماعى للدولة وتكثيف الاستغلال الرأسمالى وحرية الاستثمار الاجنبى.

وسيترتب على هذه السياسات دخول المجتمع المصرى فى حقبة التسعينات مرحلة جديدة جوهرها، **تحقيق دفعه قوية للتطور الرأسمالى فى إطار التبعية،** وقد بدأت تتضح منذ الآن بعض السمات الاساسية لهذه المرحلة وفى مقدمتها:

-ازدياد التبعية والارتباط العضوى بالرأسمالية العالمية.. وما يعنيه ذلك من خطر تصفية الصناعة الوطنية نتيجة المنافسة الاجنبية، واستيراد التضخم ليلقى مزيدا من الاعباء على كاهل الطبقات الكادحة والفئات المتوسطة، وزيادة الاعتماد على الخارج فى سد احتياجاتنا الغذائية واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.

-تعزيز سلطة رأس المال وسيطرته على الحكم... حيث تتشكل الرأسمالية المصرية كطبقة مهيمنة تسعى لإحكام قبضتها على السلطة التشريعية والتنفيذية وأجهزة الإعلام والثقافة لضمان مصالحها.

-تكثيف الاستغلال الرأسمالى وتعميق التفاوت الطبقى.. وهى نتائج لتعديل نظم الاستثمار والضرائب والجمارك والتجارة الخارجية وتسعير السلع والخدمات، وإتاحة الفرصة للقطاع الرأسمالى لممارسة نشاطة فى كثير من المجالات الجديدة كالاستيراد والاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى والمحاصيل الزراعية وبيع شركات القطاع العام والمحلى للرأسمالية والاتجاه بشكل عام نحو اليات السوق الرأسمالى وما سوف يترتب على ذلك من زيادة نصيب الملكية من الدخل القومى وقدرة الرأسمالية على الاستحواذ على معدلات أكبر من فائض القيمة وافقار الكادحين.

-تصاعد سياسة القمع .. فلايمكن السيطرة على المجتمع فى ظل تصاعد الغلاء والتضخم وافقار الجماهير واحتدام الأزمة الاجتماعية الشاملة إلا من خلال اجهزة القمع، خاصة وأنه مع تقلص دور الدولة الاقتصادى

الاجتماعي لم يعد أمامها إلا أن تمارس دورها كأداة للقمع لصالح الطبقات المسيطرة.

الخريطة الاجتماعية

لما كان التوجه الأساسي لتطوير المجتمع المصري في المرحلة الراهنة يسير نحو المزيد من التبعية والاستغلال والقهر - فان التركيب الطبقي للمجتمع المصري مايزال معرضا لتغييرات عميقة خلال الفترة القادمة لانستطيع التنبوء بكل أبعادها من الآن.

أن الخريطة الاجتماعية لمصر ماتزال في طور التكوين ولم تستقر على وضع نهائي بعد.. فمع المزيد من الاجراءات الاقتصادية في اتجاه تعزيز التطور الرأسمالي التابع ومع مزيد من التعديل في الهياكل الأساسية للاقتصاد المصري وفي الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار في مصر، هناك فرصة كبيرة لمزيد من النمو للنشاط الرأسمالي الاجنبي في مصر، ولمزيد من نمو الطبقة الرأسمالية المصرية والانتقال إلى أوضاع إحتكارية في كثير من المجالات والمزيد من التداخل والتشابك بين الرأسمالية المصرية والأجنبية.

وتتعرض الشرائح الدنيا من الفئات الوسطى لخطر الهبوط إلى مواقع الطبقة العاملة نتيجة الضغوط التضخمية الشديدة، **كما يتعرض فقراء الفلاحين لمخاطر التحول إلى معدمين وعمال زراعيين نتيجة** التغييرات الاخيرة في العلاقة الايجارية للأرض الزراعية وإخضاع كافة عمليات الزراعة لآليات السوق مع إلغاء الدعم لصغار الفلاحين ملاكا ومستأجرين.

لكن هذا الوضع الانتقالي للخريطة الاجتماعية في مصر يجب الا يمنعنا من تحديد اهم مكوناتها الحالية والانطلاق من هذا الوضع في نضالنا السياسي مع الوعي بضرورة الاستمرار في متابعة التغييرات التي تطرأ على هذه الخريطة ومدى تأثيرها على اهدافنا العامة ومهامنا النضالية.

فما هي المكونات الاساسية للخريطة الاجتماعية في مصر حاليا؟

من المعروف أن كل نمط من أنماط الانتاج له الطبقات الخاصة به، ولما كان المجتمع المصري يوجد به حاليا ثلاثة انماط انتاج- فان تعدد هذه الأنماط يؤدي إلى تعدد الطبقات والفئات الاجتماعية إلى حد كبير، فنحن أمام خريطة طبقية معقدة لاتشمل فقط طبقتين رئيسيتين كالمجتمع الرأسمالي المتطور أو المجتمع الاقطاعي، بل تضم العديد من الطبقات الرئيسية والعديد من القوى الاجتماعية الملحقة بها او ذات الموقع الطبقي المختلط والمتناقض.

هناك نمط الانتاج الرأسمالي الخاص، ونمط انتاج رأسمالية الدولة، ونمط الانتاج السلعي الصغير (البسيط)، وقد انبثقت منها جميعا ومن تداخلها تركيبة طبقية بالغة التنوع تضم:

الطبقة الرأسمالية،
والبورجوازية البيروقراطية
والطبقة العاملة
والبورجوازية الصغيرة
وصغار أصحاب الأعمال
والفئات الوسطى
والمثقفين
والفئات المهمشة
وبقايا الانتاج ماقبل الرأسمالي...

الرأسمالية الكبيرة..

وتضم عدة أجنحة أساسية صناعية وزراعية وتجارية ومالية وبيروقراطية، وقد تشكلت من منابع متعددة. وتتسم بخصائص أساسية تحكم سلوكها ومواقفها من تطور المجتمع المصري ودورها الاجتماعي والسياسي، فهي تدين في نشأتها للاستعمار والرأسمالية العالمية، ومرتبطة عضويا في الوقت الراهن برأس المال الاحتكاري الاجنبي وهي تابعة له، تقوم بدور الوسيط لإدماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي، وقد **تخلت عن السعي لتحقيق الاستقلال الوطني وقبلت الارتباط الكامل بالسوق الرأسمالي العالمي،** وتتسم بعض اجنحتها بالطابع الطفيلي لنشاطها وخاصة الجناح التجاري والمالي، كما انها تميل إلى الاستهلاك الترفي والمظهري مما يعيق عملية التراكم الرأسمالي فضلا عن سيطرة العقلية الزراعية في صفوفها بما لهذا من تأثيرات سلبية وتحرص على استغلال نفوذها والالتفاف حول القوانين والتشريعات لتحقيق مكاسب اضافية او التهرب من التزامها تجاه المجتمع.

وقد لعبت الرأسمالية الزراعية دورا سلبيا في تطوير قوى الانتاج في القرية وبخاصة الفن الانتاجي بسبب ظاهرة **الملكية الغائبة التي تحول جانبا هاما من الفائض الزراعي إلى المدينة،** وقد استفادت هذه الشريحة إلى حد كبير من سلطة الدولة وساعدتها محدودية الأرض الزراعية والفائض الكبير في العمالة الزراعية في تكثيف الاستغلال الرأسمالي وجني ارباح اضافية.

وقد استوعبت الرأسمالية المصرية في صفوفها أخيرا عناصر مؤثرة من كبار رجال الدولة مما يدعم نفوذها داخل جهاز الدولة ومؤسساتها **وخاصة كبار ضباط الجيش والشرطة الحاليين والسابقين ورؤساء شركات القطاع العام الذين حصلوا على مساحات واسعة من الأراضي المستصلحة وأسسوا شركات تجارية وصناعية متعددة.**

الفئات الوسطى..

وهناك تسميات متعددة لهذه الفئات: البورجوازية المتوسطة ،البورجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى. ولأنها لاتشكل طبقة متميزة ذات مصالح متشابهة فإننا نسميها الفئات الوسطى **وتضم أصحاب المصانع الصغيرة وصغار المزارعين الذين يزرعون بالاعتماد على العمل المأجور، كما تضم المهنيين ذوي الدخل المرتفع سواء العاملين في جهاز الدولة والقطاع العام أو المشتغلين بالأعمال الحرة وكذلك صغار التجار.** ومن هذا التكوين المتنوع يتضح لنا مدى التباين الكبير في وضعها الطبقي سواء من خلال الموقع من الملكية أو التقسيم الاجتماعي للعمل ومن ثم عدم تجانس وعيها النوعي والعام وضعف تنظيماتها المعبرة عن مصالحها، وغلبة الموظفين على شرائحها ، ومن ثم سيادة العقلية البيروقراطية والفردية والسلبية، وخاصة السلبية السياسية لدى هذه الشرائح، وإن كان هذا لاينفي أنه مع تفجر الازمة المجتمعية الشاملة في مراحل معينة من تطور

تحالف اليسار يضم
الحزب الشيوعي
وحزب التجمع
والحزب الناصري...
وكل القوى اليسارية
المنظمة والفاعلة
في أرض الواقع

المجتمع المصرى، كان لبعض شرائحها دور هام فى التحرك ضد الاوضاع القائمة وتبنى أفكار ثورية، وهى تتسم بشكل عام بعملية ازدواج القيم على شرائحها ويقوم الموظفون منهم بتنفيذ وتبرير أساليب الرأسمالية الكبيرة فى تحقيق مصالحها.

ومعظم هذه الفئات مرشحة لأن تكتوى أكثر من غيرها بنيران التضخم– خاصة بعد تضاؤل فرص العمل امامها فى الخارج– نظرا لطبيعة تطلعاتها ونمطها الاستهلاكى وضيق ذات يدها ، وهو اتجاه معاكس لما كان عليه الحال فى الحقبة النفطية التى وسعت من نطاق الفئات الوسطى وانعشتها. **وسوف يتحول العديد من عناصرها من فئات ذات دخول مستقرة ومنتعشة إلى فئات ذات مستوى معيشى متدهور وغير مستقر،** وبالتالى فان الشرائح الدنيا منها مهددة بالانحدار إلى مراتب الفئات الكادحة والطبقة العاملة.

وبالرغم من أن هذه الفئات لاتشكل طبقة متجانسة وليست لها مصالح موحدة ولاتصلح من ثم لقيادة جبهة الكادحين فى صراعهم الطبقى، الا أنه لاينبغى إهمالها لما تختزنه بعض شرائحها من طاقات ثورية بحكم مواقعها الطبقية المختلطة أو المتناقضة.

المثقفون المصريون...

هناك اجماع على أن المثقفين فئة اجتماعية تتميز عن المتعلمين والتكنوقراط بوجود رؤية تشخص وتفسر الأوضاع المجتمعية والعلاقات بين الظواهر والعمليات المجتمعية، وبوجود موقف محدد من الأوضاع القائمة إما بالسعى إلى تغييرها او المحافظة عليها. ولهذا فإن هذه الفئة تضم بداخلها عدة أجنحة وتيارات جعلتها غير متجانسة أيديولوجيا، بل وبينها تناقضات تجسدها إنتماءاتها الطبقية وصراعاتها الايديولوجية ويبرز بين هذه الاجنحة والتيارات الليبراليون **والاسلاميون واليساريون ومجموعات توفيقية. وهناك خصائص مشتركة بين هذه الاجنحة والجماعات عموما منها: أن معظم المثقفين المصريين من أصول ريفية ومن الفئات الوسطى،** وأن علاقتها بالسلطة تتسم بالتوتر والصراع وتتراوح بين الرغبة فى التعامل معها أو معارضتها. ولما كانت مصادرها الفكرية والمعرفية الحديثة والمعاصرة فى اغلبيتها غربية بالمعنى العام، فقد أثر هذا على رؤيتها للتراث الحضارى المصرى والعربى، وكذلك فإن أغلبيتها تتركز فى العاصمة والمدن الكبرى فغلب على اهتماماتها الانشغال بالقضايا العامة ذات الصلة بالمجتمع ككل، وعلاقاته الداخلية والخارجية.. من هنا فانها أقرب إلى العزلة عن حركة الجماهير وخاصة خارج المدن الكبرى.

الطبقة العاملة..

تضم هذه الطبقة.. العمال الأجراء فى المدن والقرى، ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها فى وحدة وجود هذه الطبقة ومن ثم تجانس وعيها نسبيا وحركتها النوعية والعامة مثل غلبة الأصول الريفية عليها وخاصة الطبقة العاملة فى الصناعة مما أثر على علاقاتها وانتماءاتها وقيمها ووعيها. وتأثر الهجرة الريفية على تجانسها سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية. وقد أثر كذلك تخلف الفن الإنتاجى فى الزراعة والصناعة عليها مما أدى إلى تحجيم فرص نمو وعيها الطبقى، كما أن ازدواجية الموقع الاجتماعى لبعض أفرادها وجماعاتها بالجمع بين مهنتين فى أكثر من قطاع كان له تأثير سلبى فى وحدة وجودها وتجانسها ومن ثم فى وعيها وممارستها السياسية..

وبالرغم من ذلك فقد خاضت الطبقة العاملة منذ ميلادها صراعا طبقيا ضاريا ومستمرا من أجل انتزاع حقوقها، ونجحت فى تنظيم وتطوير نضالها النقابى وتشكلت باسمها العديد من التنظيمات السياسية الماركسية وغير الماركسية، **وكان لها دور أساسى فى الحركة الوطنية المصرية وفى المعارك الاجتماعية والتطور الديمقراطى ومايزال هذا الدور قائما حتى الآن وتزداد أهميته بعد تضاؤل الدور الوطنى والديمقراطى للبورجوازية المصرية،** وقد صدرت العديد من التشريعات تعترف بحقوقها الأساسية، وللطبقة العاملة قاعدة متسقة نسبيا فهى تضم حوالى مليونى عامل صناعى حديث بالإضافة إلى أكثر من ستة ملايين عامل فى قطاعات النقل والمواصلات والمرافق العامة والخدمات، وأكثر من ثلاثة ملايين عامل زراعى ومعدم. **وتعتبر الطبقة العاملة القوة الاجتماعية الأساسية المؤهلة لخوض الصراع الطبقى وقيادة حلف الكادحين المصريين إذا توفرت شروط معينة تجعلها أكثر تنظيما وأكثر وعيا.**

بقايا الإنتاج قبل الرأسمالى..

وهى نابعة أساسا من نمط الإنتاج السلعى الصغير (البسيط)، ومن أهم فئاتها الاجتماعية صغار الفلاحين الذين يعملون بأيديهم فى مساحة محدودة بالملك أو الايجار ولا يقل عددهم عن أربعة ملايين مستأجر ومالك صغير، ومازالوا يستهلكون جزءا من إنتاجهم إلى جانب ما يبيعونه فى السوق، ويحمل النمو الرأسمالى لهم خطر التصفية وخاصة بعد إخضاع الجانب الأكبر من النشاط الزراعى لآليات السوق **ورفع الدعم عن صغار الفلاحين مما يتركهم تحت رحمة التجار والمرابين وأغنياء الريف.**

وهناك أيضا الحرفيون فى المدينة الذين يتعرضون لمخاطر شديدة رغم ارتفاع أجورهم فى ظل الحقبة النفطية، ومع تراجع آثار هذه الحقبة وتزايد الركود فى الاقتصاد المصرى وتحول بعض الأعمال التى كانت حرفية

حزبنا لاينكر على أحد شيوعيته ونضاليته.. ويعترف الحزب الشيوعى بوجود شيوعيين خارجه

جبهة التغيير تضم.. الطبقة العاملة والفئات المهنية والتكنوقراطية والمثقفين المرتبطين بالمشروع الوطنى العام وعناصر رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية منتجة ومتوسطة ومرتبطة بالسوق المحلى ومتوسطى وصغار ملاك الأراضى الزراعية وفقراء الفلاحين والمهمشين

تقليديا فاتخذت طابعا رأسماليا، فإنهم يتعرضون لمخاطر شديدة تهدد معيشتهم، هذا علاوة على أنهم مازالوا محرومين من التنظيم النقابي مما يضعف فرص تعاونهم معا للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو لتطوير نشاطهم نحو التعاون الإنتاجي.

حالات خاصة..

تظل بعض الجماعات في المجتمع المصري بلا تصنيف طبقي ومن ثم فإنها قد لا تظهر في الخريطة الاجتماعية مالم نجتهد فنحدد موقفا بشأنها وهي :

- جماعة المشتغلين أو المنتمين إلى مايطلق عليه في مجتمعات العالم الثالث (القطاع غير النظامي) مثل فئات الباعة وعمال إصلاح الأدوات المنزلية الجائلين في الشوارع أو المتوطنين على ناصية شارع أو في حارة، أي يعملون خارج مكان عمل معترف به، وماسحي الأحذية وجامعي القمامة ومنادي السيارات والبوابين والحمالين وخدم المنازل ومن إليهم، **ممن يطلق عليهم العمال الهامشيون أو المهمشون أو البروليتاريا الرثة** وهؤلاء يمكن إدراجهم ضمن المواقع الطبقية المختلطة.

- جماعة المشتغلين في قطاعات الخدمات المدنية والعسكرية التي لا تنتسب إلى نمط إنتاجي بعينه ولا تمثل نشاطاتها جزءا مباشرا من العملية الإنتاجية، وإن كانت تقدم خدمات علمية بشكل مباشر أو غير مباشر تفيد العمليات الإنتاجية في مختلف أنماط الإنتاج وقد يكون لهم دور هام في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الخاصة بنمط الإنتاج المهيمن على المستوى الكلي وهذه الفئات يمكن إدراجها كموقع ملحق بالطبقة المهيمنة في نمط الإنتاج الرئيسي.

- الجماعات التي تعتبر غير نشطة اقتصاديا أو خارج قوة العمل في التعريفات الإحصائية، ومن ثم ليس لها دور محدد في العمليات الإنتاجية وإن كانت تقوم بأدوار مهمة في عمليات التغيير الاجتماعي في بعض الظروف مثل **الطلاب وربات البيوت وأرباب المعاشات..** وهؤلاء لايمثلون موقعا طبقيا بالرغم من أنهم قد يكون لهم مواقف طبقية ودور هام في عمليات التغيير الاجتماعي باعتبارهم قوى سياسية فعلية أو محتملة. ومن ثم فإنه ينبغي الاهتمام بالعمل معهم وتنظيمهم في إطار الصراع الاجتماعي السياسي.

التناقض الأساسي وطبيعة المرحلة.

مع استمرار التطور الرأسمالي التابع في مصر واستكمال اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتعمق أكثر فأكثر التناقض الأساسي بين مصالح جبهتين متعارضتين تضم أولاهما **تحالفا واسعا للطبقات العاملة والكادحة يقوم أساسا على التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ويضم الحرفيين وصغار المنتجين والفئات الوسطى والقوى الاجتماعية المهمشة والبورجوازية المتوسطة المنتجة في مواجهة تحالف الطبقات والقوى المستغلة بقيادة الرأسمالية المصرية الكبيرة التابعة..**

من المهم أن ننتبه هنا إلى حقيقة هامة لها تأثيرها على تشكيل جبهتي الصراع في إطار غير تقليدي ذلك أن تغلغل التبعية والطفيلية في الاقتصاد المصري أدى إلى اختراقها للعديد من طبقات وفئات المجتمع وخلق مصالح حتى داخل بعض الفئات الشعبية والفئات الوسطى مرتبطة بالتبعية والطفيلية.

فبالنسبة لجبهة الطبقات العاملة والمنتجة سوف تتواجد الفئات والطبقات التي تتعارض مصالحها مع التبعية الطفيلية مثل **الطبقة العاملة، والفئات المهنية والتكنوقراطية والمثقفين المرتبطين بالمشروع الوطني العام، وعناصر رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية منتجة متوسطة ومرتبطة بالسوق المحلية، ومتوسطي وصغار ملاك الأراضي الزراعية وفقراء الفلاحين والمهمشين.**

أما جبهة القوى المستغلة فإنها تضم **عناصر الرأسمالية الكبيرة التابعة وعناصر رأسمالية سمسارية ومضاربة والوكالات التجارية وفئات المهنيين والتكنوقراط المرتبطين بالريع النفطي والرأسمال الأجنبي، وعناصر قد تعتبر بحكم التصنيف الطبقي في ساحة الشعب لكنها تنتمي إلى ساحة النشاط الطفيلي وترتبط بمصالحه.**

ويلقي هذا التكوين الغير تقليدي لجبهتي الصراع مسئولية كبرى على حزبنا سواء بالعمل على التعمق في دراسة هذه الظاهرة أو تحديد كيفية التعامل معها في مواقفنا التحالفية.

أما على المستوى العالمي فإن هذا التناقض الطبقي الأساسي يأخذ شكل التعارض بين مصالح القوى الوطنية والديمقراطية المصرية وبين القوى الرجعية والإمبريالية العالمية والصهيونية.

ويؤكد هذا التناقض مرة أخرى أننا مازلنا **في مرحلة استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية (أو بمعنى أدق ذات المضمون الاجتماعي التقدمي)..** حيث لم تنضج بعد الظروف للبناء الاشتراكي فهو هدف نهائي لنضالنا الطبقي في هذه المرحلة، في حين أن **النضال من أجل الاستقلال الوطني مطروح بشدة وله الأولوية،** الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق بدون **إجراء تحول ديمقراطي شامل ينجح في إزاحة السلطة القائمة سلطة الرأسمالية الكبيرة التابعة الصناعية والزراعية والطفيلية والبيروقراطية المتحالفة مع الإمبريالية والصهيونية ويحل محلها سلطة القوى الوطنية الديمقراطية.**

وغني عن القول أن هذه المرحلة الثورية طويلة نسبيا ويمكن أن تشتمل على عدة

السرية مفروضة على الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٢٤ وحتى الآن

حل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٥..خطأ فادح

الدين في جوهره دعوة لتغيير العالم إلى الأفضل وإشاعة العدل والمساواة

مراحل انتقالية يتم خلالها إنجاز مهام مرحلية تقترب بنا من الهدف النهائى بقدر ما ننجح فى إنضاج الطبقة العاملة وزيادة قدرتها على التقدم لمواقع أكثر تأثيرا داخل الجبهة. كذلك فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية يجب ألا تقتصر على كونها جبهة سياسية بل تضم بالإضافة إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية للطبقات المكونة لها التنظيمات النقابية العمالية والمهنية والمنظمات التعاونية والجمعيات الثقافية والاتحادات الطلابية والشبابية والنسائية.

من أجل جبهة وطنية ديمقراطية واسعة وسياسة تحالفات مرنة.

وانطلاقا من أن معركة مواجهة سياسات الردة والتبعية والإفقار ليست معركة الحزب الشيوعى المصرى وحده، بل معركة قوى سياسية وفئات اجتماعية أوسع كثيرا، ينهج حزبنا خطا جبهويا وسياسة تحالفات تستهدف حشد كل هذه القوى فى عمل نشط من أجل تحقيق أهداف المرحلة.

وينقسم نشاطنا الجبهوى وأساس تحالفاتنا إلى محورين أساسيين:

- **محور سياسى..** يستهدف العمل المشترك مع **كل الأحزاب والقوى السياسية فى الساحة المصرية التى تقبل مبدأ تداول السلطة ديمقراطيا** وتسعى من أجله وذلك فى إطار إطلاق حق تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإدخال تعديلات دستورية على أسلوب وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وعلى كم ما يحوزه من سلطات، وإلغاء كل القوانين والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة.

ويمكن فى حالات محددة، أن يمتد هذا العمل المشترك لبعض القضايا الوطنية والقومية العامة.

وفى إطار هذه التحالفات السياسية يتبلور محور هو الأكثر أهمية والأكثر فاعلية وهو **تحالف اليسار والذى يضم فى صفوفه حزبنا وحزب التجمع والحزب الناصرى. وكل القوى اليسارية المنظمة والفاعلة فى أرض الواقع.**

إن تحالف اليسار هو القوى المنوط بها ليس فقط تأكيد وحدة الأطراف المكونة له حول الأهداف والمبادئ المشتركة، وهى بطبيعتها أهداف واسعة تمتد من الساحة السياسية، إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية وإنما منوط بها أيضا أن تكون قوة دفع متواصل لتوحيد كل القوى الوطنية والتقدمية وأن تكون النواة الصلبة الأكثر عطاء، والأكثر فاعلية، والأكثر تعبيرا عن مصالح الجماهير الشعبية، وتجسيدا لإرادتها، وأن يكون الأكثر قدرة على إشاعة روح التحالف والعمل المشترك بين جميع القوى الوطنية والتقدمية وحشد كل جهودها فى سبيل إنجاز المهام الثورية الملقاة على عاتقها.

- **محور جماهيرى..** ويشمل العمل الجبهوى والتحالفى فى اللجان والروابط والاتحادات والنقابات العمالية والزراعية والجمعيات، والعمل وسط الجماهير المنظمة للعمال والفلاحين والمثقفين والمهنيين والطلاب والنساء، والشباب، وباختصار العمل وسط فئات الشعب بمختلف توجهاتها وحول مختلف مطالبها القومية والوطنية والفئوية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل مع مختلف التكوينات الفئوية والنقابية (محامين شبان، أطباء ديمقراطيين.. إلخ) والنشاط وسط المنظمات ذات الطابع الديمقراطى كلجان حقوق الإنسان والعفو الدولية وحركة السلام وحركات الحفاظ على البيئة وكل ما من شأنه تجميع وتنظيم وتعبئة الجماهيركخطوة نحو تشكيل أطر جبهوية أوسع تمكن الجماهير من الإسهام المنظم فى إنجاز المهام الثورية للمرحلة.. على أن يحكمنا دائما مبدأ **استقلال النقابات والمنظمات الديمقراطية عن الحكومة والأحزاب والقوى السياسية.**

والعمود الفقرى لهذه التحالفات هو تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وهو حلف ضرورى للنهوض الثورى، لكن تحقيقه يتطلب عملا تنظيميا مسبقا وسط جماهير العمال والفلاحين والمزارعين والطلاب والمهنيين والشباب والفنانين والأدباء وغيرهم.

> **الماركسية ليست نصوصا جامدة صماء.. ولكنها نظرية علمية حية ومتطورة تتفاعل مع كل جديد فى الحياة**

إن حلفا كهذا هو نقطة الانطلاق الحقيقية نحو بناء جبهة وطنية ديمقراطية شاملة قادرة حقا على قيادة جماهير الشعب فى طريق إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. وبطبيعة الحال فإن أى عمل جبهوى سيكون بالضرورة محدود الأثر، قليل التأثير إذا ما انحصر فى إطار التقاء القيادات وحدها، فأى عمل جبهوى سيفقد بالضرورة الكثير من قدرته على التأثر الفاعل مالم يلتحم بالجماهير، ولما لم ينعكس على التقاء جماهير الأحزاب والقوى والتيارات السياسية والفئات المتحالفة فى عمل قاعدى وجماهيرى واسع.

الأهداف العامة والمهام الرئيسية :

تتحدد أهداف النضال الثورى لهذه المرحلة فى استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية من خلال:

- تحقيق الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى والعسكرى.
- إرساء الأساس المادى للانتقال للاشتراكية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العامة إنجاز المهام الرئيسية التالية :

١ - انهاء الأوضاع الشمولية وحكم الحزب الواحد والفرد الواحد، وإزاحة احتكار التحالف الطبقى الحاكم.

٢ - فك الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى من خلال عملية تنمية مستقلة بالاعتماد على النفس.

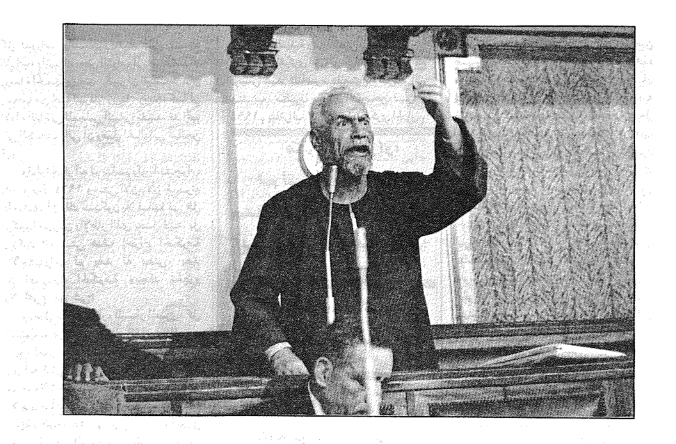
٣ - تحقيق تحول ديمقراطى شامل يكفل تداول السلطة بين الطبقات والقوى السياسية من خلال الانتخابات العامة.

٤ - انجاز ثورة ثقافية تصفى كافة صور الاختراق الثقافى ودعم أسس وقيم الثقافة الوطنية فى مواجهتها.

٥ - دعم الاعتماد الجماعى على الذات من خلال تطوير أشكال التضامن العربى والاستفادة من التكامل الاقتصادى العربى إلى أقصى حد.

٦ - التنسيق بين كافة مجتمعات العالم الثالث الساعية إلى التحرر والانسلاخ عن النظام الرأسمالى العالمى بما يحقق المصالح المشتركة لها فى مواجهة السيطرة الرأسمالية العالمية.

٧ - المشاركة الإيجابية فى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية والمنظمات الدولية بما يحقق مصالح شعوب العالم الثالث.



حوار مع .. فكرى الجزار
شيخ المستقلين "اخوانجى" من طراز خاص

مصباح قطب

تغرى أفكار شيخ المستقلين، النائب **فكرى الجزار**، والمطروحة هنا، بالاختلاف مع الكثير منها، غيران الحوار مع «عم» فكرى يكتسب اهميته، من عدة نواح:

- فالنائب هو زعيم كتلة المستقلين بالبرلمان حاليا، وهى الكتلة، التى نسق عدد من اعضائها، مواقفهم مع المعارضة التجمعية، حيال بعض القوانين.

- وفكرى الجزار، الذى اطلق عليه جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ لقب الفلاح الفصيح، من أوائل من دخلوا مجلس الأمة، منذ ١٩٦٤، تحت مظلة نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وظل نائبا منذ ذلك الوقت، وحتى الآن، باستثناء دورتى الانتخاب بالقوائم.

- وهو ممثل نقى لطبقة متوسطى الملاك الزراعيين، ويمثل جماع خصائصهم السياسية والاجتماعية والنفسية ومنها الاعتداد الحاد بالذات والتحولات الجامحة. وقد كان أبوه عمدة لقرية دماط بالغربية، والتحق- أى فكر الجزار- بالاخوان المسلمين فى وقت مبكر، وأسس لهم فرعا فى دماط، ومكتبا للجهاد فى مركز قطور ،غير أنه انسلخ عنهم بعد ذلك. وقد التحق فكرى الجزار لفترات قصيرة ،بحزبى العمل والوفد، وفى ظروف خاصة، ثم انسلخ عنهما ايضا ليعيش مستقلا الى أن يموت .. كما يقول.

- وقد سجل الجزار مواقف نيابية قوية،فى الدورتين الماضيتين بعد ١٩٩٠، حيث رفض قوانين الطوارئ والمبيعات والارهاب وقطاع الاعمال وتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون، كما دافع بحرارة عن خالد محيى الدين ومعطيات يوليو، عندما شن الشيخ جمال قطب هجوما طائشا على العسكر اثناء احدى الجلسات. غيران فكرى الجزار ساند، مع كل ذلك، تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر؟!

فى بيته بطنطا، وفى شقته، البالغة التواضع وبهيئته البالغة التقشف والدروشة جرى هذا الحوار، حول قضايا الساعة النيابية، والسياسية، وقضايا أخرى.

قال الشيخ

قال **فكرى الجزار** أن البرلمان المصرى فى النازل، وهذه هى خلاصة تجربته، منذ ١٩٦٤، وحتى الآن. وقال أن **جمال عبد الناصر** كان يحترم البرلمان، ويسعى دائما الى كسب ود اعضائه، بدليل حرصه مثلا على افتتاح

كل الدورات، والتسليم باليد على جميع النواب، واشراك بعض النواب فى استقبال رؤساء الجمهوريات.. غير ان البساط كان يسحب من تحت البرلمان رويدا رويدا، كما ان الاداء الداخلى للمجلس النيابى نفسه، قد اتجه الى الضعف، الى أن وصل الحال الى ما نحن فيه.

وقال الجزار انه لم يتقدم ولو باستجواب واحد منذ ١٩٦٤ وحتى الآن، لأن خبرته علمته، أن ذلك سيكون بلا فائدة فى ظل تركيبة البرلمان والإطار الذى يعمل فيه. بل ويؤكد أنه حتى هدف **إحراج الحكومة بالاستجواب لم يعد له معنى، بعد أن اصبحت الحكومة «بجلد تخين» ولا تحرج من شئ!!**

ويحمل فكرى الجزار، اليسار المصرى، كل المسئولية عن تغيير البناء القانونى لما بعد يوليو، لغير صالح المستضعفين حاليا، حيث يرى أنه كان على اليسار أن يقود حركة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باتجاه التقدم والعدالة والديمقراطية، بدلا من أن يترك ذلك للقوى المهيمنة، وفى قلبها لوبى الفساد القوى.

ويؤكد فكرى الجزار انه ندم على موافقته على قرار حل الأحزاب عام ١٩٥٣- وهنا يفترق عن الاخوان- وانه قدر أن الاحزاب هى دكاكين النشاط السياسى، والوعى والمشاركة، التى لابديل عنها، ولذا وقف مع حزب العمل، عندما **حبك السادات -بمعاونة ابو واهية-** مؤامرة، لاقفال جريدته بسحب اعضائه، وقال فى برقية للرئيس إنه إذا كان أشباه الرجال يفرون من حزب العمل، خوفا منك فان فى مصر رجالا سيقفون مع ابراهيم شكرى، مهما كانت الظروف، ويؤكد فكرى الجزار انه هو الذى دفع **ابراهيم شكرى** لإعلان سحب موافقة حزب العمل، على اتفاقية **كامب ديفيد**، وكان يبحث- الجزار= قبلها، عن سبب وجيه، لترك الحزب حتى لايتحمل وزر مافيه، على حد قوله، فإشترط هذا الشرط لبقائه وقد ترك الحزب برغم استجابة **ابراهيم شكرى** لطلبه .وعلى هذاالنهج دافع الجزار عن حزب الوفد حال قيامه، بل ويقول انه قال لمجموعة من قادة اليسار، وكان منهم المرحومان ابراهيم عبد الحليم ومحمد مراد، عام ١٩٦٥، أن حل **الحزب الشيوعى المصرى، سيجعل داهية، اليمين، يجر مصر الى داهية** وقال انه أكد للاخوان كذلك، ان وجود الحزب الشيوعى، ضرورى، حتى لاينحرفوا بالبلاد الى الدولة الدينية والى أقصى اليمين.

وكان لفكرى الجزار علاقة طيبة مع الرئيس عبد الناصر، دفعت بالأخير، الى تهنئته، منفردا من بين الناجحين لبرلمان ١٩٦٤، بتلغراف، لم يرد عليه فكرى الجزار..

فكرى الجزار:

لم أتقدم باستجواب منذ ١٩٦٤ وحتى الآن لأن الحكومة جلدها تخين!

ندمت على تأييدى لحل الاحزاب فى ١٩٥٣

بدون الحزب الشيوعى ينحرف الأخوان الى الدولة الدينية، والى أقصى اليمين.

الكبار اخذوا حقهم حتى فى ظل الثورة.. والذى ضاع هو الطبقة المتوسطة.

البرلمان المصرى فى التنازل

انا الذى دفع ابراهيم شكرى الى سحب الاعتراف بكامب ديفيد.

وعندما استدعاه سكرتير الرئيس، **حسن صبرى الخولى**، ولامه على هذه «الجليطة» قال للخولى «بلدياته» أنه كان يظن ان التهنئة اجراء روتينى، وقد دفعه حماسه الى كتابة كلمة مطولة للغاية فى سجل التشريفات، قال فيها للرئيس ناصر، إن عليه أن يتحمل ما أقره هو بنفسه، من تحديد ٥٠٪ من مقاعد مجلس الأمة، للعمال والفلاحين... فهم لايحسنون قواعد الذوق والمجاملة، وتلك هى اولى النتائج!. ويذكر الجزار ان عبد الناصر عندما صافحه فى البرلمان عام ١٩٦٤، قال له: **لسه فيه ناس بتعقد على الأقصر!** مشيرا بذلك الى جلوس الجزار مع بعض ابناء الطبقة المتوسطة، على مقهى بهذا الاسم عام ١٩٥٣، امام سينما البلدية، بميدان الجمهورية، بينما كان **محمد نجيب** يخطب، وبجواره ناصر والضباط.. كان الجلوس على المقهى فى وضع عدم الاكتراث، وكان صوت عضو مصر الفتاة الطنطاوى **(أحمد ابو المعاطى)** يلفوش بميكروفونه فى الشارع، وهو يهتف، جمهورية جمهورية، على مؤتمر نجيب والضباط.. ولم ينس ناصر ذلك أبدا!!

يقول الجزار لقد نصحت الاستاذ **ضياء داود** بعدم تسمية الحزب الجديد بالناصرى، ليظل ناصر ملكا للجميع، ولكل الأجيال، وحتى لايكون الاسم مدعاة لفتح الجراح، وجلب المعارك، التى يجب ان ينصرف عنها الوطن لمجابهة معاركه الحقيقة.. ويقول الجزار انه اعتقل عام ١٩٦٧ لمدة ١١ شهرا،شاهد خلالها أهوال التعذيب، وتغيرت أفكاره عن العالم تماما، لكنه احتفظ مع ذلك بقدرته على **تقييم المرحلة الناصرية تقييما ايجابيا، لما قدمته للوطن ولفقرائه.**

ورغم علاقة فكرى الجزار الاجتماعية بالرئيس السادات- حيث لعب معه الطاولة فى ميت ابو الكوم مرارا الا انه يصف عهده، **بعهد الدعارة السياسية، التى ارهقت مصر بالاغلال السياسية وبالديون أما عن حسنى مبارك،** فقد امتنع الجزار عن حضور افتتاحه للدورات البرلمانية، بعد ان اشتبك مع الحرس، فى أول مرة لدخول الرئيس البرلمان، بعد مصرع السادات.. وكان الحرس يريد منعه من الدخول، لأنه تآخر، غير أنه قال لهم: هل أنا الذى قتلت السادات... انتم من قتله.. وسأدخل لاننى صاحب هذا البيت...

وفى رمضان الماضى، تم استدعاء النائب فكرى الجزار، فجأة لمقابلة مع الرئيس مبارك، كانت الدعوة موجهة له وحده، وقد خرج

بانطباع بان الرئيس رجل بسيط وواضح ويمثل الوسطية المصرية، ويقول الجزار ان الاسلام يشترط في الوالي ألا يكون خاد الذكاء والتطلعات- كما كان ناصر- حتى لايرهق قومه!!

س- بهذا المعنى انت لاتصلح لتمثيل دائرتك.. في رأيي إنك تتجاهل شيئا هاما هو الاختيار الحر للناس، بصرف النظر عما يسفر عنه، من حدة، أولين؟

- يرد فكري الجزار: نعم أنا مرهق لدائرتي.. وهذا يسبب الكثير من المشاكل، غير أن ماأقصد اليه، هو ألا يكون في الحاكم صفات تغريه على أن يلغي الناس، ويقوم هو بكل الأدوار. ويواصل: ان الخيار الديمقراطي لمصر، محاصر ليس من الداخل فحسب، ولكن من قوى خارجية معروفة، وقد أصبح محتما علينا أن ندفع ثمن انهيار الدول الشيوعية، حتى بأكثر مما يدفع أهل تلك البلاد، من ثمن.

س- تستخدم مقولة الوسطية لتمويت الفوران السياسي للأمة المصرية، كما تستخدم مقولة الضغوط الخارجية، لتفطيس اختيارنا الديمقراطي، وها انت تتبنى المقولتين؟

- مصر بلد عجيب.. فقد أرسل الله الرسل، كلا الى شعب، وأرسل الى مصر رسولا، الى فرعونها، حيث اذا أمن الفرعون،فإن الشعب سيؤمن.. ومن هنا واتساقا مع الموقف الذي اعلنت جزء منه، عند رفض الموافقة على تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون، فأنا أدعو الرئيس مبارك، وحالا، الى القيام بثورة ديمقراطية، تسير على النحو التالي:

١- اعلان التنازل عن رئاسته للحزب الوطني، حتى لايظل مع الوضع الراهن، وكأنه على خصومة مع بقية الأحزاب

٢- استغلال الهزة التي سيحدثها هذا القرار في الضمير المصري، وبلافاصل زمني، في تعيين نائب مدني- والمدني من يولد مدنيا ويموت مدينا- للرئيس. وبذلك نمهد لاغلاق ملف العسكر.

٣- إجراء انتخابات حرة، يحرسها الجيش- وليكن هذا دوره بعد ذلك- حتى يجئ برلمان يعبر عن الشعب المصري تعبيرا حقيقيا، ويتولى ترشيح الرئيس للرئاسة

٤- بلافاصل زمني ايضا، يتم اختيار جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

ان هذه الثورة لوحدثت، لصفق الناس لمبارك، كمالم يصفقوا لجمال عبد الناصر!

س- لكن أليس في البرنامج- مع حق الاختلاف معه- قدرا كبيرا من حسن النية؟ وهل أصبحت المسألة المصرية غير قابلة لحل سوى حل ثورة الرئيس؟

- الحرية في النهاية تؤخذ ولاتعطى.. وأنا اذكر اننا قبل ١٩٥٢ كنا نكتب بالطباشير، على الأسفلت، أمام قصر عابدين: **«أين الكساء ياملك النساء»**، ثم نعود الى طنطا سالمين، ومجانا بالتسطيح في القطار.. غير انه منذ الأحزاب وحتى الآن والحركة السياسية تزداد ضعفا، وسيتكرس الوضع بإجراء انتخابات المحليات على نظام القائمةالمطلقة... من هنا وضعت تصوري السابق، وأتصور إنه سينقلنا الى الأمام جميعا.

ويقول فكري الجزار انه لازال يرى إن الدولة تحاول سحب البساط من تحت مافيا الفساد، بنعومة، ودون احتكاك خشن، حتى لاتثير هذه القوى، المعروفة لدى الحكم، وحتى لاتثير انصارها من الامريكيين!، كما يرى ان البناء الاقتصادي لازال لم يتأثر بما يدعوا الى اليأس، من جراء تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي، ويوافق على أن روشتة الصندوق تستدعي آلية الاستبداد السياسي، بالضرورة، لكنه يقول ان ذلك لن يمكن الرأسمالية من تحسين موقفها بشكل حاسم، حيال قطاع الدولة والملكية العامة. ويقول فكري الجزار ان طول العهد بمحاولة سحب البساط من تحت المافيا بنعومة، سيغري قطاعات واسعة من جهاز الدولة، والتي يفترض ان تشارك في سحب البساط، باستغلال ضعف الدولة، والانخراط سرا وعلانية، في نشاط المافيا، ولذلك، يجب على الدولة الاسراع بعملية القضاء على الفساد، وقطع خطوات جذرية على هذا الطريق.

وتبقى في الحوار عدة أفكار هامة اذ يقول شيخ المستقلين.

- لو سكت اليسار على عدوان الحكومة على الجماعات الاسلامية، بغير استناد الى القواعد القانونية وقواعد حقوق الانسان، فسيقف غدا، على قمة الهرم الاكبر، ليندب حظه، بعد أن يأتيه الدور هو الآخر.

- الإخوان المسلمون لايحبون الاشتراك في الحكم في المراحل الانتقالية، حتى لايتحملون وزرها!

- وصاية النظام على الحياة السياسية كانت مفهومة،لكن هل يحتاج الى الوصاية، من بلغ الأربعين؟

- منذ استقالة ناصر في ١٩٦٧، والى مظاهرة صيادي ارتيريا، والجماهير تتجه الى المجلس النيابي طلبا لحل مشاكلها. وفي أيام التنحي جاءت المظاهرات الى البرلمان ولم تذهب الى بيت ناصر، وفي مشكلة الصيادين كان في ظهر الناس مجلس الوزراء، لكنهم خاطبوا المجلس.. أن ذلك يعكس تقدير المصريين «للنيابية» قبل أي شئ آخر، وبالدقة تقديرهم للديمقراطية في شكل المجلس، وليس للمجلس نفسه أو لأعضائه، فالناس يعلمون، ان البرلمان هو الذي وافق على قوانين الطوارئ والغلاء والارهاب.

- نائب المنيا محمد ابو النيل، هو الذي صفق متمايلا فوق «البنش» بعد اعلان عودة ناصر عن قرار التنحي، وليس أنا إرجعوا الى اهرام ٩ يونيو، فصورة النائب منشورة في الصفحة الأولى!

- اشد مآثر يوليو مرارة، القضاء على الطبقة المتوسطة.. وقد أخذ الكبار حقهم، حتى في عهد الثورة.. ويعيني شاهدت ضابط نقطة الشين،يربط الفلاحين في «الناف» بدلا عن البقر، ليجروا الزحافة، حتى يجبرهم على التنازل عن ارضهم المؤجرة، المملوكة لعائلة ناصف.. وقد كان!

- المسلمون والأقباط ضحايا التخلف معا... لقد انحدرت الثقافة، وهذا شئ طبيعي مادام ضابط **كصفوت الشريف** يتولى وزارة الاعلام، وانحدار الأدب مع وجود اصرار امريكي على هدم الشخصية المصرية بعمقها بالتاريخي والإنساني انني أتساءل هل تستطيع «حضارتنا» ان تنتج «ابو نواس» كالذي انتجته حضارة العباسيين؟ هل نستطيع انتاج دعاة تنوير من جديد كالذين كانوا قبل ١٩٥٢؟

-اتهمتني مباحث أمن الدولة، في مذكرة تم ارسالها بالحقيبة الدبلوماسية، على وجه السرعة، الى ناصر في اثناء حضوره مؤتمر قمة الرباط، بانني من ائمة الشيوعيين، ومن ائمة الاخوان؟!. ناصر ارسل المذكرة إلي!.

- تداول السلطة اصبح مستحيلا، والمطروح مجرد المشاركة!!

- الخاصخصة مخالفة للدستور.. لكن الاصلاح كان ضروريا بصرف النظر عن رأينا فيه!

- اختلف تماما مع اليسار في موقفه من الشيخ الشعراوي من حيث هو عالم لغة ومفسر ومسألة الاقلية من حيث هي القضية التي يراد من خلالها تفتيت مصر، والاخوان المسلمون، من حيث هم اداة للتربية الوجدانية ومقاومة الميوعة وأطلب أن تقيم «اليسار» موائد حوار حول تلك القضايا.

أخطاء اليسار في نقابة المحامين

مدحت الزاهد

هذا هو السؤال الذي شغل الدوائر السياسية التي فاجأها حجم الانتصار الذي حققه «الاخوان» في انتخابات الجمعة ١١ سبتمبر الماضي.

وللسؤال مايبرره بالفعل، ولأكثر من سبب:

*فقد فازت القائمة الإخوانية التي ضمت ١٥ مرشحا في كل المقاعد التي تقدمت لها، واحتل **سيف الاسلام حسن البنا** و**مختار نوح** المركزين الاول والثاني في الترتيب العام للمرشحين، كما جاء باقي المرشحين في مواقع متقدمة.. ولم يكن للاخوان أي عضو في مجلس النقابة السابق الذي جرت انتخاباته في ٢٩ يونيو ٨٩، ثم حكمت محكمة النقض ببطلانه وبطلان الجمعية العمومية التي دعت الى انتخاباته، كما لم يكن للاخوان ممثل في المجلس الاسبق، أي مجلس ٨٥ سوى **مختار نوح** الذي نجح على قائمة الخواجة واصبح الان صاحب قائمة ينافس بها قائمة الخواجة!



نبيل الهلالي (الماركسيون)

*كما أن انتصار قائمة الاخوان قد تم على حساب قوائم الكتل الأخرى: **الوطني**، الذي لم يفلت منه سوى **صبري مهدي** باعجوبة (وخرج **سعيد الفار وابراهيم فارس واحمد رضا الفتوري**) **وكتلة الوفد** التي خرج منها (**محمد عبد وحامد الأزهري- محمد علوان واحمد عودة**) **وكتلة التجمع** التي خرج منها (**د. جلال رجب وحسن محمد حسن**) وكتلة الناصريين التي خرج منها (**صابر عمار وممدوح تمام**) **والماركسيين** الذي كان يمثلهم (**أحمد نبيل الهلالي**) بعد أن ظل في المنافسة حتى حسابات الصناديق الاخيرة.

وجدير بالذكر أن كل هؤلاء كانوا اعضاء في المجلس السابق كما خسرت قائمة (الجماعة الاسلامية) التي تصدرها **محمود عبد الشافي** في المقاعد الاربعة التي تقدمت لها، بينما نجح عبد الله سليم بعد أن خرج من قائمة (الجماعة) ودخل قائمة الاخوان في الساعات الاخيرة، وخسرت قائمة **«الانتفاضة» (حركة ١٩ يناير المعارضة للمجلس)** والتي تقدمت لشغل المقاعد الاربعة وعشرين فلم ينجح منهم سوى **محمد فزاع «تجمع»** عن دائرة استئناف اسيوط.

* والسؤال له مايبرره ايضا لأن انتصار الاخوان قد تحقق في نقابة كان النفوذ الاكبر فيها للديمقراطيين ويمثلهم **الوفد واليسار** « التجمعي والناصري والماركسي»، فضلا عن أنه أهم انتصار يحرزه الاخوان منذ سنوات، ويفوق انتصاراتهم في دائرة مثلثهم الذهبي في (الاطباء والمهندسين والصيادلة)، لان نقابة المحامين هي أكبر نقابات الرأي في مصر، وعندما تنشط تتفوق على الاحزاب المحاصرة بضوابط اشد! فالنقابة كانت رمزا لائتلاف قومي يضم التيارات وبيتاً للحريات، دانت فيه السيطرة الان للاخوان، الذين رفعوا شعار (نريدها إسلامية)!

موازنات المجلس القديم غيبت دور النقابة منذ عام ٨٩.

الحزب الوطني حرث التربة لصعود الاخوان بسياسة تهميش النقابة

خيوط

وإذا كان من السهل ايجاد مبررات لسؤال ماذا حدث في نقابة المحامين؟.. فإن الاجابة تبدو عسيرة، إن لم تقنع ببعض تفاصيل وجزئيات ومناورات ماجرى في الساعات الأخيرة والتي قد تنسج من بعض المناورات ثوبا كاملا من المؤامرات تقنع بارتدائه حتى

اول هزيمة! وإن لم تقنع ايضا بالتفسير الجاهز حول ميل عام فى المجتمع اظهرته الانتخابات فى نقابات مهنية ونوادى هيئات التدريس فى السنوات السابقة، لأن الميل العام عادة مايلتقى بشروط مواتية توسع من إطار فاعليته او تكبح منها، على الأخص عندما يتعلق الأمر بأكبر نقابة للرأى وبمهنة يصعب اطلاق لحيتها.

أيضا لايمكن لأى اجابة أن تقنع بالعزاء التقليدى فالإخوان لم يحصلوا الا على أقل من ٧ الاف صوت من بين ١٤٦ الف محام، ل ٤٣ الف منهم حق التصويت ، **فالاحداث دائما تصنعها الأقليات أو الكتل النشيطة رغم موقف الترقب او الانتظار او التعاطف او الانفضاض الذى تتخذه الاغلبية!**

وهدف هذه القراءة ليس تحليل الميل العام فى المجتمع، بل الشروط التى اطلقت فاعليته فى نقابة المحامين، ومع ان الاجابات النهائية قد تبقى معلقة، الا أن هناك خيوطا رئيسية يمكن الامساك بها، لكل من له عينان تريان!

والخيط الاول يتصل بتلك الحقيقة التى أكدتها صناديق الإقتراع وهى **نجاح سته فقط من اعضاء المجلس السابق، والنجاح الصعب للغاية الذى حققه احمد الخواجة فى المنافسة على مركز النقيب فلو امتثل احمد ناصر لقرار «لجنة الحكماء» التى شكلها معارضو الخواجة، بتوحيد المعارضة لصالح ظاظا، لطار الخواجة** ايضا لان مجموع أصوات ناصر وظاظا يفوق اصوات الخواجة بما يزيد عن الف صوت.

ولم تكن تلك هى الحقيقة الوحيدة التى اكدتها صناديق الاقتراع فقد فشلت ايضا قائمة «الانتفاضة» سواء فى معركتها من أجل النقيب أو لانتزاع مقاعد المجلس...

والخيط لايبدأ فقط من وقائع الانقسام الذى بلغ ذروته فى احداث ١٩ يناير ٨٥ ومالرتبط بها من حروب الكراسى والمنشورات والمحاكم والرصاص الحى ! بل تتشابك معه **سياسة للحزب الوطنى استعسرت مناخ الازمة لتمرير مخططها الرامى لتصفية دور النقابة القومى وشغلها بالصراعات والاستعلاء عليها من الداخل.**

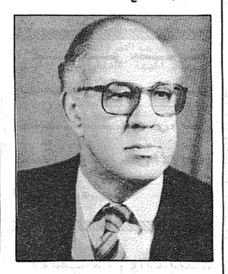
فالانتفاضة طرحت شعار الإطاحة بالضربة الكافية وبلورت طاقة سخط هائلة تركتها هائمة، باتت كتلة فى المجلس السابق تخشى مواصلة دورها القومى حتى لايعتلى رموز الانتفاضة الميكرفون وتتطاير الكراسى،

وأخذت تبحث عن سند من الحكومة لتعطيل الاحكام القضائية الصادره لصالح اللجنة المؤقتة، وكان عليها أن تدفع الثمن **تراجع النشاط النقابى وتهميش دور نقابة المحامين..**

ومنذ بداية عام ٨٩ خبا دور النقابة وانطفأ ، بعد حملات ناجحة- فى السابق- ضد الطوارئ والقوانين الاستثنائية) ضد بيع هضبة الاهرام، فى التضامن مع حركة الفنانين وعمال السكة الحديد حتى أن قانونا مثل قانون مكافحة الارهاب صدر دون ان تصدر كلمه احتجاج واحدة، من هيئة الدفاع ونقابة الرأى وبيت الحريات، لان طبيعة المعادلات والموازنات اختلفت فى غمار معارك الكراسى، وتم تسريح الكتلة الديمقراطية التى ملأت الدنيا نشاطا وتسريح دور لجنة الحريات، بل تدهور النشاط الخدمى ايضا نتيجة حروب الاستنزاف والصراعات الفرعية ، وسأم المحامون من تلك الحرب الضروس ومن كل رموزها، فلا الانتفاضة كسبت الشعار الذى سعت اليه، ولا المجلس حافظ على دوره السابق **وقد تقدم الاخوان الذين أتخذوا موقف المراقب من هذاالصراع كله لقطف ثمرته جاهزة.**

وإذا كان ماسبق هو الملمح الرئيسى لنتيجة الصراع، فقد كان له ايضا تداعيات

جلال رجب- التجمع



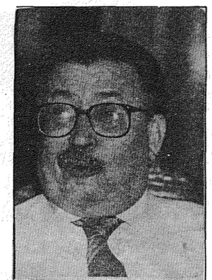
أخرى، فقد فقد **أحمد الخواجة** مركزه القطبى السابق،دون ان يدرى الكثيرون! وانقسم المجلس نفسه الى عدة كتل، وخرج **نبيل الهلالى** مستقيلا احتجاجا على انحراف وجهة نشاط النقابة، وانصرفت كتلة الشباب الى حال سبيلها ولم تجد النداءات التى سبقت ١١ سبتمبر فى استدعاء احتياطى فقد حماسه، بعد أن تم تسريحه بسنوات وهاله استقبال مندوبى الامن جهارا نهارا فى مكاتب النقابة وانتفاخ «النجوم» الذين لم يعد يعنيهم من دور الشباب سوى وقود المعارك

حملة الإخوان

وفى المقابل فإن الاخوان قد استثمروا طاقة السخط التى فجرها الصراع العقيم، وتقدموا ببطء وهدوء لاحتلال المواقع..فى البداية طرحوا قائمة من ٩ مرشحين فقط لطمأنة الاتجاهات الاخرى وفتح الأبواب أمام توسيع التحالفات واختبار قواهم، ولم يطرحوا مباشرة شعار «الاسلام هو الحل» الا فيما بعد، وتقدموا بشعار **«نعم نريدها اسلامية»** ، وفى الاسبوع الاخير اصبحت قائمة الاخوان تضم ١١ مرشحا، وفى اليوم الاخير ١٥ مرشحا، وعلى ابواب لجان الاقتراع قائمة كاملة لدعم بعض المرشحين.. ورغم أن قائمة الاخوان ضمت ١٥ **الا انه يمكن خصم رأفت سيف الدين، المرشح عن دائرة استئناف طنطا،** الذى اضافوه لقائمتهم بهدف تطوير التعبئة الاخوانية وتركيز الضربة ضد د. جلال رجب الذى وزع منشورا يتضمن حيثيات الحكم ضد المرشد العام للاخوان الذى كفر حزب التجمع..

وركز الاخوان حملتهم الانتخابية **ضد المجلس السابق وضد الفساد**، وبدأوا مع مرور الوقت ، بعد إدراك طاقة سخط المحامين ضد المجلس فى مزج شعار «نعم نريدها إسلامية» بشعار «الاسلام هو الحل» وعموما ففى الدوائر التى لم يتقدم فيها الاخوان بمرشحين، عقدوا التحالف مع أبرز المرشحين عن هذه الدوائر مثل **بشرى عصفور** فى الاسماعيلية **ورأفت سيف** فى طنطا،

قدم اليسار أفضل برنامج انتخابي ولكن حملته لم تلتقط مزاج المحامين.



احمد الخواجة
نقدان المركز السابق

عادل عيد
مستقل خارج الكتل

وامتنعوا عن تحديد واضح لموقفهم من معركة النقيب، وعن كشف كل تحالفاتهم قبل صباح الجمعة ١١ سبتمبر.. ومع هذا فإن بعض الاسئلة تظل مثارة حول امتناع الاخوان عن تقديم مرشحين فى دائرتى الاسماعيلية وأسيوط بالذات.

ومع تركيز الإخوان حملتهم الانتخابية ضد المجلس السابق والفساد لم يتقدموا ببرنامج ايجابى لحل مشاكل المحامين، واكتفوا بالموقف النقدى المجمع ضد المجلس السابق ومع مرور الوقت مزجوا هذه المواقف صراحة بشعار الاسلام هوالحل..

وفيما بعد كذب الاخوان البيانات التى نسبت اليهم برنامجا يدعو لحجاب المحاميات، وعدم مشاركتهن فى النشاط بدون محرم والامتناع عن المرافعة فى قضايا الاداب والمخدرات وماشابه، دون ان يعلنوا عن رفضهم لهذه الافكار او يحاولوا التنصل منها.. ولكن تكذيب صدور هذه البيانات عنهم، وهو أمر ترجح الشواهد أنه صحيح، امتص طاقة الرفض التى ولدها البرنامج، الذى قيل انه «مدسوس».

دور اليسار

كان اليسار هو القوة التى طرحت برنامجا انتخابيا ديمقراطيا كاملا، ركز على اهمية تطوير البنيان الديمقراطى للنقابة وتوسيع ديمقراطية العمل النقابى الى اقصى مدى باعتبار أن الاطار السابق كان يناسب نقابة الاعداد الصغيرة، مقترحا إنشاء لجان نقابية على مستوى المحاكم الجزئية والشركات القابضة فى قطاع الاعمال، وجمعيات عمومية لهذه اللجان وعلى مستوى محاكم الاستئناف، وتوسيع اختصاصات النقابات الفرعية، ونشر محاضر الجلسات والميزانية فى مجلة المحاماة، وتوسيع لامركزية العمل النقابى.

مركز سخط المحامين لم يكن التيار الاسلامى، بل المسئولين عن الأزمة المباشرة.

الانقسام والذيلية وشبهة التوظيف الحكومي..بعض دروس الأزمة.

وطرح البرنامج اليسارى بقوة مشكلة محامى القطاع العام فى ظل قوانين الخصخصة ، وطالب لحراس المال العام وحقوق العمل بالحصانات القضائية وبالتزام الدولة بتعيينهم فى سلك القضاء، فى حالات التصفية، كما اكد على ضرورة تخفيض الضرائب على المكاتب، فى ظل اوضاع المهنة المتأزمة، وفى وقت تنهال فيه الاعفاءات على الشركات والبنوك الأجنبية والانفتاحية وعلى كبار المولين، وطرح بقوة مشكلة المحامين الشبان فى ظل تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين واقتراح إسهام النقابة العامة والنقابات الفرعية فى عمل المحامين فى المكاتب وانشاء مكاتب المعاونة القضائية (التعاونية) وتقديم الدعم لها وانشاء فروع لمعهد المحاماة وتزويد النقابات الفرعية بمكتبات قانونية، وانشاء صندوق لدعم المحامين الشبان يمول من حصة من الرسوم ، والتوسع فى تقديم خدمات العلاج، والاسكان (من خلال الجمعيات التعاونية)

وعقد مؤتمرات دورية للمحامين الشبان..

ولكن هذا البرنامج الذى بلوره اليسار وخاض به **نبيل الهلالى ووجيه عباس وعبد المظيم المغربى** انتخابات ٨٩، اطلق عليه، بناء على مشورة، برنامج ماسميت **بجبهة القوى الديمقراطية** ، ضمن حملة انتخابية ركزت على شعار **«قومية النقابة»** ورفض تحويلها لواجهة لاى ضرب او جماعة ، وركز اتجاه ضربته ضد الاتجاه الإسلامى وفى معارضة شعار **«نريدها إسلامية».**

أسئلة

والآن، فإن الامانة تقتضى طرح بعض الاسئلة فيما يتعلق بطابع الحملة الانتخابية، واتجاه الدعاية، وماسميت بالجبهة الديمقراطية..فالتيار الإسلامى الذى ركز عليه بعض مرشحى اليسار ضرباتهم لم يكن يستجيب لسخط المحامين الذى انصرف ضد الاوضاع السابقة والتالية على حركة ١٩ يناير... ولم تكن شعارات مقاومة زحف «التيار» تنطوى على جاذبية لمحامين انهكهم الصراع وانهكتهم اوضاعهم المأزومة، وكانت الجاذبية الحقيقية تنصرف لمعارضة هذا الوضع، ولم يكن الميدان الحقيقى للمعركة، على الاقل فى الوضع الملموس لوعى المحامين، هو **الخطر المحتمل الذى لم يجربه - بعد - المحامون، بل الخطر الراهن الماثل فى حركة الانقسام**

وحروب المحاكم وتدهور اداء المجلس.

وعلى الرغم من كل ماانطوى عليه شعار الاخوان «اسلامية» من طابع طائفى وارهابى وتكفيرى، كان ينبغى الاشتباك معه، الا ان اعتباره الطابع الرئيسى للحملة الانتخابية لدى بعض المرشحين، كان يتجاهل الوضع الفعلى لمظاهر السخط العديدة على الوضع السابق، خصوصا وان مقاومة «التيار» طرحت فكرة الجبهة الديمقراطية التى ضمت رموزا من الحزب الوطنى ساهمت فى تحجيم وتهميش دور النقابة وقد اعطت الحملة الانطباع بتوظيف اليسار لصالح حسابات الحزب الوطنى، الذى يتحمل قسطا كبيرا من المسئولية عن الازمة، وعجزت كتلة اليسار التى كانت لها مواقف متميزة فى المجلس فى معارضة المعادلات والتوازنات الجديدة فى تمييز نفسها عن باقى المجلس، بذريعة ان الكل فى مركب واحد، فاختلط الوزان بالحنطة، وضاع موقفها النقدى الذى مارسته بالفعل تحت ضغط اعتبارات بناء «الجبهة»، ورغم الحاح بعض المرشحين اليساريين على ضرورة اتخاذ مواقف مستقلة، الا أن التوجه العام والطابع الرئيسى للحملة لم يترك لهم هامشا كبيرا.

اما الجبهة الديمقراطية فقد كانت فضفاضة ان لم تكن وهما كاملا، فبعض قيادات الحزب الوطنى فى الجيزة وقفت تؤيد الاخوان جهارا نهارا، وباقى ممثلى التيارات الاخرى حاولوا الدخول فى مساومات صريحة او ضمنية مع كتلة الاخوان كان حدها الادنى معاهدات عدم اعتداء، والليبراليون (الوفد) لم يشغلهم فى شئ أى خطر مما يضع علامات استفهام عديدة حول وضع الليبرالية فى مصر على ضوء العديد من المشاهدات فى أكثر من معركة انتخابية نيابية ونقابية، بل ان انصار الفصيل الواحد من فصائل اليسار قدموا اكثر من مرشح فى نفس الدائرة، فى صراع على نفس المقعد! ولم ينجح اليسار فى عمل قائمة لا من ٩ او ١١ أو ١٥ ، بل تقدم عنه ٣٣ مرشحا شغل ٢٤ مقعدا فى وقت كان يرفع فيه- عن حق- شعار نقابة قومية لكل التيارات ، بل خشى بعض مرشحى اليسار من خوض المعركة تحت شعار اليسار واختفوا فى العبارة الديمقراطية الفضفاضة، بعد ان

سامح عاشور

فاز مع تهانى الجبالى من الناصريين

تركوا برنامجهم على المشاع، كما لم ينجح اليسار فى تعبئة كتلة الشباب التى تم تسريحها، وحتى الاستدعاء المتأخر لم يتم بروح دعوتها كشريك، بل كأجير، اعتمادا على العربيطات الملوية، فى وضع لم يعد فيه اقطاب، وكان كل يحاول الإفلات بجلده، وباختصار فإن اليسار رغم انه قدم افضل البرامج الانتخابية، إلا أن الطابع العام لحملته لم يتخذ موقفا نقديا من الوضع السابق، ولم يحاول ان ينفصل عنه بمسافة حقيقية كان التعبير العلنى عنها ضروريا ، وتم تجميد كل التناقضات بذريعة التفرغ للتناقض الرئيسى، واتسعت الجبهة الديمقراطية لتشمل

وجيه عباس



بعض صناع الازمة والمسئولين عنها الذين تركوا بعض اطراف اليسار يخوضون نيابه عنهم شعار قومية النقابة، بينما انصرفوا هم للمساومات تهيدا للاعتبارات الانتخابية، وفى يوم١١ سبتمبر ظهرت للجبهة الديمقراطية عدة قوائم انتخابية خلت بعضها من ابرز رموز اليسار، مع انه كان من الممكن عمل جبهة ديمقراطية حقيقية تنطلق من موقف نقدى من الوضع السابق وتنفصل عن الكتلة التى همشت دور النقابة وحرثت التربة لانتصار الاخوان، ولم تكن هذه الكتلة لتجد حرجا فى رفع شعار التغيير، مادامت قد ميزت بين الحنطة والوزان واحتكمت الى معايير واضحة فى محاكمة الأداء النقابى، ولم تشغل نفسها بالمصير الذى يمكن ان يؤول اليه وضعها فى قوائم «الجبهة» إن جرؤت على نقد الماضى، وتلك فى الحقيقة كانت دعوة البعض، ولكنها لم تكن الطابع الرئيسى للحملة.. ولو كان اليسار قد انتهج هذا التكنيك فإن شعار قومية العمل النقابى، وقد تخلص من رموز الازمة، كان يمكن ان ينطوى على جاذبية حقيقية..

والقضية لاتتعلق هنا بالشعار، ولكن بمضونه ومركزه بين الشعارات، التى لم تطرح قضية التغيير، وتجعلها فى صدارة الشعارات، ولم تطرح موقفا نقديا حاسما من الاوضاع السابقة، وتنفصل بمسافة عن رموزها، بل اختصت فى الجبهة الديمقراطية» بعض هذه الرموز المسئولة عن الازمة وتداعياتها، وكانت النتيجة ان انصرفت اطراف من قوى اليسار لتأييد هذا المعسكر او ذاك ، او الاشتراك فى هذه المناورة او تلك ، او الامتثال الكامل للاعتبارات الانتخابية، حتى لاينفرط عقد الجبهة ، حتى اختلطت حسابات اليسار بحسابات القوى الأخرى رغم ان أقلية ظلت تقارن.

وماحدث فى نقابة المحامين هو ماحدث فى كل مكان صعد فيه التيار الاسلامى على اشلاء الازمة، وقد قدم نفسه باعتباره قوة المعارضة، الموحدة والمنظمة جيدا، تركز على نقد الماضى.. دون ان تقدم برنامج للمستقبل سوى الشعارات الغامضة التى استهوت جمهورا مأزوما يبحث عن بديل ، غير البديل الفضفاض المنقسم على نفسه، والمنصرف الى حسابات المنافسات والمصالح الضيقة.

المحليات والانتخابات

فساد ومخالفة للدستور

المشاركون والمقاطعون يتفقون

القانون غير دستورى
التزوير الحكومى قادم
الانعزال عن الانتخابات.. مشكلة للحزب السياسى

مصطفى الحفناوى

يتم خلال النصف الأول من نوفمبر القادم تشكيل المجالس المحلية وفقا لقانون الانتخاب بالقائمة المطلقة والمقعد الفردى بعد أن توقفت تصريحات وزير الادارة المحلية د. **محمود شريف** عن قانون جديد يأخذ بنظام الانتخاب الفردى وحده.

وقد قرر **التجمع والشيوعيون والناصريون** مقاطعة الانتخابات بينما يشارك فيها أحزاب الوطنى **«والتحالف الاسلامى» والوفد**

وتبدأ قصة قانون المحليات أو مأساته بإعلان الحكومة ممثلة فى د. محمود شريف فى ٤ أبريل الماضى «أن القانون الجديد للإدارة المحلية سيصدر الشهر القادم آخذا بنظام الانتخاب المباشر السرى العام». ثم **تصريح د. أحمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى** فى ٢ يونيو من العام الماضى أنه يفضل ماهو متلائم مع الدستور وهو الانتخاب الفردى.

لكن الدكتور عاطف صدقى خرج عن صمته وصرح فى مايو الماضى عن عدم امكانية الحكومة تقديم مشروع القانون خلال الدورة الحالية ووعد بتقديمه فى الدورة الجديدة. وتردد أنه سيتم مد دورة المجالس المحلية الحالية سنة بقرار جمهورى لتتم الانتخابات فى العام المقبل فى ظل القانون الجديد. ولكن **كمال الشاذلى** فى ٢٢ يوليو الماضى صرح بان الانتخابات ستجرى فى موعدها المحدد طبقا للقانون المعمول به حاليا، رغم أن أمين تنظيم الحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس مجموعته البرلمانية- كان قد طرح فى ندوة الأهرام أنه لايعتقد أن حضور الندوة من الحزب الوطنى أو المعارضة يختلف على أن تكون انتخابات المجالس المحلية بالانتخاب الفردى وليس بالقوائم كما كان، متمشيا مع ماجرى عليه العمل بالقوانين لانتخابات مجلس الشعب والشورى.

ومابين هذه التصريحات المتناقضة والتردد الحكومى كانت خلافات قد نشبت بين المحافظين وبعض الوزراء بسبب زيادة سلطات المحافظين فى مشروع القانون الجديد، مثل أن يكون المحافظ رئيس جميع العاملين المدنيين فى إطار محافظته فيما عدا العاملين بالجهات القضائية وأن يكون له سلطات الوزير المختص ووزير المالية. كما توقفت لجنة إعداد مشروع القانون والحوارات التى كان يجريها رئيس الوزراء مع المحافظين حول مشروع القانون ومواعيد الانتخابات المقبلة منذ أغسطس الماضى. وكذلك توقفت لجنة الحكم المحلى بمجلس الشعب عن عقد جلسات الاستماع التى كانت قد بدأتها لمناقشة مشروع القانون.

وهكذا تمسكت الحكومة بقانون- قال رئيس الوزراء عن المجالس التى أفرزها «الجميع يعرفون ماذا يجرى فى المشروعات التابعة للمحليات ما تخلوناش نغلط»

أكثر من شهادة عن الفساد

ووصف تقرير لمكتب هيئة المعونة الأمريكية أعضاء المجالس المحلية بانه ليست لديهم رؤية شاملة بمشروعات التنمية المحلية. وكشف التقرير عن قيام أعضاء المجالس المحلية باستخدام مبالغ من المنح الامريكية فى مشروعات غير تنموية، ويوزع جزء من المنح مكافآت للعاملين فى الوحدات المحلية.

وقال عمر عبد الآخر محافظ القليوبية والجيزة سابقا، ومحافظ القاهرة حاليا فى تصريحات للوفد فى ٢ يونيو من العام الماضى إنه يوجد بالمجالس المحلية عناصر وجودها مثل عدمه بجانب الصراعات القبلية والاهداف الشخصية لهؤلاء الأعضاء.

من ناحية أخرى كشف الجهاز المركزى للمحاسبات عن اهدار(٤١.٥) مليون جنيه من حساب صناديق الخدمات بالمحافظات خلال الفترة من يونيو ١٩٨٦ حتى يونيو ١٩٨٨ ومخالفات أخرى عام ١٩٩٠ أدت إلى اهدار ١٢٧ مليون جنيه خلال عام واحد، وأحال الجهاز ١٢٥ قضية رشوة واختلاس فى أجهزة الحكم المحلى إلى النيابة العامة خلال نفس العام. **ويؤكد التقرير انه لاتوجد محافظة خلت من المخالفات** التى جاءت فى قطاعات الاسكان والمرافق والصرف الصحى واستصلاح الأراضى وأراضى الدولة وصناديق النظافة والمحافظات، **وأشار التقرير إلى** تعديات على أملاك الدولة وعدم تحصيل إيرادات أراض تقدر مساحتها بأكثر من ١٠ ملايين متر مربع.

رغم اليقين بوجود فساد بالمحليات تراجعت الحكومة عن تغيير القانون الذي أفرز هذا الفساد لكنها لم تتراجع إلا بعد إعداد فتوى تقول أن الطعن بعدم دستورية الانتخاب بالقائمة خاص بمجلس الشعب، ولاينطبق على انتخاب المجالس المحلية، لأن المجالس المحلية وردت فى باب الجهاز التنفيذى باعتبارها جزءا منه يشارك فى مجال تنفيذ القرارات طبقا للمواد ١٦١ و١٦٢ و١٦٣ من الدستور، ولأن المجالس المحلية جزء من جهاز الدولة وليست سلطة مستقلة كالسلطة التشريعية.

هناك رد على هذه الفتوى نستخلصه من تصريحات د. سليمان الطماوى العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة عين شمس، والذى شارك فى إعداد أول قانون للإدارة المحلية فى مصر.

يقول د. الطماوى للوفد فى ٣٠ يوليو الماضى أن حكم المحكمة الدستورية يمتد أيضا الى المجالس المحلية باعتبارها برلمانات شعبية صغيرة ذات صفة تنفيذية وحدد الدستور طريقة تشكيلها بالانتخاب. كان د. الطماوى قد صرح لأخبار اليوم فى يونيو من العام الماضى أن المجالس الحالية وضعها غير دستورى بعد حكم المحكمة الدستورية العليا.

يؤكد هذا الرأى المستشار مأمون الهضيبى - القطب الاخوانى- ويقول كان يجب حل المجالس المحلية وإجراء انتخابات جديدة بالطريقة الفردية.

ويثور السؤال.. لماذ تتمسك الحكومة بالقانون الحالى؟.

«التزوير فى ظل القانون الحالى أسهل لذلك تتمسك الحكومة به» هكذا أجمعت المعارضة- تجمع ، شيوعيون- ناصريون- وفد ، تحالف-، وأجمعت ايضا على أن الحكومة لاتريد السماح للمعارضة بدخول المحليات لارتباطها اليومى بمصالح المواطنين وخشيتها أن يكون ذلك بداية التغيير.

يقول **عطية الصيرفى عضو الأمانة العامة للتجمع فى مقال منشور له بالأهالى فى ٢ سبتمبر الماضى** «وأن وصول أحزاب المعارضة إلى عضوية المجالس المحلية مهما كان محدودا فسوف يكون بداية عملية لثورة التغيير الديمقراطى بواسطة «حرب المفاهيم» المؤدية إلى هزيمة الحزب الوطنى خلال المنافسة المحلية وصراعها الحزبى أثناء مواجهة الحاكم المحلى ذلك الوحش الإجتماعى فى القاع الإجتماعى المصرى وقراراته التعسفية التى تحيى وتميت وترزق من تشاء بغير حساب.»

الذعر الحكومى

يفسر تقرير سياسى مقدم إلى الأمانة العامة لحزب التجمع عدول الحكومة عن الغاء نظام القوائم المطلقة بأنه إدراك منها بان إجراء الانتخابات على أساس النظام الفردى يحمل خطر هزيمة الحزب الحاكم- رغم قانون مباشرة الحياة السياسية وتدخل أجهزة السلطة- وفوز أحزاب المعارضة فى كثير من المواقع أو دخولها بنسبة كبيرة. **وأشار التقرير إلى** ذعر الحكومة من تكرار تجربة الجزائر فى حالة انتزاع تيارات الإسلام السياسى لعدد من هذه المجالس، واستغلالهم للمعركة الانتخابية لطرح أفكارهم والترويج لها.

ويصف التقرير هذا التراجع الحكومى بانه يقتل الهامش الديمقراطى المحدود وينهى البقية، من الأمل فى الإصلاح السياسى، «فقانون الانتخابات بالقائمة، مخالف للدستور بصورة أوضح من قانون انتخابات مجلس الشعب التى حكمت المحكمة الدستورية مرتين (حتى الآن) بمخالفته للدستور. وهو أيضا قانون غير ديمقراطى يعطى مقاعد المجلس كاملة للقائمة الفائزة مهدرا كل الأصوات التى ذهبت للقوائم الأخرى».

بالإضافة إلى هذه المخاوف التى تناولها تقرير اللجنة السياسية بحزب التجمع تستطيع رصد عدة مخاوف حكومية جعلتها تتمسك بالقانون الحالى.

- الخوف من تصويت المستأجرين الزراعيين والعمال ضد مرشحيها بعد أن أصدرت قانونى تعديل العلاقة الإيجارية فى الارض الزراعية، وقطاع الأعمال.
- الخوف من المستقلين- كمرشحين. وهم قوة لايستهان بها خاصة على مستوى المحليات
- الخشية من السخط الشعبى العام بسبب ارتفاع الاسعار، مما ترتب عليه تدنى شعبية الحزب الحاكم وفشل كثير من مرشحيه فى الانتخابات النيابية الأخيرة.

التجمع يقاطع

أمام الإصرار الحكومى أصدر حزب التجمع بيانا فى ٢ **سبتمبر الماضى** يقول إنه فى حالة إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات وفق القانون الحالى فإن الأمانة العامة تقرر أن يقاطع الحزب الإنتخابات.

وعن المقاطعة يقول د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع إنها تشكل أسلوباً احتجاجياً حيث لايستطيع الحزب اكراه الحكومة على تصحيح مسار العملية الانتخابية أو إدخال التعديلات عليها، إذ تفشل المعارضة فى اكراه الحكومة على التزام الموقف الصحيح فهى تقاطع. وجدوى المقاطعة هنا احتجاجى، وهى إثبات احتجاج فئة أو جماعة من المواطنين على إتجاه الحكومة هذا الاحتجاج قيمته الاساسية فى إتساع دائرة المشاركين فيه، ولم نزعم أن قرارنا قد لمس الجانب الجماهيرى بمعنى أنه يحشد خلفه جماهير واسعة. **ويتساءل د. رفعت السعيد إذن لماذا نقاطع؟** ويجيب لأن الأمر يمس الأسلوب وهنا الشكل الآخر من المقاطعة وهو ليس مجرد الاحتجاج ولكن اتخاذ موقف مبدئى يستهدف صيانة الدستور الذى نعتقد أن القانون يخالفه. وموقف التجمع غاية فى الإتساق فقد قاطع الانتخابات المحلية فى الدورات السابقة» لأننا نعتقد- والكلام لرفعت السعيد- أن القانون غير دستورى. ووجدنا أن مقاطعة انتخابات مجلس الشعب سيكون احتجاج منفرد لايؤدى إلى تحرك جماهيرى. والآن يقاطع التجمع لأننا نرى أن المشاركة فى إجراء انتخابات على أساس هذا القانون هى مشاركة فى مخالفة الدستور وهو مالانريد أن نكون شركاء فيه.

أما الموقف غير المتسق فهو موقف بعض أحزاب المعارضة التى قاطعت انتخابات مجلس الشعب لعدم وجود ضمانات لنزاهة الإنتخابات ثم يشاركون الآن فى انتخابات بدون ضمانات وفى ظل قانون غير دستورى».

يضيف د. رفعت السعيد إن الحصول على حكم بعدم دستورية القانون يحتاج الى وقت وبعض الاجراءات لكن عندما تفصل المحكمة بعدم الدستورية سيكون على كل من شارك فى الانتخابات أن يشرح موقفه.

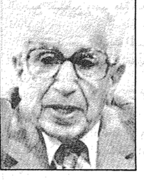
والشيوعيون أيضا

وقرر الشيوعيون مقاطعة الإنتخابات لأنهم يرون أن أجراءها فى ظل القانون الحالى اعتداء على الدستور، وانتهاك للشرعية ، وخروج على أبسط قواعد الديمقراطية، و«تستهدف الحكومة بهذا القانون وغيره من القوانين التى تصدرها استمرار احتكار السلطة وهو موقف يصب فى



د. رفعت السعيد

موقفنا غاية فى الاتساق



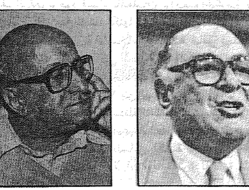
ابراهيم فرج:

القائمة عمل باطل



ضياء الدين داود:

الحكومة لن تغير الإمضطرة



حلمى مراد:

انها الفرصة الأخيرة

النهاية فى تقوية شوكة الجماعات الارهابية الظلامية وقوى العنف التى تستند ضمن اشياء أخرى الى استحالة تداول السلطة ديمقراطيا فى ظل الأوضاع السياسية القائمة». ويقول بيان صدر عن الحزب الشيوعى المصرى «إن أهمية المحليات تكمن فى إرتباطها بالمصالح المباشرة للجماهير ومشاكلها اليومية وهو مايتطلب مجالس معبرة عن الناس تستطيع التصدى للفساد والنهب القائم حاليا والذى سوف تؤدى الإنتخابات القادمة الى استمراره وإنتشاره طالما تمت باسلوب القائمة المطلقة التى تسهل للحزب الحاكم تزوير ارادة الجماهير».

الضلع الثالث المقاطع

بعد التجمع والشيوعيين قرر الحزب العربى الناصرى الديمقراطى مقاطعة الانتخابات، ويقول ضياء الدين داود أمين عام الحزب أن الحزب لن يشارك فى الانتخابات لأن حكم المحكمة الدستورية ناقش مبدأ القائمة- فى حد ذاته- باعتباره نظاماً يتعارض مع المساواة وتكافؤ الفرص وبالتالى مع الدستور، وأضاف إن هناك إجماعا على تغيير القانون الحالى لكن الحكومة ضربت به عرض الحائط لأن التزوير يكون سهلا فى ظل القائمة المطلقة، ولن تقدم الحكومة قانونا جديدا للإدارة المحلية إلا مضطرة ولن يكون هذا إلا بعد حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون الحالى.

المشاركون وعلامات الاستفهام

مشاركة التحالف والوفد فى الإنتخابات فرضت علامات استفهام.

يجيب ابراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد بقوله إن الحزب يشارك فى الانتخابات للاتصال بالجماهير وإعلان رأيه فى القضايا المطروحة بصرف النظر عن النتيجة، ونتحفظ على أن الإجراءات غير دستورية ، فالقائمة المطلقة عمل باطل لايجرى إلا فى ظل حكومات شمولية كما أن التعقيدات الكثيرة التى تنطوى عليها الإجراءات الانتخابية أمر بالغ الشذوذ. كما أن الحكومة لن تعدل عما تنويه من تدخل وتزييف لنتائج تلك الإنتخابات حيث لاتوجد ضمانات تكفل النزاهة، ولن تسفر العملية الانتخابية عن حقيقة رأى الشعب أو إتجاهاته الحقيقية.

وأضاف ابراهيم فرج أن الحكومة لجأت الى الطريق المضمون للفوز، وهو الانتخابات بالقائمة المطلقة دون الطريق الذى تعتوره الشكوك

لاضمانات

يؤكد أيضا د. محمد حلمى مراد أمين عام حزب العمل أنه لاتوجد ضمانات لنزاهة الإنتخابات أكثر من انتخابات مجلس الشعب والشورى، لكن انتخابات المحليات تجرى فى حيز محدود داخل القرية أو المدينة لذلك سيكون إشراف المرشحين وعائلاتهم وأنصارهم على صناديق الإقتراع قويا، وتوجد فرصة أكبر لحماية الصناديق، ولأنه لاتوجد ضمانات قانونية علينا أن ننتزع الضمانات شعبيا.

ويضيف نحن نريد أن يمارس الشعب الرقابة بنفسه وأن يمنع التزوير بنفسه وأن يقبض على المزورين. أما إذا فشل الشعب فى هذه الرقابة فيصبح «على الديمقراطية السلام». ويجب أن تلغى التجربة كلها، وعموما لست متفائلا فهى الفرصة الأخيرة للحكم على التجربة كلها.

الحكومة تعلم

يعترف المستشار مأمون الهضيبى القطب الإخوانى أن «التحالف» يشارك فى الانتخابات فى ظل قانون غير دستورى. لكنه يرى أن عدم المشاركة يعنى الإنعزال عن الحياة السياسية، وهو ماتريده الحكومة. ويضيف : إن الحكومة تعلم أن الكثير من قوانينها غير دستورية لكنها تعتمد على طول فترة الإجراءات القضائية للحكم بعدم الدستورية ،فالأحكام لاتأتى سريعا ، وهناك قضايا مرفوعة منذ المحليات الماضية لم يفصل فيها حتى الآن.

ويتساءل **المستشار مأمون الهضيبى** ماذا نستطيع أن نفعل سوى المشاركة؟

غير عاقلة

يعلق **د. رفعت السعيد** ان الانعزال عن أى عملية انتخابية يمثل مشكلة لأى حزب سياسى لكن نحن فى مواجهة اختراق للدستور بالاضافة إلى أن الإجراءات التكنيكية للانتخابات تدفع الكثيرين للعزوف عن المشاركة بسبب القائمة المطلقة والتزوير الفاضح.. فالانتخابات ليست فقط غير دستورية لكنها غير عاقلة وغير معقولة.

كل هذا الفساد هو بعض الفساد

لأن تقرير جهاز المحاسبات كشف أنه لاتوجد محافظة واحدة خلت من المخالفات قلبنا فيما نشرته الصحف عن الفساد والإهمال خلال عام واحد. واخترنا بعض مانشرته مستبعدين القضايا الكبرى التى فرضت نفسها على الصحف فى الصفحات الأولى مثل قضايا « عبد الحميد حسن- مرحبا- الفساد فى محافظة المنوفية». وهذه بعض الأمثلة لما نشرته الصحف

*القاهرة

- القبض على مسئول كبير بمحافظة القاهرة ثروته مليون جنيه

- التحقيق مع ٥ مديرين بالقاهرة

*شمال سيناء

- حبس مدير الأمن الغذائى بشمال سيناء بتهمة، الاستيلاء على أصول تقدر بمائة وخمسين ألف جنيه

*السويس

- الداخلية تتحرى عن التعديات على أراضى الدولة والمجلس المحلى لم يناقش!

- إزالة ألف وحدة، سكنية لمخالفاتها للمواصفات

- تبديد قرض أمريكى قيمته ٧٫٥ مليون جنية

- احالة ١١ مسئولا إلى المحكمة التأديبية بتهمة التزوير.

*الجيزة

- جهاز المحاسبات يكشف: ٥ ملايين جنيه عجز فى الصناديق الخاصة بالوحدات المحلية.

- التلاعب فى تخصيص الوحدات السكنية

* الدقهلية

اختلاسات و مخالفات جسيمة فى محطة الخلطة الاسمنتية

*اسيوط

مخالفات مالية فى أبو تيج

* أسوان

- تأجير جزيرة «اميونارتى» بسعر جنيه ونصف الجنيه للمتر المربع سنويا وكانت لجنة تقدير الاثمان قد قدرته بعشرة جنيهات، وبذلك خسرت المحافظة أكثر من ٧٠٠ ألف جنيه سنويا مدة العقد خمسين عاما!

* البحيرة

-التحقيق مع رئيس مدينة السادات بتهمة إهدار المال العام.

* الغربية

تكلفت محطة الصرف ١٠ ملايين جنيه وفى اليوم التالى أغلقوها

*بنى سويف

المسئولون عن الاسكان وزعوا الشقق على غير المستحقين واستولوا على الايجار.

*المنوفية

- حبس عضو المجلس المحلى لسيرس الليان

- شهران حبس لرئيس مجلس مدينة قويسنا ورئيس المجلس المحلى ومدير إدارة الشباب

* سوهاج

- محافظة سوهاج تهدى مليون جنيه من التبرعات لمسئول بالحزب الوطنى بسوهاج.

* الاسكندرية

- ٩ آلاف جنيه لاستخراج تصريح بالهدم والبناء.

* دمياط

- كشفت جريدة مايو (جريدة الحزب الوطنى الديمقراطى) استيلاء رئيس المجلس لشعبى لمركز دمياط على أراضى للدولة وبنى عليها منزلا معترضا طريق الكورنيش- ورغم إصدار عدة قرارات إزالة من جهات مختلفة لم يتم تنفيذ الإزالة.

*كفر الشيخ

- مايو تكشف إهداء عبد العال دخيل شاليهات واستراحات وسيارات الى كبار المسئولين، تحمل الأثمان مركز ومدينة فوه.

- حبس ٣ مهندسين و ١٠ موظفين زوروا مستندات رسمية.

* الشرقية

إيقاف رئيس مجلس محلى مركز الزقازيق لإتهامه باستغلال النفوذ والاستيلاء على أموال عامة.

*الاسماعيلية

عمارة يخصص منطقة لسان الوزراء لكبار المسئولين وأقربائهم باسعار رمزية، ربع مليون جنيه فقط دفعها المحظوظون لشراء أراضى للدولة قيمتها ٦ ملايين جنيه

* القليوبية

- المحافظة تشترى تلفزيونات ملونه بـ ٤٠٠ (أربعمائة) ألف جنيه.

- ٣٠٠ فدان مخصصة استراحات لكبار المسئولين بالقناطر الخيرية.

رغم كل هذا الفساد.. فهو بعض الفساد فى مجالس الفائز.



الخصخصة

بين الحكومة والأحزاب.. ونقابات العمال

حسن بدوى

قبل عامين كان الرئيس مبارك يؤكد أن لا بيع للقطاع العام ، ويتهم المعارضة بالمبالغة ومحاولة تشويه الحكومة دون الاستناد إلى حقائق ..

والآن ..تغير الخطاب الرسمي للرئيس بشأن هذه القضية . ليؤكد أن لا تفكير فى بيع المشروعات الإستراتيجية فقط..

هذا على مستوى التصريحات.. أما الواقع والسياسات فشئ آخر.

فالحكم فى مصر قاوم عدة سنوات شروط صندوق النقد الدولى بشأن الخصخصة.. ربما **لأن القطاع العام هو مصدر القوة الرئيسي للحكم، بما يقدمه إليه من فائض مالى سنوى وصل فى النشاط الصناعى فقط أكثر من مليار وسبعمائة مليون جنيه فى العام الماضى**.. وربما لأنه كان يخشى مخاطر التفجر الاجتماعى إذا لم يتم التمهيد الفكرى والاعلامى والواقعى الكافى للخصخصة.. أو لكليهما معا..

الموقف الحكومى

وتحت ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين بربط تقديم القروض للحكومة المصرية ببرنامج زمنى محدد لتنفيذ شروطهما.. بدأ منذ يوليو الماضى وضع برامج زمنية محددة لعملية الخصخصة.. كشف عنها الخطاب المرسل قبل عدة أسابيع من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام د. **عاطف صدقى**. إلى رؤساء الشركات القابضة بترشيح ٤٥ شركة للبيع حتى ٣٠ يونيه ١٩٩٣، من بين ٣٤٧ شركة قطاع عام، وتبلغ القيمة الدفترية لأصولها حسب الأرقام الرسمية مليار ومائتا مليون جنيه.

وكان المكتب الفنى قد أعلن الشروط الواجب توافرها فى الشركات التى ستطرح للبيع فى المرحلة الأولى بأن تكون رابحة وغير ملوثة للبيئة وغير كثيفة العمالة..

كما سبق أن أعلن د. **عاطف صدقى** فى لقائه بقيادات الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة أول أبريل الماضى، أن الحكومة ستسعى لإصلاح أوضاع الشركات المتعثرة حتى تطرحها للبيع بعائد معقول..

ولأن العمال وقياداتهم النقابية يدركون بوعيهم وحسهم الطبقى وخبرتهم المتراكمة الهدف من تصريحات الرئيس وغيره من المسئولين باعتبارها غطاء لعمليات الخصخصة التى تمضى فى طريقها المرسوم خارج الوطن وفى غرف جمعية رجال الأعمال، ومهدئ لتواترات العمال وتحركاتهم الأخيرة التى تنذر بتفجر أشمل.. **فقد احتج عدد كبير من المشاركين فى مؤتمر النقابة العامة لعمال الكيماويات يوم ١٣ سبتمبر الماضى على اقتراح قيادة المؤتمر بإرسال برقية للرئيس تؤيد «سياساته الرامية إلى إصلاح المسار الاقتصادى وانحيازه الكامل للصناعة الوطنية».**

وكان مؤتمر النقابتين العامتين لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، وعمال التجارة، قد هاجما بشدة التضارب بين تصريحات المسئولين والواقع الفعلى الذى يشهد تصفية شركات وتشريد عمال بالجملة. وتواصلت الانتقادات فى الندوة التى نظمها الاتحاد العام بالجامعة العمالية وشارك فيها قيادات ١٣ نقابة عامة للعمال أواخر أغسطس الماضى..

ولأن هذه القضية تعنى تغييرا جذريا فى أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر مباشرة فى جهات القرار السياسى.. كان لابد «لليسار» أن ترصد رؤية التنظيم النقابى للعمال باعتباره تنظيما أضخم من أى حزب أو منظمة أخرى فى المجتمع، فهو يضم أكثر من ٤ مليون عامل، كما أنه من المفترض أن يكون قيادة قومية للطبقة العاملة لمواجهة الخصخصة وماينتج عنها من أضرار..

وأن ترصد مع ذلك أيضا رؤية الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة بدرجات متفاوتة فى الشارع المصرى ومنظماته الديمقراطية.

ثلاثة اتجاهات نقابية

قبل أن نتنبأ بمستقبل حركة التنظيم النقابى للعمال، لابد أن نرصد رؤيته للقضية.. فهل يملك هذا التنظيم رؤية موحدة؟!.

كشفت الشهور الماضية عن ثلاثة اتجاهات رئيسية بشأن الخصخصة داخل التنظيم النقابى..

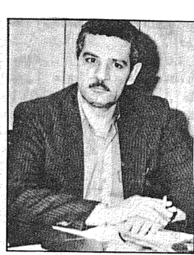
الأول.. لايهتم بهذه القضية، ويتركز فى النقابات العامة لعمال الخدمات مثل الخدمات الإدارية والصحية والسياحة والفنادق، والبريد والاتصالات والسكة الحديد. ويشمل هذا الاتجاه نقابات خدمية (وصناعية ينطبق على شركاتها برنامج الخصخصة وأخرى صناعية لاينطبق عليها) اكتفت بإعلان تضامنها فى مؤتمرات واجتماعات النقابات الأخرى ضد تصفية أو دمج أو بيع شركاتها وهى نقابات العاملين بالتعليم والنقل الجوى والبرى والبحرى والطباعة والبناء والزراعة والبنوك والنسيج والانتاج الحربى والصناعات الغذائية والبترول والمناجم. ويأتى الموقف السلبى أو الضعيف لهذه النقابات انطلاقا من رؤية قياداتها أنها بعيدة عن الخطر الآن **أو افتقاد بعضها لروح التضامن العمالى والنقابى الحقيقية، أو هيمنة الرؤية الحكومية على أذهان** وممارسات قيادات بعض هذه النقابات..

والثانى.. **يمثل الاتجاه الرسمى للتنظيم النقابى ويقوده السيد راشد** رئيس الاتحاد العام، ويتم التعبير عنه فى المذكرات الرسمية التى

٣٠٪ من نقابات عمال الصناعة يتمسكون بتطوير القطاع العام، والاتجاه الرسمي يكتفي بتحديد شروط للخصخصة.


السيد راشد

التجمع: الخصخصة تسمح لرجال الأعمال تولى السلطة السياسة.


عبد الحميد الشيخ

يرسلها الاتحاد للمسئولين فى الدولة، وفى أحاديث رئيس الاتحاد فى اللقاءات النقابية والصحف، **وهذا الاتجاه لايقف ضد الخصخصة من حيث المبدأ**، ولكنه يضع شروطا لها أهمها: ألا يتم بيع شركة أو تصفيتها إلا بعد استنفاذ كافة الحلول لإصلاحها وتطوير أدائها وتعظيم أرباحها انطلاقا من وجود قانون قائم هو قانون قطاع الأعمال يضع هذه المهمة فى أولويات مهام مجالس إدارات الشركات القابضة. **كما يشترط هذا الاتجاه ألا يطرح للبيع للأفراد أكثر من ٤٩٪ من أسهم كل شركة، مع استبعاد المشروعات الاستراتيجية من عملية البيع**، وأن يتم البيع للعاملين أولا، ثم للمصريين بشكل عام ثم المستثمرين العرب، فالأجانب أخيرا إذا لم تقبل الفئات الأولى على الشراء. وأن يتم البيع بعد تقييم أصول هذه الشركات طبقا لأسعار السوق بواسطة مكاتب خبرة مصرية وعلى أساس المعايير الفنية والعلمية التى تضعها الجميعات العمومية لهذه الشركات. هذا بالضبط ماطرحته ورقة الاتحاد العام لنقابات العمال بموافقة ١٣ نقابة عامة معنية بقانون قطاع الأعمال العام، وتم إرسالها لرئيس الوزراء والجهات المعنية.

والثالث.. يتمثل أساسا فى النقابات العامة لعمال التجارة والصناعات الهندسية والكيماويات، وهذا الاتجاه يعبر عن رأى وموقف حوالى ٣٠٪ (وفقا لنتائج الانتخابات النقابية فى أكتوبر ونوفمبر الماضيين) من المنظمات النقابية القاعدية والنقابات العامة لعمال الصناعة الذين يبلغون حوالى مليونى عامل. **ويرفض هذا الاتجاه سياسة التحرر الاقتصادى الحالية والمراهنة على القطاع الخاص فى القيام بتنمية مصرية حقيقية، ويرى أنه لايمكن قيام هذه التنمية بدون الدور القيادى للقطاع العام، دون التقليل من أهمية دور القطاع الخاص المصرى** فى القيام باستثمارات إنتاجية جديدة تمثل إضافة للاقتصاد المصرى وإسهاما فى مواجهة البطالة، وألا تتم هذه الاستثمارات على حساب الأصول الإنتاجية القائمة فى إطار الملكية العامة. وعبر هذا الاتجاه عن نفسه بوضوح فى المؤتمرات التى عقدت مؤخرا، من خلال كلمات رئيسى نقابتى عمال التجارة والصناعات الهندسية **أحمد يعقوب ونيازى عبد العزيز** وأمين عام نقابة الانتاج الحربى **عبد الرحمن خير**، وعشرات من القيادات النقابية بمواقع الصناعة والنقابات العامة الصناعية.

ضرورة للتنمية

وانتقلت «اليسار» لرصد رؤية الأحزاب لهذه القضية، بدءا بأحزاب التحالف الاشتراكى: التجمع، والديمقراطى العربى الناصرى، الشيوعى المصرى..

عن رؤية التجمع يتحدث عبد الحميد الشيخ عضو الأمانة المركزية وأمين العمال بالحزب، فقال: إن الجوهر فى رؤية الحزب أن القطاع العام هو الأداة الرئيسية للتنمية، وركيزة الاستقلال الاقتصادى، وأن تجربة مصر القديمة والحديثة تؤكد أن القطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بدور الدولة فى إدارة عملية التنمية، وأنه لايمكن أن يحقق إلا تنمية مشوهة تصب نتائجها فى جيوب المستثمرين، وليس واردا على الإطلاق فى أفق القطاع الخاص التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادى والاجتماعى، وليست هناك على وجه القطع دولة متخلفة استطاعت أن تحقق تنمية بواسطة القطاع الخاص.. وأن ماتسعى إليه الرأسمالية المحلية هو التهام القطاع العام وإعادة توزيع الدخل القومى مرة أخرى بما يحقق لهم نصيبا أكبر من النصيب الحالى الذى يصل إلى ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ عائدا للعمل. ويلتقى هذا الهدف مع أهداف الصندوق والبنك الدوليين فى إضعاف الهياكل الاقتصادية والانتاجية المصرية حتى تصبح مصر تابعة تماما وتخضع بالكامل لشروط الرأسمالية العالمية وتتحول إلى سوق لمنتجاتها.

وفى هذا الإطار يرى التجمع ضرورة تعظيم دور القطاع العام بالعمل على تطويره ورفع إنتاجيته، ليس فقط انطلاقا من النص الدستورى بالدور القيادى للقطاع العام فى التنمية، وإنما حرصا على هذا الصرح العملاق الذى بناه الشعب المصرى بعرقه ودمه طوال ثلاثين عاما مضت أو يزيد.. وعلى دعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى لمصر.. وعلى الدور الهام لهذا القطاع فى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح العمال والكادحين..

الوفد يمهد للخصخصة، ثم يهاجم أضرارها على العاملين.

وبعلك التجمع خطة متكاملة لتطوير القطاع العام بديلا للخصخصة، يتضمن شقها العملي والعاجل، تطهيره من القيادات الإدارية الفاسدة، وزيادة فعالية الرقابة بكل أشكالها الإدارية والشعبية على أجهزته وسياساته، وأن يتمتع بنفس التسهيلات والامتيازات التي يحصل عليها القطاع الخاص والاستثماري، وتحرير أسعار منتجاته بشرط أن تتولى الدولة دفع فرق السعر الاجتماعي عند التوزيع للمستهلك.. ويؤكد عبد الحميد الشيخ أن برنامج الخصخصة في حالة تطبيقه يفتح الطريق لرجال الأعمال لتولي السلطة السياسية في مصر بأنفسهم مباشرة..

قيادة لا انفراد

وعن رؤية الناصريين يتحدث د. محمد محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق، والخبير الاقتصادي الناصري البارز، فيؤكد أن الفكر الناصري لم يكن أبدا ضد القطاع الخاص بشكل مطلق أو عقائدي، ولم تتكون رؤيته من باب التجربة والخطأ، وإنما من خلال التفاعل مع التغييرات الموضوعية والقدرات المحدودة للاقتصاد المصري والأجهزة الاقتصادية في منتصف القرن الحالي، مما فرض ضرورة قيام الدولة بدور معين في عملية التنمية. ولهذا نص الدستور على أن القطاع العام قائد للتنمية وليس منفردا بها، وإلى جانب ضرورة التنمية كان هدف توزيع عائد الإنتاجية لصالح العاملين لا لصالح العاطلين بالوراثة.

أما الخصخصة التي تحدث اليوم فهي انحياز كامل لمن يملك الثروة أيا كان مصدرها، ولو كان من تجارة المخدرات والهيروين، وهذا مضاد للأخلاق وليس للدستور فقط.

ويتساءل د. الإمام : أليس الأجدر أن يثبت القطاع الخاص نجاحه أولا قبل التفكير في بيع القطاع العام المملوك للشعب له دون أن تثبت جدارته، ولا أقول ولاؤه، وانتماؤه؟! القضية إذن ليست خصخصة وإنما انتقام من قوى الشعب العامل، وإعادة توزيع الدخل القومي ليحتكره الأثرياء، الأمر الذي يتم بطرق عديدة، مرة بترك المضاربات العقارية وأخرى برفع سعر الفائدة وثالثة بتخفيض أجور العاملين ورابعة بالإعفاءات الضريبية للمستثمرين، وهكذا.. إنها مرحلة تمكين فئة من استلاب أموال الشعب واستخدامها في شراء ملكيته، وهذا أيضا مضاد للأخلاق!

تفاعل مع الخارج

ويضيف د. الإمام : لقد بشرنا الرئيس مبارك بأن كل عائلة في مصر مدينة للخارج بمبلغ ١٤ ألف دولار، بينما متوسط دخل الفرد السنوي ٦٠٠ دولار فقط.. هذه الديون، ومواقف بعض دول أمريكا اللاتينية التي رفضت السداد تحت ضغط أعباء الدين دفعت الرأسمالية العالمية لأساليب جديدة لضمان ديونها وهي الضغط لفتح أبواب الاستثمار المحلي أمامها، وامتلاك أصول إنتاجية محلية كرهن للدين، وهكذا تعود الهيمنة الأجنبية المباشرة مرة أخرى على الاقتصاد المصري بعد أربعين عاما من التمصير.

ولم تكن الفترة الماضية التي تأخر فيها تنفيذ هذا المخطط فترة دفاع عن الملكية العامة ضد التدخل الأجنبي، **وإنما كانت فترة تكوين قاعدة اجتماعية لها مصلحة في تخريب القطاع العام ثم شرائه**، فمن يدعون للخصخصة الآن كان بعضهم في قمة إدارة القطاع العام، بل وفي لجنة المائة التي وضعت الميثاق الوطني في الستينات.

الخصخصة والتبعية

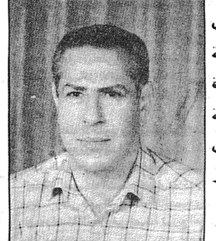
ويؤكد د. الإمام أن الخصخصة وسيلة لتعميق التبعية، ويؤكد هذا تجربة تاتشر التي باعت القطاع العام في إنجلترا وظل عجز الميزانية كما هو، مما دفعها لفرض ضريبة الرؤوس التي أطاحت برأسها، وشهدت هذه التجربة أسوأ توزيع للدخل القومي، مما يؤكد أن الخصخصة هناك كانت لتعميق تبعية إنجلترا لأمريكا.

ويؤكد وزير التخطيط الأسبق أيضا أنه لايمكن النهوض بالقطاع العام ودوره في التنمية الشاملة إلا إذا كان في يد قوى الشعب العامل، أما وجوده في يد رأسمالية الدولة فيعني تخريبه ثم تصفيته، ويتساءل : أين الشعب في وضع الخطة والرقابة عليها؟ في البرلمان كل نائب يهمه المشروع الخاص بدائرته فقط، وفي الجمعيات العمومية للشركات وكلاء وزارة لايمثلون الشعب، وصاحب الملك غائب وهو الشعب، ومن هنا فالدفاع عن القطاع العام يجب أن يرتبط بالمشاركة في إدارته والرقابة عليه وملكيته العامة، مع استقلاله عن الحكومة مع تثقيف قياداته الإدارية وتدريبهم فنيا وتأهيلهم سياسيا.

مواجهة مباشرة

وفي مشروع الخط السياسي والتنظيمي الجديد للمرحلة المقبلة، والذي تجري مناقشته حاليا داخل الحزب الشيوعي المصري جاء بالنص «وقد أذعنت السلطة أخيرا لكامل شروط صندوق النقد الدولي.. وبهذه الموافقة فقد وضعت اللمسات الأخيرة في بيع القطاع العام بالمخالفة للدستور، وهو مايعني تخلي الدولة عن ملكية مشاريع الإنتاج والخدمات والمال والتجارة التي تم إنجازها على مدى ثلاثة عقود من كدح الشعب، وتمليكها للرأسمالية الأجنبية والإسرائيلية والمحلية... وتتطلب الظروف الجديدة الناجمة عن بيع القطاع العام تنظيما نقابيا قادرا على قيادة النضال الاقتصادي في مواجهة مباشرة على رأس المال.»

وعن رؤية الشيوعيين عامة يتحدث أحمد عبد الحميد شرف، فيؤكد أن هذا الاتجاه للخصخصة لن يخدم التنمية، ولا توجد



احمد شرف

الشيوعيون : ديمقراطية الإنتاج وزيادة مشاركة العاملين أساس تطوير القطاع العام.

تجربة واحدة ناجحة فى العالم مرت عبر نظام الخصخصة بما فيها النمور الآسيوية الأربعة، التى يحلو لهم ضرب المثل بها، فالتنمية هناك كان للدولة دور أساسى فيها وإن كان قد تم توظيفه بعد ذلك لصالح الأفراد. كما أن نقل الملكية العامة للقطاع الخاص لن يضيف جديدا للأصول الإنتاجية ولن يخلق قيم إنتاجية مضافة. والزيادة الحقيقية فى حصة القطاع الخاص فى بنية الاقتصاد تكون بقيامه بإنشاء أصول إنتاجية جديدة..

أما عن دعاوى أن الخصخصة هى الصورة المثلى للإصلاح الإدارى، فيكذبها الواقع نفسه، فحسن الإدارة أو سوءها لا يرتبط إطلاقا بشكل الملكية، فهناك مشاريع خاصة كثيرة تشهر إفلاسها وتنم عن إدارة اقتصادية ذات مستوى منخفض وسىء كما أن الغالبية العظمى للشركات العامة فى مصر ناجحة، والعكس صحيح أيضا فهناك مشروعات خاصة ناجحة، وأخرى عامة خاسرة.

ويرى أحمد شرف أن الاتجاه الأساسى لتطوير القطاع العام يكون بديمقراطية الإنتاج وزيادة مشاركة العاملين فى إدارة مشروعاتهم الإنتاجية، والتخطيط لها والرقابة عليها، وهذا هو الطريق لإصلاح الخلل الإدارى، كما أنه الصورة المثلى العصرية لمزيد من الإنتاج.

العمل.. والرؤية الوسط

حزب العمل الذى أصبح يضم فى صفوفه منذ سنوات تيار الإسلام السياسى.. مارؤيته الآن لهذه القضية؟

يجيب د. محمد حلمى مراد نائب رئيس الحزب ورئيس لجنته الاقتصادية :

الخصخصة ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لمعالجة عيوب تكون قد ظهرت فى بعض مشروعات القطاع العام، عندئذ يجرى عرض هذه المشروعات للبيع، للتخلص من المشروعات غير الاقتصادية التى لم يتمكن القطاع العام من تسييرها بنجاح.. ولهذا يرى الحزب طرح هذه المشروعات فقط للبيع بشرط الاحتفاظ بحقوق العاملين وإعادة تدريبهم ونقلهم إلى مشروعات أخرى إذا كان المشروع الخاص لن يستوعبهم جميعا. وألا نسمح بالبيع للأجانب إطلاقا، وأن يتم أولا للعاملين ثم المصريين بشكل عام ثم العرب، منعا لعودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى، خاصة وأن الشركات متعددة الجنسية التى تتقدم للاستيلاء على المشروعات المصرية تكون وراءها غالبا رؤوس أموال إسرائيلية أو يهودية.

ويحذر د. حلمى مراد من الدعاية السيئة لمشروعات القطاع العام المتعثرة، ويدعو إلى إبراز ما تملكه من مقومات نجاح عند طرحها للبيع، أما المشروعات الناجحة التى تأتى بعائد فلا يجوز بيعها، خاصة وأن المشكلة غالبا تكون فى سوء الإدارة ولهذا ينبغى تغيير الإدارة دون تغيير شكل الملكية.

ويرى د. مراد أن الاستفادة بالتكنولوجيا الأجنبية يجب أن تكون عن طريق المشاركة لا البيع للأجانب. ويدعو إلى التصدى لما تقوم به الحكومة من عمليات الخصخصة الكاملة الحالية، بواسطة المعارضة فى البرلمان والأحزاب المعارضة، ونقابات العمال.

الوفد والتمهيد للخصخصة

أما حزب الوفد الجديد فقد كان فى مقدمة القوى السياسية والاجتماعية التى روجت منذ السبعينات للإطار الفكرى للخصخصة. وقام

الناصريون : تكونت القاعدة الاجتماعية لتخريب القطاع العام ثم شرائه.



د. محمد محمود الامام

بدعاية متصلة ومكثفة للهجوم على القطاع العام.. وربما بشكل أسبق وأكثر تركيزا من الحكومة، التى تخضع لحسابات عديدة أمنية واجتماعية، فما هى رؤيته الآن لهذه القضية؟.

فى ندوة لأمانات العمال بالأحزاب عقدت بمقر حزب الوفد عن البطالة، قال د. إبراهيم الدسوقى أباظة عضو الهيئة العليا بالوفد ورئيس لجنته الاقتصادية، إن الاصلاح الاقتصادى يتطلب استثمارات جديدة فى القطاعين العام والخاص، والاستثمار يتطلب برامج وتخطيط يقوم به نظام سياسى يعلم أن وجوده موقوت بمدة معينة يحاسب بعدها.

فهل يتفق هذا مع الحملة المكثفة للحزب على القطاع العام والدعوة للتخلص منه باعتباره نموذجا فاشلا لاقتصاد الحكم الشمولى، ويتدخل فى نشاطات لاشأن له بها مثل محلات بيع الفول والطعمية؟!.

الأغلب أن الحزب يتعامل مع هذه القضية طبقا لهدفه السياسى فى الوصول إلى السلطة، وهو هدف مشروع إلا أنه يتم عبر التركيز فى هذه القضية على استقطاب العاملين لموقفه بالحديث عن تشرد العمالة نتيجة للخصخصة كما جاء فى افتتاحية صحيفته يوم ١٥ سبتمبر الماضى.

وفى ندوة حول الصناعة الوطنية بحزب التجمع تحدث المهدى الشربينى رئيس لجنة القوى العاملة بحزب الوفد فأكد أن الحزب مع الحفاظ على الملكية العامة للمشروعات الاستراتيجية والضخمة وبيع كل ما دون ذلك للقطاع الخاص، مكررا نفس الدعاوى حول عدم جدوى الملكية العامة لمحلات الكشرى والفول والطعمية ومؤكدا على أهمية القطاع الخاص بالنسبة للتنمية ومواجهة البطالة

***

بعد كل هذا الرصد يبقى سؤال كبير وجوهرى.. هل تلتقى الأحزاب والمنظمات والقوى الاجتماعية الراغبة فى تطوير القطاع العام ودوره القيادى فى التنمية حول حد أدنى من الرؤية الموجودة والتحرك المنظم لتحقيق هذا الهدف؟

أم أن عدوى استثمار أخطاء الحكم للمصالح الضيقة ستنتقل من حزب لآخر ومن منظمة ديمقراطية لأخرى لتفتت المقاومة وتمضى الخصخصة والانهيار الاقتصادى وفقدان استقلالية القرار السياسى فى طريقها المرسوم خارج الحدود ؟!!.

مسئوليات جديدة للنقابات المصرية

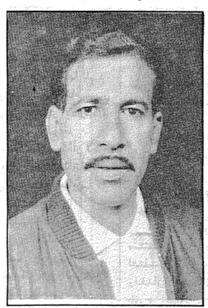
عبد الغفار شكر

تشهد مصر حاليا تطورات اقتصادية هامة تصب كلها في اتجاه دفع التطور الرأسمالي للمجتمع المصري، وقد استكملت الحكومة المصرية تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فأصدرت العديد من التشريعات واللوائح الجديدة، وأجرت تعديلات تنظيمية وإدارية هامة بما يوفر إطارا قانونيا وتنظيميا جديدا يكفل للرأسمالية المصرية والأجنبية أن تمارس نشاطها بحرية تامة، كما يكفل لآليات السوق أن تمارس فعلها - دون أي قيود إدارية - في تحديد أسعار السلع والخدمات وقوة العمل والفائدة والعملة المصرية مقارنة بالعملات الأجنبية. ويجري في هذا الإطار إلغاء أي عقبات تحول دون نمو النشاط الرأسمالي كما وكيفا، أو تحول دون أندماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالي العالمي (تحرير التجارة الخارجية). وفي نفس الوقت فإن الدولة تتخلى عن مسئولياتها الاجتماعية لتوفير ضروريات الحياة لذوي الدخل المحدود بأسعار مناسبة. فانسحبت من مجال الإنتاج والخدمات وخططت لبيع القطاع العام إلى الرأسمالية المصرية والأجنبية وهي عملية تتم على مراحل بدأت بإصدار قانون قطاع الأعمال العام، وتركت قسما هاما من الخدمات الأساسية للنشاط الرأسمالي بما في ذلك التعليم العام والجامعي والعلاج والمواصلات والنقل والإسكان. وقننت حق المنتجين والمستثمرين في تحديد أسعار السلع والخدمات دون أي اعتبار لمحدودية القدرة الشرائية للطبقات العاملة والفئات الوسطى وأصحاب الدخل المحدود.

وكان لهذه التطورات الاقتصادية الخطيرة آثارها الواضحة ابتداء من **تكثيف الاستغلال الرأسمالي وتعميق التفاوت الطبقي إلى زيادة الارتباط العضوي** بالرأسمالية العالمية واستمرار الاعتماد على الخارج لتحقيق التوازن الاقتصادي بما يعني **المزيد من التبعية للرأسمالية العالمية وتهديد الصناعة الوطنية**، وتعاني أغلبية الشعب من ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للأجور والمرتبات **وعجز ذوي الدخل المحدود وقطاعات واسعة من الفئات الوسطى عن تلبية احتياجاتها المعيشية الضرورية** وما ترتب على هذا كله من تزايد مشاعر السخط والإحباط وتزايد حدة التوتر الاجتماعي وتصاعد الإتجاه إلى العنف.

سيد عبد الراضي

تجربة جديدة في الحديد والصلب



وفي ظل هذا الوضع المأزوم لا نملك إلا أن نتساءل : **ماذا عن المستقبل؟**

وهل هناك إمكانية لحماية ذوي الدخل المحدود من الأعباء المترتبة على هذه الأزمة؟

وكيف يتحقق ذلك؟

وهنا تبرز النقابات باعتبارها التنظيم الذي نشأ تاريخيا لحماية المصالح الاقتصادية لهذه الفئات وتحسين شروط عملهم. فالنقابات العمالية والمهنية تتحمل مسئولية هامة في مواجهة الأوضاع الجديدة والدفاع عن الحقوق التي حصل عليها العمال والموظفون والمهنيون والحرفيون في مجال العمل والإنتاج، وعدم السماح بأي تراجع عن علاقات العمل القائمة حاليا والتي تضمن الحد الأدنى من ضرورات العدالة الاجتماعية، خاصة وأن الرأسمالية الكبيرة لم تضيع الوقت فهي تدعم مواقفها وتعزز نفوذها ليس فقط في ميزان الاقتصاد بل وفي ميزان السياسة أيضا لتؤكد سيطرتها على الحكم . فقد تم الاعتراف بحقها في مراجعة السياسات الحكومية قبل تنفيذها (من خلال لجان مشتركة تضم ممثلي الرأسماليين مع ممثلي أجهزة الدولة) وإبداء الرأي في مشروعات القوانين قبل عرضها على مجلس الشعب، وتواصل إنشاء التنظيمات التي تمكنها من التواجد الفعال في المجتمع كجمعيات رجال الأعمال واتحادات المستثمرين والغرف التجارية. وتحصل على نصيب من المساعدات الأجنبية لتتولى استثمارها بنفسها من خلال جمعيات تنمية الصناعات الصغيرة وغيرها.

فهل تستطيع النقابات العمالية والمهنية أن تدافع عن مصالح أعضائها من العاملين والمهنيين وذوي الدخل المحدود والقطاعات المأزومة من الفئات الوسطى؟

وما هي طبيعة الدور الذي يتعين عليها أن تنهض به؟

وماهي مسئولياتها الجديدة في هذا الصدد وأولوياتها النضالية؟

وهل هناك صعوبات تحول دون ممارستها

لمسئولياتها الجديدة وكيف تتغلب عليها؟

النقابات المصرية وخبراتها النضالية

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة الرجوع إلى تاريخ الحركة النقابية المصرية لنرى إلى أي حد هي مؤهلة لدورها الجديد...

للحركة النقابية المصرية تاريخ نضالي طويل اكتسبت خلاله خبرات ثمينة وقدمت تضحيات كبيرة، ونجحت في مواجهة أشد المحن على امتداد قرن كامل. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر تواجدت على أرض مصر بدايات التنظيم النقابي العمالي وإرهاصات النشاط النقابي المهني، واستطاعت الحركة النقابية الصمود في مواجهة خبرة الاستعمار البريطاني في تخريب واختراق الحركة الشعبية بالمستعمرات، وتمكنت من تحدي الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية والمصرية وكبار ملاك الأراضي الزراعيين وأجبرت الجميع على التسليم بوجودها وانتزعت تدريجيا شرعيتها الواقعية ثم القانونية استنادا إلى تضحيات العمال والمثقفين المصريين وخبرة ومرونة القيادات النقابية ومايوفره العمل الجماعي الناجح من قدرات هائلة للمشاركين فيه. ولعبت النقابات المصرية دورا وطنيا هاما أثناء ثورة ١٩١٩ وعقب الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وعقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وضد الصلح المنفرد والتطبيع مع إسرائيل. كما لعبت دورا اجتماعيا حيث نجحت في حماية المصالح الاقتصادية لأعضائها وتعديل القوانين لتقنين المكاسب التي حققتها سواء في مجال الأجور أو علاقات العمل أو التنظيم النقابي. وخاضت معارك هامة للمحافظة على استقلالها من أي سيطرة حزبية أو وصاية الدولة ابتداء من محاولات حزب الوفد في بداية العشرينيات إلى دكتاتورية اسماعيل صدقي أثناء الأزمة الرأسمالية الكبرى في الثلاثينيات، ولم تتوقف نضالاتها في ظل ثورة ٢٣ يوليو وبعد انقلاب ١٥ مايو من أجل المحافظة على المكاسب التي حققتها والتأكيد على حق التنظيم النقابي في ممارسة نشاطه بحرية.

من هنا يمكن القول أننا أمام حركة نقابية متمرسة حققت نجاحات ملموسة وحصلت على خبرات نضالية هامة وصمدت في ظل ظروف بالغة القسوة والصعوبة، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدورها الجديد بنجاح، خاصة وأن تجربة السنوات القليلة الماضية أكدت أن هذه الحركة مليئة بقيادات واعية تتفهم جيدا الظروف الجديدة ومتطلباتها، وأنها مسلحة بخبرة نضالية من معارك الأمس والحاضر ولديها إصرار على مواصلة النضال من أجل تهيئة الحركة النقابية المصرية للقيام بدورها الجديد.

مبادرات عمالية مبكرة

وبالرغم من أن الاتحاد العام لعمال مصر ومجالس إدارات النقابات العامة تضم أغلبية من القيادات التي تمالئ السلطة وتنشط في إطار توجهاتها ولا تسمح للحركة النقابية أن تمارس نشاطا مستقلا عن توجهات الحكم، إلا أننا شهدنا في الفترة الأخيرة مبادرات عمالية هامة تشير إلى الإمكانيات الثورية التي تملكها الحركة العمالية بصفة عامة، وقدرتها على مواجهة التحديات الجديدة.. مثال ذلك:

أولا: نجاح التنظيم النقابي لشركة الحديد والصلب في التفاوض مع إدارة الشركة لزيادة نسبة الحوافز للعمال استنادا إلى تعبئة العمال لمساندة هذا التفاوض واستجابتهم لقرار التنظيم النقابي بالامتناع عن صرف الأجور ما لم يستجب لهذه المطالب. وأكدت هذه المبادرة **أن الحركة النقابية المصرية تتفهم دورها الجديد وخاصة مايتصل بالتفاوض من أجل تحسين شروط العمل.**

ثانيا: صدور **مشروع عقد العمل الجماعي** عن دار الخدمات النقابية بحلوان. الذي كان لي شرف المشاركة في مناقشته وبلورته مع ٧٠ نقابيا وشخصية ديمقراطية. والذي يضم كافة القضايا التي يجب أن يدور حولها التفاوض في قطاع الأعمال العام، وحول اللوائح الجديدة للعاملين، ويضم مطالب الحد الأدنى بالنسبة لشروط التعيين والوظائف والأجور والحوافز ونظام المزايا العينية والإجازات وحالات انتهاء الخدمة والتحقيق الإداري وفض منازعات العمل الفردية. كما يضم توصيات قانونية لإجراء تعديلات في القوانين القائمة تكفل الاعتراف بالمفاوضة الجماعية والتوفيق والتحكيم وبعقد العمل الجماعي والتأمين ضد البطالة. ويقدم هذا المشروع رؤية شاملة للقضايا التي سيدور بشأنها الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال بالنسبة لعلاقات العمل، ويسلح العمال بأساس جيد ينطلقون منه في نضالهم من أجل المحافظة على حقوقهم المستقرة وتطويرها.

ثالثا: البرنامج المطلبي للعمال الذي أصدره مكتب العمال المركزي **بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** أثناء الانتخابات النقابية الأخيرة ويحدد بشكل

د. حمدي السيد

الأحزاب والنقابات المهنية



اللجنة النقابية للمنشأة

هي الطرف الأساسي الذي يمثل العمال

حق العمال في اللجوء للاضراب كأحد أشكال الضغوط الجماعية

واقعى مطالب العمال فى مختلف القضايا الأساسية ويعتبر وثيقة هامة تضم رؤية شاملة ومتكاملة للواقع العمالى وأهم قضاياه.

رابعا: المؤتمر الأخير الذى دعت إليه **النقابة العامة لعمال التجارة** والذى طرح من خلاله قضية الدفاع عن الحقوق المستقرة لعمال القطاع العام، وضرورة مشاركة التنظيم النقابى فى صياغة اللوائح الجديدة لضمان عدم الانتقاص من أوضاعهم، والدعوة إلى إنشاء صندوق للتضامن العمالى يساند أى تحرك عمالى يضطر إلى اللجوء للإضراب فى مواجهة محاولات الانتقاص من حقوقهم.

تكمن أهمية هذه المبادرات العمالية المباشرة أنها مارست عمليا الدور الجديد للنقابات العمالية وحددت واقعيا عددا من الأولويات الهامة، وهى تؤكد بذلك قدرة الحركة العمالية على التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وما تطرحه من تحديات.

وانطلاقا من هذه المبادرات وما كشفت عنه من حقائق فإننا نعرض فيما يلى أهم قضايا المستقبل بالنسبة للنشاط العمالى :

دور جديد وأولويات نضالية

تفرض علاقات العمل الجديدة . وهى علاقات رأسمالية صرفة . بروز النقابات كطرف أساسى مستقل متحرر من أى سيطرة إدارية، تعمل من أجل تقوية وتعزيز التضامن العمالى فى المنشأة وعلى مستوى الصناعة وفى صفوف الطبقة العاملة المصرية كلها، من أجل اكتساب القدرة على التفاوض حول شروط العمل وتأكيد حق العمال فى الحصول على نصيب عادل من عائد العملية الإنتاجية يتناسب مع دورهم فيها، وتوفير ظروف ملائمة وإنسانية فى مكان العمل. ويتطلب نجاح التنظيم النقابى فى القيام بهذا الدور الجديد ممارسة نشاط متنوع ومستمر فى إطار الأولويات التالية :

١ - **تأكيد الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية بالمنشأة** باعتبارها الطرف الأساسى الذى يمثل العمال والذى يحق له وحده التحرك باسمهم، وفرض الاعتراف بهذه الحقيقة على أصحاب الأعمال أو ممثلى الإدارة فى منشآت قطاع الأعمال العام، وكذلك باقى مستويات التنظيم النقابى.

٢ - **استكمال بنية التنظيم النهائى بالمنشأة** باختيار المندوبين النقابيين من كل أقسام ووحدات المنشأة، وتزويدهم بالخبرات الكافية للقيام بدورهم كحلقة وصل فعالة بين العمال واللجنة النقابية، ولمعاونة اللجنة النقابية فى أنشطتها المتنوعة، والحرص على عقد اجتماعات دورية لهم لمناقشة أوضاع العمال ومشاكلهم وآرائهم حولها، واتخاذ الإجراءات المناسبة للمطالبة بحلها وعقد الجمعية العمومية للتنظيم النقابى بالمنشأة دوريا دعما لديمقراطية وفاعلية العمل النقابى.

٣ - مبادرة اللجان النقابية بالمنشآت إلى **التفاوض مع أصحاب الأعمال والإدارات حول القضايا العمالية الملحة**، والاهتمام فى شركات القطاع العام بالتفاوض حول اللوائح الجديدة التى نص عليها القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وعدم السماح للنقابات العامة بممارسة هذا الدور إلا بناء على طلب اللجنة النقابية للمنشأة باعتبارها الطرف الأصيل الذى يمثل عمال المنشأة، وضرورة اكتساب الخبرة اللازمة لإجراء مفاوضة ناجحة ابتداء من الدراسة الجيدة للقضايا موضع النزاع، وتحديد المطالب بشكل سليم وتعبئة العمال حول اللجنة النقابية، **والتحضير لممارسة ضغوط جماعية متصاعدة أثناء التفاوض لدعم المطالب العمالية**. وفى هذا الصدد فإنه من المهم الاستفادة من خبرة قدامى النقابيين لاستحضار الخبرات المتراكمة حول مسألة التفاوض فى الأربعينيات والخمسينيات.

أغلبية قيادات الاتحاد العام للعمال تمالئ السلطة

••

خطر سيطرة ووصاية الحكومة والأحزاب السياسية.. يهدد النقابات المهنية

••

الدولة تتخلى عن مسئولياتها الاجتماعية

٤ - **أن يكون الإضراب والامتناع عن العمل أحد أشكال الضغوط الجماعية التى يحق للعمال أن يلجأوا إليها إذا فشلت جهودهم لإقناع** أصحاب الأعمال والإدارة بمطالبهم العادلة، وذلك تنفيذا لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها الحكومة المصرية والتزمت بها. وأن يكون اللجوء لسلاح الإضراب بعد استنفاذ كافة الطرق الأخرى للضغط، ويحضر له جيدا بحيث يتم فى إطار الانضباط الكامل للعمال وحماية أدوات الإنتاج وباقى المنشآت داخل الموقع.

٥ - **إنشاء صندوق للتضامن العمالى** تحدد موارده على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة (النقابة العامة) وعلى مستوى القطر كله بحيث يكون قادرا على مساندة التحرك النقابى فى أى موقع وصولا إلى الإضراب.

٦ - **إجراء كافة التعديلات اللازمة فى القوانين** لتقنين هذا التطور فى الحركة النقابية والاعتراف بدور اللجنة النقابية بالمنشأة فى تمثيل العمال فى التفاوض حول نظم ولوائح العمل والمندوبين النقابيين وحق الإضراب وإنشاء صندوق التضامن العمالى.

٧ - **تأكيد استقلالية الحركة النقابية** باعتبار أن المقدرة التفاوضية للعمال لا تستمد من مجرد المهارة والخبرة وإجادة فن التفاوض، وإنما تستند بصفة أساسية إلى عناصر القوة وإمكانيات الضغط المتوفرة لدى المفاوض، أما إذا تم تجريد المفاوض من عناصر قوته فإن المفاوضة تصبح فى الواقع نوعا من التسليم بشروط الطرف الآخر. من هنا ضرورة **إنهاء كافة أشكال الوصاية الإدارية على التنظيم النقابى، وإلغاء كافة النصوص القانونية التى تحد من نشاط النقابات** أو تؤثر فى أدائها وكذلك كل القيود التى تضيق هامش المفاوضة.

إن الحريات النقابية شرط أساسى لكى يمارس التنظيم النقابى دوره الجديد. والنضال من أجل إقرارها يجب أن يحظى بالأولوية فى التحرك العمالى الراهن.

وللنقابات المهنية دورها

كما أوضحنا من قبل فإن النتائج السلبية للسياسات الحكومية الاقتصادية لا تمس فقط العمال والموظفين بل تؤثر بشدة على معيشة قطاعات واسعة من الفئات الوسطى تشمل المهنيين وخريجى الجامعات. وتتحمل النقابات المهنية مسئولية المشاركة فى الدفاع عن مصالح أعضائها فى مواجهة هذه التطورات، وأن تلعب دورا عاما على مستوى المجتمع

كله يكفل توفير الشروط الضرورية لاستقرار المجتمع وتطوره السلمى وضمان الحد الأدنى من ضروريات الحياة بأسعار مناسبة للفئات الكادحة والعاملة.

وتبرز فى هذا الصدد مهام جديدة يتعين على النقابات المهنية أن تنهض بها وأن تسعى من أجل إنجازها منها :

١ - **تأكيد استقلالية النقابات من أى تدخل إدارى أو أمنى**، وأن يكون كل مايتعلق ببنائها ونشاطها نابعا من أعضائها وملتزما بلوائحها الداخلية، ويدخل فى هذا الإطار أيضا **النضال ضد أى محاولة للسيطرة أو الوصاية من الأحزاب السياسية ومن الحكومة.**

٢ - **إسهام النقابات المهنية فى النضال الديمقراطى العام** باعتبار أن التطور الديمقراطى للمجتمع المصرى شرط ضرورى لاستقراره وتصفية التوتر الاجتماعى والتأزم اليائس الذى يمسك حاليا بخناق المجتمع. **إن إقرار حرية تشكيل الجمعيات الأهلية واستقلالها الكامل بما فى ذلك النقابات والأحزاب شرط لا غنى عنه لتحقيق قدر ملموس من الانفراج، كذلك فإن الإقرار بحرية إصدار الصحف وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية أمر هام للتقدم على طريق الديمقراطية.** وسوف يكون إسهام النقابات المهنية فى هذا الاتجاه تعبيرا عن دور المثقفين المصريين الديمقراطى الذى لم يتوقف على امتداد تاريخ مصر الحديث.

٣ - **مواجهة مشكلة البطالة فى صفوف المهنيين وخريجى الجامعات بأسلوب فعال** خاصة وأنها تمس حياة ومستقبل ملايين من شباب المهنيين (محامين - مهندسين أطباء - محاسبين..إلخ) وإذا كانت الحكومة تخصص مبالغ كبيرة لجمعيات رجال الأعمال من الصندوق الاجتماعى لتنفيذ مشروعات لتشغيل الشباب فإن النقابات المهنية مطالبة بالمبادرة إلى ابتكار أشكال تعاونية مستقلة لشباب المهنيين فى كافة التخصصات لتوفير فرص عمل كافية لهم، وتدبير التمويل اللازم لها من الصندوق الاجتماعى وغيره من المصادر، وتأكيد الاعتراف بدور النقابات المهنية فى هذا الصدد. ومن بين المشروعات التى يجب أن تحظى بالأولوية والتى ستفيد المجتمع كله وتلعب دورا فى توفير الخدمات الأساسية بأسعار مناسبة للفئات الكادحة، وكذلك فى زيادة إنتاجنا الوطنى من السلع بما يمكننا من زيادة الاعتماد على النفس فى مواجهة



مكرم محمد أحمد

حرية اصدار الصحف

السياسات الحكومية التى تكرس استمرار الاعتماد على الخارج لتحقيق التوازن الاقتصادى :

* **إنشاء عيادات طبية تعاونية ومراكز تعاونية للتحاليل** تضم مجموعة من الأطباء أو الصيادلة والفنيين من مختلف التخصصات يخطط لإنشائها لتغطية الريف والأحياء الشعبية وأن يكون من بين أنشطتها توجيه قوافل طبية متحركة للأماكن النائية وخاصة العزب والكفور (نقابة الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة).

* **إنشاء جمعيات تعاونية لاستصلاح واستزراع الأراضى** تضم شبابا من الزراعيين ومختلف التخصصات الفنية والإدارية والمحاسبية اللازمة للإنتاج والتسويق (نقابة الزراعيين - نقابة الأطباء البيطريين - نقابة التجاريين).

* **إنشاء ورش تعاونية فى مختلف مجالات الإنتاج الصناعى** (نقابة المهندسين - التطبيقيين).

* **إنشاء جمعيات تعاونية للسينما والمسرح** تهيئ فرص عمل لشباب الفنانين وتمكنهم من الوصول بهذه الفنون إلى دائرة واسعة بالمجتمع المصرى وخاصة الريف والأحياء الشعبية، والاستفادة منها فى تقديم نماذج فنية راقية تواجه النماذج الهابطة السائدة حاليا. (النقابات الفنية).

* **إنشاء جمعيات تعاونية لإصدار صحف إقليمية ونوعية** تساعد على تقديم خدمة صحفية متميزة للمجتمعات المحلية والقطاعات النوعية وإبراز قضاياها ومشاكلها التى لا تستطيع الصحافة المركزية تغطيتها (نقابة الصحفيين).

وهناك أمثلة عديدة لهذا النموذج من النشاط الجديد الذى يتعين على النقابات المهنية أن تهتم به وتساعد على إنضاجه، دون أن تقوم بدور مباشر فى إدارته، بل تكتفى بتقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية فى فترة التحضير للنشاط ثم تترك لأعضاء كل تعاونية إدارتها بأنفسهم.

مسئولية الأحزاب السياسية

وإذا كنا قد ركزنا فى تناولنا للنتائج المترتبة على التطورات الاقتصادية الأخيرة على دور النقابات العمالية والمهنية فإن ذلك لايعنى أن الأحزاب السياسية ليست طرفا فى النضال الدائر لتخفيف العبء عن ذوى الدخول المحدودة، فهى تتحمل نصيبها من المسئولية، وبإمكانها أن تساعد كثيرا فى مساندة النضال النقابى العمالى والمهنى من أجل حماية الشعب المصرى من النتائج السلبية للتطور الرأسمالى فى هذه المرحلة، وما سيظهر مستقبلا من نتائج أخطر.

ويتحدد دور الأحزاب فى مساندة الدور الجديد للنقابات بالتأكيد فى برامجها العامة والانتخابية والمطلبية على أولوية توسيع الحقوق والحريات الديمقراطية، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية، وتسليح أعضاء الأحزاب من النقابيين بالخبرات الضرورية للقيام بهذا الدور والارتقاء بوعيهم إلى المستوى الذى يمكنهم من خوض نضال نقابى طويل الأمد فى ظروف قاسية وفى مرحلة انتقالية لم تتبلور كل أبعادها حتى الآن، ومتابعة نشاط أعضائها فى النقابات وتجميع خبراتهم وتعميمها.

ولن تنجح الأحزاب والقوى السياسية فى تحمل مسئولياتها فى هذا المجال ما لم تؤكد على الطابع الجبهوى لنشاطها فيه وأنه مسئولية الجميع ومحاصرة أى نزعة حزبية ضيقة الأفق لاحتكار العمل فى أحد مجالاته بهدف كسب النفوذ.

إن العمل النقابى مسئولية مشتركة وتطويره لمواكبة التطورات الأخيرة واجب نضالى لكل الأحزاب والقوى السياسية يتعين القيام به فى إطار أوسع تحرك جبهوى ممكن، وبدون هذا فإن الطبقات العاملة وذوى الدخول المحدودة سيحرمون من أهم أسلحتهم فى هذه المعركة المصيرية وأعنى بها الأفق السياسى لإدارة الصراع والذى يسلح النقابيين بفهم عميق للطبيعة الشاملة لهذا الصراع.

قانون جديد للإسكان

حريق يهدد ٥٦ مليون مواطن



مصباح قطب

تجمع أغلب القوى السياسية على أن التمرير المرتقب لقانونى العمل والإسكان، فى دورة مجلس الشعب، التى ستبدأ فى نوفمبر القادم، سيكون بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة، على الأسس التى قام عليها البناء القانونى المصرى برمته، بعد ثورة يوليو، وبنحو خاص، بعد التأميمات، وبطبيعة الحال تختلف تلك القوى اختلافا واسعا-بسيطا من حيث الشكل .حول مفهوم الرحمة والرصاص.. والأسس!

وتدور المناقشات حول قانون الإسكان منذ فترة، وزادت حدتها منذ أعلن رئيس لجنة الاسكان بالبرلمان الحالى، عن وجود مشروعين بالمجلس الأول محال من المجالس القومية المتخصصة، والثانى محال من **جمعية رجال الأعمال** [المرة الأولى التى يعلن فيها عن ذلك]، وتأكيد رئيس اللجنة أنها ستأخذ المشروعين فى الحسبان، ولن تلتفت إلي مشروع وزير الاسكان حسب الله الكفراوى وأن اللجنة ستتقدم بمشروع قانون إذا لم تبادر الحكومة بذلك!، وظهر أن المجالس المتخصصة أحالت تقريرا باقتراحين إلي الرئيس مبارك، أحاله بدوره إلي مجلس الشعب.

يدور الاقتراح الأول حول زيادة الإيجارات تدريجيا وتغيير قواعد تحمل تكاليف الصيانة وإيجار المفروش وتعويض المستأجر عند ترك العين، أما اقتراح المجالس الثانى فكان ترك العلاقة بالكامل للمواد التى تحدد قواعد التعاقد فى القانون المدنى بما يعنى إمكانية طرد المستأجرين فى حالة الخلاف على الإيجار.

أما مشروع وزير الإسكان فكان محصلة عمل لجنة قومية كان قد شارك فيها من التجمع د.اسماعيل صبرى ود.ميلاد حنا،وقد قبلته جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطنى !

واستمر الغموض يكتنف موقف الأطراف الرسمية إلي أن أصدرت لجنة الإسكان تقريرين في منتصف سبتمبر.

يتحدث التقرير الأول عن المشروع المقترح وأهدافه ويلاحظ عليه أنه، نسب المشروع المقترح إلى المجالس المتخصصة، مع أن به ما يخالف المشروع الأصلى للمجالس ويسقط إشارة المشروع بهدف العدالة ضمن أهدافه الخمسة التى وردت فيه.

ويستعرض التقرير أهم بنود المشروع بشأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر حيث نجد:

- زيادة الإيجار دوريا لمدة ٥سنوات مع تخصيص ٦٠٪ للمالك و٤٠٪للصيانة.
- تعديل نسبة الريع إلي ١٢٪ بدلا من ٧٪.
- تعويض المستأجر بنسب متفاوتة.
- ثم يقدم المشروع عدة خدمات جليلة لنمط المفروش تكشف عن طبيعة المصالح الكامنة وراءها بلا شطارة، حيث يجيز تأجير وحدتين مفروشتين بدلا من واحدة فى المدينة الواحدة، ويجيز التأجير المفروش المحدد، بمدة غياب المالك فى الخارج، ويجيز من باب ذر الرماد للمستأجر ،تأجير وحدة مفروشة واحدة، وفى حالة واحدة هى مدة غيابه بالخارج، وفق شروط معينة يستفيد منها المالك أيضا .
- يجيز المشروع للمالك تخصيص ثلثى المبنى للتمليك أو المفروش بدلا من الثلث .- يقرر زيادة الإيجار بنسبة ٢٠٪ عدا الزيادة العادية، فى حالة تبادل الشقق.
- اعتبار مساكن الحراسات والاستيلاء خاضعة لحكم لإيجار.

رجال الأعمال القوى الشعبية الوحيدة!

أما التقرير الثانى للجنة الإسكان، فقد حمل عنوان «تقرير حول اتجاهات الرأى العام...» وعرضت «الأهالى» و«الأهرام» أهم ما فيه من مقترحات حزبية ويدور حول نتائج لجان الاستماع حول المشروع المقترح، ويلاحظ أن توجيهات رئيس المجلس كانت تطلب من لجنة الإسكان، بنص التقرير«باستطلاع رأى الأحزاب السياسية والقوى الشعبية»لكننا نفاجأ، ولأول مرة أيضا، وربما فى تاريخ البرلمان المصرى،بالتقرير متضمنا رأى جمعية رجال الأعمال،وحدها، بين سائر منظمات المصالح ورأى المجالس الشعبية المحلية والأحزاب،وتنوه مقدمة التقرير - فيما يشبه الاعتذار - إلى أنه جارى الاتصال باتحاد عمال مصر لعقد جلسة استماع مع ممثلى هذا الاتحاد لاستطلاع رأيهم حول المشروع.

أما اقتراحات الجهات المختلفة، فيمكن إجمالها كالتالى:

تقترح المحليات زيادة الإيجار من ١٪ إلي ٥٪ حسب عدد الحجرات

والقانون المنظم للعلاقة، مع أيلولة ١٠٪ من الزيادة للإسكان الاقتصادى بالمحافظات والصيانة، وإعفاء المالك والمستأجر فى حالة البيع من التصرفات العقارية، على أن يكون البيع وفق العرض والطلب.. * أما **الحزب الوطنى** فيقترح ترك الإسكان الحديث وتحت الإنشاء للقانون المدنى، وإعفاء المساكن الجديدة ضريبيا لمدة ١٠سنوات .

[لماذا تقبل طبقة الملاك دعمها بحجة تشجيع الاستثمار وترفض لمحدودى الدخل، ومنهم المستأجرين وهم مناط الاستثمار البشرى؟ سؤال!] ويقترح الوطنى أيضا أن يكون البيع والشراء والتبادل بعيدا عن الحكومة، ويشبه فى هذا جمعية رجال الأعمال، ويطلب التدرج فى رفع إيجارات المساكن القديمة لتصل لمستوى ارتفاع الأسعار وأن تكون الصيانة على الشاغلين، وأن تترك العلاقات فى المساكن لغير أغراض السكن للعرض والطلب.

* ويقترح **حزب الوفد** التدرج فى الزيادة حتى يطلق الإيجار فى ٥-١٠ سنوات،مع إلغاء كل القيود على الهدم والبناء للمبانى الجديدة، وربط الإيجار بالدخل بنسبة ٢٥٪ وانشاء مساكن شعبية.

* وتكتفى اليسار بإيراد اقتراح واحد **لحزب الأحرار**، نظرا لطرافته، حيث يقترح ضرورة التوصل إلى نمط إسكانى جديد يتناسب مع عقائدنا الدينية!!!.

* ويتفق التجمع مع الجميع، حول قيام اتحاد الشاغلين وزيادة العوائد مع ربطها بمتوسطات الأوعية الإدخارية ويوافقه أيضا على نمط الإيجار المحدود المدة غير أنه يأخذ موقفا قويا حيال عمليات الهدم ويقترح أن تكون زيادات الإيجارات القديمة من تاريخ التعاقد،ويطالب منفردا ،ببقاء لجان تحديد الايجارات، ويحيل رفع الايجار إلى «قرار من الوزير» ويميز بين الفاخر وغيره مع ضرورة تحميل الأول بجزء من عبء الثانى.

* وتدور مقترحات **حزب العمل** حول تحرير العلاقة من الآن فصاعدا، وينتصر لنمط المفروش والتمليك، إذ يقرر مناصفة المالك والمستأجر فى عائد المفروش،وهدم الأحياء القديمة لإعادة تخطيطها دون أن يحدد مصير قاطنيها وحقوقهم بعد التجديد كمايطالب باستمرار بناء المساكن الاقتصادية دون أن يحدد نمط شغلها ،خلافا للتجمع الذى طالب بتحديد نسبة فيها لنمط الإيجار.

* أما **جمعية رجال الأعمال** فتطالب بابعاد دور الدولة و«تخطيط» !!الوصول بالمساكن القديمة إلى العرض والطلب ،وتقصر حق امتداد العقد إلى المقيمين مع المستأجر فى العين وقت وفاته، والأهم من ذلك تطالب بإلغاء تجريم خلو الرجل.

[التجمع طالب بعدم وضع حد كسقف للمقدم!] والزام الملاك . فقط . بتدبير أماكن للسيارات.

رسميات أخرى

وخلافا للصورة السابقة ،فإنه يلاحظ أن النقاش حول مشروع الإسكان يترافق مع موجة من انهيارات المبانى القديمة والجديدة مدوية، أصبحت تفرض نفسها على مناقشات القانون الجديد من حيث ما يترتب عليه، وعلى الانهيارات بالنسبة للمواطنين العاجزين من حيث الدخل والإدخار .وبينما قفزت التقديرات بعدد المبانى القابلة للانهيار حتى عام



٢٠٠٠ إلي ٢مليون وحدة، فإن تقريرا رسميا سابقا، كان قد رفع إلي الرئيس مبارك،قدر احتياجات مصر من المساكن بفرض الإحلال والتجديد حتى عام ٢٠٠٠ بـ ٦٠٠ألف وحدة، أي أن هذا هو عدد المساكن التي ستزال أو يتوقع إنهيارها! وكان ذلك التقرير قد أكد أيضا أن ٩٢٪ من المساكن في مصر شعبية ومتوسطة.

ويبدو أن دوى الانهيارات ،الذى امتد حتى إلى مساكن المدن الجديدة،قد أخرج الوزير الكفراوى من صمته، وكان قد سكت عن الرد عما قيل بشأن مشروعه فى لجنة الإسكان منذ عدة شهور، فقال الوزير إن عدد السكان والمستأجرين يبلغ ٥٦مليون نسمة والباقى من سكان مصر، هو عدد الملاك وقد اصبحت هذه النقطة هى أهم ما يرى حتى نواب الوطنى، أنها تميز قانون الإسكان عن قانون الأراضى، حيث كانوا قد قدروا أن عدد الملاك أكبر من المستأجرين فى الأراضى الزراعية.

وقال الكفراوى أيضا أن الإيجار سيرتفع طبقا لعمر المبني وقيمة الإيجار بشكل متدرج، وأن الله سيحاسب الذى ظلم الملاك لكن عليهم ألا يطلبوا تخليص حقهم من المستأجرين!

وصرح النائب **أحمد حمادى** لليسار بأن عدد ما وصل من شكاوى، بشأن العلاقات الإيجارية السكنية،إلي لجنة المقترحات والشكاوى بالبرلمان، بلغ ١١٠٠ شكوى خلال عام، وأن ما بها من مطالب يتركز حول توسيع الحق فى الإخلاء، وتغيير قواعد الإزالة وإعادة البناء، وزيادة القيمة الإيجارية.

وأضاف حمادى ـ وهو رئيس لجنة المقترحات ـ أن النائب الوحيد الذى تقدم باقتراح بمشروع إلى اللجنة هو النائب **طلعت مصطفى**، ويقوم اقتراحه على أسس ليبرالية، وقال أيضا أنه **سأل المفتى حول حق توريث عقد ايجار المساكن فأكد له المفتى أن الحق هنا يختلف عن حق التوريث فى الأراضى الزراعية**، وأكد حمادى أن عددا قليلا من الشكاوى هو الذى طلب مد قانون الايجارات الى القرى، غير أن هذا الاتجاه برأيه لا يتفق مع الاتجاه إلي تحرير العلاقات فى المساكن الجديدة، والقديمة فيما بعد، وذكر أنه ليس معروفا حتى الآن ما اذا كانت الحكومة هى التى ستتقدم بمشروع قانون الاسكان أم مجلس الشعب (لجنة الإسكان)

من جهة أخرى، علي صعيد الأراء الرسمية، فقد تردد أن لجنة الإسكان بالحزب الوطنى برئاسة **حسين عثمان** تعد حاليا مشروعا جديدا، كما ذكر عدد من الرسميين، أن المعول عليه فى إخراج القانون متوازنا إلى حد ما هو التقارير التى ترفعها جهات الأمن إلي الرئاسة وتقدير الرئاسة للموقف ويلاحظ أن مثل هذا الرهان تكرر فى كل المشروعات التى ارتبطت بخطة صندوق النقد الدولى للإصلاح.وذكر رسميون ايضا أن **أعدادا كبيرة من مسئولى الحكومة والحزب الوطنى تسكن شققا فى الزمالك والمهندسين وجاردن سيتى بإيجارات زهيدة -وبعضهم يؤجرها مفروشة** ولا بد أن يأخذ القانون الجديد هذه الحقيقة في الحسبان .

آراء من الأهمية..

يطالب المستشار عادل عبد الباقى، الوزير السابق،ورئيس البنك العقارى ،ببقاء دور الدولة في إقامة الوحدات المنخفضة التكاليف، واستمرار دعم الاسكان لمدة مقبولة، ويقدر أن ترك العلاقات الإيجارية للعرض والطلب يحتاج من ١٠-٢٠سنة.









أما المستشار شمس خفاجي الرئيس السابق للاتحاد التعاوني الإسكاني، فيقدم رأيا شديد «المحافظة» إذ يطالب بأن يكون المالك حرا، حتى في «حرق» عقاره، ويجب ألا تكون الضوابط على الملكية كثيرة حتى لا نعود إلى اشتراكية عبد الناصر التي لم ير لها مثيلا في العالم !! ويطالب بتوريث عقد الايجار لجيل واحد من الورثة ويرى أن خلاف ذلك فيه خروج على الشريعة والدستور والانفتاح، ويرى إطلاق العلاقة بعد الزيادة المتدرجة في السنوات الخمس، ويحذر من المراهنة على أرقام المباني الحالية الخطأ [ذكر الكفراوي أن الوزارة تأكدت أخيرا أنها من ٣٠٠-٤٠٠ألف وحدة وليست ١،٨ مليون!].

كما يحذر من المراهنة على الفتنة التي نامت بعد إصدار قانون إيجارات الأراضي، وهو مع هذا كله يرى ضرورة استمرار الإقراض التعاوني بذات المعدل السنوي، وهو ١١٠٠مليون جنيه بفائدة ٦٪، واستمرار تجريم الخلو مع الابقاء على العقوبات الحالية دون تغليظ.

د.ميلاد حنا حين سألته عن التوازن من أين يأتي في الظروف الراهنة حيث أن كل ما تريده الحكومة والصندوق يمر، وحيث الوخم السياسي، قال : من تقارير المخابرات والأجهزة والرئاسة ..إذ لا يمكن أن يترك أولئك البلد لتحترق في ظل صدور قانون غير عادل.

ويقول د. أبو زيد رضوان عميد حقوق عين شمس : أن مشكلة الايجارات ليست مشكلة قانون فقط، وينوه إلي أن التوازن مفهوم متحرك، وهو يخضع للظروف التي يتم صنعه فيها،ويسخرون العودة إلي القانون المدني في مجتمع كان قد تجاوز ذلك حتى قبل ١٩٥٢ فيما يتعلق بالايجارات، إلي جانب أن الوضع الراهن هو وضع كثرة كاثرة لا تملك في الأغلب من حطام الدنيا، غير الشقة التي تسكنها، وتعتبرها هويتها الوطنية ومن ثم يطالب برفع عادل للإيجار يأخذ في الاعتبار كل الظروف، كما يستجيب لما تطلبه منظمات العالم، وعلى رأسها الأمم المتحدة، من ضرورة أن تتولى الدولة دعم محاور التنمية الثلاث : الصحة والتعليم والاسكان أيا كان النظام السياسي، ويحذر د.أبو زيد من المماطلة في الشريعة الاسلامية حيث مذاهب الفقهاء الأربعة ،تبتعد عن بعضها بفراسخ، وحيث أن كلمة إيجار لم ترد سوى في النص«أن خير من استأجرت القوى الأمين»، ولم يرد غيرها مما يمكن تطبيقه على وضعنا الراهن.

اخيرا يرى النائب التجمعي محمد عبد العزيز شعبان وهو يقطن شقة حجرتين وصالة بالشرابية بإيجار خمسة جنيهات أن المفاجآت واردة في حالة قانون الإسكان وقد سبق أن خدعت الحكومة التجمع،والجميع، في قانون الايجارات الزراعية .حيث أخلت بالاتفاق حول تعويض المستأجر بنسبة الريع، وحول عدم فسخ عقد الايجار ويرى عبد العزيز شعبان أن المبادرات التي يقدمها التجمع، كموافقته على إطلاق الإيجارات الجديدة والإيجارات محددة المدة، تستفيد منها الحكومة، في الوقت الذي ترفض فيه الاستجابة لأية مطالب موضوعية أخرى يقدمها الحزب ومن ثم فهو يطالب :

- ببقاء المساكن الشعبية تحت نمط الإيجار
- رفض إطلاق العلاقات الايجارية لقوى العرض والطلب
- بقاء لجان الإيجارات كحكم ،وأخذ العبرة من الفوضى التي قادتها المافيا بعد تحرير تجارة الأسمنت، وفي ظل الغاء كل وجود للدولة.

ويتوقع أن يختلف بالفعل موقف عدد من نواب الوطني، الذين كانوا قد هللوا لقانون الايجارات، حيث الكثير منهم .الموظفون والعمال الموظفون بالذات .يعيش في شقق مفروشة من الخمسينات والستينات .

تنتهى الآراء ،ويبقى الجدل مستمرا ومن المحتمل أن يطول قليلا، إذ يقدر البعض أن الحكومة قد تنتظر فرصة ملائمة .خلال إجازات الطلبة مثلا .لتمرير القانون تحسبا لأي ردود أفعال .



اجراء الانتخابات اللبنانية انتصار.. أم هزيمة؟!

أمينة النقاش

انتهت الإنتخابات النيابية اللبنانية وسط جدل واسع، لم يحسم بعد حول جدوى إجرائها وصواب نتائجها، وصدق تمثيلها، بعد أن أجمع المشاركون فى الانتخابات والمقاطعون لها، على أن أبرز النتائج التى أسفرت عنها، هى الانقسام السياسى الحاد الذى الحقته بالساحة اللبنانية، بما يهدد بالخطر، لاقحسب مسيرة الوفاق الوطنى التى بدأت مع اتفاق الطائف (١٩٨٩)، بل يعيد إلى الصدارة أجواء الحرب الأهلية والاقتتال الطائفى.

وكانت الأنتخابات اللبنانية التى تجرى للمرة الأولى فى لبنان منذ عشرين عاما قد بدأت يوم ٢٣ أغسطس وأستمرت أسبوعين وأجريت على ثلاث مراحل، ومن المقرر أن تجرى المرحلة الرابعة منها فى ١١ أكتوبر الجارى، فى دائرة «كسروان» لانتخاب خمسة مقاعد مخصصة للطائفة المارونية، بعد أن نجحت الدعوة إلى المقاطعة فى إخلاء هذه الدائرة نهائيا من المرشحين.

جرت الانتخابات على الصعيد الاقليمى فى ظل جولة جديدة من المباحثات العربية الإسرائيلية، توارى فيها صوت المفاوض اللبنانى، بعد أن نجحت إسرائيل بمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية فى التنصل من تنفيد القرار ٤٢٥ الذى يقضى بانسحابها من جنوب لبنان، وتحويله من مرجع للتسوية الى أساس للتفاوض شأنه فى ذلك شأن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وعلى الصعيد الداخلى، جرت الانتخابات فى ظل أزمة سياسية عاصفة، تمثلت فى إصرار المعسكر المسيحى المارونى بقيادة حزب الكتائب على مقاطعتها، بعد رفض طلبه بإرجائها، وإصرار الدولة اللبنانية على إتمامها فى موعدها بصرف النظر عما يحمله هذا الإصرار والتجاهل من مخاطر مؤكدة، كان أبرزها أن رقعة المقاطعة للانتخابات قد اتسعت، وتجاوزت المعسكر المسيحى، لتشمل قيادات إسلامية تقليدية بارزة، ولم تقتصر على مقاطعة الترشيح بل أمتدت أيضا الى مقاطعة التصويت.

وبصرف النظر عن مدى فاعلية سلاح المقاطعة ومدى صوابه، فقد استندت الجبهة التى قادت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات الى عدة مبررات يصعب التقليل من جديتها. فقد رأى المقاطعون أن **قرار إجراء الأنتخابات بأى ثمن قد تم اتخاذه فى دمشق، لأهداف غير لبنانية** وهو مايشكك فى مصداقية الدولة اللبنانية، التى تبدو عاجزة عن المحافظة على استقلالية قرارها، وبالتالى فاقدة الأهلية لأستكمال مسيرة الوفاق الوطنى.

وفى هذا السياق، فإن الانتخابات تجرى حسب مايقول المقاطعون قبل فترة وجيزة من الموعد المحدد لإعادة إنتشار القوات السورية فى لبنان- أواخر سبتمبر- وفق بنود اتفاق الطائف، وهو مايعنى أنها تتم على أسنة الرماح السورية، بما يضمن فوز مجلس للنواب موال لسوريا يوافق على بقاء القوات السورية دون إعادة إنتشار، أو على ضم لبنان الى سوريا فى سياق الاحتفاظ بأوراق ضغط تسمح للطرف السورى بالمناورة فى المفاوضات العربية الإسرائيلية، **أو يسمح بتوطين نصف مليون فلسطينى على الأراضى اللبنانية!**

كما أن الإصرار على إجراء الانتخابات هو فى رأى المقاطعين **إعتداء صارخ على صيغة نظام الحكم اللبنانى التى تستند الى ميثاق عام ١٩٤٣ والقائمة على التوازن والاتفاق بين التيارات السياسية للقوى الاجتماعية المسيطرة فى الطائفتين المارونية والسنية** وبغيبة المارونيين عن التمثيل فى مجلس النواب، فقد وجه الحكم اللبنانى ضربة قاصمة لصيغة «التوازن والمشاركة»، متجاوزا حتى أسس الوفاق التى أقرها اتفاق الطائف.

كما منح قانون الانتخابات ذرائع جديدة للمقاطعة. فقد وجه المقاطعون اعتراضا على التعديلات التى أدخلت عليه واتهموا الحكومة بتفصيل الدوائر الانتخابية لمصالح شخصية، وإعداد قوائم الناجحين والخاسرين وفقا لتلك الدوائر سلفا قبل إجراء المعركة الانتخابية، وعدم تهيئة الوقت الكافى والمناخ لمشاركة المهاجرين والمهجرين فى الانتخابات.

من جانب آخر كثف أركان الدولة اللبنانية حملتهم للرد على معارضى إجراء الانتخابات وقالت التصريحات الرسمية أن إجراء الانتخابات هو خطوة، بعد اتفاق الطائف وضمن سياقة فى اتجاه الخروج من أجواء الحرب الأهلية، كما أن بعض المقاطعين للانتخابات لايريدون الوفاق الوطنى وسبق لهم الاعتراض على اتفاق الطائف وعلى انتخاب رئيس الجمهورية السابق «**رينيه معوض**» ويسعون للإبقاء على الامتيازات الطائفية ويقفون من حيث شاءوا أم أبوا فى صف الموقف الأسرائيلى، الذى منع الجنوبيين فى الشريط الحدودى من التصويب ويقدم نفسه - زورا - حريصا على الدولة اللبنانية وقرارها المستقل وسلطتها الشرعية.

وفى سعيها لطمأنة مخاوف المقاطعين للانتخابات، أكدت الحكومة اللبنانية عبر وزير إعلامها، أن إعادة نشر القوات السورية فى لبنان سوف تتم فى موعدها المقرر، وأنه ليس هناك أى تفكير لضم لبنان إلى «الشقيقة سوريا» ، وأن كافة الاجراءات قد اتخذت لضمان نزاهة وحيدة الأنتخابات .

لكن كافة التطمينات التى قطعتها الحكومة اللبنانية، لم تفلح فى زحزحة المقاطعين للانتخابات عن موقفهم.

وكان من الطبيعى فى ظل هذه

الأجواء المأزومة أن تسفر نتائج الأنتخابات اللبنانية عن عدد من الظواهر الجديدة على الحياة السياسية كان من بينها:

* أن الدعوة للمقاطعة قد نجحت وتمثلت فى الإقبال الضعيف على التصويت الذى تراوحت نسبته بين ٣٥ الى ٤٠٪ من بين ٢٫٥ مليون لبنانى ممن لهم حق الاقتراع. كما أن نسبة الأصوات التى نالها المرشحون لم تتجاوز إلا فى حالات نادرة ١٠٪ ولأن قانون الأنتخابات لايحدد نسبة معينة من التصويت لفوز المرشح فقد أدى هذا الى خلل تمثل فى فوز بعض المرشحين فى بعض الدوائر بمائة وعشرين ألف صوت بينما فاز مرشحون آخرون فى دوائر أخرى بواحد وأربعين صوتا فقط حيث أقبل الناس **بحماس على الاقتراع فى الجنوب تحديا للإدارة الأسرائيلية** التى منعت سكان الشريط الحدودى من ممارسة حقهم فى التصويت وكذلك فى سهل البقاع حيث النفوذ السورى بينما أحجموا عن ذلك الحماس فى المناطق التى تتمتع بنفوذ للمارونيين فى بيروت وجبيل وكسروان، وقد أحدث ذلك كما قال **«ميشيل سماحة»** وزير الاعلام ثغرة تمثيلية فى البرلمان حيث أسفرت بعض النتائج عن تمثيل صحيح فى بعض المواقع وتمثيل غير واقعى فى مناطق أخرى، لكن لم يكن ممكنا– كما قال سماحة– وقف المسار الديمقراطى فى الوطن لأن هناك من قاطع وأحدث ثغرة تمثيلية!.

***إن المقاطعة المارونية للانتخابات قد أفسحت الطريق أمام فوز الأحزاب العقائدية الدينية أو المدينة** وصعودها للمرة الأولى منذ الاستقلال ممثلة فى مجلس النواب. فقد أسفرت النتائج عن **فوز التيارات الإسلامية بإثنى عشر مقعدا من بين ١٢٨ بينهم ٨ لحزب الله بنسبة ٦٫٢٪ من مقاعد البرلمان و٣ للجماعة الاسلامية وواحد لجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية** وهى جماعات تحالفت مع حزب الله فى هذه المعركة لأسباب انتخابية

كما فازت «قائمة التحرير» التى تمثل الحركة الوطنية اللبنانية المقاومة فى الجنوب والتى أكدتها **حركة أمل وتصدرها رئيسها «نبيه برى»** وشملت ٢٢ نائبا بينهم ٦ لأمل وممثلون للحزب القومى السورى (٥ نواب) وحزب البعث العربى الأشتراكى وشيوعى سابق (٣) وعدد آخر من الرموز السياسية للعلائلات التقليدية.

وقد تمكنت هذه القائمة من إسقاط قائمة **كامل الأسعد** وإخراجه من البرلمان للمرة الأولى منذ ٣٩ عاما.

كما فاز التكتل الذى قاده **«وليد جنبلاط»** بعشرة مقاعد وهو مايوازى ٧٫٨٪ من مقاعد البرلمان.

* إن نتائج الأنتخابات قد أسفرت عن فوز بعض الشخصيات التى تحظى باحترام واسع وتقدير عميق بينها **«د. سليم الحص»** الذى يدخل البرلمان نائبا للمرة الأولى بكتلة ضمت ٨ نواب تمكنت من اكتساح قائمة رئيس الحكومة **«رشيد الصلح»** الذى تمكن من الفوز بصعوبة ومعه نائب واحد فقط من القائمة التى تصدرها.

* إن نجاح رئيس الحكومة اللبنانية بصعوبة وسقوط بعض رموز الدولة مثل **ردى الهراوى** نجل رئيس الجمهورية ووزير الأشغال **شوقى فاخورى** والإعلان عن سقوط رئيس البرلمان **حسين الحسينى** الذى رعى إتفاق الطائف وساهم فى إنجازه، ثم العدول عن هذا الأعلان والقول بنجاحه، قد أظهر – من وجهة نظر المعارضين– حجم الأرتباك الشديد الذى كانت تعانى منه الدولة اللبنانية وأكد لخصومها أنها قد أقدمت على إجراء الأنتخابات دون استعداد كاف وأمتثالا لأوامر خارجية. لكن الدولة اللبنانية استخدمت نفس الوقائع للتدليل على نزاهة إداراتها للانتخابات.

* إن الأنتخابات قد أسفرت عن فوز عدد من المسيحيين الذين خاضوا المعركة كأفراد وضمن قوائم مختلفة لكن الأغلبية المسيحية التى قاطعت الأنتخابات أكدت أن المسيحيين الفائزين لايمثلون الرأى العام المسيحى.

* يبرز فى تشكيلة مجلس النواب الجديد أربع كتل رئيسية هى **«كتلة نبية برى» و«كتلة وليد جنبلاط» و«كتلة حزب الله»** وأنصاره، **و«كتلة د. سليم الحص»** ويغيب عنها نهائيا الكتلة المسيحية وتحديدا المارونية بغياب **حزب الكتائب والقوات اللبنانية وحزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار.**

وفى سياق حملتهم لتأكيد صحة مرقفهم فسر المقاطعون نتائج الانتخابات بأنها نجاح **«لأمراء الحرب»** والميليشيات التى كانت ضالعة فى توتير الأجواء وتهيئتها لمناخ الحرب، كما أن النتائج تعد نجاحا لأحزاب دينية لم يعرف عنها المشاركة فى صنع التقاليد الديمقراطية فى لبنان **«كحزب الله» والذى يعد حكومة الجمهورية الإسلامية فى** إيران نموذجا للنظام السياسى الذى يسعى لإقامته فى لبنان

لكن الذين أيدوا إجراء الأنتخابات يرون فى هذا السبب نفسه مكسب من المكاسب التى أسفرت عنها نتائج الانتخابات . **ففوز حزب الله هو خطوة لجره الى العمل فى إطار** شرعية الدولة التى كان يرفض الاعتراف بها وإجباره على قبول مبدأ التعايش مع التعدد الطائفى وسحب سلاحه شأنه فى ذلك شأن بقية الميليشيات خاصة وأن من بين الأدوار الهامة المؤهل مجلس النواب الجديد للقيام بها هو العمل على الغاء الطائفية السياسية تنفيذا لبنود اتفاق الطائف الذى كان «حزب الله» يرفضة قبل الفوز.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن نتائج الانتخابات– كما وصفها مصدر سياسى لصحيفة الشرق الأوسط– **هى انقلاب إنتخابى غير وجه لبنان، حيث غاب بارونات الحياة النيابية ونجوم مجلس ١٩٧٢**، واستكمل جبل الاستقلال انسحابه من المسرح السياسى وتوزعت الزعامة الشعبية فى المجلس الجديد بين **نبيه برى** ومنافسه حزب الله وغاب التمثيل المارونى نهائيا وتمسك الدروز بزعامة **وليد جنبلاط** واكتفى السنة بتمثل **د. سليم الحص** لهم.

وبانتهاء الانتخابات تبقى الأزمة السياسية فى لبنان قائمة بغيبة الموازنة عن التمثيل فى مجلس النواب الجديد، كما يبقى المستقبل مفتوحا لكل الاحتمالات. ويظل أخطرها على الإطلاق **حدوث انقلاب عسكرى** يحل البرلمان الجديد ويهد الأجواء لإنتخابات جديدة تأخذ بعين الأعتبار مطالب المقاطعين. لكنه احتمال غير سهل التنفيذ خاصة والقوى الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قبلت بنتائج الأنتخابات، لتشدد مطالبتها بنزع سلاح بقية الميليشيات وفى مقدمتها حزب الله وإعادة انتشار القوات السورية لاستكمال مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية.

ويبقى أفضل الاحتمالات أن تنجح جهود الحكومة والمعارضة فى تشكيل حكومة مصالحة وطنية تفتح للمارونيين فرص المشاركة فى مؤسسات الحكم الدستورية الأخرى، وتعالج بحكمة غيبتهم – عن التمثيل فى البرلمان الجديد، وهو احتمال مرهون– ليس بحكمة السلطة اللبنانية –بل بقدرة الطوائف اللبنانية على التحرر من العقد التاريخية التى تحكم مواقفها ومن التحالفات الدولية التى تزعم أنها تحمى مصالحها.

*** فى الوقت الذى كان فيه الدكتور موفق العلاف، رئيس الوفد السورى إلى مفاوضات السلام فى واشنطن، يعلن انسحابه من جلسة المفاوضات (مساء الخميس ١٧/٩/١٩٩٢)..«لأن الوفد الإسرائيلى يرفض الحديث عن انسحاب من أرضنا المحتلة فى الجولان»، كانت إسرائيل تغلى كالمرجل «ضد نية حكومة رابين الانسحاب من الجولان». مئات المقالات والتعليقات والاجتماعيات والندوات والمظاهرات «كأنها حرب وجود». والمستوطنون اليهود فى الجولان، الذين لا يزيد عددهم عن ١٢ ألفا، تحولوا إلى نجوم إعلاميين..يظهرون على شاشات التلفزيونات العالمية ساعات طويلة. يشرحون «قضيتهم»، يستدرون عطف «العالم الحر» على اوضاعهم.**

.. بالمقابل، الصوت العربى غائب. نكتفى بما يقوله الدكتور موفق العلاف. فلماذا؟ لماذا يغيب صوت الحق ويعلو صوت الباطل؟ أهى فقط قوانين النظام العالمى الجديد؟ أم هى قوانين اللعب القديمة لدى العرب؟

المعركة على الجولان

وأين الرأى العام العربى ... من الخليج الثائر.. إلى المحيط الهادر؟

نظير مجلى

رسالة حيفا

اكتب هذه الكلمات فى التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. منذ حوالى الاسبوعين وأمواج الأثير تنقل لنا الأنباء عن أجواء التفاؤل التى سادت المفاوضات الثنائية السورية- الإسرائيلية فى واشنطن. سوريا- قيل- لمست تغييرا جديا فى الموقف الإسرائيلى يتمثل فى قبول القرار رقم ٢٤٢ بالنسبة للجبهة السورية. وقالوا فى إسرائيل أن سوريا فهمت من هذا التصريح استعدادا إسرائيليا للانسحاب من الجولان. الرد الإسرائيلى جاء دبلوماسيا مفمغما: «لاضير فى الانسحاب بضعة سنتمترات أو كيلومترات، بشرط الاتفاق مسبقا على سلام كامل». سوريا تقدم مذكرة لإسرائيل. **رابين** يمتدح المذكرة. وزير الخارجية الإسرائيلى، **شمعون بيرس** يصل إلى باريس ويرسل من هناك زميله الفرنسى، **رونالد ديما**، إلى الشام وسيطا عند الرئيس **حافظ الأسد** **والأسد** يقفز إلى الأسكندرية لالتقاء الرئيس المصرى **حسنى مبارك** فتدور شائعات عن **احتمال لقاء قريب بين الأسد ورابين فى المغرب**. لكن دمشق وتل أبيب تستهتران بالشائعات. وتنفيانها بشكل قاطع. وقبل يومين (١٧ سبتمبر) يعلن رئيس الوفد السورى فى واشنطن، الدكتور **موفق العلاف** انسحابه من جلسة المفاوضات باعتبار أن الوفد الإسرائيلى يرفض الحديث عن انسحاب من أرضنا المحتلة فى الجولان. ولا يملك أية صلاحيات جدية للمفاوضات».

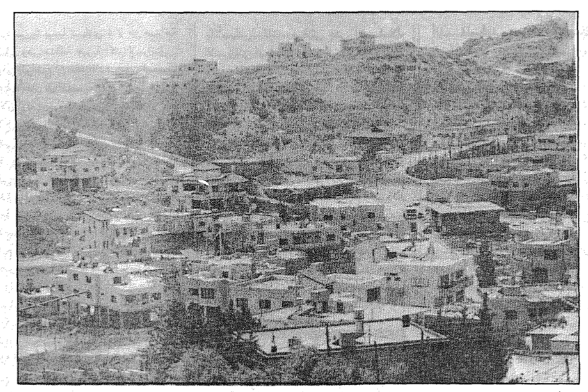
من يراقب الأمور من بعيد ويدوخ فى التصريحات التفاؤلية، قد يصدم بانسحاب الوفد السورى. لكن من يراقب التصريحات الإسرائيلية والسورية بعمق ويربط بينها وبين شلل المفاوضات على الجبهات الثلاث الأخرى: **اللبنانية والأردنية والفلسطينية**، لن يفاجأ بهذا الانسحاب وبالتعثرات التى تعترض طريق المفاوضات. ليس فقط لأن المفاوضات من أصلها شئون طويلة وممضة وقد تتوقف إلى حين وتتجمد ثم تنتعش وتتجدد، إنما أيضا لأن المفاوضات السياسية عموما هى فن. كلما أتقن اللاعب فيها اللعب زادت أسهمه وأرباحه وفى النظام العالمى الجديد تغيرت وتبدلت معظم قوانين اللعب. ودخلت إليها قوانين جديدة،بعضها مستقى من حرب الخليج وبلطجيتها، وبعضها مأخوذ من ركام سور برلين وحطام الاتحاد السوفييتى. والأبله أو الساذج فقط هو الذى يتجاهل هذه القوانين.

فلو أن الأمور تسير وفقا لقوانين الحق والعدالة تكون المعادلة بسيطة وواضحة :

فالجانب العربى يطالب بالحد الأدنى من حقوقه المشروعة. اللبنانى يطالب باسترجاع أرضه المحتلة فى الجنوب وبضمان الأمن لشعبه. والسورى والأردنى كذلك. وأما الفلسطينى فيطالب بالاعتراف بوجوده وبحقه فى تقرير مصيره فى دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧. اما الجانب الإسرائيلى فيطالب بضمانات الأمن لدولته.

ولما كان العرب موافقين على المطالب الإسرائيلية أعلاه ويسلمون بوجود إسرائيل وحقها فى الأمن والسلام ويبدون استعدادهم لتقديم الضمانات الضرورية لذلك.. إذن فالمشكلة محلولة. ولكن الجانب الإسرائيلى لا يكتفى بهذا. إنه يريد أن يستثمر الوضع الجديد فى العالم لصالحه. فالحليف التاريخى للعرب، الاتحاد السوفييتى، لم يعد موجودا. والحليف الاستراتيجى لحكام إسرائيل، الولايات المتحدة، هى زعيمة العالم. ومن لم يقتنع بهذا قبل سنتين، أضطر للاقتناع به أثر حرب الخليج **(وبفضل العرب.. طبعا الذين فرشوا لها البساط الاحمر لشن الحرب المدمرة ضد العراق)**.

لذا، ففى الوقت الذى يطالب فيه العرب بالحقوق، نجد الطرف الإسرائيلى يطالب بالاستثمار. يقزم حقوق العرب إلى الحد الأدنى- فيعرض حكما ذاتيا للفلسطينيين



مجدل شمس... مدينة عربية على سفح جبل الشيخ في الجولان

بدلا من الاستقلال الوطني، ويعرض حزاما أمنيا للبنانيين بدلا من الانسحاب الكامل من أراضيهم، ويعرض سلاما متبادلا على السوريين وانسحابا جزئيا بدلا من الانسحاب الكامل.

وفي الوقت الذي يبدو فيه العرب عاجزين أو ممتنعين عن استغلال طاقاتهم الجبارة، نجد الجانب الإسرائيلي يستغل كل صلة وكل نفوذ له على جميع الأصعدة، لتبرير مطالبه وتعنته.

وقضية المفاوضات مع سوريا، هي نموذج واحد فقط، ينبغي إمعان النظر فيه.

الجولان

من المعروف أن سوريا ترفض علنا ورسميا التوصل إلى حل منفرد مع إسرائيل. وهي تؤكد باستمرار أن قضية الجولان هي جزء من القضية العربية الكبرى. وأنها لن تتوصل إلى سلام شامل مع إسرائيل إلا إذا تمت تسوية القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية والنزاع مع الأردن والسبب في هذا التوكيد السوري هو أن **الجانب الإسرائيلي، وبمجرد الحديث عن تقدم طفيف في المفاوضات مع سوريا، حاول الإيهام بإمكانية تحقيق سلام منفرد معها.**

وهذا الأسلوب ليس جديدا. ففي الخطاب

الحسن الثاني

إشاعات عن استضافته لقاء بين رابين والأسد!!



٢٠٠ ألف لاجئ سوري شردوا من الجولان.. ولا أحد يسمع لهم صوتا

الأول الذي ألقاه اسحاق رابين، في الكنسيت بعد انتخابه رئيسا للحكومة، قال أن المفاوضات مع الفلسطينيين ستكون الأسهل، واستبعد إمكانية التوصل إلى إتفاق مع سوريا ولم يمر أكثر من شهرين حتى وجدناه يقلب الآية، ويتحدث عن تقدم مع سوريا وتعثر المفاوضات مع الفلسطينيين.

وكنا قد أشرنا في معالجة سابقة إلى المراهنة الإسرائيلية على الخلافات العربية وحقيقة تركيز الجانب الإسرائيلي على سياسة **«فرق تسد»** الموروثة عن الاستعمار البريطاني.

أما بالنسبة للجولان السوري المحتل، فإن الطرح الإسرائيلي الرسمي، مبني على الأسس التالية:

أولا: صحيح أن الجولان أرض سورية ولكن احتلالها عام ١٩٦٧ تم في حرب دفاعية لحماية أمن المنطقة الشمالية من إسرائيل (الجليل). وإسرائيل تحتاجه لأمنها، حتى تضمن منع سوريا في المستقبل من مهاجمتها.

ثانيا: إن المفاوضات مبنية على قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢. وهناك تفسيرات مختلفة لهذا القرار. وهو لا يعني بالضرورة الانسحاب الكامل.

ثالثا: إن الأرض المحتلة في الجولان لا تشكل سوى ٥ر٠٪ (٥ في الألف) من

مساحة سوريا، بينما تساوى ٥٪ من مساحة إسرائيل. وهى منطقة حيوية أكثر لإسرائيل.

ومن الواضح أن هذه الادعاءات ليست مقنعة لأحد. فالقضية الأساسية هى أن الجولان أرض سورية جرى احتلالها بقوة السلاح. وأحد البنود الأساسية فى قرار ٢٤٢ يقضى بمنع السيطرة على أراضى الغير بالقوة. والقضية الأمنية سقطت منذ زمان. إذ أنه فى **عهد الصواريخ الأرض - أرض بعيدة المدى، لم تعد الأرض عاملا حاسما فى الأمن**. وإذا كان بإمكان العراق أن يقصف مواقع محدودة داخل إسرائيل، فمن الواضح أن الأمر فى متناول السوريين أيضا. هذا عوضا عن أن هناك وسائل أمنية أخرى متطورة لدى إسرائيل والولايات المتحدة مثل الأقمار الصناعية التجسسية وطائرات الإيواكس (الموجودة حتى فى السعودية) وطائرات التجسس الحديثة جدا من نوع "j-star" التى استعملت لأول مرة فى حرب الخليج.. كلها يمكن استعمالها بل وفى إطار إتفاقيات السلام، يمكن الإعلان عن نزع سلاح فى مناطق شاسعة للبلدين ويمكن وضع قوات دولية بين الطرفين ويمكن الاتفاق على العديد من الترتيبات الأمنية الضرورية.

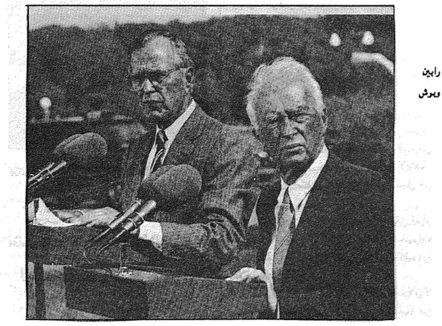
إذن، فالقضية ليست أمنية. ورئيس الحكومة **رابين**، الذى يشغل منصب وزير الدفاع أيضا، وهو الذى كان رئيسا لأركان الجيش الإسرائيلى خلال حرب ١٩٦٧، أكثر من يدرك ذلك.

إن القضية الأساسية هى قضية توسع استيطانى واقتصادى وسياسى بالأساس. لقد مضى على الاحتلال الإسرائيلى لهضبة الجولان السورية ربع قرن ونيف، فقط بعد خمسة أسابيع على الاحتلال، وتحديدا فى يوم ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٧ أقيمت المستوطنة اليهودية الأولى فى الجولان واسمها **«مروم هجولان»**. أقيمت فى زمن حكومة حزب العمل. وأقامها **حزب «مبام»**، الذى يحسب على اليسار الصهيونى (المؤيد اليوم للانسحاب من الجولان مقابل اتفاق سلام- ن.م). ومنذ ذلك الوقت والحكومات الإسرائيلية ترسخ فى أذهان الشعب أن الجولان جزء لايتجزأ من دولة إسرائيل ولا يمكن الإنسحاب منه. هدمت جميع قراه التى أخلاها سكانها **(قبل الاحتلال كانت هناك ١١٠ قرية وبلد يعيش فيها ١٣٠ ألف نسمة وبينهم ١٧ ألف فلسطينى. وبعد الاحتلال بقيت خمس قرى يعيش فيها حوالى ١٢ ألف نسمة، أصبحوا اليوم ١٦ ألف نسمة. أما أهالى الجولان المشردون فيزيد عددهم اليوم عن مئتى ألف نسمة)**. بعد هدم القرى تم الإستيلاء على معظم الأراضى. وبدأت عملية محو للآثار العربية وتهديد الأسماء (بركة **«ران»** أصبحت **«بريخات رام»** و**«تل الهرم»** صارت **«هار برؤون»** و**«وادى هوى»** غدا **«ناحل مشوشيم»**.. إلخ) وقرية **بانياس** التاريخية حولوها إلى مستوطنة باسم **«شفير»**، وقرية حارب جعلوها **«كفار حاروب»**. وفى ١٤ كانون الأول- ديسمبر ١٩٨١ سن الكنيست قانونا بضم الجولان رسميا إلى حدود إسرائيل وافق عليه أعضاء الكنيست من حزب العمل والليكود وأحزاب المتدينين. **وصدرت الفتاوى من الحاخاميين بأن الجولان جزء من أرض إسرائيل** (معظم الحاخامين الكبار الموجودين اليوم أصدروا فتاوى معاكسة تؤكد أن الجولان، حسب التوارة، ليست جزءا من أرض إسرائيل التاريخية. ولذلك يمكن التنازل عنه)

١٢ ألف مستوطن اسرائيلى فى الجولان تحولوا الى نجوم إعلاميين... يستدرون عطف العالم.. على تضمينهم

ومن أجل تثبيت الاحتلال جرت إقامة ٣١ مستوطنة تابعة لجميع الأحزاب الصهيونية بينها ٧ مستوطنات للمتدينين ومستوطنتان تابعتان لحزب مبام و٢١ مستوطنة تابعة لحركة كيبوتسات حزب العمل لكنها تضم مستوطنين يمينيين ومدينة استيطانية **(كتسرين)** عدد سكان كل هذه المستوطنات لايزيد عن ١٢ ألف نسمة (أى أن عدد السكان العرب الباقين فى الهضبة فى القرى الخمس- ١٦ ألف نسمة- يزيد عنهم). ولكن المستوطنين اليهود يتمتعون بالسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية وعدد كبير من المنشآت الصناعية.

لقد وصل كل واحد من هؤلاء إلى مستوى من الإشباع الاقتصادى لدرجة يحارب فيها بكل قوته حتى لا يخسرها بينهم من سيقبل بديلا بتعويضات محترمة ولكن، من **أجل رفع سعر التعويض، مستعدون لأن يقلبوا البلاد رأسا على عقب حتى يمنعوا حكومة رابين من التنازل عنها**. وليس العامل الاقتصادى وحده يعمل، فهناك العامل السياسى لقوى اليمين **فالليكود** مثلا يسيطر على مدينة **كتسرين**، أكبر تجمع لليهود فى الهضبة. رئيس بلديتها **سامى بارلهى** يعلن: «



رابين وبوش

فقط على جثتنا يتم الانسحاب». والليكود يسيطر على مجلس المستوطنات العام فى الجولان. رئيس المجلس، **ايلى مالكا، قال:« لن نسمح لأى من وزراء الحكومة أن ينام مرتاحا طالما لم نطمئن إلى أننا سنبقى فى الجولان أبد الدهر».** أما زعيم حزب العمل فى مستوطنات الهضبة **يهودا فولمان** وهو رئيس المستوطنة الأولى **«مروم هجولان»،** فقال «إذا كان الخيار أمامنا سقوط الجولان أو سقوط رابين فإننى أوكد لكم أن رابين سيسقط أولا». وفى هذا الكلام تهديد مبطن لرابين وليس بدون أساس.

وهناك لوبى خاص فى الكنيست ضد الانسحاب من الجولان يضم ٧٠ (من مجموع ١٢٠) عضو كنيست. برئاسة عضو الكنيست من حزب العمل، **أبيغدور كهلانى،** ويضم عددا كبيرا من نواب العمل، أعضاء هذا اللوبى أقسموا على أن لا يوافقوا على النزول عن الجولان.

خلال كل أيام الاسبوع الماضى ملأ هؤلاء المستوطنون البلاد بالمظاهرات ضد الانسحاب أى انسحاب من الجولان اجتمعوا مع رئيس الحكومة تظاهروا فى مطار اللد عندما سافر الوفد الإسرائيلى إلى المفاوضات، أحدهم أضرب عن الطعام أمام مكتب رئيس الحكومة، نشروا الإعلانات والملصقات فى كل مكان.

والليكود تجند لتنظيم حملة تبرعات من أجل تمويل نشاطات الاحتجاج هذه. وأحد مؤيديه دفع مبلغا أوليا بقيمة عشرين ألف دولار.

وقد وعد هؤلاء المستوطنون بأن يصعدوا حملة احتجاجهم أكثر. واتصل بهم المستوطنون اليمينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة لتنسيق النشاط.

وفى مستوطنات الهضبة يسكن عدد من زعماء عصابة الإرهاب اليهودى وعصابة كهانا، بينهم :**أورى مئير،** الذى كان قد أعتقل وحوكم بالسجن بعد إدانتة بأعمال إرهاب ضد العرب، ثم أطلق سراحه بعد أن أعرب عن الندم ، **وميخائيل بن جوريون،** رئيس دولة يهودا وهو اسم عصابة إرهاب يهودية تعمل من أجل تطهير البلاد من العرب، **والحاخام يقئال آرتيل - منوب،** من زعماء عصابة كهانا، وديدى يدين، من زعماء حزب هتحيا الفاشى . هؤلاء لم يسمع صوتهم بعد.

إن مستوطنى الجولان ينطلقون فى حملة ضغط شرسة على الحكومة . ونحن لانريد أن نقول إن الحكومة معنية أو بحاجة إلى هذا الضغط، لكن من الواضح أن الحكومة تتأثر منه. وعلينا أن نضيف إلى ذلك استطلاع الرأى الاخير الذى أجرته صحيفة **«يديعوت أحرونوت»** (١٩٩٢/٩/١٨) وقالت فيه إن ٥٠٪ من سكان إسرائيل يعارضون أى انسحاب من الجولان فى أى حال من الأحوال وأن ٣٤٪ يؤيدون إنسحابا جزئيا طفيفا و٩٪ يؤيدون انسحابا جزئيا كبيرا وفقط ٦٪ يؤيدون الانسحاب الكامل من الجولان.

وهكذا ..فحتى لو افترضنا أن **رابين** وحكومته ذوو نوايا طيبة تجاه عملية السلام، فإن ماصنعوه خلال ٢٥ سنة مضت من تكريس للاحتلال، يقف عقبة أمامهم اليوم عند الحديث عن انسحاب من أجل السلام. **ورابين** نفسه يخرج اليوم إلى العالم بهذا الرأى. ووسائل الإعلام الغربية تتهافت على المستوطنين وتتراكض وراءهم وتغطى نشاطاتهم وتخلق حولها جوا من التعاطف.

..وماذا عن الموقف العربى؟

مقابل النشاط الإسرائيلى الرسمى والشعبى حول الجولان نجد الجانب العربى داخل خارج إلى المفاوضات مكتفيا بما يقوله الدكتور **موفق العلاف.** وهو دبلوماسى بارع. كلامه مقنع. وحضوره قوى. ولكن، مع كل الاحترام فانه يبقى رجلا دبلوماسيا فردا.. وذا تأثير..

- خلال شهرين فقط من تشكيل الحكومة الإسرائيلية سافر رئيسها ثلاث مرات إلى مصر ثم إلى الولايات المتحدة ثم إلى ألمانيا، وخطب أمام مؤتمر الاشتراكية الدولية. وسافر وزير الخارجية إلى موسكو وفرنسا وفنلندا وهولندا والولايات المتحدة وهذا عدا عن نشاط وزراء المالية والزراعة والتجارة والصناعة.. وكل رحلة أرفقت بضجة إعلامية كبرى. مقابل هذا لم نسمع عن نشاط عربى كهذا اللهم إلا اجتماعات وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى ثم وزراء خارجية دول إعلان دمشق ثم المؤتمر ال (٩٨) للجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية. الوزراء الإسرائيليون يلتقون العالم. **والوزراء العرب يلتقون بعضهم بعضا وللأسف، لا يقنعون بعضهم بعضا ولا يتفقون على موقف موحد تجاه معظم القضايا.**

- ١٢ ألف إنسان مستوطنين على أرض مغتصبة يعيشون من أرزاق ليست لهم. ومع ذلك يثيرون الرأى العام ويستدرون العطف، بينما هناك **مئة ألف لاجئ سورى شردوا عن أراضيهم وبيوتهم، هدمت قراهم ومدنهم ولا أحد يسمع لهم صوتا فى العالم كله.** هؤلاء هم أصحاب الجولان الحقيقيون.فلماذا هم غائبون؟ وكذلك الأمر بالنسبة لسكان الجولان الذين بقوا فيه (١٦ ألفا) لو كنت مكانهم لذهبت إلى كل مظاهرة يقيمها المستوطنون وصرخت : «الجولان لأصحابه»..«لانريد الاحتلال».. وهم أهل للنضال. وقد سبق وأعلنوا إضرابا دام ستة أشهر، احتجاجا على الضم.

- المتمولون اليهود يتبرعون بألوف الدولارات لتمويل معركة المستوطنين ضد الانسحاب. فأين المتمولون العرب؟

- هناك تعاطف من الرأى العام الإسرائيلى مع المستوطنين، **فأين هو الرأى العام العربى.. من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر..؟!**

- المتدينون اليهود يرفضون فتاوى كبار الحاخاميين، ويصرون على التمسك بالجولان باعتباره جزء من أرض الميعاد فبماذا ينشغل المتدينون العرب؟ بالإرهاب ضد العرب؟

الأسئلة كثيرة

والجواب عليها واحد.

لايكفى أن تكون اليوم صاحب حق. ففى عصر انهيار القيم هذا، لابد من أخذ دور جدى وذى وأن فى اللعبة السياسية فى العالم. ممنوع الاستمرار فى الأسلوب القديم. يجب تفعيل الطاقات العربية فى المعركة السياسية السلمية.

لم تستعمل هذه الطاقات فى الماضى فى الحرب. وعندما استعملت فى الحروب وجهت سهامها إلى صدور عربية. ونحن والله، دعاة سلام. لانريد إلا أن تستخدم الطاقات فى معركة السلام. السلام الذى يضمن الحد الأدنى من الحقوق العربية ويوفر الأمن لجميع الأطراف (والأطراف العربية هى الاحوج للأمن من إسرائيل).

والحديث لايقتصر على سوريا والجبهة السورية. الإسرائيلية إنما على كل الجبهات.

الجولان لم تعد قضية أمنية.. ولكنها قضية توسع استيطانى واقتصادي وسياسي

مصر الرسمية فى معادلة التسوية

خدمات لصالح التطبيع !!

حنا عميرة

إذا صحت الأنباء التى تتردد فى إسرائيل عن نية مصر العمل من أجل إقناع الدول العربية بعدم تبنى قرارات مناهضة لإسرائيل خلال اجتماعات الدورة الحالية للأمم المتحدة، فإن مثل هذا الأمر ينطوى على مؤشرات خطيرة ويتجاوب مع الموقف الإسرائيلى المطالب بثمن عربى مقابل ما يسمى بإجراءات بناء الثقة فى المناطق المحتلة.

وكانت صحيفة «جيروزالم بوست» الإسرائيلية قد أوردت تصريحات لنائب وزير الخارجية الإسرائيلى **يوسى بيلين** الذى قام مؤخرا بزيارة إلى القاهرة، واجتمع مع وزير الخارجية **عمرو موسى** وجاء فيها بالإضافة إلى ماتقدم، **بأن مصر ستقنع الدول العربية باتخاذ بعض الإجراءات فيما يتعلق بالمقاطعة العربية تتناسب مع تجميد إسرائيل بناء آلاف الوحدات السكنية !**.. وهنا يجرى تجاهل آلاف الوحدات الاستيطانية الأخرى التى تواصل الحكومة الإسرائيلية إقامتها فى المناطق المحتلة. وقال بيلين أيضا إن مصر ستستثنى فى جهودها المذكورة تلك القرارات التى تتعلق بالقدس وهضبة الجولان وبالتالى فإنها لن تعارض طرح قرارات فى الهيئة العامة للأمم المتحدة حولهما. **وهنا يجرى الفصل مجددا بين موضوعى الانسحاب والتطبيع**، وكأن اتخاذ خطوات باتجاه تخفيف



عمرو موسى

المقاطعة العربية والسير على طريق التطبيع ستشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات إضافية باتجاه بناء الثقة والاقتراب أكثر من موضوع الانسحاب!!

ومقابل التخفيف أو التقليل من القرارات المناوئة لإسرائيل فى دورة الأمم المتحدة تعهد **بيلين** بالموافقة على قيام هذه المؤسسة الدولية بدور أكبر. ولم يحدد طبيعة هذا الدور - فى المؤتمر متعدد الأطراف... وهذا يقودنا لموضوع التطبيع مرة أخرى حيث أن المفهوم الإسرائيلى لدور المؤتمر المتعدد هو فى ممارسة التطبيع مع الدول العربية بشكل منعزل ومنفصل عن أى تقدم فى المحادثات الثنائية، ولا مانع طبعا أن تمارس الأمم المتحدة دورا فى هذا المجال مادام دورها مفصول عن قراراتها حول حل النزاع العربى - الإسرائيلى.

ومن المفيد التذكير أن وزير الخارجية الأمريكى **جيمس بيكر** كان قد اقترح إنهاء المقاطعة العربية مقابل وقف الاستيطان وقد تبنت مصر الرسمية هذا الاقتراح وبعدها صدر عن قمة الدول الصناعية السبع فى العام الماضى اقتراحا مماثلا، ويبدو أن التعهد المصرى الذى تحدث عنه **بيلين** يأتى فى إطار التجاوب مع هذا الاقتراح والبدء بخطوات عملية من أجل ترجمته إلى أرض الواقع، بكل ما يعنيه من مطالبة للدول العربية بتقديم تنازلات ذات طابع استراتيجى مقابل تنازل

تكتيكى ومحدود من الجانب الإسرائيلى. ومن الطبيعى أن الأمر سيختلف تماما فيما لو جرت مطالبة إسرائيل بتفكيك جميع المستوطنات مقابل إنهاء المقاطعة ولكن الأمر يقتصر على مطالبتها بتجميد الاستيطان فقط لاغير..

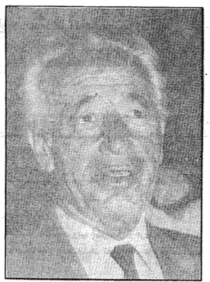
وإذا ما أخذنا النتائج التى ستترتب على مثل هذا الموقف وتأثيرها على الجبهات التفاوضية المتعددة والثنائية فإننا سنكتشف مدى الأضرار الناجمة عنها والتى من شأنها أن تضع مواقف الأطراف العربية فى تعارض مع الموقف المصرى الذى يحاول فى هذه الحالة إمساك العصى من الوسط باتجاه الوصول إلى توافق مع الموقفين الأمريكى والإسرائيلى.

وبمراجعة بسيطة لما يجرى على الجبهات التفاوضية المختلفة يمكن قياس الأضرار الناجمة عن هذا الموقف. فعلى الجبهة التفاوضية السورية - الإسرائيلية فإن نقطة الخلاف الرئيسية بين الجانبين تتمثل فى الموقف السورى المطالب بالانسحاب الكامل والحل الشامل والموقف الإسرائيلى المطالب بالتطبيع الشامل ضمن معاهدة سلام يجرى الاتفاق حولها قبل أى حديث عن التنازلات الإقليمية.

فالوثيقة الإسرائيلية المقدمة للسوريين لم تتضمن أى كلمة عن الانسحاب كما أنها لم تذكر هضبة الجولان بالاسم وإنما تضمنت قائمة مطولة ومفصلة بمجالات التطبيع مع سوريا. .

كما أن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى **إسحق رابين** كانت واضحة فى هذا المجال **حيث أكد أن الوفد الإسرائيلى للمفاوضات مع سوريا غير مخول بالتطرق إلى موضوع التنازلات الإقليمية ورسم الخرائط!** وقال أيضا: إن على سوريا أن تكون مستعدة لسلام كامل مع إسرائيل قائم على **فتح الحدود وتبادل السفارات والعلاقات الديبلوماسية وتطبيع العلاقات**. واشترط رابين اقتران هذا الاستعداد السورى بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وباستعداد آخر للتوصل إلى حل انفرادى.

وفى هذا المجال تأتى المطالبة لتخفيف إجراءات المقاطعة العربية والرد على مايسمى بإجراءات بناء الثقة الإسرائيلية لتضع أثقالا إضافية على الموقف السورى ولتفتح المجال أمام الإسرائيليين لعقد المراهنات على إمكانية **ابتزاز تنازلات لصالح مواقفهم معولين فى ذلك على الدور المصرى** غير الآخذ بعين الاعتبار نقطة التصادم الأساسية على



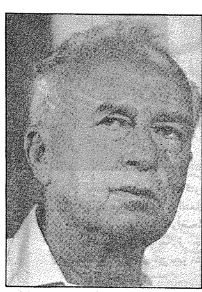
شيمون بيريز



الجبهة السورية، هذا بالإضافة إلى إشاعة أجواء التشكيك بين الأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام.

وعلى صعيد الجبهة التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية فإن نقطة الصراع الرئيسية لاتختلف كثيرا عما هو قائم مع السوريين. فالجانب الإسرائيلى يرفض بشكل مطلق إلزام نفسه بتنفيذ القرار ٢٤٢ أو بوقف النشاطات الاستيطانية ويرفض أى حديث عن الانسحاب ويطالب بحصر النقاش فى نقل صلاحيات بعض الدوائر إلى الجانب الفلسطينى ضمن مايسميه بالحكم الذاتى المحدود الذى يجب أن يبقى تحت سيطرة الحكومة المركزية وفى هذه الحالة سلطات الاحتلال. وفى هذا الخصوص يتحدث الإسرائيليون عن المناطق المحتلة كجسر للتطبيع مع الدول العربية المجاورة.

ولعل مشروع تحلية المياه الذى اقترحه **شمعون بيرس يعبر عن هذا الهدف حيث تحدث عن مشروع تموله الدول العربية ويعتمد على الخبرة العملية والتكنولوجية الإسرائيلية وعلى الأيدى العاملة الفلسطينية**. وعن نفس الأهداف تحدث أيضا رئيس غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية عندما أشار إلى أهمية الضفة والقطاع فى فتح أسواق جديدة مجاورة للإسرائيليين، وأشار إلى ذلك أيضا رئيس الوفد الإسرائيلى **الياكيم روبنشتاين** عندما تحدث بدوره عن ضرورة استمرار تنقل السكان والبضائع بين إسرائيل والمناطق المحتلة وعن أهمية التحكم بمستوى الأسعار بصورة تتلاءم مع المستوى السائد فى إسرائيل.



اسحق رابين

وهذا يعنى هنا أيضا أن التطبيع هو الموضوع الأساسى بالنسبة للإسرائيليين وأن محاولتهم فصل الموضوع الفلسطينى عن قضيتى الأرض والسيادة تعنى الحصول على تطبيع كامل وشرعية للاحتلال من خلال بعض الموظفين العرب بدون تقديم أى مقابل! ويأتى الاقتراح المصرى فى هذا المجال لينسجم مع مايطرحه الجانب الإسرائيلى وليضع القضية الفلسطينية فى تعارض مع الموقف العربى فيما لو تم فعلا تخفيف إجراءات المقاطعة! وبكل مايعنيه ذلك من توظيف ضغوط إضافية على الجانب الفلسطينى.

لهذه الأسباب فإننا ننظر بخطورة كبيرة لهذا الاقتراح وللخطوات المترتبة عليه، ولا سيما وأنه يأتى فى ظل تزايد الضغوط الأمريكية الداعية لإنهاء المقاطعة العربية وبما يشير إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تجعل من التطبيع وإن اختلفت تسمياته عنوانا رئيسيا للمفاوضات.

إن مثل هذه الأخطار والتحديات تتطلب رفع مستوى التنسيق العربى والعودة به إلى ما كان عليه قبل أزمة الخليج **وبلورة مشروع عربى تفاوضى مشترك يقوم على الدعوة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعدم الانزلاق فى المدخل الأمريكى - الإسرائيلى الذى يسعى لتحويل العملية التفاوضية إلى مجرد أداة للتطبيع الشامل وخدمة المصالح الإسرائيلية والتراجع عن أى خطوات من شأنها أن تصب فى هذا الاتجاه.**



مع د. عبد العظيم أنيس، لطيفة الزيات، أمينة النقاش، وآخرين.

ضد الرايات الأمريكية

فالح العطاونه

لم يكن الغضب من الدكتور عبد العظيم أنيس، و«لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» في مصر، إلا بقدر الوجع الذى سببته حملة التعرية «لمبادرة السلام والتعاون فى الشرق الأوسط» التى يشكل الأمريكيون والإسرائيليون عقلها المركزى ويشارك على أطرافها مفكرون عرب وأتراك، وأصحاب مصالح آخرون.

وقصة المبادرة /الفكرة، قديمة.. اختفت خلف حروب إسرائيل وحروب الولايات فى المنطقة، ظهرت حينا، اختفت حينا آخر، ضمرت وتشكلت على أكثر من نحو مثل خلية «أميبا».. ولكنها لم تغادر الوعي الإسرائيلي فى كل الظروف

* * *

قبل بدء الانتفاضة، كان «**شمعون بيرس**»، وزير خارجية إسرائيل الآن، والرأس الآخر فى حكومة «**الوحدة القومية الإسرائيلية**».. كان أبرز المتحمسين لمشروع «تحسين ظروف معيشة فلسطيني الأراضى المحتلة». واشتهر عنه، في حينه، إعلان خاص وطريف استخدمه فى عملية البحث المضنية عن سماسرة فلسطينيين يعلنون استعدادهم «للتعاون» فى تسويق المشروع على الشعب الفلسطيني.. باعتباره «بديلا ممكنا». وهكذا رأى سياسيو إسرائيل فى حينه. عن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة.

والمشروع «السياسى - الاقتصادي» - الذى كنسته الانتفاضة الشعبية مع الاجتهادات الأمريكية - الإسرائيلية التى برزت على هامشه، ظل كامنا في وعى خبراء السياسة الإسرائيليين الذين شغلتهم الانتفاضة فى اختراعات دموية وصلت إلى أرحام الأمهات الفلسطينيات إلى أن حاول إطلاقه لاحقا، وزير خارجية الولايات المتحدة فى حينه، **جورج شولتز**، عندما زار القدس المحتلة «لتهدئة خواطر» الفلسطينيين ودعوتهم إلى «**التعاون العلمى والاقتصادى مع إسرائيل،بديلا عن العنف ورشق الحجارة !**».

وقت غير قصير انقضى، منذ أعلن «بيرس» عن استعداده «للتعاون» مع فلسطينيين أصايل» لتحسين ظروف المعيشة فى غزة والضفة: نهض الشعب الفلسطيني يقاوم بصدور عارية وبذل شهداء ودموعا ودما - طريقا وحيد للخلاص من حالة الهوان العامة التى حاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها.. وخلال الوقت الذى أبقت فيه الحكومات العربية ظهر الانتفاضة مكشوفا وهربت إلى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وقاتلت معها فى «**حفر الباطن**».. ظلت «الفكرة» جاهزة بانتظار الفرصة المواتية.

فهل وجدت «الفكرة»/«المبادرة»، الآن مناخها العربى المواتى؟؟!!

«**شمعون بيرس**» وزير خارجية إسرائيل وأكثر المصابين «بالولع» تجاه «الفكرة، أعلن مرارا، بعد «حرب تحرير الكويت»، عن «**سوق شرق أوسطية**» - جسر اقتصادى للتطبيع السياسى مع العرب و.. مشروع «لتحسين شروط المعيشة»، ليس للفلسطينيين وحدهم هذه المرة، ولكن للعرب جميعهم فى المنطقة..!!

والآن.. يبدو أن «بيرس» و «الخبراء الاستراتيجيين» فى إسرائيل، ومعهم، بالطبع، الأمريكيون وبعض العرب وجدوا أن «ساعة الهجوم الأخير» اقتربت. ولم يبق سوى وضع «دراسات استراتيجية» ترسم سيناريوهات التعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل وجهات دولية لها مصالحها الحيوية فى المنطقة!.

ويستريح السؤال على أعصابنا بصورة متزايدة، كلما اكتشفنا بيننا، نحن العرب، أن أعدادا من «السياسيين الكبار» و «المفكرين الكبار» غادروا قضايا شعوبهم وقضية الشعب العربى الفلسطيني إلى طابور «العرب الأصايل» - «يشاركون» فى مبادرات إسرائيل والولايات المتحدة التى تقدم وصفة «**للسلام والتعاون فى الشرق الأوسط**» تغرق حق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير والدولة المستقلة، وتبقى على حالة من الهوان والتبعية للشعوب العربية.

شئ محزن ومخجل فى-آن، أن يرفع رجال «فكر وثقافة» عرب، راية الدعوة الأمريكية الإسرائيلية فى وجه الشعب الفلسطيني الذى لايزال يبذل من دمه لأجل الحرية والاستقلال، وهم - بصفتهم هذه - يعرفون أنها راية أمريكية - إسرائيلية زائفة، تستهدف، بالأساس، إيصال العرب والفلسطينيين إلى واقع يتعاملون فيه مع «إسرائيل كبرى».. فى السياسة، الجغرافيا، العلوم والتكنولوجيا و.. إسرائيل كبرى فى الميدان الاقتصادى، تدير العرب أموالا وقوى عاملة.

ومخجل أكثر، أيضا، أن يبحث البعض عن «تزكية ذاتية» لدورهم فى حملة التبشير الأمريكية - الإسرائيلية، بدعوى مشاركة فلسطينيين «أصايل».. يتذرعون، من جهتهم، باتساع المشاركة العربية.. ويوهمون الشعب الفلسطيني الصابر دما ودموعا أن التطبيع العربى مع إسرائيل قطع شوطا يستلزم «حضورا فلسطينيا» لمعرفة ترتيبات الطبخة الأمريكية - الإسرائيلية.

نحن الفلسطينيين لسنا نبتة أخرى معزولةعن المحيط بيننا، أيضا، مثل أشقائنا العرب شرائح اجتماعية يسيل لعابها لأيما مشروع .. شرائح برجوازية لها أشقاء فى الامتداد العربى، تشاركهم الحلم والثقافة ومستوى نظافة الضمير ولكنها تظل خائفة ومعزولة لأن السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني فى الأراضى المحتلة وشتات الغربة لم يسلّم «بالقدر الخاص» الذى ترسمه أمريكا وأولادها فى المنطقة.

الدورة العربية للألعاب سوريا





أرجوكم بلاش البنادق.. إحنا مشاركين ف مؤتمر سلام
وحالفين ما نمد إيدنا ع الحاجات دى.. خدوا نشنوا بده أحسن..
!!
؟!!
مسابقات
الرماية
واضح إنهم بيحبوا الرياضة ولعب العيال أكتر من السياسة
والقمم العربية.. إيه رأيك نغير ترابيزة الإجتماعات دى
ونخليها ترابيزة بنج بونج أحدع..؟!!
جامعة
الدول
العربية
قاعة
الإجتماعات
الأمين العام
تجمع عربى
كبير فى
دورة
الألعاب
العربية



وأحب أقول للعراقيين ماتزعلوش.. وبإذن الله الدورة الجاية
تيجولنا بـ ٣ فرق للعراق.. فرقة للأكراد اللى فوق خط ٣٦..
وفرقة للشيعة اللى تحت خط ٣٢ ..وفرقة لبغداد العاصمة..!
الدورة القادمة للألعاب تقام فى مصر
طب والأمريكان اللى ف السعودية والكويت والعراق..
والإسرائيليين اللى ف سوريا ولبنان وفلسطين..
مايزعلوش إن ماحدش دعاهم عشان يشتركوا
معانا ف الدورة ؟!
خريطة الوطن العربى
الدورة العربية للألعاب بسوريا

الصراع القومي يهدد جورجيا

أحمد الخميسي

شيفرنادزه
يوحد ألمانيا ويمزق وطنه "جورجيا"!

قررت أمريكا وأوروبا الغربية أن ترد **لادوارد شيفرنادزه** بعضا مما غمرها به، حين كان وزيرا للخارجية السوفيتية من ٨٥ حتى ١٩٩١ وقدم للغرب أضخم التنازلات الدولية مجانا، حتى أن مؤتمر نواب الشعب السوفيتي اتهمه في أكتوبر ١٩٩١ بخيانة مصالح الدولة. ولايجد الغرب مكافأة **لشيفرنادزه**، أفضل من هدية صغيرة هي: جيورجيا...

وعلى الرغم من أن **شيفرنادزه** دخل عامه الرابع والستين، إلا أنه يتشبث بدور سياسي يقوم به بعد أن ظل أربعين عاما كاملة عضوا بالحزب الشيوعي، وأربع سنوات وزيرا للداخلية بجيورجيا، وثلاثة عشر عاما سكرتيرا للحزب الجيورجي، وبعد ذلك قال **شفيرنادزه** في كتابه **«طريقي الذي تغيرت»** أنه ضل الطريق لحوالي نصف القرن، لكن صديقه منذ سنوات الشباب والكسمول **جورباتشوف** قاده إلى التوبة، ويقول **شفيرنادزه** أنه عندما عرض عليه **جورباتشوف** عام ١٩٨٥ أن يكون وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتي، فانه- أي **شيفرنادزه** - اعترض قائلا: **«إنني لا أتقن أية لغة أجنبية، ولم أزر في حياتي إلا سبع بلدان، ولمس لي خبرة في العمل الدبلوماسي...»،** فقاطعه جورباتشوف بقوله: **«على العكس مما تتصور، قد يكون انعدام الخبرة بالذات أمرا حسنا، لأن سياستنا الخارجية بحاجة لنظرة طازجة وجرأة ومواقف جديدة»...**وهكذا تم اختيار وزير الداخلية الجيورجي السابق الذي تخصص في إحكام أقفال زنزانات المعتقلين وزيرا للخارجية السوفيتية في إحدى أخطر مراحل التحول، لا لعلمه، ولكن لجهله بالذات...

ولم يبق **شيفرنادزه** ما يفاخر به ويعتز به بعد استقالته إلا ذكرياته مع وزراء الخارجيات الأوربية، ولذلك يتذكر بإنبهار أيامه مع **جورج شولتز بعد مفاوضات «ريكيافيك»** فيقول: «كان جورج بخياله الخصب الذي لاينضب ينظم رحلات عائلية مشتركة على متن باخرة في نهر **«بوتوماك»** تارة، وتارة أخرى بعد أمسيات للراحة مع عزف على آلة **«بالجو»** وأغنية : **جيورجيا.. ياجيورجيا..»** لكن جيورجيا التي هزت **شفيرنادزه** في الاغاني لم تحتقر أحدا مثلما احتقرت **شفيرنادزه،** حتى أن أبناء وطنه خلال جولته في الغرب الجيورجي صرخوا في وجهه وهم يعرضون عليه جثث الضحايا من الشباب: **«هذا ما ارتكبته يداك أيها المجرم القاتل»...** ولم يجد مايقوله سوى: «اغفروا لي بحق الله».. كما أنه واجه حيثما حل سؤالا لم يجد له إجابة: كيف تقبل بالاطاحة برئيس انتخبه الشعب علنا، وتسفك الدماء في **أوسيتيا وأبخاريا** باسم الديمقراطية؟».

ولكن **شيفرنادزه** ليس إلا سطرا صغيرا من سطور جيورجيا، وأحداث ماوراء القفقاز الذي يضم **جيورجيا وأذربيجان** وأرمنيا، الجمهوريات التي شكلت معا حتى عام ١٩٣٦ كونفيدرالية واحدة باسم: **«كونفيدرالية ماوراء القفقاز»،** وقد كانت جمهوريات ماوراء القفقاز، وجمهوريات البلطيق، تستعصي دوما على الاندماج والدمج، خلافا لجمهوريات آسيا الوسطى التي يربطها عجزها الإقتصادي بروسيا، والجمهوريات السلافية التي يربطها بروسيا العرق السلافي، وكانت المشكلة دائما في جمهوريات البلطيق الثلاث، وجمهوريات ماوراء القفقاز الثلاث...**ومن الواضح أن هناك اتفاقا أمريكيا . روسيا تم عهد جورباتشوف على تقسيم مناطق النفوذ الدولية، بحيث تفوز أمريكا بالبلطيق، وتخرج روسيا بما وراء القفقاز..** ويكفي مقارنة هدوء البلطيق والانسحاب الروسي من هناك بالأزمات الدائمة ماوراء القفقاز..

وكانت جيورجيا بسكانها البالغ عددهم خمسة ملايين ونصف المليون محمية روسية على امتداد مائة وثلاثين عاما، ثم جمهورية سوفيتية على مدى سبعين عاما، ولم تخرج من ذلك الوضع إلا مع انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر العام الماضي، وكان يحكمها **«جميقي جومبا ايدذه»** سكرتير الحزب الشيوعي حتى نجح **«جامساخورديا»** في تشكيل ائتلاف مناهض للحكم من ممثلي كافة الأحزاب المعارضة، ونجح في ٣٠ أكتوبر العام

الماضي بإجماع شعبي ساحق في الفوز بمنصب رئيس الجمهورية، وأحاطه الشعب حينذاك بتأييد مطلق حتى أن الصحافة السوفيتية كتبت حينذاك تقول أن **جامساخورديا: «سحر قلوب وعقول الشوارع الجورجية»**. وقد ساعد **جامساخورديا** على النجاح تاريخ سابق طويل من العداء للسلطات السوفيتية، بدءاً من الخمسينيات حينما كان يوزع المنشورات القومية الممنوعة، مما عرضه للسجن والنفي، حتى أنه انتخب في فترة من الفترات رئيساً لاتحاد الديمقراطيين بهلسنكي.. وعندما وصل **جامسا خورديا** للحكم كان الأول من بين كافة الرؤساء الذي لاينتمي للحزب الشيوعي، والمرة الاولى التي يصل فيها زعيم من المعارضة لرئاسة الجمهورية.. **وقد سعد به الجورجيون، باعتباره من أسرة مثقفة، وابن الكاتب الجورجي الشهير «جامساخورديا» الذي يعد أحد مؤسسي الادب الحديث، وكان هو الآخر وطنيا متعصبا**، يهوى إغاظة السلطات السوفيتية الرسمية في جيورجيا بمروره أيام الأجازات أمام سرايا الحكومة في الشارع الرئيسي بتبليسي وهو ممتطيا صهوة جواده الأبيض ومرتديا عباءة القتال الجيورجية القومية، وعند اقترابة من مقر الحكم كان يخرج الخنجر الوطني الشعبي ويلوح به في الهواء، اشارة الى أن الرايات الجيورجية لاتطوى!.

ولكن **جامسا خورديا** لم يستفد من الاعتبارات التي دفعته للقمة، فمزق الإئتلاف المعارض وشتته بالسجن والمنع والمصادرة، وكان مجرد رئيس لمجلس السوفييت حين استعان في حملته الانتخابية على منصب الرئيس بكافة الوسائل البوليسية لتنحية منافسيه، وشن حملات داهم فيها بيوت معارضيه، وتصدى لأي اختلاف معه في الرأي داخل البرلمان بالقمع، وكشف عن طبيعة وطنية مستبدة مبعثرا رصيده الذي جمعه في زمن طويل... مكتفيا خلال ذلك بتكرار أن الكرملين يحوك له المؤامرات وأن **جورباتشوف** يهدده يوميا بمكالمات تليفونية، والأخطر من ذلك أنه تنكر لحقوق القوميات الصغيرة في جيورجيا، وذاع عنه قوله: **لم تكن هناك أبدا أمة أبخازية تاريخيا، ومادامت السلطة السوفيتية قائمة فإننا لن نتمكن من إلغاء الحكم الذاتي لأبخازيا، وأدجاريا، وأوسيتيا الجنوبية»**، ورفض جامساخورديا نهائيا السماح **للاتراك** **المسخيتيين** -وكان ستالين قد طردهم من أرضيهم- بالعودة لاراضيهم في جيورجيا، وأخذ في مواجهة تلك المشكلات يردد: **«ليس بجيورجيا أقليات.. كلنا مواطنون»**. وكأنهم مواطنون قادمون من المريخ دونما انتماء قومي محدد.

ودفع ذلك كله المعارضة للتفتيش في أوراق **جامسا خورديا القديمة**، وتجميع الكثيرين ضده، وذكرت المعارضة الرئيس بأن تاريخه ليس ناصعا كما يروق له وصفه، وأنه أواخر الخمسينيات أعلن توبته للسلطة السوفيتية، مستنكرا تاريخه النضالي السابق، فرد عليهم جامسا خورديا بقوله: **«نعم أعلنت توبتي حينذاك ولكني لم أخن القضية»**.

وعندما تجمعت المعارضة في أعنف مواجهة لها مع جامسا خورديا في الثاني من سبتمبر العام الماضي، **لم يجد الرئيس ردا على الالاف المحتشدين حول مبنى البرلمان الا الرصاص، لكي يكفوا عن مطالبته بالاستقالة واجراء انتخابات اخرى**، وحددت المعارضة موعدا أقصى للاطاحة بجامساخورديا هو ٣١ ديسمبر ١٩٩١، لكي يبدأ العام الجديد بسلطة جديدة يتولاها شيفرنادذه، وهو ما حدث..

ولكن **جامسا خورديا** قبل رحيله تمكن من تفجير المشكلات القومية بسياسته المتعسفة، حتى أصبحت جيورجيا الآن تقف على أعتاب حرب أهلية واسعة، وصارت عرضة للتمزق والتفتت كدولة.. فالشعب الجيورجي لايؤلف قومية واحدة متلاحمة الأعراق منهم **الأوسيتيون** الذين قال عنهم جامساخورديا في خطاب رسمي: **«انهم شعب بربري غير متحضر»**، ويسكن الأوسيتيون في أوسيتيا الجنوبية الواقعة على بعد عشرات الكيلومترات من العاصمة تبليسي، ويسكنون ايضا في أوسيتيا الشمالية التي تقع في نطاق روسيا... وفي حرب جيورجيا على اوسيتيا الجنوبية التي بدأت عهد **جامساخورديا** واستمرت عهد **شيفرنادذه** استخدم الجيش الرسمي في قتال دام عاما كاملا الصواريخ والقصف المدفعي حتى دمرت في **تسيخنفال** عاصمة أوسيتيا الجنوبية أكثر من سبعين بالمئة من البيوت، أما **الأوسيتيون** فكانوا مثلهم مثل **الأبخاز** يدافعون عن حقوقهم القومية، باعتبارهم من الاقليات المضطهدة، ولم تنته مشكلة أوسيتيا الا بدخول قوات حفظ السلام التابعة لدول الرابطة للفصل بين القوات في ١٥ يوليه هذه السنة..

أما «أبخازيا» التي لايزيد عدد سكانها عن نصف المليون نسمة، فإنها خلافا لما يدعيه **جامساخورديا** منطقة ذات تاريخ عريق، عاشت فترات متقطعة جمهورية مستقلة، وشهد القرن الثامن ماعرف بمملكة **«أبخازيا»** التي انضمت لجيورجيا فيما بعد، ثم استولى عليها المغول، ثم الأتراك في القرن ١٦، ثم برزت من جديد أوائل القرن ١٧ إمارة **«أبخازيا» المستقلة، ثم انضمت** لروسيا حتى عام ١٨١٠، ومع حلول السلطة الشيوعية أعلنت باعتبارها **«جمهورية إبخازيا السوفيتية ذات الحكم الذاتي»** في مارس ١٩٢١، وفي ديسمبر نفس العام انضمت لجيورجيا السبعين عاما الماضية. **والأبخاز قومية وحدهم تتوزع في مناطق مختلفة منها تركيا وبعض البلدان العربية ومعظمهم من المسلمين من أهل السنة.**

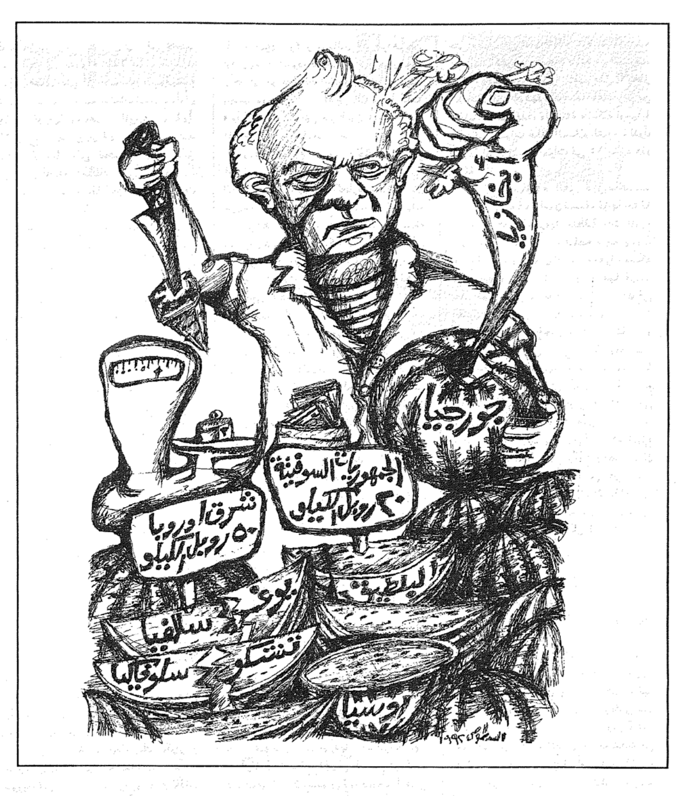
وقد طرحت «أبخازيا» المشكلة على النحو التالي: «لقد تم التخلي عن دستور جيورجيا لعام ١٩٧٨ الذي كان ينص على حكم ذاتي لأبخازيا» أما الدستور الحالي فلايشير لوضعية أبخازيا بحرف.. ومن ثم اضطرت أبخازيا للعودة إلى دستور ١٩٢٥ معلنة استقلالها عن جيورجيا»..

وجدير بالذكر أن مشكلة **الأوسيتيين** قد اشتعلت لنفس السبب بعد أن اتخذ **جامساخورديا** قرارا بإنهاء «وضع الحكم الذاتي لأوسيتيا الجنوبية، ورغم أن أغلبية الاوسيتيين من المسيحيين الأرثوذكس شأنهم شأن الروس، إلا أن آلان **«تشوتشيف»** نائب رئيس مجلس السوفييت في أوسيتيا هدد موسكو بأنها إذا لم تتدخل لحماية شعبه من قوات جيورجيا، فإن أبناء أوسيتيا الجنوبية سيعتنقون الإسلام وينضمون لكونفيدرالية شعوب القفقاز الجبلية المسلمة!...

ولايقتصر التفتت القومي على **أبخازيا، وأوسيتيا**، بل يمتد الى قومية أخرى هي **«أدجاريا»** التي كانت تتبع تركيا في القرن ١٩، واعتنق سكانها الإسلام منذ ذلك الحين ومازالوا يحافظون عليه بالطريقة الجيورجية.. ويسعون هم أيضا للانفصال عن

أمريكا تفوز بالتطليق وروسيا تحتفظ بمساويء

القوقاز



جيورجيا..

ومن خواص جيورجيا أن سلسلة جبلية تشطرها إلى قسمين الشرقى حيث تقع العاصمة تبليسى التى أقيمت قبل ألف وخمسمائة عام، والغربى حيث يسود أبناء قومية أخرى هى «المنجريل» التى ينتمى اليها جامساخورديا والتى تقاتل معه ضد شفيرنادذه مهددة بالانفصال هى الاخرى اذا لم يعد جامساخورديا للحكم.

ويشكل مجموع السكان فى «أوسيتيا» و«أبخازيا» و«أدجاريا»، و«المنجريل» حوالى المليونين، أى ثلث تعداد السكان الاجمالى فى جيورجيا، واذا انفصلت هذه المناطق ستجد جيورجيا نفسها معدمة اقتصاديا لأنها ستفقد مخارجها على البحر وشواطئها السياحية التى تدر عليها الكثير.

وقد ورث شيفرنادذه كل تلك المشكلات

عن جامساخورديا وعن النظام السوفيتي قبل جامساخورديا، وفي أعقاب تعيينه رئيسا لمجلس الدولة لحين إجراء انتخابات رئاسية، اتضح أن الديكتاتور الوطني **جامساخورديا** لا يعتزم إلقاء السلاح، ولا التسليم بالهزيمة، علاوة على أنه وجد له ملاذا عند **الجنرال جوهر دودايف رئيس جمهورية الشاشان الاسلامية** الواقعة شمال القفقاز الروسي. واشتعلت الحرب على نطاق ضيق في البداية بين المنحى عن الرئاسة، والمرشح لها، ثم اتسعت لتتحول إلى مواجهة بين جيورجيا الشرقية والغربية، وأعلن أحد قادة مجلس الدولة: **«إن جيورجيا معرضة لأن تكون لبنانا آخر»**.واستغل أنصار جامساخورديا كافة الوسائل الممكنة في حربهم على **شيفرنادذه**، بدءا من العمليات الإرهابية وشن الغارات على مراكز الشرطة ونهب قطارات الحمولات التي تنقل البضائع من روسيا لجيورجيا، انتهاء بخطف الوزراء.. ولما تمكن **شيفرنادذه** من حقن الدماء في أوسيتيا نقل أنصار **جامساخورديا** مركز نشاطهم الى أبخازيا، يدعمهم الجنرال المسلم **جوهر دودايف** الذي يفضل عودة جامساخورديا الرافض لموسكو، عن بقاء **شيفرنادذه** الذي صرح ذات يوم: **«شمس الشعوب كلها تشرق من الشرق، وشمس جيورجيا تشرق من الغرب حيث روسيا»**.

وفي ذلك الصراع تلقى **شيفرنادذه** ضربتين متلاحقتين الاولى كانت اعلان أبخازيا استقلالها، والثانية كانت رحلته الى غرب جيورجيا في محاولة لكسب ود قومية المنجريل التي تناصر **جامساخورديا** ,وفي تلك الرحلة خسر **شيفرنادذه** -موحد المانيا وممزق جيورجيا- سمعته كلها، وهاجم المواطنون المصورين الصحفيين الذين رافقوه، ورموه بالحجارة، وفي مدينة **«تسالينجيخا»** بالغرب وضع له الجمهور جثث الشباب من القتلى وصرخوا في وجهه:«هل ترى مافعلت أيها المجرم؟».. وعاد **شيفرنادذه** من رحلته تلك ليصرح بقوله: **«لقد شعرت بالإهانة كما لم أشعر بها في حياتي كلها، كان بوسع الناس لو أرادوا أن يمزقوني»**.

وخلال أكثر من عام متصل من الصراعات القومية تقلص حجم الانتاج الصناعي في جيورجيا بمقدار مرتين مقارنة بالعام الماضي، وانخفضت صادرات الدولة مرتين، ووصل العجز في الميزانية حوالي سبعة مليارات روبل، وعانت جيورجيا من أزمة السيولة النقدية بحدة نتيجة لإرتباط اقتصادها الروسي ولأنها ليس لديها عملة خاصة بها، وكانت الخدمة الوحيدة التي أداها **شيفرنادذه** لجيورجيا، أن جيورجيا قبلت عضوا بالأمم المتحدة اوائل أغسطس هذا العام، وكان ذلك بهدف تقوية مواقع **شيفرنادذه** عشية انتخابات الرئاسة التي تتأجل مرة بعد أخرى.

وعندما احتفلت جيورجيا في الرابع من أغسطس بتلك المناسبة حاول **شيفرنادذه** أحتواء أنصار **جامساخورديا** فأصدر أوامره بالافراج عن المعتقلين منهم، لكن **جامساخورديا** رد على تلك المودة باختطاف وزير الدولة وفريقا من الموظفين المرافقين له، كما قام أنصاره بنسف جسر للسكك الحديدية يربط جيورجيا الشرقية بالغربية.

وعندئذ تحولت تهديدات **شيفرنادذه** إلى هجوم واسع النطاق على **سوخومي** عاصمة أبخازيا، وسلطت القوات الحكومية القصف المدفعي المركز على أبخازيا.. ولأول مرة يدخل طرف جديد تماما الى الصراع وهو **شمال القفقاز الروسي** الذي هبت جمهورياته الجبلية للانخراط في القتال مع أبخازيا ضد جيورجيا، وكان هدف **شيفرنادذه** ومن قبله **جامساخورديا** هو هدم الحكم الذاتي لأبخازيا واقامة جيورجيا الموحدة بالحديد والنار.

وقد تصور **شيفرنادذه** في حملته الهجمية على أبخازيا أن السكان الجيورجيين هناك- ويزيد عددهم على أربعين بالمئة- سيقفون الى جواره، وأنه سيكسب بذلك نقطة إضافية لصالح رصيده السياسي بعد أن أخمد النزاع في أوسيتيا، وكان يمكن له أن يحقق ما أراده لولا المسلك الوحشي لجنود الحكومة الذي أثار فزع وغضب الجيورجيين قبل الابخاز، ولولا اعتبار آخر لم يرد في ذهن **شيفرنادذه** ، وهو الموقف الذي اتخذته **«كونفيدرالية شعوب القفقاز الجبلية المسلمة»** التي وقفت الى جوار أبخازيا- ليس لأن بها عددا كبيرا من المسلمين فحسب- ولكن لأن الشعب الابخازي شعب جبلي هو الآخر مثله مثل **الشاشان والشراكسة**. وكان موقف الكونفيدرالية قاطعا: **«لقد احتلت جيورجيا أبخازيا»**، وبدت بوادر حرب واسعة النطاق تكاد نارها هذه المرة تمسك بروسيا نفسها بعد أن تألبت الشعوب الجبلية التي تقع داخل روسيا على جيورجيا. وسارع وزير العدل الروسي **نيكولاي فيودروف** للتصريح بأن: **«هذه الكونفيدرالية لاوجود لها قانونا، لأنها ليست مسجلة لدى وزارة العدل في القوائم»**. وأمر الرئيس **يلتسين** بإغلاق الحدود بين روسيا وأبخازيا لمنع المسلمين الروس من التدفق الى أبخازيا.

وتقدم **يلتسين** بمبادرته التي جمع بها في الثالث من سبتمبر بين **شيفرنادذه** و«أردذنبا» رئيس مجلس ابخازيا. ولكن هذه المبادرة فشلت هي الأخرى في وقف اطلاق النار، لأنها لم تشر في الإتفاقية التي رفعها الثلاثة الى الوضع الدستوري لأبخازيا، ولم تقم بإدانة مسلك القوات الجيورجية بحرف، ولم تنص على التعويضات التي تطالب بها أبخازيا. الأكثر من ذلك أن الاتفاقية ركزت على:«وحدة الاراضي الجيورجية» وسمحت لقوات جيورجيا الرسمية بالبقاء في أبخازيا كأنما لتأمين حركة المواصلات.

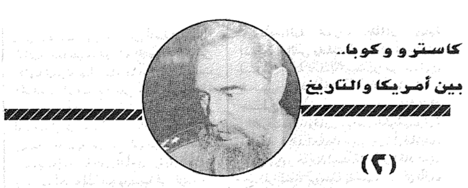
أما **شيفرنادذه** فقد أعلن قبل توجهه الى لقاء يلتسين وأردذنبا أنه لن يتراجع عن ثلاثة مبادئ:

١- وحدة الاراضي الجيورجية
٢- تأمين حركة المواصلات.
٣- القضاء على أنصار جامساخورديا.

ومن الغريب أن الزعيمين اللذين أشعلا جيورجيا بالصراع مابينهما، لديهما الكثير مما يجمعهما، الموقف من الأقليات القومية، والموقف من الديمقراطية، مع خلاف بسيط أن جامساخورديا لايريد أن يكون عميلا لموسكو، مفضلا الغرب، بينما يقدم **شيفرنادذه** موسكو على غيرها، لأنه يدرك أن جيورجيا لن تستطيع الإفلات من النفوذ الروسي التاريخي ماوراء القفقاز..

وبينما تسيل دماء الناس كل يوم، تقف أمريكا بعيدا تتابع مصالحها، وتتحرك الدمى المتصارعة على أرض من رغبات حمقاء في الكرامة القومية.

ابخازيا تطالب بالاستقلال وحكام جورجيا يردون باستخدام الجيش



كاسترو وكوبا..

بين أمريكا والتاريخ

(٢)

لأن كوبا تختلف

سمير كرم

السؤال الذى يتردد الآن بإلحاح بالنسبة لكوبا هو: **لماذا سقطت كل تلك النظم «الشيوعية» بينما بقيت كوبا بنظامها؟**

لماذا أخذ الحكام السابقون لهذه الأنظمة يفرون من قصور الحكم واحدا بعد آخر، من **شاوشيسكو الى جيفكوف الى الجنرال ياروزلسكى الى هونيكر**- حتى حينما كان الاتحاد السوفياتى المتاخم لحدودهم لايزال قائما رسميا على الأقل والحزب الشيوعى السوفياتى لم يكن قد صدر بعد قرار «حله»- بينما بقى **فيديل كاسترو** فى هافانا مصمما على مواقفة و تثبيت كوبا المتاخمة لحدود الولايات المتحدة، والتى تحتل فيها القوات الأمريكية قاعدة بحرية ضخمة هى قاعدة «**جوانتانامو**» تتحدى «نظرية الدومنيو» فى صيغتها الجديدة.. الصيغة المعاكسة التى طالما رددها الأمريكيون عن نظم الحكم الموالية لأمريكا فى شرق آسيا أيام حرب فيتنام؟

ولقد قدمت إجابات كثيرة على هذا السؤال المعقد.. لكن معظمها كانت إجابات أحادية.. تعتمد على التفسير بعامل واحد. وكان هذا منافيا بالتأكيد لطبيعة التعقيد فى هذا السؤال.

أبرز هذه التفسيرات يتلخص فى القول بأن النظام الكوبى مفرط فى مركزيته، أو بوليسية، أو اعتماده على اقتصاد السلعة الواحدة (وهى السكر فى حالة كوبا) وكان منها القول بأن الخوف مما بعد **كاسترو** هو الذى يخيف الكوبيين من التغيير. لقد اعتادوا عليه طويلا، وفى غياب بديل واضح فإنهم يخشون أن ينفرط عقد البلد، أى أنهم يخافون كاسترو.. أو يخافون أكثر من الأوضاع التى يمكن أن تخلفه.

ومن الواضح أن الشئ المشترك بين هذه التفسيرات انها تنطلق من مقدمة واحدة تزعم **أن الاشتراكية لم تصنع للكوبيين شيئا إيجابيا واحدا، سواء من الناحية القومية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. الاشتراكية أتت بكارثة.** كوبا تدهورت الأوضاع فيها يوما بعد يوم- فى كل المجالات- خلال السنوات الثلاثين الماضية. حتى أن كاتبة اقتصادية يمينية أمريكية كتبت فى «**ناشيونال انترست**» (العدد ١٤- شتاء ٨٨-١٩٨٩) أن «**إجمالى الإنتاج القومى الكوبى اليوم هو نفسه- يزيد قليلا (وينقص قليلا- عما كان عليه فى عام ١٩٥٨، قبل الثورة..»** واستنتجت من معلوماتها هذه أن «الكفاية الانتاجية للكوبيين بقيت منخفضة للغاية لأن الشعب الكوبى يرفض أن يعمل احتجاجا على النظام»(...)

على النقيض من هذا كتب اقتصادى أمريكى آخر- هو **أندرو زيمباليست** فى كتاب له فى العام نفسه بعنوان «**اقتصاد كوبا الاشتراكى نحو التسعينات**». يصف الاقتصاد الكوبى بأنه «**الأكثر ديناميكية وتنوعا والنائز الحقيقى بين دول أمريكا اللاتينية كلها.. إن كوبا هى صاحبة أقدم الاقتصادات وأكثرها نموا بين دول العالم الثالث الاشتراكية- باستثناء الصين. ولهذا فإن كوبا تضرب المثل كنموذج اقتصادى وكمصدر للعون وكمرشد ومصدر إلهام لبلدان كثيرة تقع ضمن هذه المجموعة الآخذة بالاتساع».**

وقد لايكون أى من التوصيفين دقيقا أو سليما بكليته. قد يتهم أحدهما الآخر إما بالدعائية أو التعصب. لكن الحقيقة ليست أقرب بأى حال إلى الجانب الذى يدعى أن كوبا ميتة اقتصاديا منذ عام ٥٨. والسبب أن أيامنها لا يأخذ فى الاعتبار **حقائق الحصار الذى تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ اوائل السعينات..** ولاشك أن هذا النقد ينصب على مايكتب الآن عن حالة كوبا الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتى وتوقف مساعداته وعلاقاته التجارية والاقتصادية- وبالمثل علاقات كل دول أوروبا الشرقية- مع كوبا، أكثر مما ينصب على تلك الكتابات التى ذكرنا أمثلتها من عام ١٩٨٨.

وعلى أى الأحوال فإن أى محاولة لفهم لغز استمرار الاشتراكية الكوبية حتى الآن **لابد أن تنطلق من التسليم بحقيقة المصاعب الاقتصادية الراهنة**، من ناحية لكى يصدر أحكاما على الاشتراكية بشأن أمور ليست كنظام اقتصادى- اجتماعى مسؤوله عنها.. ومن ناحية أخرى لايكون مستبعدا تماما حدوث «الانهيار» الذى يتوقعه أولئك الذين يقدرون أن «**سقوط الشيوعية فى كوبا هى مسألة وقت.. فى رأى البعض مسألة أشهر. وفى رأى آخرين أنها هى مسألة ساعات (كما ذكرنا فى القسم الأول- العدد الماضى).**

ولأن الولايات المتحدة تدرك أن المصاعب الاقتصادية وحدها لن تستطيع أن تحدث هذه النتيجة، أى «الانهيار» وسقوط كاسترو والنظام، فانها تسعى لتكثيف ضغوطها على كوبا عسكريا وسياسيا ودعائيا.. وتزيد من ضغطها أيضا على الدول التى لاتزال تربطها علاقات عادية مع كوبا. وبطبيعة الحال فإن التآمر الداخلى ضد النظام فى ظل المصاعب الاقتصادية ليس مستبعدا على الرغم من **اعتراف الجانب الأمريكى بصعوبة العمل «المخابراتى» على الأمريكيين داخل كوبا.**

ولا تمر هذه النقطة دون ملاحظة تتعلق باعتراف أمريكا بفشل حملاتها الدعائية ضد النظام الكوبى وضد زعامة **كاسترو** ،وقد تمثل ذلك فى القرار الأخير بوقف الإرسال

التليفزيوني الموجه الى كوبا باسم «تلفزيون خوسيه مارتي» اسم الزعيم التاريخي لحركة استقلال كوبا عن إسبانيا في القرن الماضي). فقد أقرت أكثر من هيئة حكومية أمريكية مسؤولة- في السلطة التنفيذية وفي الكونجرس على السواء) بفشل هذا الجهد الدعائي منذ أن بدأ قبل نحو أربع سنوات.

أما عن كل أشكال الضغط الأخرى فانها مستمرة وتزداد حدة وتكثيفا، خاصة منذ أن وافق الكونجرس الأمريكي في أواخر أغسطس الماضي على القانون الذي يحمل اسم **«قانون الديمقراطية الكوبية لسنة ١٩٩٢- رقم ٢٩١٨»**. ولقد كانت معركة إصدار هذا القانون طويلة ومعقدة. لكن ربما يكفي أن نشير أن هذا القانون استفز بعض المنظمات الكوبية في المنفى المعادية لنظام كاسترو.. بسبب **إغفاله تماما البعد الإنساني للآثار التي تنجم عن تشديد الحصار على كوبا**. وعلى سبيل المثال فان «اللجنة الأمريكية الكوبية»- صندوق البحوث والتربية» وهي من منظمات الكوبيين في المنفى المعنية بالجوانب الانسانية للأوضاع في كوبا، قدمت شهادة أمام الكونجرس ضمن جلسات الاستماع التي سبقت الموافقة على قانون الديمقراطية الكوبية» أكدت فيها أن هذا القانون» يبدو في الظاهر فقط أنه يهتم بالجوانب الإنسانية، أما من الناحية العملية فإنه لا يأخذها في الاعتبار بل إنه يزيد الوضع سوءا في كوبا». وأكدت هذه الشهادة - التي قدمتها **أليشيا توريز** نائبة رئيس اللجنة المذكورة وهي أستاذة جامعية في تكساس- «اننا معنيون بعمق بمستقبل كوبا ونعتقد أن الأمل الوحيد في انفتاح ديمقراطي يتمثل في خفض التوترات مع الولايات المتحدة. إن سياسة أمريكية تجاه كوبا تستطيع إما أن تشجع على الاصلاح الداخلي السلمي وإما أن تنتهج السبيل الذي شاع وصفه في ميامي (مركز أشد جماعات المنفيين الكوبيين تطرفا ضد كاسترو بطريقة حلة الطبخ بطريقة الضغط، وهي تعني القطع الفوري للأدوية والأغذية وغيرها من السلع. باعتبار أنها قد تعطي الشرارة اللازمة لخلق إنتفاضة وفقا لهذه النظرية، وحينما يتفحص المرء قانون الديمقراطية الكوبية (الامريكي) فانه لايعود لديه أي شك في أن هذه الطريقة هي هدفه غير المعلن»

ولعل الجدير بالملاحظة أن اللجنة الامريكية الكوبية وضعت على شهادتها عنوانا هو **«قانون الديموقراطية الكوبية والمسائل الانسانية: انتقال سلمي أم ساراييفو أخرى الى جوارنا؟** وهي اشارة صريحة الى أن القانون الأمريكي الجديد لتشديد العقوبات والحصار على كوبا يهدف الى إثارة حرب أهلية على غرارمانشهده بين الصرب والمسلمين في البوسنة في يوغوسلافيا السابقة.

وفي شهادة أخرى أمام الكونجرس في الموضوع نفسه أشارت منظمة «مراقبة حقوق الانسان» الى «أن من المنطقي ومن الضروري أن يبحث صانعو السياسة الأمريكيون سبلا بديلة لانتهاجها إزاء كوبا. فنحن -بعد كل شيء- لم نكن قد فرضنا حظرا على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ولانحن عزلنا الذين هاجروا من تلك البلدان إلينا عن ذويهم فيها»

وصحيح أن منظمة «مراقبة حقوق الانسان» قدمت سجلا سلبيا تماما عن ممارسات النظام الكوبي في هذا المجال إلا أنها ضمنت شهادتها أمام الكونجرس انتقادات صريحة للسياسة الأمريكية تجاه كوبا- مسجلة اعتراضاتها على تشديد العقوبات، مؤكدة أن هذه الإجراءات تتناقض تماما مع تعهدات الولايات المتحدة في معاهدة هلسنكي عام ١٩٧٥ (في نهاية مؤتمر الآمن والتعاون الأوروبي) برفع القيود التي تحد من الاتصالات الانسانية، وخاصة مايتعلق بالسفر.

وعلى وجه الإجمالي فإن المنظمات والافراد الذين اتخذوا مواقف معارضة أو ناقدة لقانون الديمقراطية الكوبية الامريكي أمام الكونجرس اشتركوا- دون أي تنسيق في المواقف بينهم - في الشكوى من أن **الحكومة الأمريكية تتخذ اجراءات يفترض أنها تعاقب بها النظام الكوبي، ولكنها تتجاهل أن آثار تلك العقوبات تقع على الشعب الكوبي وتسبب له مصاعب قاسية.**

وفي فبراير الماضي- عندما كانت إدارة الرئيس الأمريكي **بوش** تلوح بكل اشكال التهديد ضد كوبا قام ثلاثة من أنشط دعاة حقوق الانسان في كوبا واكثرهم احتراما في المحافل الدولية- وهم **جوستافو أركوس، وأوزوالدو بايا إلبزاردو سانشيز-** بإصدار بيان دعوا فيه الولايات المتحدة بأن تتعهد وتقدم تأكيدات بأنها لاتكن نوايا للتدخل العسكري في كوبا، وطالبوا الحكومة الأمريكية بأن تظهر استعدادا للدخول في حوار مع الحكومة الكوبية. ودعت حكومات العالم المعنية- وخاصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية و الشرقية وروسيا وكندا- للتعاون في مثل هذا الجهد. ووجهوا نداء مماثلا الى الحكومة الكوبية بأن تبدي استعدادها للحوار، وأن تسمح بتعدد الآراء واحترام حقوق الانسان لمواطنيها.

وعلى الرغم من كل الاعتراضات والانتقادات التي وجهت الى قانون الديمقراطية الكوبية الأمريكي- حتى من هيئات أمريكية- فإن الكونجرس والأغلبية الديمقراطية وافقا عليه بحزافيره.. كما وضعته ادارة بوش الجمهورية.. وحملة انتخابات الرئاسة على أشدها بينهما (....)

ووجدت بعض الدوائر الأمريكية ذات المصلحة في تحسين العلاقات مع كوبا في المناقشة التي دارت حول ذلك القانون فرصة لطرح رأيها. فقد أعلنت بعض المؤسسات الاقتصادية أن **مقاطعة كوبا لاتضر بالكوبيين فحسب إنما تضر بالمؤسسات الأمريكية- التي تستطيع أن تحصل- لولا هذه المقاطعة- على نصيب كبيرة من تجارة كوبا**. وقدمت تقديرها لما خسرته خلال ثلاثين عاما من المقاطعة ضد كوبا بأنها **كلفت قطاع الأعمال الأمريكي مالايقل عن ٣٠ ألف مليون دولار.**

وأوضحت دراسة أجراها برنامج الدراسات الكوبية في جامعة **«جونز هوبكنز»** الامريكية لحساب قطاع الأعمال- أنه على الرغم من انخفاض قيمة التجارة الكوبية مع العالم من ١٣ الف مليون دولار في عام ١٩٨٨ الى نحو نصف هذه القيمة في العام الحالي (١٩٩٢) الا أن **احتياطي كوبا من العملات الصعبة هو في الحقيقة في ازدياد، لأن تجارة كوبا آخذة في النمو مع كل من اليابان والصين وبلدان أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي ودول الشرق الأوسط.** وأوضحت الدراسة نفسها أن كوبا تنتهج سياسة تجارية أكثر مرونة بحيث أنها وقعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من ١٠٠ **مشروع مشترك** بعد أن أصبحت تسمح للشركات الأجنبية بامتلاك نسبة لاتتعدى خمسين في المائة من مشروعاتها في كوبا. وأضافت أنه كان بإمكان منتجي الغلال الأمريكيين أي يبيعوا لكوبا ماقيمته ٥٠٠ مليون دولار سنويا من الحبوب، كما أن باستطاعةالمؤسسات الكيماوية الأمريكية أن تبيع كوبا ١٠٠ بالمائة من احتياجاتها من الأسمدة (وتقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار سنويا)... واستنتجت دراسة جامعة **«جونز هوبكنز** ان قطاع الاعمال الأمريكي يخسر- بلا رجعة- فرصا ثمينة في كوبا بسبب

المقاطعة الأمريكية. **وأن قانون الديمقراطية الكوبية هذا سيكلف هذا القطاع الأمريكي أكثر من ٧٠٠ مليون دولار سنويا.**

مع ذلك فقد ركب الكونجرس الأمريكي موجة التشدد التي دفعتها إليه إدارة بوش ووافق على القانون.

وبالطبع فإن من لاتهمه مصالحه التجارية والاقتصادية في سبيل العمل من أجل اسقاط **«نظام كاسترو»** لاتهمه الحقائق الموضوعية التي اثيرت أثناء النقاش عن انجازات **كوبا كاسترو** في المجالات المختلفة. وقد كان أكثرها اثارة لغضب الأمريكيين من قانون تشديد العقوبات ماتعلق **بنجاح كوبا في المجالات الصحية والتعليمية** على الرغم من الصعوبات التي لاينكرها. أحد ونيابة عن **«الجمعية الأمريكية للصحة العامة»** أدلى الدكتور فكتور **سايدل** الاستاذ بكلية طب **البرت اينشتاين** (وهو متخصص بالطب الاجتماعي) بشهادة كان من أكثر جوانبها إثارة مقارنته بين معدلات وفيات المواليد في كوبا وفي الولايات المتحدة وعدد من الدول الرأسمالية الأخرى. وتتبين منها أن **معدل وفيات المواليد في كوبا (وفقا لأرقام عام ١٩٩٠) لم يتعد ١١ في الألف وكان في عام ١٩٦٠ يصل الى ٦٢ في الألف، في حين أن هذا المعدل كان في الولايات المتحدة ٢٩ في الألف عام ١٩٩٠ وكان في عام ١٩٦٠ لايتجاوز ٢٦ في الألف..** أي زاد خلال هذه السنوات. فضلا عن أن معدل وفيات المواليد بين السود الأمريكيين يصل الآن الى ٣٩ في الألف، **أي أكثر من ثلاثة أمثال المعدل الكوبي.**

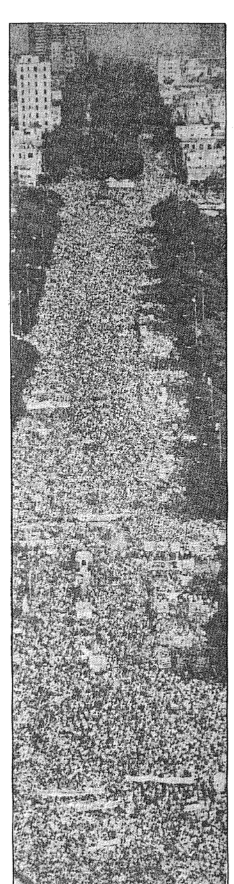
وتصف هذه الشهادة المؤشرات الطبية في كوبا بأنها «رائعة.. باعتراف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنها منظمة الصحة العالمية ومنظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف) كما تقول **«أن انجازات كوبا طوال السنوات الثلاثين الماضية كبيرة في مجالات الصحة والتعليم وإزالة الفقر المدقع.. ولقد انطلقت كوبا في جهد يرمي الى تحقيق تقدم للعلوم الطبية وخدمات الرعاية الصحية المتاحة لمستويات لا تعادلها إلا مستويات أغنى دول العالم».**

ومن المهم أن نشير هنا الى أن **«الجمعية الأمريكية للصحة العامة»** التي أدلت بهذه الشهادة أمام الكونجرس (يوم ٥ أغسطس الماضي) تتمتع باحترام مهني واسع في الولايات المتحدة. وتضم في عضويتها أكثر من خمسين ألفا من المهنيين في المجال الطبي، ولها تاريخ طويل في الدفاع عن تحسين أحوال الصحة العامة في الولايات المتحدة ودول العالم الاخرى . وقد أكدت الجمعية «أن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يعرقل تدفق المعلومات الى الرأي العام الأمريكي عن الظرف السائد في كوبا وفي يناير الماضي «سافر وفد من مجلس إدارة الجمعية الى هافانا وأمضى ثمانية أيام في كوبا للاطلاع مباشرة على نظام الصحة العامة هناك. وهناك علموا الكثير عن هذا النظام وعن الأوضاع في كوبا. وقد هالتهم الهوة بين ماتوقعوه وماوجدوا أنه الوضع الحقيقي في كوبا». وقد اعتمدت شهادة الجمعية الأمريكية أمام الكونجرس اعتمادا أساسيا على التقارير التي وضعها أعضاء مجلس إداراتها الذين زاروا كوبا عن مالمسوه بأنفسهم خلال تلك الزيارة.

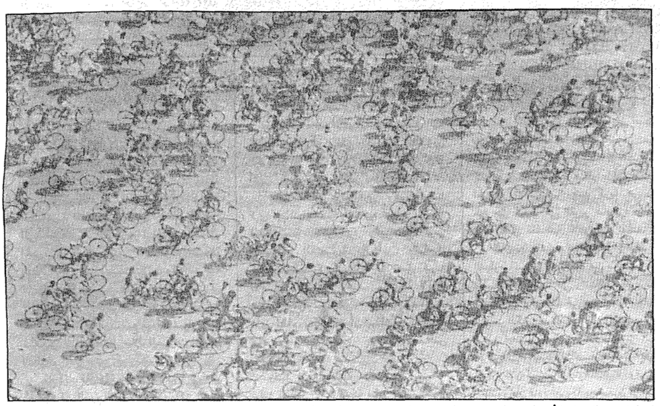
ولو أننا تركنا لأنفسنا عرض كل الشهادات التي استمع اليها الكونجرس والتي عارضت تشديد العقوبات ضد كوبا بإصدار قانون الديمقراطية الكوبية لكان من الضروري أن نصدر مجلدا كاملا.. مع ذلك فان **الكونجرس الأمريكي أدار ظهره لكل الاعتبارات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية... أدار ظهره للحقائق، واختار الادارة في رغبتها إسقاط كاسترو والنظام الكوبي**..على الرغم من أن استمرار النظام هو بحد ذاته مؤشر الى أن الشعب الكوبي لايرى الأمور بهذا المنظار نفسه.

وهذه هي المسألة الجوهرية في محاولة الاجابة على السؤال: لماذا يستمر النظام الكوبي على الرغم من كل الظروف والتحديات والمصاعب؟

ولعل أهم بيان شاهد عيان عن رأى الشعب الكوبي **الآن في فيدل كاسترو** ونظامه هو مانشره **سول لانداو** وهو كاتب أمريكي متخصص في الشؤون الأمنية وقد زار كوبا مرات عديدة طوال السنوات الثلاثين الماضية منذ بدايات الثورة. وهو باحث رئيسي **«معهد دراسات السياسية»** في العاصمة



مليون كوبي... يشتركون في عيد العمال أول مايو ١٩٩٢



الدراجات... الوسيلة الأساسية للمواصلات فى كوبا..بعد الحصار وانهيار النظام السوفيتى

الأمريكية واشنطن.

يقول لانداو«فيدل كاسترو هو داود العصر الحاضر، الذى واجه الطاغوت «العم سام».. لقد احتفظ كاسترو بقدرته على التمييز وقدرته على الاستقلال الى الحد الذى أبعده بدرجة كافية عن تيار السخرية الذى افرزه الكرملين. لقد استطاع ان يحتفظ بسيف الثورة مشحوذا. إن الشعارات التى واجهتنى فى الطريق من المطار (هافانا) الى قلب المدينة تفرز شعورى بأننى داخل غلاف زمنى: الاشتراكية الى الأبد - الاشتراكية أو الموت- أيها السادة الامبرياليون اننا لانخاف منكم بمقدار قطرة».

يسأل لانداو مجموعة عن الكوبيين: الم يعد هناك احترام لكاسترو. فتتدخل سيدة مارة لترد:«أننا نحترم مافعله . نحترم ماأنجزته الثورة. ولكننا تعبنا من سماع مايقال لنا طوال الوقت عن أبطال ١٨٦٨ و١٨٩٥ وعن «جراتما» (القارب الذى نزل منه ثوار كوبا الى الشاطئ قادمين من الأرجنتين لبدء النضال المسلح) وجبال السييرا وخليج الخنازير. لقد تعلمنا ها فى المدرسة مرة وثانيه وثالثة ونسمعها فى خطبه. والآن نحن فى حقبة مختلفة. لقد تعبنا من جرنا للوراء الى ماضيه الثورى الذى لم يعد يناسب العالم الذى نعيش فيه، لقد مات الاتحاد السوفيتى.

ويعزو لانداو المرارة فى مثل هذه الأحاديث الى حقيقة أن هؤلاء الناس لايعملون. وفى مقدمة أسباب ذلك أنه لاتوجد قطع غيار لمصانعهم، أو لا توجد المواد الخام اللازمة للانتاج. وبالنسبة لبعضهم لاتوجد وسائل مواصلات للأسباب السابقة نفسها. بعض هؤلاء لايزال يحصل على نسبة ٦٠ بالمائة من مرتباته. وبعضهم يحصل على مرتبه كاملا. وبعض آخر أوجد لنفسه عملا يدويا فى تصنيع الأشياء أو اصلاح الآلات.

وهو يصف كوبا الآن بأنها «تيتمت» فى وقت أصبح فيه الاقتصاد عالميا. إن تأثير انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفياتى وأوربا الشرقية على كوبا «أكثر من مدمر» وقد وصف كاسترو الوضع بأنه فرض حرب بدون حرب» بعض الناس يشكون من خفض مخصصات الأنشطة الترفيهية، لأن ذلك حدث فى أشد أوقاتهم حاجة إلى الترفيه بسبب المعاناة والمصاعب. ولكن مسؤولا فى الخارجية الكوبية يرد على لانداو فى هذه النقطة «طبعا هذا شئ يدعو للحزن، لكن لايمكن أن تقارن ارتياد دور السينما بتوفير المضادات الحيوية وانتاج الاغذية». ويضيف لانداو عند هذه النقطة:

«بعد جلد الثورة الكوبية لثلاثين عاما متواصلة بكل الأساليب من مؤامرات الاغتيال ضد كاسترو الى غزو الجزيرة بدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الى الخطر الاقتصادى المميت يدعى المسؤولون الأمريكيون الآن بكل ثقة أنهم يمثلون رغبات الشعب الكوبى، بينما السياسات الأمريكية تحاول تجويع هذا الشعب حتى الموت. ان الكوبيين- حتى أشدهم انتقادا للنظام- يتخوفون من الحل على طريقة اقتصاد السوق التى يحاول فرضها عليهم مواطنوهم الذين يعيشون فى ميامى. لسكان كوبا يرقبون فى هلع ظواهر البطالة والجوع والتشرد التى نتجت عن الأخذ بحرية السوق فى بولندا وباقى أنحاء أوروبا الشرقية. بل لقد توفرت للكوبيين الفرصة ليروا بأنفسهم ماذا تفعل حرية السوق فى البلدان المجاورة حيث مؤشرات الفقر والبؤس أعلى بكثير منها فى كوبا.. إن الكوبيين يريدون أن يحتفظوا بنظام الرعاية الصحية الذى يتمتعون به وبنظامهم التعليمى المجانى، وبالخدمات الاجتماعية التى تتيح للأمهات ترك أطفالهن الصغار من

السابعة صباحا فى مراكز الرعاية دون خوف من أن يتعرضوا لاساءات أو اعتداءات جنسية..» وهى اشارة واضحة من الكاتب الامريكى الى مشكلة متفجرة يعانى منها المجتمع الامريكى الآن بصورة لم يسبق لها مثيل.

ولايخلو ماكتبه لانداو عن زيارته الاخيرة لكوبا من انتقادات للنظام الكوبى وكاسترو. بعضها على لسان كوبيين لم يتركوا بلادهم إلى المنفى فى الولايات المتحدة . وبعضها انتقادات الكاتب الامريكى نفسه. ومما يقوله استنتاجا من انتقادات الكوبيين: **«أن الثقافة السياسية الكوبية لمدة ثلاثين عاما تميل الى استبعاد لا ادماج الافكار الجديدة».** فقد سمع من يقول له أن مشكلة النظام الكوبى أنه اعتمد لثلاثين عاما متوالية على «فرد واحد غير عادى»، وانه ينبغى أن لايبقى فرد فى الحكم لمثل هذا الوقت الطويل لقد جعلنا ننتظر أن نسمع منه باستمرار كيف سنعيش ماذا سنفعل خلال السنوات الخمس التالية».

مع ذلك فإن قلة ضئيلة فى كوبا تريد أن تصحو فى اليوم التالى لترى مراكز رعاية الطفل وقد أصبحت قطاعا خاصا، أو المدارس وقد تحولت الى مجمعات للمحلات والسوبر ماركت أو المستشفيات وقد أصبحت مراكز للعلاج السياحى، أو العيادات الشعبية وقد أصبحت كازينوهات للقمار. فاذا كانت الدولة الكوبية تمارس القمع ضد المنشقين وتجعل المبادرة الفردية شبه مستحيلة. الا أنها تخدم السكان. والدول المحيطة بكوبا- **جامايكا والدومينيكان وهايتى** وباقى حكومات أميركا الوسطى والجنوبية. تخدم رأس المال الأجنبى ولاتقدم شيئا ذا قيمة لمواطنيها.

وهذه بدورها إشارة الى أن كوبا لاتعانى من مشكلات من نوع فرق الاغتيالات التى تجوب الشوارع. أو جماعات المشردين فى المدن وجموع الجياع التى لاتتلقى شيئا من حكوماتها التى تحمى الاقتصاد الحر. ويذكرنا لانداو **بأن معظم سكان أمريكا اللاتينية لم يروا فى حياتهم طبيب أسنان .. أو أى طبيب(..) ولهذا تقف كوبا مختلفة ومتميزة على الرغم من «فظائع البيروقراطية».**

ويختتم لانداو تحقيقة القيم قائلا « فى هذا العام ١٩٩٢ فان كوبا تعانى ، هى دولة قلقة. أمة بلاحماية. وهى تتعرض للقوى المخيفة التى دفعت معظم بلدان العالم الثالث الى اليأس.. ونخبة الأمن القومى فى واشنطن والتى اقسمت على الانتقام حينما قام كاسترو بثورته وكسر قيود التبعية للولايات المتحدة- تراهن الآن داخل مكاتبها على موعد سقوط كاسترو. ونصيحتى لهؤلاء ان لايراهنوا. لقد راقب كاسترو ثمانية رؤساء أمريكيين متعاقبين يحاولون بغير جدوى أن يسقطوه ويحطموا الثورة.. **(«بروجريسيف»** الامريكية- عدد سبتمبر ١٩٩٢)

ولاتختلف هذه النتيجة عما توصل اليه كاتب أمريكى آخر يعنى منذ سنوات بالشؤون الكوبية. زار كوبا مؤخرا وأمضى فيها ثلاثة أشهر. يقول **جورج فوكس** بعد عودته:

«خارج كوبا هأنذا أرى- وكوبا أيضا ترى- عالما ذا قطب واحد فيه **تجتاح أمريكا اللاتينية الكوليرا وتجتاح لوس انجيلوس العنصرية واليأس، وتواصل كوبا الصمود كمكان لم تصل فيه الأمور الى هذا الحد، وحيث لايزال يستعر حوار حقيقى، حوار حول القيم وأى نظام يستطيع أن يبلغها. (فصلية «زد»** الامريكية- يوليو/أغسطس ١٩٩٢).

وقبل أشهر قليلة- بالتحديد يوم ٢٦ يوليو الماضى- فى مدينة **سان فرانسيسكو** الامريكية. بمناسبة العيد القومى للثورة الكوبية التقى نحو ٧٥٠ من الأمريكيين فى حفل كان الشعار الأساسى فيه المطالبة برفع الحصار عن كوبا. نظمت هذا الحفل جمعية **«النداء الدولى من أجل السلام لكوبا»**.. تحدث فيه عدد من الشخصيات النشطة والحركية فى مجالات حقوق الانسان والسلام والعدل الاجتماعى . كتاب وسياسيون ونقابيون ورجال دين. والجميع وعدوا بتنظيم حملات فى أنحاء الولايات المتحدة للدعوة الى رفع الحصار الاقتصادى الأمريكى عن كوبا. والمساهمة فى ذلك بجمع تبرعات الأمريكيين المالية والعينية لإرسالها الى كوبا لتحدى الحظر الرسمى. والجميع تساءلوا: كيف يمكن لحكومة تمارس الفضائع ضد المواطنين السود والاقليات أن تعتبر نفسها المتحدث الأول فى العالم باسم حقوق الانسان؟ والجميع قالوا: **إن مقاومة الحصار الأمريكى ضد كوبا هو دفاع عن حق شعب فى تقرير مصيره والدفاع عن الأمل للشعب الامريكى نفسه.**

كان بين المتحدثين فى هذا الحفل أحد الدبلوماسيين الكوبيين من مكتب رعاية المصالح الكوبية فى واشنطن، **هو برناردو توسكانو**. وقد أكد فى هذا اللقاء الثقة بأن الشعب الكوبى سيتغلب على الصعاب. وكان بينهم أيضا **رامزى كلارك** وزير العدل الأمريكى الأسبق وداعية حقوق الانسان البارز الآن فى الولايات المتحدة. وقد ذكر الحضور بأن قادة أمريكا يجتمعون فى **كامب ديفيد** ليخططوا لأفضل السبل لقتل مزيد من العراقيين وأبناء الشعب العربى. وانتقل مباشرة الى كوبا ليقول إن تاريخ الاستعمار بدءا من مرحلة **كولومبوس** الذى بدأ عمليات الإبادة الجماعية والاستعباد ضد أهل الأمريكتين، يملى على الجميع أن يعملوا من أجل منع وقوع حرب أمريكية أخرى ضد بلد آخر من بلدان العالم الثالث.

ولانستطيع أن نذكر مثلا واحدا لاجتماع كهذا يمكن أن يكون قد عقد فى أى مكان فى الولايات المتحدة أو فى العالم الغربى كله للدفاع عن أى نظام فى أوروبا الشرقية... حينما كانت أنظمتها تتساقط . لكن التعاطف والتأييد إزاء كوبا يدل بوضوح على أن الامريكيين أنفسهم- الأقلية المتحركة التى يعنيها أن تشارك فى العمل السياسى- يرون كوبا بمنظار مختلف. يعرفون أنها لم تشكل خطرا عليهم، كما كان يقال لهم عن الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية... بل على العكس أنها ضحية لنظام الأمن القومى الأمريكى.

باختصار كوبا تختلف ، والسبب الرئيسى لاختلافها اسمه فيدل كاسترو. ولايزال بإمكان كاسترو- مهما طالت «المحاكمة» الحالية المتمثلة فى الظروف الشاقة أن يقول مطمئنا «سوف ينصفنى التاريخ».. حتى لو لم تنصفة الظروف الراهنة.

الأمريكيون الذين يعارضون سياسة بلادهم ضد كوبا كثيرون..ومنهم رجال الأعمال

٨ رؤساء أمريكيون متعاقبون تعهدوا بإسقاط كاسترو..



النظام العالمى الجديد فى وثائق الدولية الرابعة التروتسكية (٢)

فى العدد الماضى نشرنا الجزء الأول من الوثيقة الهامة التى صدرت عن المؤتمر الثالث عشر للدولية الرابعة (التروتسكية) والتى حملت عنوان «قرار حول الوضع العالمى- نظام جديد أم اضطراب عالمى».. والذى تناول الأوضاع فى أوربا الشرقية عشية سقوط أنظمتها الحاكمة، وتوحيد ألمانيا، وتدهور موازين القوى وتراجع الحركات الثورية والمصاعب التى تواجه مشروع استعادة الرأسمالية فى بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى، والهجوم الامبريالى الأمريكى الجديد بدءا بحرب الخليج.. وتفسير الدولية الرابعة لهذه الأحداث.

وفى هذه الجزء (الثانى) من الوثيقة، محاولة لتفسير الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى (قبل أحداث اغسطس ١٩٩٠)، ورؤية للاوضاع فى الصين، وتحليل لتوحيد ألمانيا.

إصلاح ديمقراطى أم إعادة الرأسمالية بأى ثمن؟

ترجمة:
عبد اللطيف حافظ اسماعيل

إن الموجة الأولى من الثورة المعادية للبيروقراطية لم تسفر عن استيلاء البروليتاريا على السلطة،ولاحتى أسفرت عن شكل من السلطة السياسية المنظمة المضادة،فعملية التنظيم الذاتى ظلت محدودة،والنظام القديم لم يصبه شىء سوى الاتهام جزئيا داخل المشروعات وفى أماكن العمل،ومن ثم لم تؤد هذه الموجة أيضا إلى الاستيلاء على السلطة من جانب البرجوازية،إذ أن هناك قطاعات من البرجوازية الصغيرة التقليدية والأنتلجنسيا والبيروقراطية التى تتطلع إلى قيادة عملية لحسابها تستعيد بها الرأسمالية،غير أن قواها الاجتماعية في الوقت الراهن محدودة للغاية بحيث لاتستطيع قيادة عملية انتقال فى الاتجاه العكسى،فالبيروقراطية إذن قد تكبدت الهزيمة وعرفت التصدع الذى تفاوت من بلدلآخر ،أما المؤسسات فقد تفكك جزء منها أو أصابه الاضطراب،لكن الجهاز البيروقراطى يواصل فى الأساس احتلال مواقع السلطة.

إن هزيمة الحزب الدولة التى تشهد بالضعف الاجتماعى للبيروقراطية وتنافرها إنما تكذب بأسلوب لاذع الكلام حول «التوسعية الشمولية».

الانقسام على النفس

وإذا كانت البيروقراطية الطفيلية لا تعبر عن نشوء أسلوب جديد للإنتاج فإنها ليست-لهذا السبب-عاجزة عن كل مبادرة،وهى بصفتها مدانة بالمناورة بين الإمبريالية الدولية من جانب والبروليتاريا من جانب آخر ،ولكونها متجمعة بحكم ممارستها للسلطة السياسية وبحكم الدفاع عن امتيازاتها الخاصة،نجدها تنقسم على نفسها خلال الأزمة بين تيارات الإصلاحيين وتيارات المنادين علنا بعودة الرأسمالية وتيارات المحافظين أو الشعبيين الجدد ، وذلك فى الحدود التى تتناسب مع الوظائف الاجتماعية لمختلف القطاعات التى تتشكل منها، وتتناسب أيضا مع علاقات القوى القومية والدولية،إن تيارات الإصلاحيين في الاتحاد السوفييتى داخل النسق الحالى قد توصلت إلى إصلاح المؤسسات وإنشاء رياسة للنظام وتحطيم احتكار الحزب الواحد،كما أن البيروقراطية الإصلاحية تعتزم إنزال الهزيمة بالمحافظين الأكثر تشددا،وفرض علاقات مؤسسية مختلفة بين الدولة والمجتمع،وتحقيق الاستفادة من اتفاق الحد الأدنى وإسباغ الشرعية على سيطرتها ، وفى المقابل نجد أن قسما متزايدا من بيروقراطية أوربا الشرقية-غير المؤمن ببقاء نظام يجرى إصلاحه،والمتيقن من رفض جورباتشوف للسيطرة على بلدان شرق أوربا - يأمل فى أن يكون قادرا على تحويل امتيازاته إلي ملكية رأسمالية في إطار العودة إلى الاقتصاد الرأسمالى.

هذه الامتيازات الطفيلية تكون رصيدا محدودا جدا لإمكان تحويله إلى رأس مال قومى يسمح بشراء المشروعات المطروحة للخصخصة،وخلق بورجوازية جديدة قادرة على منافسة غرمائها فى أوربا الغربية، وإذا استطاع رموز الأمس شراء المشروعات فإن هذا لا يمكن إلا أن يشحذ المقاومة في صفوف العمال الغارقين فى أوهام«اقتصاد السوق»كما أن وجود استثمارات خاصة أو خصخصة محدودة أو دعوة رأس المال الأجنبى لن تكفى لاستعادة الرأسمالية.

أ- فإعادة الرأسمالية تفترض إعادة بناء شامل للتنظيم الاجتماعى من خلال آليات السوق والبطالة الواسعة وإعادة الهيكلة

الصناعية وتفكيك المكاسب الاجتماعية الأساسية ،وإعادة الإدماج الوحشى لهذه الاقتصادات فى السوق العالمية ،ولكى تكون عملية الاستعادة تامة وناجزة يتعين أن يجتمع معا استيلاء قوى رأسمالية على السلطة وإحداث تغيير هيكلي في أجهزة الدولة الرئيسية وأخيرا وبصفة خاصة إخضاع العلاقات الاجتماعية للإنتاج السلعي المعمم والمحكوم بقانون القيمة.

ب- لا يجب -إذن -أن نتخيل الثورة المضادة من أجل إعادة الرأسمالية كما لو كانت صورة مقلوبة للثورة الاشتراكية ،فهذه الثورة المضادة لها ركائزها الأخرى وآلياتها الأخرى،وما أن يتم اختراق ترابط المؤسسات حتى يلعب ضغط السوق العالمية دوره كاملا،غير أن هزيمة البيروقراطية حتى هذه الساعة لم تتجاوز وضعها موضع الاتهام الجزئي من جانب بعض المؤسسات الهامة«البوليس السياسى»،ولم يتم بعد التدمير الكامل لجهاز الدولة ولا الاستيلاء عليه من جانب قوى متلاحمة، قادرة على قيادة مثل هذا المشروع ،وتظل الخصخصة والتفلغل الرأسمالى محدودين حتى الآن،وإن كانا سيواجهان مقاومة واسعة من جانب العمال الصناعيين والزراعيين.

اعادة الغزو

وتتفاوت مصالح الرأسمالية الغربية فى هذه البلدان ،فيطمع المستثمرون طمعا أكبر في تشيكوسلوفاكيا التى حققت استقرارا سياسيا وقوة اقتصادية نسبية،ويتطلعون إلى بولندا الخربة والحائرة،ولا يتكلمون عن رومانيا،إن مصير بلدان أوربا الشرقية ينفصم ويتفرق

إن سيطرة قوى مماثلة للرأسمالية على سلطة الدولة هى أداة جوهرية لهذا التحول ،ولكن القوة الرئيسية لإعادة الرأسمالية تكمن في رأس المال الأجنبى الذي يمارس ضغطا هائلا بواسطة النقد الدولى،والبنوك كما ينظم نفسه لإعادة الغزو،والظاهرة الراهنة التى تضع السلطة البيروقراطية موضع الاتهام هى برامج التحرير والخصخصة الراضخة لمنطق صندوق النقد الدولى،غير أن هذه العملية تصطدم بعقبات كبرى ،فتكلفتها الضخمة تتطلب تدبير رؤوس أموال معينة من قبل لتغطية العجز الأمريكى أو لتمويل الاستثمار فى البلدان التابعة،ولا يمكن أن تنجح عملية إعادة الرأسمالية إلا بخلق أشكال جديدة من التبعية فى قلب أوربا ذاته وظهور التخلف بين بلدان القارة،ولما كانت هذه البلدان بعيدة عن دخول النادى المتميز للبلدان الرأسمالية المتقدمة ،فإنها سوف تدعى لتأخذ مكانا فى صفوف التبعية والخضوع داخل الهيراركية العالمية الجديدة التى لاتزال فى فترة التفريخ عبر الأزمة.

إن عملية إعادة الرأسمالية التامة الناجزة سوف ينجم عنها فوارق اجتماعية عميقة يكون فيها بعض الرابحين ،ولكن الأغلبية ستكون من «الخاسرين»وخاصة النساء المهددات بالطرد من مجالات النشاط الإنتاجي والمعرضات بالفعل للهجمات الدينية الغيبية،وهذه العملية تفترض صراعات ذات أبعاد واسعة،وانقسامات فى المصالح سواء في صفوف البيروقراطية أو البرجوازية أو البروليتاريا.

ولما كنا مقتنعين بضرورة هدم الدولة الوحشية للبيروقراطية بطريق التعبئة التى تعيد إلى المنتجين حقوقهم كاملة فإننا نعمل من أجل أن توفر لهم الحركة الاجتماعية المتجاوبة مع التطلعات الديمقراطية إمكانية الوقوف ضد إعادة الرأسمالية وضد الترميمات البيروقراطية المؤقتة،إننا نعمل من أجل مشروع اشتراكي يشريه النقد الراديكالى للستالينية وللعمل المغترب والنهب الجشع للموارد الطبيعية.

أ- بموالاة تطوير العملية الثورية ينكشف ليبراليو الأمس فإذا بهم مستبدو الغد، والمطلوب:تفكيك فعال لأجهزة القمع ولطبقة الضباط البيروقراطية ورفض أية امتيازات جديدة مالية،تعددية حزبية،مساواة فعالة فى الحقوق، استقلال النقابات، الحق فى العمل والعيش.

ب- إننا لا ندافع عن وحدة أراضى الاتحاد السوفيتى كما فرضت بيروقراطيا،ولا عن نسبة ومضمون التأميمات البيروقراطية ولكننا ندافع عن حق القوميات فى تقرير مصيرها واحترام حقها فى الاستقلال،وهى الوسيلة الوحيدة للمحافظة على فرص تجمع حر لجمهوريات اشتراكية متخلصة من وصاية البيروقراطية.

ج- ونحن نربط مطالب الديمقراطية السياسية بمضمونها الاجتماعى:رفض الخصخصة التى تقدم كما لو كانت معجزة للحل،رفض نتائجها الاجتماعية البطالة[1]رفض تعليمات صندوق النقد الدولى التى تجعل المساعدات والقروض مشروطة سياسيا، إلغاء الديون،الدفاع عن رؤية مستقبلية لاقتصاد مخطط ديمقراطيا من خلال علاقات المساواة وفى إطار المؤسسات الكونفدرالية الأوربية. تطوير أشكال التنظيم الدولى، للطبقة العاملة والحركات الاجتماعية، تطوير برنامج للإدارة الذاتية المعممة على مستوى هياكل الانتاج(أماكن العمل- فروع الصناعة)،وبالمثل على المستوى الإقليمى (محليات- مناطق- قوميات) ،إدارة الإنتاج بمعرفة العمال،انتخاب الإدارة والكوادر وسحب الثقة منهم،الاستقلال الذاتى للمحليات بما يسمح بالإشراف الاجتماعى الفعال على الإسكان والتعمير الحضرى والصحة والتعليم فى إطار خطة تنمية ذاتية الإدارة ومحافظة على البيئة.

د-والديمقراطية لا تتطابق مع الانتخابات البرلمانية:أولوية الديمقراطية المباشرة على الديمقراطية النيابية،وسحب الثقة ممن سبق انتخابهم،التمثيل المباشر للوحدات الاجتماعية القادرة على ممارسة هذا الإشراف الاجتماعى بحكم المزاولة الجماعية فى مواقع الإنتاج والأحياء والقرى .

الحزب الجديد

إن الخطوة الأولى-التلقائية إلى حد كبير- فى الثورة المعادية للبيروقراطية توضح بجلاء الحاجة إلى حزب ثورى قادر على النضال ضد البيروقراطية تماما كقدرته على النضال ضد قوى إعادة الرأسمالية ،وقادر أيضا على توصيف مشروع لمجتمع اشتراكى وديمقراطى،واستئناف ارتباطه بالدولية،والنضال ضد الأيديولوجيات المسيطرة على العالم.

ا- وتظل المهمة الأولى- فى المرحلة الراهنة وفى مواجهة البيروقراطية


ماونيما

والإمبريالية-هي انتصار قضية الاستقلال السياسي للطبقة بما في ذلك انتصار هذه القضية لدى القوميات المضطهدة.

ب- ومثلما تشتمل وحدة العمل من أجل المطالب الديمقراطية على قطاعات ليبرالية- بمقتضى معيار صارم لتعبئة وحدوية وفعالة تحقيقا لأهداف محددة -كذلك تكون مسيرة الجبهة الموحدة ضد الخصخصة والتسلح وتعليمات الصندوق مستوعبة لكافة النقابات والحركات الاجتماعية والأحزاب طالما أنها لم تعد ممتزجة بالدولة.

وهناك افتراضات عديدة قائمة ،ليس فحسب افتراض عودة الرأسمالية لأجل أو انتعاش الثورة المعادية للبيروقراطية ،ولكن أيضا افتراض التدهور والتفكك الاجتماعي أو افتراض انقلاب قمعي، ويبدو أن الافتراض الأكثر احتمالا سيكون حقبة تشنجية من الاضطراب السياسي وإعادة التنظيم الاجتماعي والمواجهات الجزئية فضلا عن التفكك،ومن خلال هذ العملية سوف يتحدد زعماء القضية وتشكل أدوات النضال الذي يعتبر بالكاد جنينيا في يومنا هذا.

إن تطور الوضع في الاتحاد السوفيتي-بكل ما يفجره من تناقضات عميقة -إنما يتميز عن قرينه في بلدان أوربا الشرقية ،إذ مازال للأصل ثقل وزنه رغم الثورة الستالينية المضادة فنلاحظ أن انطلاق التعبئة العمالية في صيف١٩٨٩ قد بدأ في خلق المفاضلات السياسية والتأثير في تيارات الأقلية التي تعبر عن همها واهتمامها ببناء تنظيمات اشتراكية يحتضنها العمال وانشغالها بتشكيل نقابات مستقلة، كذلك التبلور البيروقراطي نجده أكثر عمقا وكثافة مما هو في البلدان الأخرى،أما تيارات المحافظين فتمسك بمراكز السلطة،وهم في طريقهم لاستغلال النزاعات القومية محاولين تعبئة العمال الروس ضد الحركات الاستقلالية ،إن ضخامة المسألة القومية وأضرار القمع البيروقراطي تزيد من النوعية الخاصة للمجتمع السوفيتي.

ومازالت بولندا تحتل مركزا خاصا ،ذلك أنها عرفت خلال العقد الأخير أقوى حركة تنظيم مستقل للطبقة العاملة ،ويظل الوضع هناك موسوما بالآثار المتناقضة للانتصارات التي أحرزها العمال (تشكيل نقابة جماهيرية مستقلة عن البيروقراطية - تهميش القوى السياسية بعد الستالينية) طالما مستوى المعيشة- الرضوخ للأوامر الامبريالية من جانب الحكومة المشكلة في عام ١٩٨٩وبتحريض من منظمة «تضامن» ،وفي سياق الانهيار الاقتصادي أسهم الحل الوسط بين نظام ياروزيلسكي وقيادة«تضامن»في إخماد النضال المتقد خلال عام١٩٨٨ ،إن الاستقلالية الذاتية لقيادة «تضامن» في مواجهة قواعدها وتدهور مستوى الوعي والتنظيم، قد أغرقا هوية«تضامن» في أكثر التقاليد السياسية رجعية،ونقلاها إلى مواقع الدفاع الديماجوجي عن بعض المطالب الشعبية، هذا في حين أن صمود تقاليد التنظيم الديمقراطي للطبقة العاملة يمكن أن يسمح من خلال صراعات جديدة بظهور قوى سياسية ملهمة تدعم مكاسب«تضامن» التي أحرزتها في عام ١٩٨١.

التحدى الديمقراطي في الصين

بفعل المصاعب التي واجهت إعادة المركزية إلى الاقتصاد واستعادة السيطرة على القوى التي تحررت أثناء حقبة الإصلاحات،أرغمت قيادة الحزب الشيوعي الصيني على السير بحذر تلمسا لطريقها بعد أن أصبحت عاجزة عن إعادة الاستقرار إلى سلطتها .

هيلموت كول



إن الاضطراب السياسي والسخط الاجتماعي اللذين تراكما على مدى عقود من الزمان، ثم انكشف أمرهما في مظاهرات عام ١٩٧٦ إلى جانب المقاومة السلبية للعمال والفلاحين والركود الاقتصادي؛ خصوصا في الزراعة، قد دفعت البيروقراطية الحاكمة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من قبضتها على الاقتصاد مع الاحتفاظ باحتكارها للسلطة السياسية.

ومنذ عام ١٩٧٨ استقرت فكرة العودة إلى الأخذ بالطابع السلعي لوسائل الإنتاج وقوة العمل ،وأصبحت السلطة - جزئيا - لا مركزية على مستوى إدارة المشروعات ومستوى الإدارة المحلية،وتراخي قسر الفلاحين،وفتحت الأقاليم الساحلية أمام الاستثمارات الأجنبية التي جذبت الموارد الداخلية موجهة إياها نحو هذه الأقاليم وإلى خارج البلاد، هذا وقد عملت البيروقراطية على تحبيذ التمايز الاجتماعي، ورفعت الرقابة عن أسعار بعض السلع وانشأت سوقا حرة لبعض وسائل الإنتاج،ورغم ارتفاع مستوى المعيشة المتوسط ارتفاعا هامشيا قصير الأجل، فقد اصطدمت هذه الإجراءات بمقاومة حادة ومتصاعدة لارتفاع الأسعار والانخفاض المتلاحق في مستوى المعيشة،.إن خيبة الأمل في إصلاح اقتصادي تستفيد منه الفئة المتميزة أساسا قد أدت إلى تطلعات جديدة نحو المقرطة والتحرير السياسي،ولكن مجمل الجهاز البيروقراطي واصل فرض سيطرته أولا وقبل كل شيء على وسائل الإنتاج «المدولة» حتى ولو أن قسما محدودا من البيروقراطية كان مستعدا للبحث عن ركيزة جديدة للسلطة في ظل أشكال جديدة للملكية.

إن تفجر حركة ١٩٨٩ من أجل الديمقراطية السياسية وتطوراتها في أوربا الشرقية قد دقت أجراس الإنذار للبيروقراطية، ولكن العناصر البرجوازية -والبرجوازية الصغيرة -التي بزغت ونمت متركزة في المناطق الساحلية خلال عقد الإصلاحات، مازالت أضعف كثيرا من أن توازن سلطة التوجهات المركزية، ذلك أن

الحركة من أجل الديمقراطية في الصين. رد فعل لفساد مطلق السراح.. وفوارق اجتماعية متزايدة

التوجه المركزي للبيروقراطية يكون حاسما على الدوام فيما يتعلق بسيطرتها على الموارد الرئيسية، ومن ثم فإن الانفجار الشعبي في عام١٩٨٩ قد أدى بالبيروقراطية إلى «تشديد سيطرتها السياسية وكبح هجومها مؤقتا على مكتسبات العمال والفلاحين ،ولكن دون قلب سيرتها على طريق«التحرير» الاقتصادي» .
وأخيرا فإن البيروقراطية لم تجد مخرجا آخر سوى منح امتيازات جديدة لرأس المال الأجنبي والعناصر الرأسمالية المحلية وزيادة هجماتها على الجماهيرالعاملة،وذلك في نفس الوقت الذي يبحث فيه البيروقراطيون على جميع المستويات عن حلول فردية لمستقبل متعثر بشأن الحفاظ على السيطرة البيروقراطية بالطريقة القديمة.
إن الحركة التي انطلقت في ربيع ١٩٨٩ من أجل الديمقراطية السياسية هي علامة واضحة على طريق النضال الشعبي ضد البيروقراطية، وهذه التعبئة للطلبة وجماهير الحضر في معظم كبريات المدن تشكل رد فعل على عشر سنوات من الإصلاح الاقتصادي والفسادمطلق السراح والفوارق الاجتماعية المتزايدة، وقد كان المطلب الملح للطلبة والعمال وحلفائهم هو المقرطة السياسية بوصفها الطريق الوحيد للخروج من الركود والتخلف الاجتماعي، وهكذا فإن دور الحزب الشيوعي الذي تم تحديه على المكشوف ووضعه موضع الاتهام، قد أصبح يواجه معارضة راديكالية لمشروعية : الحزب / الدولة. وفي الأجل القصير إن القمع المتوالي وبالتدخل العسكري في ٤يونيو٨٩ كان يرمي إلى تصفية التنظيمات الجنينية المستقلة للطلبة والمثقفين والعمال فضلا عن تثبيط المقاومة الشعبية.أما في الأجل المتوسط فإن العودة إلى قمع عسكري وحشي من جانب بيروقراطية فاقدة للثقة والاعتبار سوف يعلن في يوم عظيم عن عجزها عن إصلاح نفسها.
لقد كان نضال الطلبة بمثابة أمارة على تدخل عمال الحضر في الحلبة السياسية، فشرع العمال في تعبئة وتنظيم صفوفهم مسببين تفككا جزئيا في أجهزة الحزب، وتوجهت فرق منهم إلي الفلاحين تطالبهم بمساندة نضال الطلبة ،وبهذا المفهوم تعد حركة ١٩٨٩ استمرارا للحركة الديمقراطية التي بدأت في ١٩٧٦.
[وخلال ربيع بكين [٨١/٧٨ نظم المنشقون [وهم أساسا الحرس الأحمر القديم للثورة الثقافية] أنفسهم في مجموعات صغيرة تلتف حول مجالات حامية عن تقدم الصين، وكان معظم «الساميزوات» في تلك الفترة يتناولون قضية الديمقراطية السياسية باعتبارها مرتبطة بالإدارة الذاتية والتخطيط الاقتصادي، كما انضم مناضلو هذه الفترة الذين خرجوا من السجون مؤخرا إلي صفوف المحرضين على ربيع ١٩٨٩،وكشفت هذه الحركة عن مواطن الضعف في حركة عمالية مفتتة منذ زمن طويل وقد انسحق ضميرها ،كما كشفت عن آثار سنوات من الإصلاح الاقتصادي والهجوم الأيديولوجي والإحباط المتزايد إزاء غيبة البدائل إن مواطن الضعف هذه هي التي يجب تخطيها على طريق ثورة شعبية تستهدف قلب البيروقراطية والدفاع عن مكاسب جماهير العمال والفلاحين ضد عواقب عودة الرأسمالية.

توحيد ألمانيا

١) في يوم ٣أكتوبر تم ابتلاع جمهورية ألمانيا الاتحادية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ،وتؤكد شروط هذا التوحيد الانعطاف الذي حدث في الوضع العالمي، فاستعادة الرأسمالية

الثورة المضادة لإعادة الآلية الوحشية للسوق الرأسمالي ستواجه بمقاومة من العمال الصناعيين والزراعيين

جورباتشوف



على أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبسط السلطة السياسية للبرجوازية الألمانية الغربية فوق أنقاض الديكتاتورية الستالينية التي حطمتها الحركة الشعبية في خريف ١٩٨٩، وتأسيس دولة ألمانية إمبريالية وطيدة، إنما تشكل في مجملها انتصارا للإمبريالية وتعديلا لصالحها في موازين القوى داخل أوربا.
٢) وهذه النهاية كانت نتاجا لعديد من العوامل:
آ) التدهور النسبي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية في مواجهة جمهورية ألمانيا الاتحادية وفي إطار الأزمة الهيكلية لمجمل الاقتصادات البيروقراطية ،فمنذ منتصف الثمانينيات على أكثر تقدير كان نظام ألمانيا الديمقراطية يلفظ أنفاسه الأخيرة، حيث كان مستوى إنتاجية العمل أقل من نظيره في ألمانيا الاتحادية ٥٠٪ ، وكانت الفئات الدنيا والمتوسطة من البيروقراطية قد تجاوزت مرحلة فقدان الثقة في الإدارة إلى مرحلة فقدان الثقة في النظام برمته،وذلك في نفس الوقت الذي ظهرت فيه حركات للمعارضة.
ب) وإذا كانت حركات التعبئة الأولى - حتى تم هدم سور برلين- معادية للبيروقراطية بصفة أساسية ونشطة بفعل تيارات مطالبة بالاشتراكية ،فإنه مع ذلك لم تكن هناك قيادة أصلية محنكة ومعترف بها على أهمية الاستعداد لمواجهة هذا النضال ضد البيروقراطية وضد الأمبريالية في آن معا،هذا بالإضافة إلى أن ثقة الطبقة العاملة في نفسها وفي قدرتها على قيادة المجتمع كانت قد دمرت بفعل سنوات من السحق البيروقراطي واستنفدت بتأثير الشعور الاقتصادي.
ج) وتحت وطأة شعور قومي خيم عليه الإحباط وخيبة الأمل بفعل تقسيم ألمانيا تأديبا لها وقصاصا منها،وفرض الوصاية المهينة عليها بعد الحرب من جانب الإمبرياليات المنتصرة والبيروقراطية السوفيتية،في ظل هذه الظروف بدت الوحدة بأي ثمن -في أعين الغالبية من الألمان- كما لو كانت تقدم الأمل الوحيد في المستقبل دون مناقشة أو تفكير في كلفتها الاجتماعية،كما بهرت القوة الاقتصادية والمالية لألمانيا الاتحادية أعين شعب عانى من ردة اجتماعية دون أن يجد له منفذا إيجابيا في اتجاه الشرق.
٣) ولما كانت الدولية الرابعة قد اعترضت على تقسيم ألمانيا منذ اليوم الأول،

فقد أعلنت دائما من أجل آفاق مستقبلية لألمانيا موحدة واشتراكية.

أ- ففي الدول الامبريالية نادينا بانسحاب غير مشروط للقوات الاستعمارية من ألمانيا، كما وقفنا ضد مطامع الحلفاء في تقرير مستقبلها.

ب- كذلك دافعنا عن حق تقرير المصير غير المشروط للألمان في الشرق حتى لو أدى هذا الحق إلى الوحدة مع ألمانيا الامبريالية.

ج- وفي المقابل أعلنا-ونحن ندافع عن هذا الحق الذي لا يتقدم - أننا لسنا من أنصار وحدة المانية قصيرة الأجل،وأننا ضد التوحيد الرأسمالي لألمانيا طبقا لخطة هلموت كول والنتائج المترتبة عليها بالنسبة لعمال ألمانيا الموحدة بمقتضى هذه الأسس،وأن عمال المانيا الديمقراطية عليهم أن يردوا على شروط كول بوضع شروطهم الخاصة سلفا قبل التوحيد:ضمان العمالة الكاملة،الاحتفاظ بالإيجارات وتكاليف الخدمات الاجتماعية عند مستويات منخفضة، الحفاظ على الحق الدستوري في التوظف،الحفاظ على حق الإجهاض،رفض إعادة الأراضي الى ملاكها فيما قبل عام ١٩٤٥،كما يجب عليهم أن يوثقوا روابطهم بالحركة العمالية في المانيا الغربية لتمهيد أرض مشتركة للنضال من أجل ٣٥ساعة عمل أسبوعيا وإنشاء صندوق للمساواة في الأجور وإقرار حق التصويت للمهاجرين من قسم إلى آخر،وإلغاء البوليس السياسي وقوانين التفرقة في تشغيل العمال بالغرب ،ونزع السلاح..إلخ..

٤) واليوم أصبح من الممكن إدراك النتائج المترتبة على التوحيد بشروط البرجوازية الالمانية الغربية،فكلفة التوحيد تتصاعد شهرا بعد شهر،والمؤسسة التأمينية التي أقامها رجال الأعمال الألمان الغربيون لإدارة ثمانية آلاف مشروع تضم ستة ملايين أجير في الشرق، إنما تقوض العمالة على نطاق واسع وتحول ما تبقى من الجهاز الصناعي إلي ذيل للاتحادات الاحتكارية الكبرى،والاستثمارات الإنتاجية تظل ضئيلة بينما سوق السلع الاستهلاكية تغزوها منتجات الغرب مسببة أزمة خطيرة في الزراعة، ويصير الشرق - بمواطنين من الدرجة الثانية - إقليما ملحقا ومتخلفا، فقد انهارت صادراته منذ أصبح يتعين على عملائه التقليديين أن يدفعوا ثمن وارداتهم بالعملات الصعبة،وانخفض عدد المشتغلين بنسبة ١٠٪ فيما بين سقوط الحائط وقيام الوحدة،ومن الآن فصاعدا سوف يتجه مئات الآلاف من ألمان الشرق إلي العمل في الغرب ،بعضهم بطرق غير مشروعة أو بصفة مؤقتة أو عارضة،هذا وفي يوم إعلان الوحدة كان معدل البطالة المعترف به في الشرق قد بلغ١٧٪ وهو من أعلى المعدلات في أوربا ،وهكذا فإن الوحدة الألمانية قد تحققت سياسيا ولكنها لم تنجز اجتماعيا ولا اقتصاديا.

الرابحون من التوحيد

إن تزايد البطالة في إطار الدولة الموحدة إنما يخل بموازين القوى بين الطبقات في هذا البلد برمته، والتشريع ضد اللاجئين والمهاجرين تتفاقم خطورته،وتجريم الإجهاض في الشرق أمر متوقع في مدى عامين، كما أن انتساب المانيا الموحدة لحلف الأطلنطي يسمح بامتداد نفوذ هذا الحلف إلى الحدود البولندية.

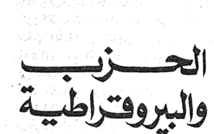
٥) وعلى المستوى السياسي أفاد التوحيد أحزاب اليمين،وهو يبدو كما لو كان انتصارا لكول ،وفي الغرب اختفى التيار الاشتراكي عمليا من أل ص. ب. د. أما أل د.ك.ب فقد كسح بينما الخضر في أغلبيتهم قد حادوا إلي اليمين،ومع ذلك فإن الآثار المترتبة على التوحيد يمكن أن تنشط نضالات المقاومة وتحدث انفجارات عمالية .إن الأوساط البرجوازية قلقة بشأن التكلفة الاقتصادية لهذه العملية ومدى تلاؤمها مع الارتباطات الأوربية .

وإذا كان التوحيد الرأسمالي يشكل هزيمة سياسية للحركة العمالية فإن محاولة تحميل الإجراء بتكلفته المالية إنما تنطوي على مخاطرة بالصدام-خاصة في الغرب- مع طبقة عاملة قوية منظمة تنظيما راقيا ومتمسكة بمكاسبها ،ولقد قبلت البرجوازية بهذه المخاطرة .

إن المهمة المركزية قوامها من الآن فصاعدا توحيد المطالب والنضالات في الشرق وفي الغرب،من أجل تخفيض عام لوقت العمل،من أجل الدفاع عن الملكية العامة في ألمانيا الشرقية تحت رقابة العمال من أجل مساواة الأجور في الشرق مع نظيرتها في الغرب عن طريق إنشاء صندوق خاص للتمويل، من أجل الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية مجانية في ألمانيا الديمقراطية السابقة مع امتداد هذه الخدمات إلى الغرب،وضد تمويل الوحدة بتخفيض الميزانيات الاجتماعية، وأخيرا من أجل تخفيض الميزانيات العسكرية بل من أجل المانيا منزوعة السلاح؛ داخل أوربا منزوعة السلاح النووي.

لينين بؤرة الجدل

هذه الأيام (٣)



أحمد الخميسي

مثلت التطورات والتشوهات التي طرأت على الحزب الشيوعي السوفيتي عائقا هاما أمام تطور التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بل وتطور الحزب نفسه، وأهم ملامحها : انفصال الحزب عن الجماهير، بيروقراطية الحياة الحزبية، الهوة الفاصلة بين القمة الحزبية والقاعدة، وغير ذلك. هل يمكن لنا أن نتعرف على أسباب تلك الظواهر؟ ومتى بدأت تظهر؟ وهل كانت بدايات هذه الظواهر في المرحلة التي قاد فيها لينين الحزب؟.

تقول السيدة «فولكوفا» في كتاب «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» ردا على ذلك السؤال :

عند الإجابة على التساؤلات المطروحة لابد في أول الأمر من الإشارة إلى أن الظواهر التي يدور الحديث عنها لم تكن مميزة لمسيرة الحزب الشيوعي اللينيني وحده، فقد تجلت نفس تلك الظواهر في أزمنة مختلفة وبدرجات مختلفة في نشاط أحزاب أخرى غير شيوعية. وبداهة أن هناك قوانين عامة - إلى جانب الظروف الخاصة - تؤثر إلى حد كبير في خلق تلك الظواهر المذكورة. ويمكن الجزم بأن طرق نشاط الأحزاب وسلوكها يتغير ان وفقا لكونها أحزابا تقف في خندق

المعارضة، أم أحزابا حاكمة، وإن كانت تعمل فى ظروف طارئة وسرية، أم ظروف هادئة وعلنية.

وإذا تحدثنا عن حزبنا بالتحديد، فإن مصادر كثيرة تشير إلى أن الظواهر المذكورة، أو بعض عناصرها على الأقل،أخذت تتطور داخل الحزب منذ نشأته. وفى مطلع القرن الحالى طرحت العديد من الخطابات المنشورة فى الصحافة الاشتراكية الديموقراطية وغيرها من المواد الأخرى، ضرورة عزل الاشتراكيين الديمقراطيين البسطاء عن المشاركة فى حل شئون الحزب العامة وقضاياه، ومبكرا أيضا **شغل المثقفون الذين لايرون ضرورة للتشاور مع العمال والمواقع القيادية فى الحزب.** وجاء فى إحدى الكراسات أن المؤتمر الثانى لحزب العمال الاشتراكى **الديمقراطى الروسى** بأحداثه وقراراته الهامة قد تم باسم العمال ولكن من دون مشاركتهم، رغم أهميـة ذلك المؤتمر الذى ناقش برنامج الحزب، والصراع بين «الأغلبية» و «الأقلية» بعد المؤتمر، واتخاذ اللجان المحلية لقرارات تأييد البلاشفة أو المناشفة. وساقت وثائق تلك الفترة مختلف الوقائع التى تشير إلى **ظهور التوجهات البيروقراطية فى عمل اللجان الحزبية ونشوء «القمة الحزبية» و «سواد الحزبيين» داخل الحزب.** وفى تلك الفترة أيضا تشكل تصور معين لدى قسم من أعضاء الحزب عن الحزب باعتباره **منظمة قتالية تتألف من «جنود» و «جنرالات».** وقد أدت ظروف العمل السرى والصراع من أجل السلطةإلى تزايد النتائج السلبية لتلك الاتجاهات، التى اكتسبت حالة جديدة نوعية مع وصول الحزب إلى السلطة، ثم تجلت بصورة أوضح عند الانتقال لبناء الاشتراكية فى ظروف سلمية. وتضمنت رسائل أعضاء الحزب حينذاك الموجهة لهيئات وصحف الحزب المركزية ملاحظات متعددة عن **«الامتيازات» التى لا أساس لها، وسوء استخدام السلطة، وتنامى البيروقراطية، وملاحقة ذوى الأفكار والعقائد المختلفة،** وهو الأمر الذى دار عنه الحديث فى رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى فى ٤ سبتمبر عام ١٩٢٠ والتى جاء فيها : **«إن بعض الرفاق الذين يشغلون مناصب حكومية رفيعة نسبيا ينفصلون عن العمل الحزبى تماما، ولا يلتقون بأوساط عمالية، وينطوون على أنفسهم، وينعزلون عن الجماهير..** وتكتسب أهمية كبيرة فى هذا المجال اللامساواة المادية داخل أوساط الشيوعيين أنفسهم والتى تنشأ - بوعى أو من غير وعى - عن سوء استخدام السلطة من قبل ذلك القسم **من المسئولين اللذين لايعففون عن التمتع بامتيازات شخصية كبيرة وتوسيع دائرة تلك الامتيازات لتشمل أقاربهم ومعارفهم».**

هذا ماأشارت إليه بالنص رسالة اللجنة المركزية عام ١٩٢٠. وقد جرت محاولات لوقف تلك الظواهر فى أوقات مختلفة، إلا أنها لم تسفر عن شئ، كما ظلت دون تطبيق الفكرة التى نوقشت فى مطلع العشرينات الخاصة بتطوير المبادئ الديمقراطية فى الحزب نحو إصلاحه.

ما الذى يمكن أن نفسر به هذه المظاهر؟.

نقول بداية أنه من الخطأ ربط نشأة هذه الظواهر بنشاط شخصيات ما منفردة، مثلما يفعلون اليوم عادة، فالأسباب أكثر عمقا وجدية بكثير، وسنذكر مانعتبره أهمها.

بداية لابد من مراعاة الظروف التاريخية لتشكل الحزب، ومن المهم أن نتذكر هنا أن الحزب، أى حزب، بغض النظر عن ميول مؤسسيه الذاتية، هو جزء من البيئة الاجتماعية والثقافية التى ينشأ على أرضها. ولابد أن يعكس نشاطه ذلك المستوى الثقافى والسياسى للمجتمع السائد فى تلك الفترة. ولذلك لايمكن فهم جوهر العمليات التى نناقشها بمعزل عن جملة من العوامل الأخرى منها **نظام المركزية البيروقراطية فى روسيا، والحياة الحكومية والاجتماعية قبل ثورة أكتوبر** والتى أثرت دون شك فى الطبيعة النفسية الجماعية للجماهير الروسية. وواقع **أن نمط الحياة السائد قبل الثورة لم يكن ينظر للفرد وإمكانياته وقيمه الروحية باعتبارها شيئا هاما فى الحياة الاجتماعية.**

وهناك عامل آخر شارك بقسط غير قليل فى العمليات موضع البحث وهو أن شعار المساواة الاجتماعية - الذى ساد ضمن الوعى الثورى الروسى - كان يخضع دوما حقوق الإنسان الفردية لشعار المساواة العامة.

وقام بدوره أيضا عامل المستوى المنخفض نسبيا للوعى القانونى والحقوقى داخل المجتمع الروسى ككل. ومما يسترعى الانتباه هنا أن الفكر الاجتماعى الروسى كان منشغلا دوما بقضية المثال الأعلى للشخصية الإنسانية، وكان يبذل الكثير من الجهود لدراسة ذلك المثال من نواحيه المختلفة، ويطرح فى ذلك المجال مختلف الأنماط الإنسانية المتدينة والثورية، الانتقادية والمتطورة، والتى تسعى لاستكمال بناء ذاتها إنسانيا. لكن نفس الوعى الاجتماعى الروسى - خلافا للفكر الأوروبى - **لم يطرح ولم يتعرض للمثال الأعلى للشخصية القانونية الإنسانية حتى من قبل المفكرين الروس البرجوازيين.** علما بأن غياب مثل هذا الوعى، يؤدى بالشخصية المظلومة المضطهدة التى لم تقاتل فى سبيل حقوقها المدنية الديمقراطية إلى أن تصبح مرشحة فقط للقيام بدور المسمار الصغير داخل أية آلة حزبية.

وعند تفسيرنا لأسباب نشوء الظواهر المشار إليها داخل الحزب الشيوعى، لابد أن يكون لدينا تصور واضح عن خصوصية العلاقة بين قوتين اجتماعيتين شكلتا الحزب وهما : **الطبقة العاملة، والمثقفون.**

إن الحزب الذى تكوّن فى بلادنا، بكل حسناته وسيئاته هو **وليد الانتليجنسيا الثورية** الراديكالية، وهو ثمرة بحثها المضنى عن طرق لتحقيق مثل الاشتراكية العليا. ومن هذه الزاوية فقد جسد لينين الميول الاجتماعية للانتليجنسيا الثورية الروسية كما جسد تقاليدها العريقة. لقد تقدمت الانتليجنسيا الروسية - أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى - لتقوم بدور العنصر الموحد والمنظم لعملية إنشاء وبناء الحزب. وطبقا لمفاهيمهما عن العالم، والتى تشكلت فى ظروف روسيا الخاصة، شاركت الانتليجنسيا فى وضع أيديولوجية الحزب وبرنامجه وتكتيكه فى مراحل مختلفة. وتجلت نفسية الانتليجنسيا وميولها فى طبيعة الحزب التنظيمية، وأساليب عمله. وقد عبأت الانتليجنسيا الحزب بصدق مساعيها لتحرير الشعب، والاستعداد الدائم للتضحية بالذات عند أفضل عناصرها، وقدرتها على النضال العنيد، وطاقتهاوبسالتها. **ولكن الحزب ورث عن الأنتليجنسيا بالذات أيضا كل ماتجلى فى نشاطه فيما بعد بدرجات مختلفة من الميل إلى الأحلام، والطوباوية، والولع الفكرى، وعدم التسامح إزاء الآخرين المختلفين فى الرأي، وانتظار المعجزة الاجتماعية والسعى لتصبح المعجزة حقيقة..**

لقد عبرت المظاهر المذكورة بقدر ما عن

غرور الانتليجنسيا، وموقفها المعروف من الشعب باعتباره موضع تأثيرها المنقذ، واقتناعها **بأنها تعلم ما الذى يحتاج إليه الشعب أفضل من الشعب نفسه**، وأنها تلك القوة التى لايسع الطبقة العاملة بدونها الوصول للاشتراكية، ولا التعرف إلى مصالحها الطبقية.

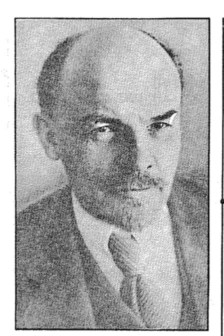
من ناحية أخرى، كان استبعاد الجماهير الحزبية من العمال عن المشاركة فى حل مشكلات الحزب تعبيرا عن ضعف الطبقة العاملة نفسها، وعدم نضجها السياسى، وشعورها بفقدان الاستقلالية، ولنتذكر ماسرده لينين فى كتابه : «ما العمل؟» حين أشار لرسالة بعث بها أحد العمال يطالب فيها جريدة «الايسكرا» (أى يطالب الانتليجنسيا التى تصدر الجريدة) بضرورة أن تلقن العمال وتعلمهم : «كيفية العيش وكيفية الموت».

لقد اختلفت الأوضاع الآن، وتسعى الانتليجنسيا الآن لتدمير الحزب الذى أقامته وشاركت فى إنشائه ذات يوم، وتدمير الاشتراكية التى دعت إليها الشعب من قبل.. **وتكررالانتليجنسيا اليوم - أو قسم منها - مساعيها لاتخاذ القرارات نيابة عن الشعب.**

تعليق

تعتمد السيدة «**فولكوفا**» فى تفسيرها لنشأة البيروقراطية السوفيتية على وجود عوامل كثيرة خاصة بالظرف التاريخى الروسى، منها التقاليد البيروقراطية فى الدولة الروسية، وغياب الوعى البرلمانى الحقوقى الفردى، وطبيعة الانتليجنسيا، وغير ذلك.

ومع هذا، يلاحظ الكثيرون فى تجارب أخرى - حيث تختلف الظروف الاجتماعية - مثلما هى الحال فى اليمن سابقا، وكوبا، ظهور نفس المظاهر، وتحول الحزب التدريجى من أداة للدفاع عن مصالح الشعب إلى أداة من أدوات الدولة. ولعل السبب الرئيسى فى ذلك، والقاسم المشترك، هو أن الثورات التى تصل للسلطة تلتقى بالسلطة والحكم لحزب الثورة، وتعمل بذلك على تحويل الحزب من قوة للمعارضة - خارج الدولة - إلى جزء من الدولة التى تتيح له ولقياداته الامتيازات الكفيلة بتحويل ميولهم من الدفاع عن الثورة إلى الدفاع عن الدولة، **وربما يطرح ذلك ضرورة أن يظل الحزب الثورى خارج الدولة، وخارج أطرها الحكومية، أن يظل الحزب محروما من امتيازات النضال، لكى يظل ثوريا**. ولكى يمارس دوره ليس باعتباره حزبا حاكما، بل رقيبا على ما خلقه من أوضاع جديدة. فمن الواضح أنه عندما



لينين

تختلف مواقع الحزبيين تختلف أيضا أفكارهم، وتختلف ميولهم، **ولايكاد التاريخ يقدم مثلا لحزب انتقل من بين الجماهير للسلطة وظل طاهرا.**

وفى نفس الإطار يشير «**تروتسكى**» فى كتابه الهام «**الثورة المغدورة**» الصادر عام ١٩٣٦ إلى أن : « الاتصال الوثيق بين الحزب والدولة واندماجه بأجهزتها فى بعض الأحيان سبب منذ السنوات الأولى أضرارا أكيدة لحرية النظام الداخلى للحزب ومرونته، وتضاءلت الديمقراطية مع تزايد الصعوبات»..

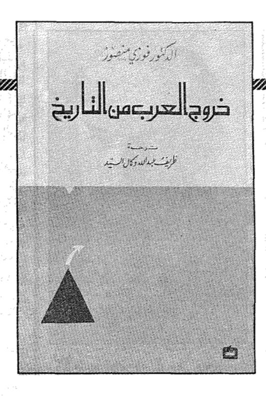
ويستشهد **تروتسكى** - فى تفسيره لنشأة البيروقراطية - برسالة كتبها **كريستيان راكوفسكى** عام ١٩٢٨ وكان سفيرا للاتحاد السوفيتى فى لندن وباريس، ويقول فى رسالته : «إذا نظرنا إلى الدولة العمالية - التى لا تسمح لأعضاء الحزب الحاكم بالقيام بالتراكم الرأسمالى - لوجدنا أن التمايز يكون فى بادئ الأمر وظيفيا ثم يصبح اجتماعيا، وأنا لاأقول طبقيا ولكن اجتماعيا، **فالحالة الاجتماعية للشيوعى الذى يملك سيارة ومنزلا جميلا ويحظى بعطلات منتظمة ويتلقى أعلى أجر، تختلف عن حالة الشيوعى الذى يعمل فى المناجم لقاء ستين روبلا فى الشهر**»..ويضيف تروتسكى فى أسباب نشأة البيروقراطية وتحول الحزب من الثورة إلى الدولة اعتبارا آخر لايقل أهمية وهو ضرب الديمقراطية داخل الحزب، بعد انتفاضة **كرونشتادت**، ثم رد الحزب على ذلك بإلغاء الأجنحة المتصارعة داخله فى مارس ١٩٢١، ولكن ذلك التدبير الاستثنائى - وكان من المفروض إلغاؤه عند أول تحسن فى الظروف - لاءم ميول الحزبيين الحكام، وحذر **لينين** فى مارس ١٩٢٣أعضاء المؤتمر الحادى عشر للحزب من خطر البيروقراطية بقوله : «**إن ٤٦٠٠ شيوعيى يديرون جهاز الحكومة فى موسكو فمن هو الراعى؟ ومن هى الرعية؟. إننى أشك فى أن الشيوعيين هم الحكام الحقيقيون**..».

وبضرب الديمقراطية فى الحزب زالت أيضا الديمقراطية فى النقابات والتعاونيات والتنظيمات الاجتماعية وسيطر نظام السكرتيرين فى كل مكان وعلى كل إنسان.

ويذكر ترتسكى سببا آخر هو تطهير الحزب من الشيوعيين الحقيقيين على يد ستالين بعد ضرب الأجنحة المتصارعة، وذوبان قسم آخر منهم داخل الدولة، واستشهاد قسم ثالث فى الحرب الأهلية. علاوة على ما أدى إليه تسريح الجيش الأحمر المكون من خمسة ملايين رجل، واحتلال القادة العسكريون للمراكز الهامة فى أجهزة الدولة.

اعتبار آخر هام، أن المجتمع السوفيتى لم يكن بوسعه أن يتخلى عن الدولة، وآلى حد ما عن البيروقراطية، وفى مرحلة انتقالية مليئة بالتناقضات الخطيرة، اعتمدت البيروقراطية على قلة المواد الاستهلاكية، فحينما يكون عدد السلع قليلا تضطر الجماهير للوقوف فى الطوابير، وما إن تطول الطوابير حتى يصبح وجود الشرطى ضروريا، وهذه هى - على حد قول تروتسكى - نقطة انطلاق البيروقراطية السوفيتية : إنها تعرف لمن تعطى، ومن تمنع.

ولقد استشهدت بملاحظات تروتسكى الهامة، لأنه شاهد على أعوام الثورة، والثلاثينات، إنه شاهد على «النشأة»، والأسباب التى يراها لتلك الظواهر كفيلة بإغناء ماتراه السيدة «**فولكوفا**»، فهما صوتان من زمن زمنين مختلفين، يؤكد كل منهما الآخر.



إشكالية خروج العرب من التاريخ

محمد سيد أحمد

يختتم الدكتور فوزى منصور كتابه القيم عن «خروج العرب من التاريخ» بعبارة تحمل معنى الخلاصة العامة لدراسته، وهى أن وحدة عربية تقوم على خلق حياة إقتصادية مشتركة تهتدى باستراتيجية للتطور المعتمد على النفس، المرتكز على الذات، لايمكن أن تتحقق إلا تحت قيادة قوى اجتماعية مختلفة عن الصفوة الحالية صاحبة الثروة النفطية والطبقات البرجوازية الحاكمة حاليا». وتطرح هذه الخلاصة سؤالين:

أولهما ما هى هذه القوى الاجتماعية؟ وهو سؤال لم يعد متيسرا إيجاد إجابة «واقعية» عليه فى اعقاب انهيار المعسكر الاشتراكى. وزيادة هيمنة قوى الامبريالية العالمية على مقدرات الشعوب.

والسؤال الثانى: هل يتعين أن نسلم- ابتداء- بأن الإطار العربى «القومى» ينطوى على افضل «مرجعية» للعثور على هذه القوى وتحديد خواصها؟

يقوم عنوان الكتاب على مصطلحات ثلاثة لم يعد من الممكن افتراض ان معانيها خالية من التباسات محتملة.

ما المقصود بـ «الخروج»؟

وما المقصود بـ«التاريخ»؟

ثم ما المقصود بـ «العرب»؟..

وطبعا. فكرة «الخروج» صورة مجازية. تحصل ضمنا معنى انه كان للعرب كيان. ثم لم يعد لهم هذا الكيان. فإلى أى حد كان للعرب عبر تاريخهم كيان بصفتهم «عربا». لابأية صفة أخرى. كصفتهم. «الاسلامية» على سبيل المثال؟ ثم هل كان للعرب كيان اصلا كى نتحدث عن إختفاء كيانهم وخروجهم من التاريخ؟ هل هناك مبرر لجعل «العروبة» أصوب أساس يتعين الاحتكام إليه؟

كتب فوزى منصور فى مستهل فصل كتابه الذى يتناول فيه موضوع «المستقبل»: «ليس للوطن العربى ككل. ولا للأجزاء المكونة له مستقبل خارج مشروع توحيدى قومى.. ويرجع ذلك الى انه ليس هناك مستقبل لذلك الوطن خارج مشروع للتنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات. والى أن مشروعا كهذا ليس قادرا على البقاء بالنسبة للاقطار العربية فى ظل الظروف الحالية. مالم يرتبط بشكل أو آخر من أشكال التوحيد القومى».. أى أن فوزى منصور يجيب على سؤالنا الثانى بتأكيد تمسكه بـ «مرجعية» الاطار «القومى». وبأن التحرر العربى» ليس متصورا بمعزل عن «التوحيد القومى»، مع تسليمه بأن مشروع التوحيد القومى الكفيل بالنهوض بمهمة «التحرير» انما لابد أن يختلف نوعيا عما جرى- وما زال يجرى- فى العالم العربى.. ثم مع اداراكنا جميعا بأن هذا التلازم الضرورى بين «التحرر العربى» و«التوحيد القومى» **ليس مقولة ماركسية مسلما بها**. فلقد عارضها (على الاقل) العديد من المنظرين الماركسيين اليوجوسلاف. وايضا السوفييت، بغض النظر عن تساؤل وارد

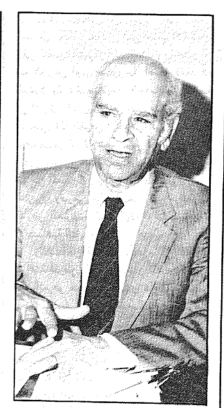
طرحه، وهو هل كانت معارضتهم تحكمها اعتبارات نظرية خالصة. أي ذات صفة «موضوعية» أم اعتبارات «ذاتية» ناجمة عن «خصوصية» تجاربهم؟

والقضية المطروحة فى التحليل الأخير هى قضية **«الامة العربية»** وهى قضية طرحها مفكرو المدارس القومية العربية المعاصرة **كمسلمة وكنقطة بداية لتحليلاتهم كلها**... وهى «أمة» تصوروها بمعزل عن «الأمة الاسلامية». وربما حتى كبديل لها، بالذات فى اعقاب انهيار الخلافة العثمانية، ولتبرير مشروع نهضوى تنموى عربى على غرار تجارب التوحيد القومى التى جرت فى اوروبا، خاصة الوحدتين الألمانية والايطالية، وقد قامتا على اساس علمانى بعيد عن أى محتوى دينى.

وخلافا لبعض المدارس الماركسية، **فصل فوزى منصور نشأة «الأمة العربية» عن نشأة «الرأسمالية»**. كتب أنه «ليس هناك سبب يحول دون (ظهور الأمة) قبل الرأسمالية، فيوجد أمما سابقة على الرأسمالية. أو أنه «رباط اقتصادى» يتجاوز الرأسمالية ويعقبها. فيوجد نوعا جديدا من الأمم الاشتراكية» (ص، ٤٣)، وهو فى ذلك يختلف مع تعريف ستالين للأمة التى افترضها **نتاج تشكل السوق الرأسمالية**، وعرفها بانها «جماعة انسانية مستقرة- متشكلة تاريخيا، نشأت على أساس وحدة اللغة، والارض، والحياة الاقتصادية، والتشكيل النفسى المتمثل فى وحدة الثقافة». وقد أصبح هذا التعريف أحد مقومات تحليل الماركسيين لظاهرة **الأمة- الدولة NATION-STATE** فى أوربا.

والجدير بالملاحظة أن «الأمة العربية» لم تتبلور أبدا فى صورة دولة عربية واحدة. بل ذهب فوزى منصور الى أبعد. وافترض أن «الأمة العربية» قد قامت رغم عجزها عن إطلاق عملية تطور رأسمالى. واحد اركان كتابه هو استكشاف اسباب قصور التطور التاريخى العربى عن أن يفضى الى تطور رأسمالى. والجدير بجذب انتباهنا ما يحمله طرحه هذا من آثار تمس مفهوم «التاريخ»...

يؤسس فوزى منصور قيام «الأمة العربية» (ما يصفه بمكونات «القومية العربية») على مجموعة عوامل، فى مقدمتها لغة واحدة هى لغة الضاد. وخلافا للاتينية التى تفرعت منها لغات أوروبية عديدة.. حلت محلها فى النهاية، ولم يعد لأصلها اللاتينى وجود. **فلقد كان للقرآن فضل أساسى فى عدم اختفاء اللغة العربية**، وفى استمرار



د. فوزى منصور

قدرة العرب على التخاطب فيما بينهم جميعا، ولو من خلال لغتهم المكتوبة، بعد أن تنوعت اللهجات واصبحت اللغة المنطوقة متباينة من إقليم إلى آخر.. وقد شملت العوامل الأخرى التى اعتبرها فوزى منصور ذات تأثير فى بلورة «قومية عربية»: **تلاصق البلدان العربية جغرافيا، وتجانس المنطقة العربية مناخيا**. وانحدار العرب من شعوب استقرت بالمنطقة منذ اقدم تاريخ وهى أمور سهلت تنقل الحجاج والتجار والعلماء على امتداد المنطقة عبر كل العصور. **واختلاط وتداخل سكانها**، ويسلم فوزى منصور **بأن عامل «الحياة الاقتصادية المشتركة» قاصر**. وهذا العامل تحديدا جدير بنا أن نوليه ما يستحقه من اهتمام، ذلك انه قد يكون مربط الفرس فى الإشكالية كلها.

فاذا ما تناولنا التاريخ العربى المعاصر، من المؤكد أن هناك «تباينا» بين ماأسميته فى كتابات عديدة سابقة لى بالتباين بين «الأخضر» و«الاصفر» أى بين ما يمكن وصفه بالأرض العربية الخضراء، الزراعية والأرض **الصفراء**، الصحراوية .فلقد بدا عبر قرون أن الاستيطان الزراعى قد حل، فى جل الاحوال، محل نمط الحياة البدوية كأبرز مصادر رزق الانسان العربى، ولذلك كان للبقاع الخضراء امتياز على المساحات الصفراء، علما بأن هذه الأخيرة شملت أغلب الأرض العربية.. ولكن اكتشف مع بدايات هذا القرن أن القول بأن مايمكن أن ترمز له بـ **«الأخضر»** هو مصدر حياة وتمدين وازدهار، وأن **«الأصفر»** محكوم عليه بأن يظل هامشيا مهمشا، **غير صحيح**. فإن **أغلب النفط العربى** تبطنه أرض صحراوية «صفراء»، والنفط مصدر ثروة هائلة فى عالم يقيم حضارته على الطاقة، عالم سوف يظل النفط فيه، ولمدة طويلة، أكثر صور الطاقة تيسرا. ومن هنا فان العالم العربى المعاصر تحكمه معادلة دقيقة. **فان بؤرته عرضة للانتقال من «الأخضر» الى «الأصفر»**. بينما يظل «الأخضر» بالضرورة أكثر مواقعه اكتظاظا بالسكان وتمدينا.

لقد دخل العالم العربى الذى وصفناه بـ «الأخضر» العصر الحديث اولا. فالدول العربية الأولى التى نالت استقلالها هى تلك التى امتلكت قدرا أو آخر من الأرض الخضراء. إن مصر، على سبيل المثال، تملك شريطا ضيقا من الأرض الخضراء- هو وادى النيل- فى محيط واسع من الأرض الصفراء، ولكن لوادى النيل تراثا طويلا ، منذ فجر التاريخ، كدولة ذات حضارة، وكان لمصر دور رائد فى حركة الاستقلال، وفى النهضة العربية المعاصرة عموما.

ثم كانت هناك المواجهة بين العرب واسرائيل. وغدت هذه المواجهة تشكل العنصر «المحورى» فى تقرير مقدرات المنطقة. ولأن أرض فلسطين محاطة بارض «خضراء»، سواء من جانب الشام من قبل المناطق العمرانية بوادى النيل، فلقد اصبحت القضية العربية الاسرائيلية تحتل موقع الصدارة على صعيد العالم العربى كله. وتكررت الحروب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦. ثم وقعت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧. وقد استنزفت هذه الحروب اطراف المواجهة العربية، المتوطنة كلها فى الأرض الخضراء. ولكن مع حرب ١٩٧٣، وهى الحرب التى اهتزت فيها صورة اسرائيل كقوة كفيلة بردع العرب فى كل مواجهة عسكرية، وهى ايضا الحرب التى اوجدت ظروفا سنحت للعرب برفع أسعار النفط، **انتقلت بؤرة العالم العربى فعلا من الأرض «الخضراء» إلى الأرض «الصفراء»**. بمعنى ان العالم العربى

المنتسب الى «الأخضر» قد استنزف وانتكس مع الهزيمة التي تعرض لها على يد اسرائيل عام ١٩٦٧، بينما كان العالم العربي المنتسب الى «الأصفر» هو المستفيد الأكبر مما اسفرت عنه حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. فلقد أوجدت الحرب ظروفا سمحت بتسويق النفط بأسعار محكومة في الأساس لا **بالنهب الامبريالي** كما كان الأمر من قبل، وانما **بمبدأ العرض والطلب**، أي بآليات الرأسمالية العالمية. وبذلك انتقلت بؤرة العالم العربي من الأرض الخضراء الى الأرض الصفراء. وقد وصفت الأدبيات العربية هذا التحول بأن حقبة **«الثروة العربية»** قد حلت محل حقبة **«الثورة العربية»** ولكن بتعبير ماركسي، فان الذي جرى هو أن التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية **التابعة** المتوطنة في قطاعات الأرض العربية النفطية «الصفراء» اصبحت هي التي تقرر مقدرات التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية المتوطنة في قطاعات العالم العربي التي انطلقت منها حركة **التحرير** العربية المعاصرة، ومعها **المنطلق القومي** العربي المعاصر، ولم تهدر حركة التحرير العربية وحسب، تلك الحركة التي أهدرت بسبب الهزيمة في وجه اسرائيل، أي في وجه الهجمة الأمبريالية/ الصهيونية، قبل أن تهدر في وجه التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية العربية **التابعة** المتوطنة في أرض النفط «الصفراء» بل أهدر أيضا **المنطلق القومي العربي، ومعه في النهاية فكرة الانتساب الى «أمة واحدة»** ولم يكن سبب إهدار المنطلق القومي هو عنصر خارجي في المقام الاول. وأعني بذلك الهجمة الصهيونية الأمبريالية بل عنصر **داخلي** للعالم العربي. وبالذات التباين بين التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية في قطاعي الأرض العربية، «الأصفر» و«الأخضر»، وتعاظم شأن القطاع التابع، بينما أهدر شأن القطاع الذي قاد عملية التحرير العربية. وبتعبير مختصر، بسبب **غياب عامل «الحياة الاقتصادية المشتركة»** على اتساع الأرض العربية، أحد المكونات الأساسية لقيام أمة واحدة اصلا.

ويطرح **فوزي منصور** في نهاية كتابه (ص. ١٩٢-١٩٤) فرضا نظريا هو «أن تتوصل بورجوازية الوطن العربي الى اتفاق مع الصفوة الثرية لهذا الوطن (مشايخ النفط وأمراؤه وملوكه) يحوّل هذه الصفوة الى بورجوازية مالية، ويمضي الطرفان يدا في يد في مشروع عملاق لتنمية الامكانات الاقتصادية للوطن العربي لجعل هذا الوطن مشروعا ناجحا من جديد، على اساس مستقل، ونكاد نقول : على اساس الاعتماد على النفس والتمركز على الذات» وأتصور أن هذا الفرض **ليس مطروحا أصلا** ذلك أن التشكيلية الاقتصادية/ الاجتماعية التابعة في الأرض العربية هي التي سوف تكون، بمقتضى هذا الفرض المتحكمة في التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية الكفيلة بانجاز مشروع تنموي استقلالي. ولذلك **تنتفي** فكرة أنه من الممكن أن يكون للنفط العربي دور **تحريري** وقومي طالما **تتحكم** في مقدرات الأرض العربية التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية التابعة الراهنة.

ولذلك، من الصعب الأدعاء، في الظروف الراهنة للوطن العربي، بأن المتحكم في مقدراته هو **عنصر توحيدي داخلي**، عنصر يمكن نسبته الى قوة جاذبية التوجه **«القومي»**، أو الاحساس بالانتماء الى **«أمة واحدة»**، بل أضحى المتحكم في السياسات العربية **تأثير عوامل خارجية ضاغطة** في اتجاه التمزق العربي عبر **مرتكزات** لها في صميم الأرض العربية. إن ما يجرى في المغرب العربي، وبالذات تعاظم شأن التيار الاسلامي السلفي هناك، هو رد **فعل** لعامل خارجي هو عملية الاندماج الاوروبي. وكثيرا مما اضحى يقرر سياسات منطقة الخليج انما تحكمه التغيرات الواقعة في المنطقة الاسلامية غير العربية شرقي منطقة الخليج، والتي اتخذت أبعادا خطيرة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي..**ثم هل يمكن التهوين من شأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية. وهي- باعتراف الأطراف «القومية» العربية جميعا- الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، قبولها مبدأ الاعتراف باسرائيل ومن جانب واحد، بينما ينهض الفكر القومي العربي على أن المواجهة مع اسرائيل هي قضية «وجود» لا قضية «حدود»؟**

هل من سبيل كي تستعيد التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية الكفيلة بانجاز مشروع تنموي استقلالي في الأرض العربية موقع الصدارة، وأن تستعيد القدرة على توجيه مقدرات هذه الأرض، وأن تكون مرتكز «مشروع قومي عربي مستجد؟ **هل من عهد الناصر جديد في الملابسات الراهنة للأرض العربية؟ أم أن هزيمة عهد الناصر، وبتعبير اعم، هزيمة منطلقات أخرى للفكر القومي العربي، كفكر «البعث»** على سبيل المثال، هي ظاهرة **أكثر اصالة مما سجل من المجازات لهذه التيارات**، لأسباب تتعلق بصميم التشكيلة التي قاموا عليها منذ البداية؟ ألا تنهض فجاجة «قومية» صدام حسين اثناء أزمة الخليج دليلا على افلاس ما افرزه مشروع «قومي» بعينه من فكر وسلوك؟ **الى أي حد صحت المقولة أن التحرر العربي والقومية العربية- بصفتها الوعاء العام لهذه الحركة- وجهان لعملة واحدة؟**

وهذا يطرح اسئلة جديدة بأن نمعن فيها النظر ونحن نتحدث عن «التاريخ» ماالمقصود به؟ وماهو الأمد الزمني الذي نتحدث عنه؟ هل «للقومية العربية» وجود أبدي على حد قول «البعث» وهل من الممكن الادعاء بأن مرجعيتها تسبق كل مرجعية أخرى؟... ثم هل من «أمة عربية» بمعزل عن الرأسمالية؟ وهل نملك أن نغض النظر عن «الرباط الاقتصادي» بصفته دعامة لاغنى عنها لتحقيق تماسك هذه «الأمة» وترابطها؟... وما دمنا سلمنا بأن «الأمة» قد تقوم دون مانظر الى «الرباط الاقتصادي»، ودون مانظر الى «النمو الرأسمالي» فلماذا نسلم بأن مرجعيتنا لابد أن تكون **«أمة عربية» وليست أمة اسلامية؟** إذ ثمة شواهد عديدة من الممكن الاستشهاد بها للقول بأن منطلق الاسلام، لا منطلق «القومية العربية»، اصبح مصدر قوة الدفع، ونقطة ارتكاز أي مشروع عربي وارد القول بأنه يقوم على «الاعتماد على النفس والتمركز على الذات».. ذلك مع ادراكنا **أن فكرة الاستعاضة عن «الأمة العربية» بـ «الأمة الاسلامية» انما هي تكريس لهيمنة التشكيلة الاقتصادية/ الاجتماعية التابعة على غيرها من التشكيلات على امتداد الأرض العربية، وتأكيداً لترسيخ التبعية بدلا من إرساء أسس إحياء حركات التحرر العربية.**

إن دراسة د. **فوزي منصور** قد مست هذه الاشكاليات التي اصبحنا بأحوج الحاجة الى إمعان النظر فيها..فان ماعترى العالم من تغيرات جسيمة منذ انتهى **فوزي منصور** من تأليف كتابه (على الصعيد العالمي زوال العالم الاشتراكي، وعلى الصعيد الاقليمي، حرب الخليج بمضاعفاتها البعيدة المدى) قد جعل إمعان النظر هذا اكثر إلحاحا.. ولايبدو لي نهوض لحركات التحرر مستقبلا، اقليميا وعالميا، ما لم تسبقها دراسات نقدية فاحصة بشأن هذه الإشكاليات تحديداً.

الليبرالية الغربية
ووجهها القبيح المُيمم شطرنا

د. يمنى طريف الخولى

فى أوائل شهر مايو نشر الاقتصادى البارز الدكتور «حازم الببلاوى» مقالتين فى الأهرام بعنوان(**عن الفكر الليبرالى**(١)،(٢)) تقومان علي أن الانهيارات المتوالية للأنظمة الشمولية المغلقة ،التى شهدها العقد المنصرم ،تعنى أن الليبرالية استعادت -أو يجب أن تستعيد-أراضى شاسعة كانت قد فقدتها،وبعد عرض سريع لبعض معالم الليبرالية وأهم أعلامها والإضافات المعاصرة ،يخلص إلي أن:«الليبرالية وهى تدعو إلي الحرية وحقوق الإنسان،فإنها تساعد على مزيد من الكفاءة الاقتصادية ،وقد تحقق فى ظلها -عملا -مزيد من العدالة والمساواةبين الأفراد وبذلك تمثل عنصرامن عناصر التقدم وإذا كانت الليبرالية دعوة إلى الحرية وإلى الكفاءة فإنها وبنفس الدرجة دعوة إلى السلام،فلم يخبرنا التاريخ عن أية حروب وقعت بين دول تأخذ بالنظم الليبرالية ،فهذه نظم منطقها الحوار والمنافسة وليس القهر أو الحرب(!!!) ولعل أهم ما تتميز به الليبرالية -فى اعترافها بحقوق الأفراد وحرياتهم-هو قدرتها علي التسامح والتعايش مع مختلف القيم التى يؤمن بها كل فرد طالما لايحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل ،هذا التسامح فى التعايش مع مختلف الآراء والمعتقدات قد أعطى الليبرالية نضجا وعمقا»«الأهرام٤/٥/٩٢)

هكذا تبدو الليبرالية الغربية وكأنها تحمل بين جنباتها الفراديس السبع المعلقة والتى تتسع للبشر أجمعين فينتهى المقال بأنها «تستحق أن نعمل من أجلها ومن أجل تنقيتها».

بادىء ذى بدء يؤكد الدكتور الببلاوى أن الليبرالية هى مذهب الحرية- اسما ومضمونا وقد استعرض وجوها لإشكالية الحرية كما تحققها الليبرالية-وفقط الليبرالية- ،ليتوقف فى النهاية عند إمامها ورائدها **جون لوك**(١٦٣٢-١٧٠٤)قائلا : «إن ديمقراطية لوك تحمى حقوق الأفراد الأساسية وحرياتهم.ويؤكد لوك على اعتبار يصبح فيما بعد أحد أسس الليبرالية وهو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة.فالاعتراف بمجال خاص يستقل الفرد به دون تدخل يتطلب أن تتوزع الملكية ولا تتركز فى يدواحدة -ولو كانت يد الدولة- فالحرية تتطلب تنوع الملكيات .ومن هنا تصبح الملكية شرطا لحرية الأفراد»الأهرام» ٣/٥)

والواقع أن الملكية فى الليبرالية ليست شرطا للحرية ،بل هى الحرية ذاتها ،أو بتعبير **هارولد لا سكى** الذي يجسد به الليبرالية الأمريكية المعاصرةهى الحرية التى تحققت .فحين رفع لوك الشعار (الحياة..الحرية..الملكية) كان يبلور خلاصة الليبرالية فى أن الإنسان هو المالك الوحيد لحياته،ولا متداها الذى هو العمل ،والعمل يتجسد نائجه في ملكية خاصة هى التمثيل العينى للحرية ،فتكون غاية الحكومة هى الحفاظ على الملكية الخاصة،ويغدو الوطن فقط لاصحاب الضياع والعقارات ومن يملكون .**أما الأجراء الذين لا يملكون غير قدرتهم على العمل ،فقد أكد لوك فى أكثر من موضع أنهم ناقصو الأهلية والتعقل ولا يمكن أن يشاركوا في الحياة السياسية ولا فى حقوق المواطنين** وحرياتهم فما شأنهم بالوطن مادامو لا يملكون فيه شيئا؟! هكذا حيث لاملكية فلا حرية ولا مواطنة ولا إنسانية فكان من الطبيعى أن يتنامى الفكر الاشتراكى فيما بعد ليدافع عن حريات وحقوق ومواطنة الذين لايملكون.

وحرية الذين يملكون هذه توضح أن الليبرالية لم تكن أبدا المتحدث الرسمى باسم حرية الإنسان وفردانيته من حيث هو إنسان .علي العموم،ثمة مذاهب فلسفية أخرى تبوأت هذا الموقع ،أشهرها الوجودية وبعض تيارات التصوف ،فإن قيل إن الأمر متعلق بالمذاهب السياسية، قلنا إن حرية الإنسان وكرامته هو هدف الفلسفة السياسية أصلا ،وغايتها جملة وتفصيلا ،كل مذهب من مذاهبها يحاول تحقيق هذا الهدف من الزاوية

التي اتخذها ،والمنظور الذي تبدى له .الكل يحاول وليس الكل يصيب ولكن جميع مذاهبها تنطلق صوب هذا الهدف

ورب معترض:حتى الفاشية والنازية؟

أجل حتى الفاشية والنازية

فالأولى لم تقنع بحرية وكرامة المواطن في وطن ضعيف مقهور ،فانشغلت بعزة الدولة انشغالا أعماها عن عزة الفرد،واقعة في الخطأ التقليدي : خطأ الوسيلة التي تلهى عن الغاية ،أما النازية فلم ترتفع الدعوة بسيادة الجنس الآري وتحقير الجنس السامي إلا حين أمعنت الدولتان الليبراليتان الكبرتان :انجلترا وفرنسا في اقتسام المعمورة فيما بينهما وكأن العالم ملك لهما وحدهما ،فانطلقت الصرخة الألمانية النازية:نحن هنا !جعلها الضغط الليبرالي الاستعماري من أمام ومن وراء صرخة حمقاء هوجاء رعناء غير متريثة الخطى أومأمونة العواقب.

بطبيعة الحال ،ليس يعنينا الآن محاكمة الفاشية والنازية ،بل يعنينا لفت الأنظار الى حقيقة كشمس الجنوب مشرقة ومحرقة ،وهي أن حركة الاستعمار لم تكن إلا من الثمرات اليانعات لليبرالية ،وكوابحه التي رانت على الكواهل هي أياديها البيضاء على العالم الذي أصبح ثالثا ،المواطن فيه إنسان من الدرجة الثالثة.

ومن منطلق موقعنا في العالم الثالث الذي ذاق الأمرين -ولا يزال - من وبال الاستعمار والتبعية للغرب ،تبدو غرابة الدعوة لرفع لواء الليبرالية الغربية بقضهاوقضيضها وكما صنعها أعلامها زاعمين أنها سبيلنا الى الحرية والفردية والكرامة والظفر بالسعادة في الدارين .فنحن لم نمر بالمراحل التي مر بها العالم الليبرالي ،ولكن لانستطيع أن نغض النظر عن إيجابيات اسفرت عنها تجربته، ولكي نأخذ هذه الايجابيات بعين الاعتبار ،مع الحيلولة دون الانسحاق الحضاري في الغرب،يمكن أن نستفيد من علم الاستغراب ،بإحالتها إلى موضوع دراسة ونقد وتحليل وليس مصدرا لكل ما يرتجى ،فنضعها داخل أطرها الأوربية ،لنعلم أن الفارق الجوهري بين الليبرالية وسائر النظريات السياسية الغربية -ليس في الحرية والكرامة- بل في أنها تشكلت أولا كواقع أوربي، ثم صيغت لاحقا كنظرية ،بعكس سائر المذاهب التي تصوغ النظرية ثم تبحث عن تطبيقها ،لذلك قيل إن الليبرالية هي فلسفة الأمر الواقع.فإذا كانت الديمقراطية القائمة على العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين هي أهم الايجابيات ،فإنها



د. حازم الببلاوى

ليست حكرا على الليبرالية،أو صنيعتها ،بل هي اتجاه العصر الذي قامت الليبرالية بالتنظير لها ،وأهم فلاسفة العقد الاجتماعي **جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٧٨) قد شن حملة شعواء على قدس أقداس الليبرالية: الملكية الخاصة.**

كان نمو النظرية الليبرالية منذ أن بدأت دفاعا عن طبقة صغارالملاك الناشئة حديثا مرورا بليبرالية التجاريين ،ثم الفيزيوقراطيين في فرنسا-أنصار القوانين الطبيعية التي تحكم السوق وتكفل توازنه لتحقق الصالح العام بلا داع لتدخل الحكومة الذي يعد كفرا وتجديفا-حتى رأسمالية عدم التدخل في القرن التاسع عشر ..هو ذاته تطور الحضارة الغربية الحديثة منذ انهيار الاقطاع وازدهار الحياة في المدن وظهور البرجوازية ..وصولا إلي مرحلة الثورة الصناعية وانفجار المد الاستعماري وماتلاه من صنوف التبعية والاستعمار هو ما نعنيه بالوجه القبيح لليبرالية.

لقد أشار الدكتور الببلاوى إلي أن الفترة منذ نهاية الحروب النابليونية (١٨١٥)حتى قيام الحرب العالمية الأولي (١٩١٤) حتى أظهر فترات الحكم الليبرالي وخاصة في انجلترا ولم يشر إلى **أنها أيضا الفترة التي اجتاح فيها الاستعمار عالما الثالث كمهمة اضطلعت بها الدول الليبرالية إذ أفرزتها آليات الليبرالية ،وأكدتها أهداف الليبرالية وباركها أقطاب الليبرالية ،وحتى جون ستيورات مل (١٨٠٦-١٨٧٣)** الذى أشاد الدكتور الببلاوى بكتابه الرائع فى(الحرية) وهو كتاب يعد تاج الأدبيات الليبرالية..نجد «مل» لموقعه الشخصى فى شركة الهند الشرقية يندد باحتلالها ،ومع هذا يفسح صفحات فى كتابه المذكور **لحق وواجب الدول المتقدمة فى احتلال الدول المتخلفة لأنها بمثابة القاصر!!**إذ كان من الضرورى أن يتجه الفكر الإنجليزي-الليبرالي جدا- بمجامع نفسه لتأكيد المد الاستعماري،طالما أنه يؤمن مصادر المواد الخام للصناعات الغربية وفتح الأسواق لمنتجاتها ،والحيلولة دون ظهور صناعات تزاحمها في البلدان المتخلفة التي لا بد وأن تبقى هكذا .لينفتح المجال على مصراعيه -فقط في عالمهم-للمبادرة الفردية وهامش الربح والتنافس الخلاق ..إلى آخر مثاليات الاقتصاد الليبرالي ،الذي تهدف سياساته إلي تأكيد حقوق الإنسان-فقط الغربي أو الأبيض.أما إنسان الدول المحتلة - في الهند أو مصر أو الجزائر .الخ ،فلم تتوان الليبرالية عن سحب كل حق له -فضلا عن حق وطنه - في الحرية والاستقلال والكرامة..والحياة أحيانا كما في حالة شهداء حركات وحروب التحرير لذلك يبدو طبيعيا جدا ومتوقعا أن تنزع الولايات المتحدة اليوم إلي الاضطلاع بالدور الذي قامت به انجلترا وفرنسا بالأمس ،وهو السيطرة على مقدرات العالم وتنظيمه وتوجيهه بما يتفق مع مصالح الغرب،وطبقا لآليات العصر طالما أن أمريكا قد ورثت عن انجلترا وفرنسا عرش الليبرالية.

وبالمثل حين اندفعت الليبرالية الغربية لتأسيس المشروع العنصرى الاسرائيلي،وتأكيده وتكريس تفوقه ،فإنه يستوى فى تبرير موقفهم هذا أن اسرائيل حاملة لواء الديمقراطية الليبرالية فى الشرق الاستبدادى المتخلف أو أنها أقوى وأبهى انجازات المشروع الاستعمارى وأعلى أشكاله.

فتجلجل الصيحة بحقوق الإنسان فى الانتقال والإقامة حيث يريد ،ليكتسب أى شخص فى العالم -عدا الفلسطينيين المكدسين فى مخيمات البؤس-حق الإقامة فى فلسطين طالما انتمى لشراذم اليهود،ولا تقلق حقوق الإنسان الليبرالية قيد أنملة ولا تغير توجهاتها لتكسير عظام الفلسطينيين وتعذيبهم وهدم منازلهم وطردهم من أراضيهم ..طالما أن فى هذا ما يؤكد أهداف الليبرالية التى تتبلور على المستوى العالمى -الذي يتسع لنا-فى تكريس التبعية للهيمنة الغربية ونموذجها الحضارى .

لقد نوه د.الببلاوى إلي فضل فون هايك بكتابه (الطريق إلى العبودية) وصديقه **كارل بوبر** بكتابه الشهير (المجتمع المفتوح وخصومه)حيث أنهما تزعما الدعوة إلي الليبرالية فى عز أوان انحسارها إبان منتصف

هذا القرن،وهذا صحيح ،ولكن غير صحيح أن الليبرالية الغربية تتبلور أولا وأخيرا في واحدة من آلياتها وهي «المجتمع المفتوح للرأي والرأي الاخر ليشهد التعددية وتنافس الآراء والحوار العقلاني للانتقال من المشكلة لحلها بلا مبرر للزج في المعتقلات والسجن والإرهاب ..**فلو كانت هكذا فما بالنا بالليبرالية الغربية تدافع أحيانا عن مجتمعات أشد انغلاقا من كل ما تصور بوبر؟ذلك لأنها لا تناوىء الهيمنة الغربية ولا تعارض مصالحها أو وضعها كحضارة مركزية** .ففي تأكيد هذا وسيادة المشروع الحضاري الغربي كنموذج أوحد نجد الهدف النهائي لليبرالية الذي يؤكد حرية انسانهم وفرديته وكرامته والذي يمثل توجهها العالمي.

هكذا نفهم أنه لا معنى البتة لصيحة «المكيالين» التي نرددها الآن كثيرا ،فقد كان الاتحاد السوفيتي يشهد حق الفيتو في وجه كل قرار لمجلس الأمن يضر بمصالح العرب ومجمل العالم الثالث،وفقط عنادا في الليبرالية ،وإثر انهياره أو شكت الأمم المتحدة أن تغدو جهازا لرعاية المصالح الليبرالية ،فيبدو لنا أنها أصبحت بمعية الدول الليبرالية الكبرى أمريكا وانجلترا وفرنسا قد راحت تكيل بمكيالين والواقع أن المكيال واحد ووحيد يسري قسطاسا مستقيما صوب هيمنة وتكريس النموذج الحضاري الغربي.

وبالتالي فحين ينطلق بوبر وفون هايك لتأكيد أن الليبرالية هي فقط التي تدافع عن حرية الإنسان وتصون كرامته ،فيمكن جدا أن نوافقهما ،**شريطة أن نتفق معهما** قبلا على أن هذا الإنسان هو فقط إنسان العالم الغربي.والحق أن المرء حين يدرس بعناية فلسفة **كارل بوبر** سيجده نموذجا مثاليا للعبقرية الجبارة حين تنحصر في قمقم الحضارة الغربية شديد التألق،ويندهش لبصره النافذ كم هو حسير عما يتجاوز حدود العالم الغربي،فالحضارة عند بوبر بدأت مع اليونان،وعبر فجوة باهتة هي العصور الوسطى حطت الحضارة رحالها مع معجزة العلم الغربي الحديث والنموذج الليبرالي حتى الانتصار على الشيوعية لأنهامجتمع مغلق.وكل ماعدا هذا فراغات سوداء ولا يعرف بوبر عنها شيئا .وليس بوبر فريدا،كثيرون من عمالقة الفكر الغربي هكذا ،سواء أكانوا ليبراليين أم اشتراكيين،ولا غرو فالفيلسوف ربيب حضارته وصنيعتها ،يتحدث بلغتها ويبحث عن مصالحها ،ليحقق أهدافها.

الفرد والفرادة والغربة والاغتراب .

أن يأتي الانسحاق الحضاري في الغرب،ليجعلنا نتخلع عن موقفنا الحضاري ،فنتحدث بلغة الآخر نفس حديثه ونتخذ نفس موقفه ،وربما بتطرف أكثر فنهلل ونصفق لليبرالية بمجرد احتساب ضربة الجزاء ،وقبل أن تحرز هدفها المتاح وفي حمى التصفيق للفريق الليبرالي الذي يبدو منتصرا ،تنطلق صيحات تشد أزره وترفع رايته عن طريق التخلي عن أحر دعاويه وأعز شعاراته،كشعار إمام الليبراليين الفيزيوقراطيين فنستنت دي جورناي:(دعه عمل ..دعه يمر..إن العالم (أو السوق)يسير من تلقاء نفسه) أو أن ترفع الدولة يدها عن النشاط الاقتصادي ليس فحسب ،بل يذهب د.الببلاوي إلي أن تدخل الدولة لم يتم إلا بفضل الليبرالية ،في حين أن أصولها لم تبرر هذا التدخل-أو وجود الدولة أصلا- إلا لحماية الملكيات الخاصة،وكانت السويد هي أول دولة تتخذ اجراءات وتشرع قوانين تتدخل فيها بما يحمي مصالح العمال لا الملاك،أولها تحديد ساعات العمل بثمان وأربعين ساعة أسبوعيا ،وتظل تجربة السويد الرائعة تحمل المعالم الاشتراكية الجديرة بإعجاب الجميع،لا سيما وأنها ظلت بمنأى عن وبال الماركسية والشمولية .

على أية حال انتهت تماما رأسمالية القرن التاسع عشر (عدم التدخل) .وتنازل الليبراليون عن الركود المطلق على ما اسماه الكلاسيكيون باليد الخفية أو التوازن التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة،في آليات السوق.**وأقروا بدور للدولة وبضرورة تدخلها،وقد تم هذا تحت ضغط الفكر الاشتراكي كما أوضح** وفصل وأفاض جوزيف شومبيتر. وقد بلغت الاشتراكية ذروة تطرفها بالشيوعية ،وجاءت التطبيقات الماركسية كطريق مفض لها ،والنظرية الماركسية صيغت في إطار الثورة الصناعية وحصائلها ،فتبدو الآن ضرورة تركها ،وتجاوزها علي ضوء الثورة العلمية المعاصرة التي أفضت بالغرب إلى مابعد عصر التصنيع ،إنها ثورة انفجار المعلومات والسيبرنتيكا والحاسوب والاتمتة والهندسة الوراثية..الخ حيث لم يعد حجم (الملكية) هو المناط في تحديد هامش الربح وفائض القيمة والاستغلال والتفاوت الطبقي.. بل المعلومات وتقاناتها هي المعول،وهي أيضا الطريق الأكثر حسما لتحقيق الحياة الكريمة للجميع ومجتمع الكفاية والرفاهية.الخ..فاستنفد الصراع بين اليمين الليبرالي واليسار الاشتراكي صلب مبرراته،تراجع الثاني مثلما تراجع الأول من قبل ،انتهى تطرف الاشتراكية بانهيار النماذج الماركسية المعاصرة مثلما انتهى تطرف الليبرالية بانهيار رأسمالية عدم التدخل التي حار بها الاشتراكيون في القرن الماضي.انتهت الحرب الباردة التي طالما اشقت الغرب،اقترب الطرفان أو اندمجا ،فازدادت الحضارة الغربية تكتلا،وتعملقا،لتصبح الهيمنة الغربية المتفاقمة تفاقما سرطانيا هي المركب الجدلي الناتج.

كل الأحزاب الاشتراكية الآن تحمل قيما ليبرالية كالتعددية ورفض الشمولية والتخطيط المركزي،كما أن الليبرالية المعاصرة ادخلت في نسيجها قيما اشتراكية كدور الدولة ،حقوق الطبقة العاملة بالمعاشات والتأمين الصحي والنقابات والأجازات ..إلا أن دعواها الأزلية بفتح المجال للملكية الخاصة أثبتت ذاتها علي أنقاض الانهيار المدوى للنماذج الماركسية التي رفضها الكادحون والعمال قبل سواهم فثبت بطلان عقيدة الشيوعيين بأن الملكية العامة هي السبيل لليوتوبيا الموعودة خصوصا مع تعثرات القطاع العام ،أو أن الملكية الخاصة هي أصل كل شر في المجتمع.وهذا تعبير روسو. لابد الآن من الاعتراف بدورها الخلاق ورغم الاختلاف حول مجالاتها وحدودها جاء «فوكوياما» ليعلن نهاية التاريخ في مربع الليبرالية الغربية.

إن ثوراتهم المتلاحقة وصولا إلي الثورة العلمية المعاصرة من ناحية،والاستعمار والتبعية من الناحية الأخرى ،هذا جعلهم يرثون الأرض وماعليها .فتوضع قضية الملكية في بؤرة انشغالهم -أتكون عامة أم خاصة؟وحين ترجح إحدى الكفتين تتبدى لهم نهاية التاريخ وخاتمة المطاف.

لكن نحن .في العالم الثالث أفليس يشغلنا إلا قضية الملكية؟أو ليست لدينا تحديات أهم تجعلنا نرفض التصديق علي هذه النهاية المزعومة للتاريخ؟في عالمنا العربي الذي يتسارع تراجعه من على الخريطة العالمية يوما بعد يوم حتى بات المرء يخشى انقراضه في لحظة ما ،هل تركت فيه الليبرالية الغربية – وبعد أن أحكمت قبضتها -ما يتسع لأن نعمل فيه«من أجلها ومن أجل تنقيتها» الأهرام ٥/٤.

أم ترانا يكفينا أن ننام ملء الجفون مستكنين إلي صفقة استيراد حقوق الإنسان والفردية والحرية والكرامة كفائض انتاج أو غنيمة من غنائم انتصار الليبرالية مستغنين عن الانجاز والفعل المبدع الخلاق الذي يعي موقفنا الحضاري وتحدياته ،وكفى الله المؤمنين شر القتال.





صفوان أبوالفتح

فضيلة الشيخ يؤسس أول حزب شيوعى فى الشرق الأوسط

د. رفعت السعيد

الإسم : صفوان أبو الفتح الفقى.
تاريخ الميلاد : عام ١٨٨٢
محل الميلاد : السنيطة ـ مركز أجا ـ دقهلية.
المهنة : أزهرى ـ مدرس لغة عربية
الموقع التنظيمى : السكرتير العام المساعد للحزب الشيوعى المصرى (١٩٢١ ـ ١٩٢٤)
تاريخ الوفاة : ٧ يناير ١٩٦٥

.. فى عام الثورة العرابية ولد **صفوان أبو الفتح**، وعلى مدى حياة طويلة امتدت ثلاثة وثمانين عاما ظل يحلم بالثورة ويضحى من أجلها، ويهبها كل مايملك.

والشيخ **صفوان أبو الفتح** هو أحد رواد الاشتراكية المصرية، وعندما تأسس الحزب الاشتراكى (الأول) عام ١٩٢١ كان من أوائل المؤسسين الفاعلين، وكان الأكبر سنا..

وفى عام ١٩٢٤ عندما قبض على قيادة الحزب فى أول قضية شيوعية، كان المتهم الثالث، وكان أكبر المقبوض عليهم سنا (٤٢) عاما.

.. كان متوهجا كلهيب يصعب إطفاؤه. تسمع عنه فى كل مكان، يعمل للاشتراكية بكل وجدانه، يتلمس طريقه إلى الجماهير يدعو لأفكاره، يتحدى طغيان السلطة، وطغيان الدعاية المضادة، وينسج من ثقافته الاسلامية حججا تحمى الاشتراكيين من خصومها..

الأستاذ

ونحاول أن نجمع انطباعات الرفاق والخصوم.. عنه :

* «عندما أسسنا شعبة للحزب الشيوعى فى المنصورة كان يأتينا لمتابعة نشاطنا مسئولون من القيادة أذكر منهم الشيخ **صفوان أبو الفتح**» [**السعيد المصرى**. صانع أحذية بالمنصورة ـ راجع محضر النقاش معه فى : د. رفعت السعيد ـ تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ـ المجلد الأول ـ ص ٣٠٧]

* «كان لى أخ أصغر منى اسمه **محمود دويدار** وكان يعمل صانع أحذية فى محل بالأسكندرية يمتلكه أخو الشيخ **صفوان أبو الفتح** وكنت بطبيعة عملى فى السكة الحديد أكثر من التردد على أخى بالأسكندرية، وتعرفت هناك على الشيخ **صفوان**، وكانت نقطة تحول فى حياتى فقد نظم لى أفكارى وخواطرى، وشرح لى الكثير من المبادئ الاشتراكية» [**محمد دويدار** ـ عطشجى بالسكة الحديد ـ راجع محضر النقاش معه فى المرجع السابق ـ ص ٦٥٠]

* «تتلمذت فى الحزب على يد الشيخ **صفوان أبو الفتح**؛ من علماء الأزهر، وهو أستاذ أزهرى عظيم، كنا نسميه «أستاذنا» كان يكتب كل المنشورات، وكتب برنامج الحزب، وكان يطبق الاشتراكية كأن النبى محمد قال بها، كان نارا حمراء متوهجة، وعندما أصبح زعيما فى الحزب خلع العمامة ولبس البدلة، وقد لعب دورا وسط الأزهريين، وكسب الكثيرين منهم إلى صفوف الحزب، أذكر منهم شيخا مهيبا اسمه **الشيخ مهدى**» [**عبد الرحمن فضل** ـ تجار ـ راجع محضر النقاش معه فى المرجع السابق ص ٣٢٨]

هكذا تكلم عنه الرفاق.. فماذا قال الخصوم

٢

لنقرأ ماذا قالت عنه حيثيات حكم محكمة جنايات الأسكندرية فى القضية رقم ٣٩٣ محرم بك لسنة ١٩٢٤ :

والمتهم الثالث **صفوان أبو الفتح**، وهو مدرس فى إحدى المدارس كان يملى على التلاميذ بعض الأمالى (الموضوعات) التى يحبذ فيها الشيوعية»

وتمضى الحيثيات قائلة : «وحيث إن المتهمين **محمود حسنى العرابى وانطون مارون وصفوان أبو الفتح**... هم زعماء الحزب، وأشدهم تحمسا للشيوعية، وأكثرهم نشاطا فى بث دعوتها، وهم بذلك أعظم خطرا فيتعين التمييز بينهم وبين باقى المتهمين فى العقوبة، وتدعو إلى معاملتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات»

ثم «حكمت المحكمة بمعاقبة.. **صفوان أبو الفتح** بالسجن ثلاث سنوات»
[الأهرام ـ ٧/١٠/١٩٢٤]

وأظل أحلم بالإمساك بخيط معلومات كافية عن هذا الشيخ المحير.. وتظل الأسئلة تلاحق المؤرخ وتؤرقه حتى يجد الفرصة ليجرى حديثا مع **فاطمة** ابنة «أستاذنا» **صفوان أبو الفتح**.

واستمع إلى تفاصيل غريبة.

ولد صفوان لأب ريفى غنى، استمد من ثرائه عنجهية وتسلطا ونزعة استبدادية لا تقف عند حد، والأب لم يتعلم، ولا يريد لأحد من أولاده أن يفعلها ويتعلم، الأرض كافية والرزق يكفى ولا حاجة بهم إلى التعليم.

وفى كتّاب قرية «السنيطة» يذهب الأولاد عاما أو عامين يفكون الخط ويحفظون قليلا من القرآن، ومن الكُتّاب إلى الحقل لينسوا كل ماتعلموا أو أكثره.

لكن صفوان كان استثناءً، ذهب إلى الكتّاب وتعلق به، تعلق بالعلم والقراءة، وتعلق أكثر بالقرآن الكريم، الفتى يريد أن يتعلم، والأب الصارم قال كلمته القاطعة.. إلى الغيط ياولد.

والولد يتمرد، فينفجر الأب الصارم المستبد غضبا وثورة. والأم تشهق فزعا، الأخوة جميعا ينكمشون فى أعمق أركان الدار فثورة الأب عاتية، وصفوان يفجر بركان الغضب، ويفجر معه قرارا صارما أن يترك الولد بحثه المستمر عن العلم.. ويذهب إلى الحقل، سرا يتعلم الفتى، سرا يحفظ القرآن، سرا يقرأ ويكتب، وكأنه يرتكب جريمة.. حتى اقترب من الخامسة عشرة وأصبح قادرا على الاعتماد على نفسه. **فاستجمع** كل

إرادته، وكل محبته للعلم، وكل رغبته فى أن يحفظ القرآن ويعرف معانيه.. استجمع صفوان كل ذلك وألقى نظرة وداع أخيرة على الأم والأخوة والدار والحقل والبلدة، ترك ذلك كله خلف ظهره كى يحفظ القرآن ويتعلم.

حرمانه من الميراث

وفى رحاب المعهد الأحمدى بطنطا استقر به المقام، مجاورا يعيش على الجراية ويقضى كل اليوم فى الحفظ والتعليم، الأب الغاضب ازداد غضبا، لقد فعلها الولد وتمرد وخرج عن طوعه، والولد الصلب المراس قابل عنادا بعناد، واستمرت القطيعة حتى النهاية.

ويموت الأب، وتتوزع الأرض على الإخوة، وهو لاتصيب له فقد حرمه الأب من الميراث، لكن الأخوة لا يلبث بعضهم أن يفقد ماورث، ولايجدون من ملجأ سوى صفوان الذى أصبح مدرسا واستقر فى الأسكندرية ليمد لهم يد العون ومنهم أحمد الأصغر سنا الذى استطاع بمساعدة صفوان أن يفتتح ورشة الأحذية التى قضى صفوان على بابها ساعات طويلة يلقن العديدين مبادئ الاشتراكية.. ومنهم محمد دويدار عطشجى السكة الحديد الذى أصبح فيما بعد أحد قادة الحزب.

.. ونعود للفتى المجاور فى المعهد الأحمدى، ينهل من العلم بشغف سنوات الحرمان الطويلة، يتفوق ويواصل رحلته فى الأزهر الشريف ليتخرج أستاذا للغة العربية، ويعين فى مدرسة سعيد باشا الأول بالأسكندرية ثم مدرسة العروة الوثقى.

فى حى كرموز يستقر، يتزوج من قريبة أحد زملائه المدرسين ويبدأ رحلة حياة مستقرة.

ولكن من أين للفتى المتمرد أن يعرف طعم الاستقرار.

العقل المثقل بالأسئلة يبحث عن إجابات، والنفس الرافضة للظلم والاستبداد حتى استبداد الأب تبحث عن خلاص لكل المظلومين، وعبر الأسئلة الباحثة عن إجابة، وعبر التمرد الرافض للظلم يمسك صفوان بخيط الاشتراكية، ويمزج بين قراءاته الاشتراكية وبين معرفته العميقة بعلوم الدين وتعاليم الإسلام وتراثه، وينسج من ذلك كله فهما عميقا للاشتراكية المصرية..

فهما يمكن أن نتخذ نموذجا له نص برنامج الحزب الشيوعى (الأول) الذى صاغه **صفوان أبو الفتح** وفقا لرواية أحد الكوادر القيادية للحزب **«عبد الرحمن فضل»**

ومنذ عام ١٩٢٠ يعمل صفوان أبو الفتح وعدد آخر من الاشتراكيين المصريين على تأسيس حزب اشتراكى مصرى، وفى أغسطس ١٩٢١ يعلنون تأسيس الحزب، ويصبح الشيخ صفوان عضوا فى اللجنة المركزية.

ويتعرض الحزب الوليد لهجمات شرسة..

الوفديين يعتبرون أن كل من ليس وفديا منشق عن الأمة، **والحزب الوطنى** يقول على لسان أحد أشهر كتابه **«فكرى أباظة»** أن مهمة الحزب الشيوعى أنه سيكون **«موقعاتى» بين الطبقات».**

أما مراسل التايمز اللندنية (وهو انجليزى طبعا) فإنه يهرع إلى مفتى الديار المصرية ليطلب فتواه هو أيضا. وينهال الغضب البرجوازى على الحزب الوليد، ويتردد البعض من مؤسسى الحزب ويعلن بعضهم «أن المبادئ الشيوعية كثيرة على مصر فى الآونة الحاضرة» ويصمد البعض وكان **الشيخ صفوان** من الصامدين، بل لعله كان على رأس الصامدين..

وتأتى فترة السجن..

إنهم أول مجموعة شيوعية تسجن فى تاريخ مصر، بل فى كل منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية وإفريقيا.. ألم يؤسسوا أول حزب شيوعى عربى وأفريقى؟

وفى السجن يحرمون من حقوق السجين السياسى، بل ومن حقوق السجين العادى، ويضربون عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة، وأثناء الإضراب تسوء حالة الرفيق **«انطوان مارون»** ويحاول الجميع اقناعه بالعدول عن الإضراب حفاظا على حياته لكنه يرفض، ويستشهد **انطون مارون ليكون أيضا أول شهيد شيوعى مصرى وعربى وأفريقى**، ويصمد صفوان ورفاقه فى إضرابهم حتى يحققوا مطالبهم.

وتنتهى السنوات الثلاث ويخرج الشيخ **صفوان** مفصولا من عمله ولا يكون أمامه سوى العمل فى بعض المدارس الخاصة.

والأمن لا يكف عن مطاردته، بل لا يكف عن مواصلة ضغطه على زوجته وأسرتها، هذا الضغط الذى بدأوه منذ أدخلوه السجن، لكن العنيد كان قد اختار زوجة عنيدة.. رفضت الضغوط وصممت على أن تصمد إلى جوار زوجها الصامد أمام إعصار لا يتوقف..

لا يتوقف.. فقد ظل الأمن يلاحقه حتى آخر سنوات العمر، فكم من مرة استدعوا الرجل الذى جاوز الثمانين ليواصلوا ذات الأسئلة المملة، وذات المماحكات السخيفة.

.. وفى يناير ١٩٦٥ يلفظ واحد من أشجع رواد الفكر الاشتراكى المصرى أنفاسه، ولكن نضاله وتضحياته تبقى كدرس لكل الأجيال الآتية.

الوعى الفطرى

وتبقى أيضا كلماته التى مزجت بين الثقافة الأزهرية الرفيعة والإدراك الواعى للمبادئ وللنظرية.. ونستعيد معا كلمات الشيخ مصطفى صفوان التى صاغ بها مقدمة الحزب الاشتراكى المصرى الأول فى أغسطس ١٩٢١ :

«فى تلك الآونة التى تعصف فيها النظم الرأسمالية الفردية بحياة بنى الإنسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم، تبث النظم و المبادئ الاشتراكية فى الأفئدة المعذبة لإيجاد الإنسانية وإغاثتها من بطش القوى الظالمة، وتحقيق غايات العدالة الطبيعية من تأييد عواطف التآخى والسلام فى المجتمع الإنسانى، والقضاء على افتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد، وسعوا إلى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة.

ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استعمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها. كذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة.

لذلك كان من الضرورى أن يمتد إلى بلادنا صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح.. وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمال فى مصر لتأليف الحزب الاشتراكى، وهذه هى مبادؤه التى سيعمل على تحقيقها..»

نعم ياسيدنا الشيخ يد الاستعمار امتدت إلى مصر ولم تزل تمتد، استلبت حريتها ولم تزل، استغلت أرزاقها وجهود بنيها ولم تزل، والغنى الفاحش يتضاعف، والبأساء تشتد، وطيفك الجميل والشجاع لم يزل يحلق فى سماء الاشتراكية المصرية.. ليعلم تلاميذ تلاميذك جيلا بعد جيل كيف يواجهون المحنة بشجاعة كشجاعتك، وإصرار كإصرارك... فهل يستطيعون؟

أقصد هل يستحقون أن ينتسبوا إليك؟



فيلم امرأة آيلة للسقوط لمدحت السباعى
دراسة حالة فى السينما التجارية المصرية

أحمد يوسف

قد يكون من شطط الأحلام أن نتمنى أن يصبح التيار الرئيسى فى السينما المصرية ملكا للمبدعين وحدهم من الفنانين السينمائيين، فقد كانت السينما - ومازالت - فى الأغلب الأعم من تاريخها ملكا لمن يتعاملون معها بوصفها صناعة وتجارة، بل إن من الحق القول أن هؤلاء الصناع والتجار قد ساروا بالسينما شوطا فى طريق تطور آلياتهاوآلاتها، وهى الآليات والآلات ذاتها التى قد يستخدمها أصحاب الطموح الجمالى أو السياسى، ليحققوا من خلالها أعمالا سينمائية فذة، تقف على قدم المساواة مع قصائد الشعر، والسيمفونيات، والروايات، بل والفلسفة أيضا.

وربما يكون تعسفا أن نطلب من كل صناع السينما أن يتخلوا عن نزعتهم «التجارية»، وهو الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى الأفلام على قدر طموحها وطموح أصحابها. ولن تخطئ عينك منذ اللقطة الأولى فى فيلم «امرأة آيلة للسقوط» أن صانعه مدحت السباعى - مؤلفا ومخرجا - يضع عينه على الجمهور، يريد أن يستحوذ على أحاسيسه ومشاعره، وأن يمسك بتلابيبه، يثير فى نفسه البهجة، والألم، والتوتر، لينتهى به إلى الفرح الغامر، فى نهاية سعيدة ترقص لها القلوب طربا، بعد أن ينجح مدحت السباعى فى إنقاذ بطلته البريئة، قبل ثانية واحدة من تنفيذ حكم الإعدام فيها.

يحملك مدحت السباعى فى فيلمه «إمرأة آيلة للسقوط» عبر ساعتين من الزمن فى رحلة طويلة من تاريخ السينما المصرية، تستدعى إلى ذهنك ميلودراما حسن الإمام وبطلاته من فتيات الليل، اللاتى يجسدن الصورة الرومانتيكية من «البغى الفاضلة»، كما تستدعى إلى ذهنك الأفلام الغنائية، التى تحتشد بالأغنيات والرقصات والصخب الحسى العاصف، لكنها تستدعى أيضا بعضا من أسلوب وأجواء نمط الفيلم البوليسى، بما يحفل بغموض البحث عن جريمة غامضة، وتشويق التعاطف مع الأبطال والبطلات فى رحلتهم للبحث عن دليل البراءة.

ذلك هو الطرح الحقيقى لمدحت السباعى فى فيلمه : **أن يجمع «توابل» السينما المصرية التجارية فى سلة واحدة**، جمع فيها جيشا جرارا من الممثلين أصحاب الأسماء اللامعة، حتى ضاقت بهم السلة أو كادت، فلا يجد البعض منهم فرصة إلا لكى يقول جملة أو جملتين، ثم يمضى إلى حال سبيله، ويضيع من ذاكرتك وذاكرة الفيلم، ولا تبقى ماثلة أمامك طوال الوقت إلا «إمرأة آيلة للسقوط».

انتقائية الأسلوب

لن تعرف أبدا لماذا هى «آيلة للسقوط»، أو ماذا يريد مدحت السباعى باستخدام هذا التعبير الشائع فى عالم مقاولى البناء، وتجار الأسمنت والطوب، إلا أنك سوف ترى منذ البداية إمرأة تتفجر جمالا (يسرا)، تنخرط فى صخب بالغ فى رقصة مثيرة، بين السكارى والأثرياء الطاعنين فى السن، لتدرك على الفور أنها تدير ماخورا، وتطوف بعد رقصتها بالشاربين ولاعبى القمار، توزع قبلاتها الحارة، حتى يأتى هادم الملذات الرخيصة، متجسدا فى صورة ضابط شرطة شرس، يقتحم المكان بقواته وينهال على

الجميع صفعا وركلا، ويدفعهم إلى سيارة الشرطة، بين صرخات الهلع التي تطلقها تلك المرأة، التي يقول عنها الفيلم إنها «إيلة للسقوط».

في المشهد التالي يكشف لك مدحت السباعي ذلك «الملعوب»، حين يتكشف الأمر عن عصابة خطيرة محترفة، تشارك فيها أحلام، المرأة البغي بجسدها ومفاتنها، بينما يتزعمها الشرير محسن **(محمد كامل)** الذي سبق لك أن رأيته في المشهد السابق متنكرا في حذق بالغ في زي ضابط الشرطة، جامعا للغنائم من جيوب الضحايا ومن فوق مائدة القمار، وها هما يتقاسمانها في فرح غامر، وهما على يقين من أنهما استطاعا تحقيق الجريمة الكاملة، لأن الضحايا لن تواتيهم الجرأة على الذهاب للإبلاغ عن الواقعة، التي تتضمن اعترافهم بارتكاب المباذل والمساخر.

لا يعتقد مؤلف الفيلم ومخرجه أن الجمهور على قدر من الفطنة والذكاء بحيث يفهم ماتقدم من قسم«العرض» الدرامي، وعالم الشخصية الرئيسية فيها، أو لعل **مدحت السباعي** أراد أن يقدم لجمهوره وصفا تفصيليا لنشاط العصابة متعددة المواهب، حيث يبدو أن أحلام تقضي وقت فراغها من اللصوصية والاحتيال في التقاط زبائنها من الحانات الليلية، وتسخر من ذلك «الجرسون» حمدى**(عبد العزيز مخيون)**، الذي يهيم في هواها عشقا على طريقة «**آلام فيرتر**»، فينظرها صامتا في وله وتدله، بينما هي تصده في سوقية رخيصة حتى يستدعيها زعيم العصابة للبدء في عملية جديدة، سوف تكون هذه المرة اقتحام إحدى الشركات أثناء الليل لسرقة خزينتها.

في مشهدين متتاليين، دون رابط بينهما، سوف تتبدى «**انعقائية**» **أسلوب مدحت السباعي**، في انتقاله من التصوير «الكارتوني» للطريقتالتي تتنكر بها أحلام في ثوب إمرأة حبلى، فتضع وسادة فوق بطنها وتحت ملابسها، وتتحسسها بكاريكاتورية مضحكة، وهي تتأمل نفسها أمام المرآة، إلى انتقال الفيلم إلى استطراد طويل في أسلوب الأفلام البوليسية، بأضوائها الخافتة وظلالها القاتمة وزوايا التصوير الغريبة وتلاحق اللقطات في مونتاج سريع. إن أفراد العصابة يتسللون إلى الشركة، يلبسون القفازات الجلدية، ويمضون في ممرات طويلة، بينما يكون الحراس لاهين في المسامرة. وفي الوقت الذي تنتظرهم أحلام المتنكرة خارج أسوار الشركة، يكون اللصوص منهمكين في فتح الخزانة العامرة بالمال، حتى تدوى فجأة صفارات الإنذار، ويهرع الحراس مهرولين ويتساقطون قتلى حين يتبادلون إطلاق الرصاص مع العصابة، التي تنجح في الهرب من المكان، بعد مزيد من اللقطات لتوتر أحلام وهي تقود السيارة بعيدا عن مسرح الجريمة.

أبدا لن تسأل أحلام عن جرائم القتل التي ارتكبت، رغم ماسمعته من دوى الرصاصات المنهمر، وتصدق براءة كاملة مايؤكده لها مرة أخرى بأن العملية «نظيفة». وعلى كل حال، فكل ما يشغل بالها هو الحصول على حصتها من الغنيمة، والإعراب عن فرحتها بالانطلاق في الهرج المبتذل.

ولأن الفيلم مايزال يتبع منطق تتابع الرقصات والجرائم، فقد حان الوقت لانطلاق أحلام في رقصة لرجل ثرى فظ، غليظ الحس، يدعى سيد بك **(خيرى بشارة - المخرج)**، ولأنه تاجر أدوات كهربائية، فسوف تمنحه أحلام أغنية تتغنى بالأسلاك والمصابيح ومفاتيح الإضاءة والإظلام، في تلميحات جنسية هي أقرب للتصريح والفحيح، فيخر لها سيد بك يغمرها بأوراق المال، ويشاركها الرقصة الماجنة، لكنه سوف يختفي بعد ذلك من الفيلم تماما بعد أن يكون **خيرى بشارة** قد رد دينا سابقا لزميله **مدحت السباعي**، الذي ظهر في لقطة مماثلة من فيلم «آيس كريم في جليم» !

انقلابات ميلودرامية وذروة مصطنعة

بعد ذلك القسم المترهل من عرض الشخصيات وعلاقاتها، يأتي دور التحولات الدرامية المفاجئة، عندما تصحو في نفس أحلام أمنيات الاستقرار في حياة عائلية هادئة، والبحث عن : «**بيت وراجل واحد بس.. أغسل، وأكنس، وأحمل، وأخلف**». ويحاول الفيلم أن يصيغ لذلك التحول في شخصية أحلام مبررا دراميا متعسفا، بأن تعلم أن إحدى صديقاتها وزميلتها في «المهنة» قد تزوجت من حبيب قديم، ليستطرد الفيلم إلى منعطف جديد - أو بالأحرى قديم - بالعودة إلى «فلاش باك» يحاول أن يفسر به جانبا من حياة أحلام وماضيها، في لحظة افترقت فيها عن خطيبها شكرى **(محمود حميدة)**، لأنها كانت تبحث عن الحصول على «**الحرية**» بتحقيق الثراء السريع، عن طريق الزواج برجل غنى، ويعود الفيلم لتستكمل «مونولوج» الندم : **يافرحة ماتمت، فقت لقيت نفسى لا حرة ولا حاجة. لقيت نفسى في أيد أوطى ناس، شوية صيع وحرامية.. مش هي دى عيشة الحرية.**

في قفزة أخرى، وعلى طريقة السرد الركيك، تنتقل الأحداث سنوات، تكون فيها أحلام قد تزوجت من «**الجرسون حمدى**» لكن الحلم - كما ينبغي لمنطق الأحداث الميلودرامية وكوارثها المتتالية - يسفر عن كابوس رهيب، حين يقع الزوج فريسة للإدمان، ويصبح عاطلا ذاهلا عن الحياة، عاجزا عن الوفاء بإعالة أحلام وطفلها، حتى أن صاحب المنزل يراودها عن نفسها، في مقابل تنازله عما تراكم من الإيجار. وعندما تحاول استثارة نخوة الزوج بأن تحذره :«ممكن توقعني في الغلط»، يرد عليها بعدوانية شامته ليذكرها بماضيها الملوث : «إنت لسه هاتقعى في الغلط؟!» وينهال عليها ضربا.

يحاول **مدحت السباعي** أن يحشد كل ماتعلمه وفهمه من فن السينما في اصطناع مشهد الذروة، التي تجمع في مونتاج متواز بين حدثين يقعان في نفس اللحظة، وإن كان المبرر الدرامي لاجتماعهما غامضا، على الأقل في تلك اللحظة من البناء الدرامي. في الحدث الأول يعود زعيم العصابة محسن للسطو تحت ستار الليل على أحد القصور النائية، ويعود الفيلم بدوره للاستمتاع بتصوير التوتر، الذي ينتهي بمصرع صاحبة القصر وطفلها بينما تهرب طفلتها من هول الصدمة، لا تلوى على شئ، وقد فقدت قدرتها على النطق.

وفي الحدث الثاني، الذي يدور في اللحظة ذاتها، يقتنص صاحب المنزل فرصة غياب الزوج حمدى عن الوعي بين هلاوس المخدرات، ليغتصب الزوجة أحلام في وحشية بالغة. وقد تلمس قدرة مدير التصوير طارق التلمساني على تصوير هذا المشهد بحساسية فائقة، حين ترى الاغتصاب يحدث في خلفية «الكادر»، بينما يحتل حمدى المقدمة بجسده المرمي فوق الفراش، وإن كان التأثير الدرامي لهذا التكوين قد ضاع في صخب المونتاج المتوازى المتلاحق واللاهث بين الحدثين.

الطريق إلى المشنقة

فجأة، تتورط أحلام في الجريمة، عندما تقبل تحت ضغط الحاجة، وبإلحاح زميلها القديم محسن، بأن تبيع بعض المجوهرات المسروقة، فيقبض عليها لتجد نفسها متهمة بالقتل، دليلها الوحيد الذي تملكه هو وقوعها ضحية للإغتصاب في نفس لحظة الجريمة، وهو أمر مرهون باعتراف الفاعل الذي يرفض وينكر جريمته. أما الدليل الآخر الذي لا تملكه ولعلها لا تدرى عنه شيئا فهو طفلة القتيلة الهاربة، التي انتهى بها المطاف إلى ملجأ الأطفال الضالين المشردين، وهي ماتزال عاجزة



عن النطق بقصتها وحقيقتها.

تلك هي الخيوط الميلودرامية التي تذكرك على الفور بما كان حسن الإمام يصنعه في «المهمين» أو «بائعة الخبز»، حين يدخر الدليل على البراءة للحظة النهاية. لكن هذه الخيوط في «امرأة آيلة للسقوط» تعجز عن أن تصنع نسيجا متماسكا، لأن الفيلم مايزال لديه قدر أكبر من الثرثرة والاستطراد المملين، فتارة يغوص في التفاصيل القانونية للمحققين والمحاكمة، لتظهر شخصيات شديدة النمطية بلا أبعاد أو ملامح، مثل ضابط المباحث (محمود مسعود)، ووكيل النيابة (محمد وفيق)، والمحامي (صلاح قابيل)، والقاضي (محسن سرحان)، كل يسير في خطه المرسوم ويلقي سطور حواره الذي لابد أنك سمعتها عشرات المرات في السينما المصرية، ولتبدو ساحة المحكمة السينمائية مسرحا ينتمي إلى خطب يوسف وهبي المدوية المجلجلة.

لكن الفيلم يستطرد بك تارة أخرى إلى حالة الرغبة في الثأر التي استولت على خطيب أحلام القديم، شكري الذي أصبح صحافيا له شأن خطير، يكتب في الصحف السيارة عن المرأة التي خانته بكلمات نارية مثل: «إمرأة كالأفعى.. في تمثيلية ميلودرامية ساقطة(!).. لابد أن تعاقب وتشنق.. الأدلة دامغة والعدالة آتية».. لكن البناء الدرامي المترهل، الذي لم يستطع أن يدرك أنه قد تخطى الذروة الدرامية، يعود مرة أخرى إلى مشاهد «الفلاش باك»، التي سوف تستفيض في الشرح، لجمهور يتصوره الفيلم دائما عاجزا عن الفهم، فيعيد عليك ماسبق من ماضي علاقتهما، وهجرها له، ثم ندمها على مافعلته، ورفضه لتوبتها.

ربما بسبب العلاقات الميلودرامية يحاول الفيلم أن يجعلنا نصدق أن أحلام «آيلة للسقوط»، حين يتحالف ضدها الجميع لإثبات إدانتها، بينما هي «بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب»، لو جاز لنا أن نستعير بعضا من العبارات التي جرت على ألسنة المحامين في محاكم السينما المصرية!

إذا تركنا جانبا مزيدا من الثرثرة حول تجسس زميلة أحلام في السجن عليها، ومحاولة إيقاعها لتعترف بما لم تقترفه يداها، حتى تعترف المرأة البريئة بالفعل لتدبير شاهد زور يدعي أنه كان معها في لحظات متعة وقت حدوث الجريمة، وليتكشف الأمر عن أن ذلك الشاهد ليس إلا ضابط شرطة متنكرا(!)، إذ اتركت كل ذلك جانبا، أو حتى حذفته حذفا كاملا، فلن تفتقد من «الحدوتة» شيئا، التي سوف تمضي إلى طريق واحد: الحكم على أحلام بالإعدام.

من أين يأتي الحل إذاً، إلا إذا استعان مؤلف الفيلم ومخرجه بانقلاب ميلودرامي مفاجئ آخر؟ ففجأة، يستيقظ في قلب شكري حبه القديم، عندما ترن في أذنيه أصداء كلمات صديقة أحلام تتهمه فيها بأنه هو الذي ساقها إلى حبل المشنقة: «وإنت حكمت عليها وطالبت بشنقها، ده ظلم، خصوصا إذا كانت كلمتك مسموعة وبتوصل للناس.. أكيد كلامك أثر على اللي حكموا عليها (!).. منك لله».

إن شكري يندفع في حماس للبحث عن دليل البراءة، فيكاد أن يقتل صاحب المنزل ليرغمه على الاعتراف بواقعة الاغتصاب، لكن الرجل يرفض رفضا قاطعا، ليتفتق ذهن شكري (أخيرا) عن فكرة البحث عن الطفلة المفقودة لكن بعد أن لم يبق إلا ساعات معدودة على تنفيذ حكم الإعدام.

دقات عقارب الساعة الرهيبة على شريط الصوت تخلع القلوب، بينما شكري يجد الطفلة في الملجأ، ليصطدم بالعقبات البيروقراطية التي تثيرها مديرة الملجأ (هدى



سلطان) لتسليم الطفلة، فتضيع ساعات أخرى، لكن وقتا أطول يمضي بينما النائب العام (فريد شوقي) يستمتع لشهادة الطفلة فى أناة وصبر بالغين، والساعة المعلقة فوق رأسه تشير إلى بقاء عشرة دقائق على تنفيذ الحكم!

يفترض الفيلم أنه يقدم لك التشويق والإثارة، لكن الجمهور فى صالة العرض يتململ من ذلك الإملال والتطويل المتعسفين، حتى تكاد تسمع فى الظلام صيحات تستحث صانع الفيلم وتلك الشخصيات المسئولة اللامبالية، والتى يفترض أنها تدرك خطورة الوقت الذى يتسرب، بينما يكون المخرج مستغرقا بدوره فى حالة المونتاج المتوازى التى عاودته فى الفيلم مرارا، فيصور لك لحظات تفصيلية تسجيلية لاقتياد أحلام إلى غرفة الإعدام. وفى اللحظة التى يلتف حول رقبتها حبل المشنقة، يدق الهاتف برنين متصل، حين يصدر النائب العام قراره بوقف التنفيذ، يسرع به أحد الضباط إلى مأمور السجن، ويظل يجرى ويجرى فى طرقات طويلة، ليدرك البطلة فى اللحظة المناسبة تماما!

الحرية المزعومة

تلك هى التوليفة التجارية التى صنعها **مدحت السباعى** من بين تراث السينما المصرية التقليدية المستهلكة، رغم الاجتراء علي الزعم فى العناوين أنه قد استمدها من ملفات القضاء!! وفى بناء يعتمد على القفزات المفاجئة فى الأحداث والشخصيات، وعلى الاستطراد فى مشاهد التسلل وتنفيذ الجرائم، والاستغراق فى المونتاج المتوازى، وثرثرة الرقص والغناء والصخب، وتفاصيل الإجراءات القانونية، فى مثل هذا البناء لايستطيع الفيلم إلا أن يبدو مثل الحلقات التليفزيونية المسلسلة، يمكن أن تسقط إحداها وتستكمل الأخريات دون أن يؤثر ذلك على فهمك لعناصر «الحدوتة».

إنها توليفة اصطنعها صانع الفيلم اصطناعا، حتى أنه يندفع أحيانا لخداع المتفرجين أنفسهم، حين ترى يسرا فى مشهد «الكبسة» المزعومة وهى تصرخ وتلطم وحدها حين لم يكن معها واحد من الضحايا، وكان الأجدر بالفيلم أن يجعلها تمثل على ضحاياها، لا علينا!

وعلى الرغم من أن الشخصيات جميعها دون استثناء، بدت على الشاشة وكأنها فاقدة للحياة، فإن يسرا وحدها **استطاعت أن تضفى حرارة حقيقية على أدائها فى كل مشهد على حدة، كأنها تؤديه بكل جوارحها ومشاعرها**. وقد تخرج من الفيلم وأنت تؤمن بالموهبة التى تتمتع بها يسرا فى أفلامها الأخيرة - حتى المتواضع منها. لكنك لن تستطيع أن تصدق أبدا قصة «إمرأة آيلة للسقوط»، وضع الفيلم على لسانها بعض كلمات رنانة عن «الحرية»، لتنتهى إلى الدعارة والجريمة، واستنشاق رائحة أوراق المال بشراهة حسية بالغة، وحين تعلن التوبة تقع فى براثن زوج مدمن. وإذا كانت مثل هذه الشخصية ذاتها قد ظهرت وصدقناها فى أفلام حسن الإمام القديمة، فإن ذلك يعود إلى الصورة الرومانتيكية لفتاة الليل التقليدية، فى مجتمع متفسخ ظالم يصنعها لكى يسقط عليها خطاياه وآثامه. لكن فيلم «إمرأة آيلة للسقوط» قد شارك بدوره فى إدانتها، لأنه جعلها نموذجا للباحثين عن «الحرية» المزعومة، مع أن الفيلم - **مثل بطلته - برئ من قضية الحرية براءة الذئب من دم ابن يعقوب!**

مشاهدة لمهرجان الاسكندرية السينمائى الثانى

اغتيال المهرجان أهم .. أم اغتيال السينما؟

ماجدة موريس

السينما المصرية لم تعد لغزا، أزمتها غير مفهومة وحلها امر مستحيل. ويكفى تتبع الجديد من الأفلام بنظرة علمية للكشف عن الأزمة بدقة ومن خلال مهرجان الاسكندرية السينمائى الدولى الثامن الذى عقد من ٣١ أغسطس إلى ٦ سبتمبر وانتهى بمأساة خرجت من داخل لجنة التحكيم إلى الملأ عند إعلان النتائج، تكشفت المأساة الحقيقية،وهى عدم الاعتراف بأزمة السينما المصرية التى أوصلتها إلى هذا المستوى الهزيل، وأوصلت اللجنة إلى عدم استطاعتها المفاضلة بين فيلم من أربعة أفلام لتعطى مخرجه جائزة الإخراج-اهم جوائز المهرجان.بعد أن حجبت جائزة السيناريو- ثانى أهم جائزة، ثم رفض اغلبية اللجنة مبدأ حجب جائزة الاخراج حتى لاتحبط المنتظرين للجوائز،وتوقيع الجميع على مالابد منه، وهو إعطاء جائزة لأربعة مخرجين.

وبعد أن انتهى التحكيم رأى خمسة اعضاء من السبعة المكونين للجنة أنها نتيجة تعبر عن الأزمة، أى نتيجة محبطة للسينما وللسينمائيين الذين سيحصلون عليها، وبينهم أسماء كبيرة لامعة، بالإضافة إلى سبب بورجوازى، وهو أنها «عيب» فى حق المهرجان، ولم يلتفت حضراتهم إلى مصداقيتها فى ظل ظروف تلك الأزمة، وأتساقها مع مستوى الافلام .ولم يلتفت أحد إلى أن المساواة فى الظلم، وفى الحق، عدل. ومن هنا عاد الخمسة فى كلامهم، وعدلوا النتيجة -بعد التوقيع وقبل الاعلان عن الجوائز- وفوجئ مجتمع الاحتفال الختامى باعتراض العضوين اللذين إعتقدا أن العقد شريعة المتعاقدين، وأن شرف التوقيع يحول دون النقصان أو الزيادة. وحدثت المهزلة التى رأى البعض أنها تكفى لاغلاق المهرجان بالضبة والمفتاح. وعلى عكس هذا الاتجاه فقد يكون الاتجاه الذى قرر اعطاء جائزة الإخراج لأربعة مخرجين معا،القمة التى لن يكون بعدها أى موارية فى الالتزام بالصراحة التامة وتغليب الموضوعية الكاملة، عند التحكيم وعند المفاضلة بين أبناء فن واحد، وأبناء وطن واحد، وأبناء أزمة واحدة.

فـإذا كـانت اللجنة ترى ابراهيم الموجى وعبد اللطيف ذكى وسمير سيف وحسين كمال فى مستوى واحد، فلماذا تفاضل بينهما لأخيار أثنين فقط؟. ولماذا يصبح إنصاف لجنة التحكيم من تهمة (السابقة الاولى) على حساب مخرجين لايستحقان الرسوب أمام من يساويهما.؟.

ولماذا لا تعتبر تلك (السابقة الاولى) أى حصول أربعة مخرجين على جائزة واحدة هى انذار حاد من المهرجان، -ممثلا فى لجنة تحكيمه -إلى من يهمه أمر السينما المصرية والصناعة المصرية. فالمهرجان فى النهاية هو تعبير عن ازدهار الابداع والفن والصناعة، وليس تعبيرا عن خلافات لجان التحكيم .

ومستوى الابداع والفن والصناعة فى افلام المهرجانات المصرية، لإحدى عشر، يتواضع وينزوى خجلا أمام مستوى الابداع والفن، وأيضا الصناعة فى فيلم الافتتاح البولندى **(الشياطين.. الشياطين) للمخرجة دوورنا كاتجيفسكا**، وأمام الفيلم المجرى الذى كان مفروضا أن يعرض فى الافتتاح وعطلته الرقابة **(إيما العزيزة.. بنت الحلوة) للمخرج اسعفان ذابو، وأمام الفيلم الايطالى (العودة الى افريقيا) للمخرج بروتو راسيا** والذى منعته الرقابة أيضا بحجة أنه يسئ للإسلام وللمرأة وإتضح لنا بعد مشاهدته على شريط فيديو كان مع مخرجه أنه فيلم يقدم صورة ايجابية لإفريقيا، ويتعرض للاسلام بإحترام شديد، ويتعامل مع المرأة ككائن له شخصيته وكيانه وموقف اجتماعى محدد، ولابد أن حضرات الرقباء كانوا نائمين ساعة المشاهدة، أو أنهم لايعرفون حرفا من اللغة الايطالية، ولاالفرنسية، واكتفوا بلغة الإشارة.

لقد رفض غالبية اعضاء لجنة التحكيم أن يقرأ رئيس اللجنة بيانا اتفقوا عليه ينوه عن أزمة السينما وينبه اليها من خلال مستوى الافلام .وقالوا أنه- أى البيان- سيكون له مذاق السم فى حلوق الفائزين بالجوائز، مع أنهم أدرى الناس بالأزمة فالكل يعرفها ويعانيها.فإذا كان رأيهم أن الجوائز هى تشجيع وتحفيز للعاملين بالسينما، ودفع لعجلة الصناعة والفن، فهو افتراض صحيح فى حالة واحدة فقط، هى العدالة واحساس الجميع بالموضوعية والتجرد.لكن البعد عن ذلك هو إجحاف مخل بشروط المنافسة وبتكافؤ الفرص بين السينمائيين فى وسط صناعة متعثرة وانتاج هزيل وسفينة يهرب منها اصحاب المجاديف القادرة على دفعها للأمام، وأولهم الدولة، ثم المنتجون الكبار.

وهو إفتراض صحيح إذا كانت أزمة السينما وهمية، والابداع بخير، والانتاج مزدهرا، والافلام تعبر عن المجتمع وعن الحياه بصدق وحساسية بالغة. لكننا هنا أمام واقع لايمت لكل هذا بصلة. أزمة تكاد تجلس معظم السينمائيين فى بيوتهم.مستوى انتاج



سهير رمزى وفاروق الفيشاوى فى «الفضيحة» اخراج فاروق الرشيدى

هزيل.اجيال جديدة من خريجى معهد السينما تتسول العمل. دور عرض لاتغطى تكاليف الفيلم، وموزعون للخارج يتحكمون فى اسماء الابطال، ونوعية الموضوعات. وخمسة نجوم مطلوبون بالاسم للتوزيع يرفعون أجورهم بشكل دورى ولايستطيع أحد أن يرفض. ثم دولة تتفرج على كل هذا، وحكومة لها وزير ثقافة، فنان، لكنه عند فن السينما يكتفى بالهوامش ويتجنب الجوهر، أى الانتاج والمشاركة فيه..

فى ظل هذا كله دار التحكيم.. وحدث ماحدث، وغطت مأساة النهاية على المأساة الحقيقية وهى مستوى الافلام نفسها وموضوعاتها، وذلك بعد أن تمت تصفيتها إلى النصف، فثبت العدد عند رقم ١٢، واحد منها خارج المسابقة هو (حكايات الغريب) لأنه انتاج التليفزيون، والتليفزيون هو الذى يعطى جوائز على شكل اعلانات قيمتها ٦٠ الف جنيه للافلام الثلاثة الفائزة فى المهرجان..

البداية..صعبة

وإستعراض الأفلام والأسماء يبدأ بالثعالب .فيلم احمد السبعاوى، وينتهى بـ (ديك البرابر) فيلم حسين كمال، اقدم الاسماء وأشهرها بين مخرجى الافلام المتسابقة.وبين الفيلمين فروق كثيرة، لكنهما يتفقان فى ميلودرامية العرض السينمائى، ومع ذلك، هناك ايضا فرق. فميلودراما «الثعالب» ساذجة إنتهى عمرها الافتراضى،وتدور حول البنت التى سرق شرفها فتى عابث أو همها بالحب، وتركها وسافر للحصول على الدكتوراه فى امريكا فتتزوج أباه، وعندما يعود تبدأ فى مطاردته والانتقام منه واغرائه بشتى الطرق **(ليلى عبده وحاتم ذو الفقار)**. والمستوى مؤسف، والاداء يدفع للضحك ساعة البكاء، والعكس. والكل يندهش لماذا بدأ المهرجان بفيلم لايليق بأى مناسبة، وليس هناك سبب واحد لتقديمه. بل أنك تسأل نفسك لماذا لم تترك دار العرض لهم؟ وتكون الإجابة أنك حسن النية وطيب لأنك توقعت أن الفيلم لابد وسيتحسن فى منتصفه، لأنه من غير المنطق أن يحتار لإفتتاح المنافسة وإلا أوجد حالة من القلق والنفور واليأس من المهرجان كله..

وتتابع الافلام فنجد فى كل منها لمحة أو لمحتين للتجديد، أو محاولة لتقديم شئ ممتع وجاد، لكنها محاولة لاتكتمل، لاسباب عديدة.

ففى فيلم **(٨٥ جنايات) لكاتبه شريف المنباوى ومخرجه علاء كريم فكرة جديدة** عن علاقة مأمور سجن النساء بأمرأة أحبها جاءته كسجينه بعد اكتشاف أن زوجها مهرب مخدرات. وتستطيع المرأة تغيير قناعة المأمور حول المجرمين، لكنه يكتشف فى النهاية أنها خدعته..

القصة جديدة تتوه فى إطار المعالجة المليئة بالثغرات وتواضع التنفيذ بالرغم من اجتهاد المخرج وأداء رغدة وحسين فهمى أيضا.

وفى **(لهيب الانتقام)** سيناريو **يحيى جاد** تلفق قضية مخدرات لمقدم بوليس فى المكافحة، فيجبر على الاستقالة ويبحث عن عمل فيجده من خلال رجل صالح مقهور لموت ابنته بجرعة هيروين زائدة.

ويتحد هدف الضابط والرجل فى تصفية كبار تجار الموت، ويعول الرجل الضابط ومساعده.وبعد أن ينجح فى المهمة يكتشف أن الرجل الصالح هو مهرب كبير استخدمه لتصفية خصومه. لكن النهاية السعيدة تأتى بفعل تسجيل الضابط للقاء الأخير..

وقصة الفيلم يفضلها سمير سيف لانها تتيح له تقديم الحركة والمطاردة والاثارة وهى الاسلوب الذى يعشقه. و ينجح فى تنفيذ تلك المفردات بمهارة عالية وحرفية شديدة بالاضافة لأداء بطلة **نور الشريف** وهو بطل فيلم ثان كان هو **(عيون الصقر)** للمخرج **ابراهيم الموجى**. يقوم فيه بدور شاويش فى حرس الحدود، فقير وزوجته تريد الإنجاب ولاتعرف حقيقة أن العيب فيها، ويطرح عليه حلان للحصول على المال لكى ينجب عن طريق الأنابيب. إما بيع بيت والده الذى يأويها أو قبول رشوة مهرب المخدرات الكبير لكى يغض عينيه عن صفقة كبرى. ويرفض الشاويش الحلين ، ثم يوافق عليهما، لكى يسقط المهرب، الفيلم يتعرض لتجارة المخدرات من زاوية جديدة تماما هى هذا المواطن البسيط، والراقى السلوك والمفعم بحب الحياء والايان بالقيم لكنه يتحول فى النهاية إلى فانتازيا لامنطقية، وبلا مبرر..

وفى فيلم ثالث **(أقوى الرجال)** نرى **نور الشريف** أيضا فى دور محصل بهيئة النقل العام يتعرض للاتهام ظلما بجرائم قتل وسرقة لشبهه الشديد بمجرم عريق، وهى «تيمة» قابلة للحدوث والتكرار فى الواقع، ولكن ليس بالتيمات وحدها تصنع الافلام، ولكن بأسلوب المعالجة وصدق التنفيذ.

وفى فيلم **(دنيا عبد الجبار)** للمؤلف **عصام الشماع** والمخرج **عبد اللطيف زكى**، صورة درامية تعكس حالة الصول عبد الجبار **(محمود عبد العزيز)** الصارم المهاب المحترم فى كل مكان يحل به ، والذى يتواضع الى عكس هذا تماما عندما ينقل إلى غرفة الاعدام فينكشف سره، وهو خوفه من الموت ومن العملية لنفسها بسبب عقدة ثأر قديمة هرب منها فى بلده بالصعيد. وينهار عبد الجبار وسمعته ويرحل مع زوجته **(الهام شاهين)** مطاردا ومجروحا حتى يأذن له المؤلف بالشفاء من خلال تنفيذ ثأر ابيه، والقصاص من المجتمع كله فى حمام دماء ينتهى به الفيلم..

أما **(ديك البرابر)** للمؤلف **محمود ابو زيد** والمخرج **حسين كمال** فهو فيلم عن الفتونة فى إطار غير منطقى بمقتضاه يعقد (تايكون الدخاخنى)، وهذا اسم **عبد الله غيث** كبير الحى الشعبى فى الفيلم، يعقد صفقة مع الفتاة المثيرة عشرية **(نبيلة عبيد)** التى تبيع النداغة والبالونات (وهى ترتدى ملابس نجمة) الصفقة ملخصها أن تتزوج ابنه الوحيد المتخلف عقليا **(فاروق الفيشاوى)** الذى الجبه على خلفة بنات مقابل أن يعيد إليها فرن ابيها الذى نهبه ويكف عن أذيتها، وتوفى (عشرية) بالوعد، لكنها تفاجئ بالغدر من العم (تايكون) بعد أن الجبت. وفى ميلودراما فاجعة مليئة بتوابل السينما المكثفة يقتل المتخلف، خلف، اباه ببندقية احضروها احتفالا بالولد..

أغتيال مذيعة تليفزيون

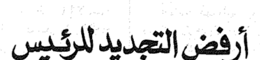
تبقى اربعة افلام هى الاولى لمخرجيها، **الذئب لعبد الحليم النحاس** و**(الكنز) لسعيد شيمى** مدير التصوير سابقا والمخرج حاليا و**(الفضيحة) للدكتور فاروق الرشيدى** الاستاذ بمعهد السينما و**(اغتيال احلام صغيرة) لأسماعيل مراد**.

ويبدو (الفضيحة) تقليديا بشكل مبالغ فيه عن زوجة خانت زوجها الفاضل المستنير العاشق بلامبرر وبحيث لايقدم الفيلم سببا مقنعا لسقوطها الا رغبة المؤلف **يوسف جوهر** والمخرج نفسه، خاصة أن الآخر آفاق ونصاب وسئ السمعة. ويحسب للفيلم فقط موقفه من قضية الثأر من خلال ذلك الزوج وهو مايريد من عدم مصداقية القضية برمتها، الحقيقية والمفتعلة، أما **(أغتيال احلام صغيرة)** سيناريو **عبد الفتاح البلتاجى** وعبد **العزيز فرج** فهو محاولة مجتهدة لمخرجه الجديد **اسماعيل مراد** فى تقديم نفسه من خلال موضوع جاد مزدوج المستوى خلال مذيعة تليفزيون **(الهام شاهين)** لها عقل ووجهة نظر وتوجه جاد يقودها برنامج (المواجهة) مع المسئولين الى مواجهة مافيا لنهب السلع التموينية. وفى لحظة توشك فيها على السقوط تجد مساعدة- من مواطن عادى، شريف، يرفض الصمت هو الآخر.. ويحاول الاثنان ايصال مستندات الإدانة الى التليفزيون وعرض البرنامج... ولكنها تدفع الثمن..

والفيلم ملئ بأخطاء التجربة الأولى، ولكنه يعبر عن جدية مخرجه وطموحه لتجاوز السينما المتهالكة التقليدية التى نشعر أنها تعتبرنا أشباه متخلفين.. فالخطأ مقبول فى إطار محاولة الاجتهاد، لكن الإستهتار مرفوض فى إطار محاولة استعباطنا وهو مافعله عدد من الافلام.. بالاضافة الى نوع ثالث رأى فى اتمام مسيرته المنطقية شيئا غير منطقى، فعدل نهايته لتتفق مع جمهور يذهب لرؤية الضرب والعنف وإراقة الدماء.. أو هكذا توهم أصحاب افلام النص.. نص.

محمود يس فى «أغتيال الاحلام الصغيرة» اخراج اسماعيل مراد





كمواطن بسيط يبحث عن مستقبل آمن وفرصة عمل أقول: أنا ضد انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، وأطالب بفتح باب الترشيح للرئاسة ليتقدم أكثر من مرشح، وبتغيير نظام الترشيح لرئاسة الجمهورية، رغم مايحمله قولى هذا من احتمالات انتظار طابور الزمن والمضايقات.. فأهلا بكم..

أرفض التجديد للرئيس مبارك لأن رئاسته الثانية تضمنت بدء تطبيق قانون قطاع الأعمال وتصفية القطاع العام وتشريد آلاف العمال وازدياد البطالة بشكل خطير يهدد كيان الوطن ويشعل نار الفتنة الطائفية والإرهاب، وتدهور خدمات التعليم والصحة والإسكان.. لكل هذا أرفض زفة المبايعة وهوجة النفاق التى شارك فيها التليفزيون والصحف، والحزب الوطنى الذى انشغل بالمبايعة عن مواجهة المشكلات الحادة للمجتمع فى مؤتمره الأخير، ورؤساء الشركات والنقابات العامة للعمال..

ماهر عطا عبد الناصف - البحيرة.

الإيدز الأخلاقى

النفاق، هو أخطر أمراض العصر، وإن كان هذا الداء منتشرا بصورة صارخة فى دول العالم الثالث. ومنها بالطبع بلادنا العجيبة، والتى استطاع بعض أنفار فيها من أصحاب السلطة والصولجان والمواقع القيادية الحساسة والمفوهين منهم أن يقننوا هذا الداء اللعين، ويخلعوا عليه ألقاب عصرية تساير التطور والمدنية المزعومة ويوسموه بصفات مرجعها النضوج العقلى والرقى الاجتماعى والملكات الفردية الإعجازية. وقد وضحت أعراض هذاالمرض بصورة كوميدية فى الآونة الأخيرة مركزة فى حالتين متواصلتين. الأولى كانت فى هوجة المبايعات العشوائية التى تمت «قبل الهنا بسنة» يصاحبها زفة إعلامية مثيرة. أعدت بحرفنة وإتقان مع الترغيب والترهيب وربما الإكراه والتلويح بارتداء الجلابية إياها. فوجدنا مناشدة، ومبايعة، ورجاء واستعطاف للسيد الرئيس ترجوه بأن يتعطف ويتكرم ويتقبل الرئاسة لفترة ثالثة لأجل خاطر هذا البلد والولايا والأيتام وحتى يظل الأمن مستتبا، والاقتصاد مزدهرا وعال العال و..

وطبعا أول من ناشد وبايع، الهيئات والمؤسسات ومجلسى الشعب والشورى والأندية على اختلاف ميولها. حتى البعثات وسفاراتنا بالخارج بايعت وناشدت عبر الأثير..!

أما الحالة الثانية فقد تواكبت مع هذه المعمعة الإعلامية وتجلت فى إبراز إشادة الصحف والمجلات الغربية بالدور الإيجابى للرئيس والسياسة الحكيمة التى ينتهجها فى: دفع عمليات السلام.. ولكن دفعها إلى أين؟ يعلم الله! ثم القضاء على الإرهاب!!! وحل المشكلة السكانية!!! وأخيرا معالجة القضايا الداخلية ومحاربة التعصب. وكانت محصلة الحالتين، المبايعة العمياء والإشادة الأجنبية هى التالى:

- استفزاز لمشاعر المصريين الشرفاء وشعورهم بالإحباط واليأس وانعدام الأمل فى التغيير.
- فرض مبدأ يبقى الحال كما هو عليه وعلى المتضررين اللجوء للمقاهى أو غرف النوم.
- انعدام الثقة فى كل من ساهم وشارك فى تلك الهوجة لتولد إحساس عام بالخيبة والانكسار.
- التأكيد على ديكتاتورية الحكم وغياب الديمقراطية وعبثية القوانين وتفاهة التصريحات.
- ظهور وعى عام ومؤثر لدى بعض الأحزاب أدى إلى توقف الهوجة وتعطيل الزفة مؤقتا.

خالد عبد الرؤوف عبد اللطيف - القاهرة

إبسط يدك لأبايعك

عقب وفاة محمد رسول الله طارت الأخبار إلى الصحابة بأن **سقيفة بنى سعد** تشهد اجتماعا صاخبا لاختيار خليفة الرسول. هرع **عمر بن الخطاب** **وأبو بكر** إلى الاجتماع الصاخب الذى انتهى بصيحة جهورية من عمر قائلا: **«ابسط يدك يا أبا بكر لأبايعك خليفة المسلمين».**

وإذا كانت الخلافة فى الإسلام لها صبغة دينية أكثر منها سياسية فإن المنطق يأبى القياس الآن على ما وقع فى صدر الإسلام، وأقصد بذلك الحديث المزعج حول مبايعة الرئيس مبارك لفترة ثالثة، وإذا كانت مبايعة الحزب الوطنى لاتعنينا لأن رئيس ذلك الحزب، فإن مايعنينا هو تجنيد أجهزة الإعلام التى من المفترض أنها مملوكة للشعب - لا للحزب الوطنى - لمبايعة رئيس هذا الحزب. ومايهمنا ويغمنا أيضا أن يقوم أحد أساتذة جامعة الأسكندرية أثناء لقاء الرئيس بهم ليعلن أن إعادة انتخاب مبارك لفترة رئاسة ثالثة مطلب شعبى! من أين جئت يامربى الأجيال بهذا اليقين ومن أعطاك الحق فى الحديث باسم الشعب كله؟!

إن هؤلاء المبايعين يعيدون للأذهان صورة السلطة الدينية التى لفظتها البشرية منذ زمن بعيد.. وهل الديمقراطية المدرسية التى تصدعون رؤوسنا بها كل يوم تعرف مصطلح المبايعة؟!

إننى من أبناء هذا الجيل الذى بدأ حياته فى عصر الانفتاح الذى ابتكره **السادات** فجلب على مجتمعنا القيم النفعية والاستغلالية وتفشى الرشوة وفساد الضمائر، ونحن أبناء هذا الجيل **نكتوى فى العصر الحالى بنار الأسعار وانخفاض قيمة الإنسان**

وهتك الأحلام وطمس الآمال في مقتل والبطالة التي تنتشر بسرعة الجراد، وفقدنا الحياة الكريمة كما فقدنا حرية التعبير على أيدي كتابكم محترفي تزوير التاريخ.. ولكل هذا، إذا كان لي أن أشارك في الاستفتاء على فترة رئاسة ثالثة لمبارك، سأقول «لا».

ناصر الدفراوي - القاهرة

عواد باع أهله

ضحكوا عليه، تفكهوا في راء مصيره، وضعوا قصته في أغنية، وصمه التاريخ بالعار إلى الأبد.. ذلك هو عواد، تبدأ بإسمه الأغنية التي يرددها الجميع «عواد باع أرضه».

ولكن.. هل سأل واحد ممن رددوا الأغنية عن مصير عواد بعد أن باع أرضه ثم أنفق ثمنها حتى آخر قرش على «الغازية» لم يهتم بذلك أحد، وردد بعضهم أن عوادا قد عاد إلى أهله نادما يعمل بينهم في غير أرضه على أمل أن يسترد يوما أرضه. وهذا كذب.

الحقيقة: أنه بعد أن باع عواد أرضه وأنفق كل ما أخذ فيها من ثمن، أضحى يتبجح على خلق الله ويستهزئ بالأغنية بل ويطلق أغان تمجد عواد وبيع الأرض والجرى مع «الغوازي»، ولما علم أخيرا بأن بلطجي «الغازية» قد استولى على أرض أهله أخذ ينعي عليهم أنهم لم يبيعوا مثله أرضهم ويستفيدوا على الأقل بثمنها بدلا من ضياعها هدرا، ولما سمع عن إصرار أهله المستميت في سبيل إرجاع الأرض والعرض أخذ يستهزئ بإصرارهم النبيل على رؤوس الأشهاد دون حياء، وينعي عليهم محاولاتهم «اليائسة» والتي يبذلونها «دون فائدة»، وينصحهم بأن يتفاوضوا مع البلطجي على أي ثمن يمن به عليهم، وذلك بدلا من لاشئ.

وتظل نهاية الحكاية مفتوحة كما يخبرنا التاريخ، عواد أطلق دعاواه في تبجح، وأهله يتوقون ليوم قريب يستردون فيه أرضهم الضائعة، والبلطجي يعربد في الأرض ويرفض التنازل عن أي جزء منها..

والنهاية يصنعها من يملك فهما أوعى للتاريخ وساعدا أقوى للنضال..

عصام الدين أحمد أمين
- إطسا الفيوم - شارع بحر عروس

رسالة غاضبة

حالة اليسار وقواه في وطننا العربي، وفي العالم عموما، حالة يرثى لها - باستثناء بعض القوى.

فبعد الفشل السوفييتي وغيره من البلدان، أصيب اليسار بالإحباط - نظرا لاعتماد بعض قوى اليسار على الاتحاد السوفييتي ماديا وبعضها معنويا، على الأقل.

فقد صور اليسار الاتحاد السوفييتي أنه نموذج الخير والرخاء والعدالة. ثم هاهو بعد الانتكاس يفتش عن الأخطاء ويبحث عن المبررات.

اسمحوا لي أن أقول لكم بكل صراحة إننا كيساريين عرب - باستثناء القلة - مانحن إلا مجموعة خونة !!

فنحن ندعى أننا حركات تحرر وطني، ونخطب ونحاضر ونناقش وأخيرا نتقوقع، ثم نسأل:

ما سبب انحسار اليسار؟!! مواقف هزلية عبثية!! نبحث دائما عن حليف، ولا أدرى لماذا؟..

تحالفت قوى اليسار مع الدول الاشتراكية التقدمية في العالم ثم ماإن حدث الانهيار حتى بدأنا نبحث عن حليف آخر!! فهانحن قد قررنا التحالف مع الرجعية لمحاربة الامبريالية والصهيونية، وغدا سنتحالف مع الإمبريالية والصهيونية لمحاربتها!!

أليست هذه خيانة؟!! ألا يمكن أن نعتمد على أنفسنا ولو لمرة واحدة في تاريخنا؟!! ومتى؟!. ومتى سنكون حركات تحرر وطني بمعنى الكلمة؟!.

هانحن نتراجع شيئا فشيئا ونخون شيئا فشيئا، ولا أدرى إلى أين سنصل؟!.

للأسف إننا آمنا بتجارب، بنماذج ولم نؤمن بفكر، وإلا ماسبب المراجعات النظرية التي حدثت بعد الانهيار؟! لماذا لم نبحث عن حليف من قبل الانهيار لمواجهة الإمبريالية والصهيونية.. والرجعية؟!

هانحن نتكلم الآن عن الجبهة الواسعة وعن التحالف الوطني وعن تداول السلطة والتعددية السياسية؟ أقول أين كان هذا الكلام سابقا؟ أين؟

أمامنا خياران.. إما أن «نبطل» ونرجع إلى بيتنا ونغلق الأبواب والنوافذ ونقول بأعلى صوت وداعا يا عصر الأيديولوجيات..

وإما أن نبدأ من جديد نجمع صفوفنا، نحدد طريقنا ثم نمضي، نمضي ومعنا الجماهير تقدم الرخيص والنفيس من أجل ذلك حتى يتحقق لنا مانريد..

عبد المعين حسين عزان
صنعاء - اليمن

المحرر

لاشك أن فشل التجربة الاشتراكية الأولى في الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية حدث ضخم من الطبيعي أن يسبب إحباطا لدى بعض اليساريين العرب وغير العرب، ومراجعة لدى البعض الآخر (بالرجوع عبر أقصى اليسار أو أقصى اليمين).

ولعل المراجعة (بمعنى مراجعة الفكر والنفس والممارسة) من أهم إيجابيات هذا الفشل إذا تم توظيفها نحو تطوير الفكر، والرؤية وأساليب النضال وسبل تحقيق تجربة اشتراكية ثانية ناجحة. وإذا لم تكن بهدف الارتداد.

وللحقيقة وحدها.. فطروح بعض أحزاب وقوى اليسار للتعددية وتداول السلطة والتحالف الوطني سابق لفشل تجربة الاتحاد السوفييتي.. وأرجو أن تراجع وثائق أحزاب مثل التجمع أو الحزب الشيوعي المصري لتدرك هذه الحقيقة.

أما عن الاتهام بالخيانة

إلحقتوا .. بعد ما الموكب يعدى والريس ينبسط .. حنرجع لكم هدومكم على طول!



لقوى اليسار، فهو يثير أسئلة عديدة : خيانة لمن؟ هل لفكرة الاشتراكية ومبادئها العامة؟ أم لممارسات وتجارب أثبت الواقع أنها خاطئة؟ وأى قوى يسار تتهمهم بالخيانة وفى أى بلد عربى؟ فالخريطة اليسارية العربية مليئة بفصائل عديدة ومتجددة.. ومن قال بأن التحالفات الواسعة خيانة؟ وهل جرؤ أحد على اتهام ماو تسى تونغ بالخيانة عندما تحالف مع الكومينتانغ الرجعى ضد الإمبريالية اليابانية فى وقت ما؟ وأى قوى اليسار العربى تحالفت الآن مع الرجعية ضد الإمبريالية والصهيونية؟ المشكلة ياصديقى أن قوى اليسار العربى لم تستطع بعد أن تقيم تحالفا ناجحا بينها، ولا تحالفا وطنيا على المستوى القطرى وقوميا على المستوى العربى، واسعا ومناهضا للإمبريالية والصهيونية، ولن يتم ذلك إلا إذا أدركنا أن الثورة هى من إدارة التحالفات والصراعات.. ولو تحقق هذا التحالف الواسع يوما ما.. لما كانت أحوالنا العربية بمثل التردى الذى نعيشه الآن !!

رصد.. وسؤال

يتعرض المجتمع المصرى لحرب شرسة على كافة المستويات، اجتماعيا يتم ضرب الهوية المصرية عندما تخرج الكوادر من بلدنا مصر بحثا عن الرزق، وفى دول النفط بعد أن ضاق بهم العيش فى بلدهم. ونار الفتنة تنتشر وتساهم فى إشعالها دول أخرى مثل السعودية وإيران وأمريكا.. وكثرت الأمراض المستعصية فى الجسد المصرى، نتيجة الهرمونات والمبيدات الموجودة فى الخضروات، خاصة تلك الكيماويات المستوردة من أمريكا وإسرائيل. وهناك البطالة التى تعتبر أصل كل المشكلات وتستحوذ على أربعة ملايين مصرى وكل هذه الأمراض تنتج عن التبعية لأمريكا وصندوق النقد الدولى.. واقتصاديا ينحدر مستوى المعيشة والأسعار

الملك فهد

تلتهب يوميا والحالة ج فى الأسواق وتزداد معدلات التضخم، وفترة الرواج فى الأسواق هى فترة عودة العبيد (الكوادر) من بلاد النفط. ويتم تشريد المنتجين عن طريق بيع القطاع العام، وهو انجاز أربعين عاما من الكد والعرق، والفلاحون يطردون من الأرض إلا أنهم لن يستسلموا لعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وسوف يزداد العنف والصراع والمعارك فى الريف المصرى.

وهناك سؤال حول حقيقة البترول المصرى الذى يجرى فى مواسير عبر البحر الأحمر إلى السعودية منذ عام ١٩٣٠ واكتشفه غواصو سفينة سالم اكسبريس.. أم أن اليسار فى البرلمان يخفى عنا الحقيقة؟

عهد الله الخطيب
دسوق - كفر الشيخ

المحرر

لانعتقد أن السعودية فى حاجة إلى البترول المصرى، ولا نعتقد أن البترول فى مصر يستخرج منذ عام ١٩٣٠.. ولا نعتقد أن هناك جدوى اقتصادية لنقل البترول فى مواسير عبر البحر الأحمر للسعودية.. أما عن اليسار فى البرلمان فليس مطلوبا منه أن ينشر شائعات.. خاصة وأن أشياء أهم من هذا بكثير تخفيها الحكومة عن مجلس النواب وعن الأحزاب وعن الشعب المصرى كله، وفى مقدمتها خطابات النوايا المتبادلة بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والتى تلتزم الحكومة فيها أمام الصندوق بتنفيذ برامجه المتوالية.

ظاهرة الهيروين

الأخبار التى نطالعها عن تجارة وتعاطى الهيروين مفزعة، الأمر أصبح يشكل ظاهرة تحتاج إلى جهود وتقييم علمى من الباحثين والعلماء، ولايكفى العلاج ببعض الإرشادات، فالظواهر الاجتماعية لاتعالج عن طريق النصائح كما أنها لاتحل بالإجراءات البوليسية.

شعبان صقر - اسنا - عزبة صقر

المحرر

نعتقد أن الباحثين والعلماء يقومون بجهد فى كل المجالات أكثر مما يقدمه التليفزيون والإجراءات البوليسية، وأن لديهم خاصة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أبحاث حول هذا الموضوع. الأمر يحتاج إلى علاج جذرى للخلل الاقتصادى الاجتماعى بتغيير سياسات التبعية واستبدالها بالتنمية الشاملة المستقلة.

عيد الفلاح احتفال لتجميع الصفوف

كان فلاحو مصر منذ صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ «قانون الإصلاح الزراعى» يحتفلون بيوم التاسع من سبتمبر الذى بدأ فيه تحديد الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على صغار الفلاحين. والذى جاء بعد ٤٥ يوما من قيام ثورة يوليو ليعلن عن البعد الاجتماعى للثورة.

وجاء العيد هذا العام فى ظروف غير طبيعية بالنسبة للفلاحين، بعد صدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية، والذى يعنى فى جوهره طرد الفلاحين وعودة الملاك أو (الإقطاعيين) مرة أخرى للريف المصرى. ويعنى أيضا ضربة قاضية للاستقرار الاجتماعى فى الريف، وسيؤدى إلى توسيع الفجوة الغذائية وتدهور الانتاج الزراعى، وسيزيد الخلل فى مسألة الأمن الغذائى، ويفتح الباب على مصراعيه لقوى الإرهاب والظلام ويشكل أرضية خصبة لضرب وحدة المصريين .

وبصدور هذا القانون، ومن قبله قانون قطاع الأعمال، تستكمل عملية ضياع مكتسبات الشعب المصرى التى شملت إلغاء مجانية التعليم ومجانية العلاج، ودعم السلع الأساسية وارتفاعات الأسعار بشكل أصبح يلتهم دخل الفئات المتوسطة قبل الفقيرة.

لتكن إذن احتفالات فلاحى مصر هذا العام لتجميع الصفوف والنضال ضد قوى الردة وضد عودة الباشا مرة أخرى إلى الريف المصرى، وليست احتفالات للبكاء على اللبن المسكوب.

سعد قنديل - فلاح زاوية مسلم - الدلنجات - بحيرة

الاسلام طريق الى الكرسى

«الإسلام هو الحل» شعار براق يرفعه أولئك الذين يريدون الوصول إلى الكرسى فى أى مكان سواء كان نقابة أو دولة.. هناك جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية موريتانيا الإسلامية وجمهورية السودان الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والجماعات الإسلامية والإخوان المسلمون وعشرات المنظمات الأخرى على امتداد العالم.. ماذا فعلت هذه الجبهات التى تتشدق بأنها إسلامية فى سبيل تطبيق شعارها المرفوع «الإسلام هو الحل» فى جزئية «مأساة البوسنة والهرسك» هل أعلنت الجهاد؟! أبدا! ولكن كل ماحدث هو جمع بعض النقابات لتبرعات لا نعرف عن مصيرها شيئا

مهندس جمال عبد الناصر- أسيوط

عفوا.. وننتظر رسائلك

* **الصديق عبد الناصر سعد قنديل - آداب الأسكندرية :**

رسالتك طويلة وتتضمن أكثر من موضوع، نأمل أن تصلنا رسالتك القادمة أكثر تركيزا حتى نستطيع نشرها.

واسمح لى أن أختلف مع وصفك لما يجرى فى البوسنة والهرسك بأنه حرب صليبية. لأن جمهورية الاتحاد اليوغسلافى (الصرب والجبل الأسود) تحارب جمهوريتى البوسنة والهرسك (الإسلامية) وكرواتيا المسيحية. وأتفق معك فى أن هناك عدم اهتمام أمريكى بهذه المأساة مثلما كان اهتمامها بغزو العراق للكويت، وللأسباب التى ذكرتها وأهمها أن البوسنة والهرسك ليست منطقة بترولية، وليست نظاما مواليا لأمريكا، ولا تملك أموالا لتأجير الجيش الأمريكى. وأضيف لك أن مايحدث للبوسنة لايقارن بما حدث طوال خمسين عاما للشعب الفلسطينى العربى المسلم من العدو الصهيونى الأمريكى المدعوم بتواطؤ النظم العربية.

استثناء للاسطى يوسف

وصلتنا رسالة من الأسطى يوسف عبد الحميد سنبل، ترزى بميت محسن مركز ميت غمر، عبّر فيها عن أفكاره بالزجل، ولأننا نرحب به صديقا جديدا «لليسار» فإننا نخصص جزءا استثنائيا من مساحة رسائل القراء لنشر زجله..

كل شبابنا ياأمل الأمة
احنا فى فترة عصيبة مهمة
وانتو الرؤية الشاملة لبكره
صدق عقيدة ووضوح فكرة
انتو الحلم فى رؤية ناصر
كل الشعب شريك ومناصر
انتوا الفرحة وانتوا العيد
انتوا الثورة والتجديد
انتو الدرع فى كل ملمة
شدوا العزم وقووا الهمة
حرية اشتراكية ووحدة
مطلب عام للأمة الواحدة
انتو الفرحة انتو العيد
انتو الثورة والتجديد.

اليسار الذى فى المصيدة!

د. سعيد اسماعيل على

فى موسم انتخابات ملجس الشعب الماضية، كتبت مقالا فى (الأهالى) بعنوان «حتى لا يقع اليسار فى المصيدة»، عبرت فيه عن مخاوفى من (بشاير) كان بعضنا قد بدأ يلمسها، بصور (ترحيب) غير مألوف من (الحكومة) لبعض قوى اليسار المصرى.

ورغم تعليق الجريدة على مقالى بمخالفتى فى هذا (الظن)، إلا أن المواقف والممارسات التالية قد رفعت من درجة (الظن) عندى إلى مستوى أقرب إلى (التأكد) منها الى (التوهم) بالنسبة لبعض القوى اليسارية، وهو الأمر الذى يحتاج إلى ذلك التعبير الشهير (وقفة مع الصديق). وأقول (مع الصديق) لأن الإنسان إذا تأمل جيدا فى الكثير من مقولات اليسار -كما عبر عنها رموزه، تحريرا وشفاهة- لا يملك المنصف العادل إلا أن يحنى لها الرأس احتراما وتقديرا، وهو الأمر الذى أخشى أن يبدأ فى الاهتزاز بعد (عشرة فكرية) طويلة، كانت حلما جميلا، بدأت توقظه صور واقع كئيب!!

ففى أحد أمسيات أواخر عام ١٩٦٨، حيث جلسة (سيمنار) تجمع عددا من الأساتذة الجامعيين وطلاب البحث العلمى لمرحلتى الماجستير والدكتوراه، أخذ عميد الكلية يقلب فى صفحات (مسودة) رسالة دكتوراه، كان يشرف عليها، حتى إذا أمسك بالصفحة الأولى فالثانية، إذ بعلامات الغضب تغير من تضاريس وجهه، وإذا بصوته يعلو ساخرا مؤنبا جالدا صاحب الرسالة بعبارات قاسية ساخرة:

-إيه دا يا استاذ؟ أول صفحة وأول مرجع لـ(لينين) وبعدين (ابراهيم عامر)، وبقية الفرقة يعنى أول القصيدة كفر؟ الله.. دا أنت شيوعى بقه وأتاريني بحسبك من الإخوان المسلمين.

كان صاحب الرسالة الذى أخذ المشرف يسلخه أمام الجميع هو كاتب هذه السطور!!

كان موضوع الرسالة يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى، حيث أدت بى القراءة إلى نتيجة هامة وهى أن (الفكر) يستحيل فهمه إلا فى ضوء المعطيات المشكلة للواقع الاجتماعى، وكانت مصر في هذا العهد تتعرض لأقذر حملة استعمارية، وما يرتبط بها من استغلال ونهب واستنزاف وقهر، **وكانت الكتابات الماركسية من أكثر الأدوات الفكرية فعالية لتفسير الواقع الاجتماعى**، وخاصة **كتابات لينين عن الظاهرة الإمبريالية والرأسمالية**، وكانت كتابات ابراهيم عامر فى المسألة الزراعية وشهدى عطية عن تطور الحركة الوطنية ومحمد أنيس وما جرى مجرى هذا تحل كثيرا من الألغاز وتفك العديد من الشفرات.

لكن العقل العربى لا يستسيغ هذا الذى فعلت..

لا يستسيغ أن تكون متدينا، ثم ترجع إلى كتابات ماركسية، حتى ولو كانت تملك مفاتيح التفسير والتحليل. والعكس أيضا، صحيح!!

كل أهل دائرة ،لا يتعاملون إلا مع المنتمين إلي نفس الدائرة،ويخاصمون فكر الدائرة الأخرى وبذلك يخلطون الأوراق بين أمرين:

الأول،(**حق الاختلاف**)الذى هو خصيصة بشرية،وهى نتيجة طبيعية لما أبدعه الله عز وجل فى الإنسان فردا من فروق،وتباين المكان واختلاف الزمان،فكما لكل إنسان (بصمة)ابهام لاتماثل بصمة ابهام آخر،فلكل إنسان (بصمة) عقل و التى قد لا تتطابق مع آخرين.

والثاني هو (**واجب المعرفة**)الذى تلخص فلسفته المقولة النبوية الرائعة: «**الحكمة ضالة المؤمن فهو أولى بها أنى وجدها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت**»،مما يحتم على صاحب الرأى ،لا أن يعرف كل ما يتصل بمذهبه فقط وإنما كذلك بكل ما يتصل بما يخالفه، وإلا،فلست أدرى:على أى أساس أذن يخالف ويعارض ؟بل أكاد أقول :إن الواجب هنا أكبر وزنا،أعنى أن حاجته لمعرفة الرأى المغاير أشد لأن ما يتصل بما يؤمن هويه،غالبا ما يكون لديه منه الزاد الكافى.

وأنا لا أخفى على أحد أبدا أننى كنت كثير الإعجاب بالكتابات اليسارية عامة والماركسية خاصة رغم أننى ما آمنت بها(الماركسية) فى أى فترة من فترات العمر ،بل لقد كانت ،الرغبة في الإطلاع علي هذه الكتابات تصل إلي حد(النهم)الذى أكاد معه أن أقول أنه ما من شيء كتب فى مصر خاصة منذ أول الخمسينات،فى هذا الاتجاه إلا وقرأته.

وامتد هذا التقدير إلي حرص واضح على مزاملة ومصادقة الكثيرين ،حيث كنت أشعر باستمتاع فكرى لا ينكر،بما يقولون.

كانت أفكار كثيرة توضح لى أبعاد الظاهرة الاستعمارية وسوء الاستغلال الرأسمالي،وتؤكد حقوق الفقراء والمستضعفين ،وتهاجم الاحتكار والاستبداد ،فكأنى بسماعى وبقراءتى لما يدور حول هذا وذاك ،أطير بجناحين إلي عالم أحلام الإنسان.

لكن قراءاتى الإسلامية،فى نفس الوقت،كانت تؤكد لى بما لايدع مجالا للشك أن الإسلام معين لا ينضب لكثير من هذه الأفكار التى تكتسب مصداقية أكثر باستنادها إلى المولى الخالق،رب العالمين،وكان التثقف اليسارى جعلنى أقرأ النص الإسلامى والوقائع الإسلامية بعيون متفتحة تتطلع إلي التطور وتنشد التقدم وتنبذ الجمود والتحجر وتناضل ضد التخلف.

إلي أن حدث ماحدث فيما كان يسمى بمنظومة الدول الاشتراكية..

إن ماحدث لهذه الدول لم يكن مدهشا لمثلى ،وإن كنت لاأخفى دهشتى من(سرعة) ما حدث،ومن (حجم)ماحدث!.

لقد كنت أرى هذه الدول يستحيل أن تكون اشتراكية بالمعنى الذى كنت أجده فى الكتابات الاشتراكية ..**كانت نظما بوليسية ،قهرية،قد توفر لقمة الخبز والمأوى ولكنها تقطع اللسان وتضع على العين غطاء حتى لايعرف الإنسان** عن طريق المشاهدة والمعاينة وإنما عن طريق أذن لا يصب فيها إلا صوت واحد آناء الليل وأطراف النهار .

وإنى لأذكر أنه في أواخر عام ١٩٦٧ كان ترتيبى رقم(١) بين زملائى فى استحقاق السفر للاتحاد السوفيتي للحصول على الدكتوراه،لكننى اعتذرت من شدة احساسي(بالمناخ البوليسي) و(النهج القهرى)القائم هناك.

...هذا فى الوقت الذى كان فيه كل شيء فى مصر ينطق بالتمجيد والتسبيح للاتحاد السوفيتي!!

ومن ثم ،عندما انهارت تلك الدول ،كان ذلك بالنسبة لى ،انهيارا لإستبداد وإحتكار واستغلال وللحكم البوليسى.

لكنه،أبدا لم يمثل لى انهيارا لكثير من الأفكار التى رأيت -وما زلت أرى- أنها صادقة،وأنها أحلام يجب أن يظل الإنسان مناضلا بغية تحويلها إلي واقع معاش.

وبكل الأسى والأسف،كانت صدمة مثلى ..لا نتيجة لهذا الانهيار الذى حدث(للنظم) ،فلقد سعدت به حقا وإنما جاءت الصدمة نتيجة(الأصداء المحلية) التى أراها رأى العين على أرض مصر(طبعا وبلدان عربية أخرى) بين موقع مناضلى الأمس ورافعى رايات التقدم .

(واليسار) الذى أتحدث عنه هنا ليس(المجلة) ،فالحق الذي يجب الاعتراف به ،لا مجاملة ،ولا لأنى أكتب الآن فيها،أنها مازالت تمسك الراية.

- في معظم الأحوال لم نعد نقرأ **التحليلات والكتابات التى تفضح شيطان العصر،الولايات المتحدة الأمريكية**،ومن دارفى فلكها..

- **توارت الكتابات عن الصهيونية العنصرية وخطرها على الأمة العربية**،مع أن دعاوى السلام ما ينبغى أن تجعلنا نغفل عن هذه الطبيعة الشيطانية الشرسة..

-**خافتة هى،وباهتة تلك الكتابات التى تعرى النظام الحاكم من الدعاوى التى يرفعها علي صفحات الصحف وعبر موجات الأثير وعلى شاشة التليفزيون لتظهر سوءته واضحة جلية**:فاتح الأبواب للاحتكار،بانى دولة(الخطف واجرى)والمبشر بمجتمع الاستغلال والتبعية.

-والتقت كتابات يسارية متعددة مع توجهات النظام الحاكم فى أن **الخطر ليس فى الولايات المتحدة ولا فى الاستغلال الاقتصادى ولا فى القهر السياسى ولا فى الظلم الاجتماعى،وإنما هو التطرف(الدينى)!!**

ولو كان هؤلاء، وهؤلاء صادقين مع أنفسهم وعلميين،لأدركوا أن التطرف بالفعل أصبح خطرا على مصر ،لكنه أنواع وأشكال ،وفى كل المجالات،(والدينى)منه إن هو إلا شريحة جزئية،ولن يفلح علاج ،ولن تجدى مواجهة إلا إذا توفرت النظرة الكلية والتناول الشامل.

وحتى نزيد القضية ايضاحا ،لا بد لنا من خطوة قصيرة إلي الوراء ،نعاود مواجهة الحاضر،أملا فى مستقبل مرغوب:

فمنذ أن بدأت مصر تسير فى الطريق الرأسمالى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،وحتى وقت قريب،كنا نلاحظ ،فى بعض الفترات ،أن قيمة الدولار في أنحاء كثيرة من العالم ،احيانا ما تهبط أمام عملات كبرى أخرى ،**إلا فى مصر!!فقد كان الدولار،دائما فى صعود!!.**

وعلى نفس المنوال-اذا استثنينا الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة التى لها متغيراتها الخاصة-فقد وجدنا،على مستوى العالم كله علي وجه التقريب،انحسارا ملحوظا لنظم حكومية كانت ترفع شعارات اليسار ،**إلا فى مصر ،التى بدأت تشهد مشهدا بالغ الغرابة حقا :انتعاشا ملحوظا لقوى اليسار،فى الوقت الذى نشهد فيه أيضا ازديادا ملحوظا فى (رسملة) مصر ودمجها فى منظومة العالم الرأسمالي** ،لا

كشريك وقوة لها كيانها وإرادتها المستقلة،وإنما لتحتل موقعها ضمن دول(الهامش) التابعة لمركز،أو قل ،بصريح العبارة،لدولة المركز..شيطان العصر:الولايات المتحدة الأمريكية.

ولو كان هذا الانتعاش اليسارى باديا في القواعد الشعبية،يحمله رجل الشارع ،لكان الحادث سهل التفسير،اذ سيكون رد فعل طبيعي لاستشراء قوى البغى والاستغلال المستندة في قوى السلطة الحاكمة ،لكنه **انتعاش فى مواقع يمسك النظام الحاكم بمفاتيحها بنفسه**..فى مواقع رأى واعلام وتشريع،بحيث يصعب القول بأن التواجد فيها ،يقوم على معايير الجدارة والاستحقاق وحدها،وإنما لا بد من معيار الرضا والرغبة من المالك الموجه..الحاكم!!

وقبل أن أسوق اجتهادى الخاص فى التفسير ،أرجو أن أؤكد أننى لا أسوقه بدافع(الاتهام) ،ولكنى-أشهد الله-أسوقه بدافع(التنبيه والتحذير) القائم على(الود والتقدير)،وإن كان ثمة (اتهام)،فهو يوجه للنظام الحاكم نفسه وليس لقوى اليسار.

فى أواسط الستينات فتحت السجون والمعتقلات التى كانت تعج بالكثيرين من أهل اليسار ،لا ليذهبوا إلى بيوتهم فحسب،وإنما-كذلك -ليتبوأوا مواقع هامة فى العديد من أجهزة الدولة والسلطة ،وخاصة السياسية والثقافية.واذا كان قد تواكب مع هذا الحدث ،اعلان عبد الناصر-وهو فى زيارة لموسكو-عن اكتشاف مؤامرة من الأخوان المسلمين،مما استتبع اعادة اعتقال وسجن كثيرين منهم،فضلا عن إعدام القيادات،وعلى رأسهم(سيد قطب)،إلا أن أحدا لم يربط بين الحدثين،إذ لم يكن هناك(مد ديني)يحتاج الى مواجهته بطرف آخر مضاد ،وإنما فسر الحدث الأول بأنه نتيجة طبيعية ومنطقية،حيث كانت معظم توجهات النظام الحاكم تسير فى نفس اتجاه مقولات اليسار إلي حد كبير:

- **كان النظام الحاكم يخوض معارك شرسة ضد الامبريالية فى الخارج وضد الاستغلال فى الداخل.**
- **كان النظام الحاكم يساند ويؤازر قوى التحرر فى الدول العربية خاصة** وفي مواقع أخرى من العالم الثالث.
- **كان النظام الحاكم يؤجج مشاعر القومية والوحدة العربية.**
- **كان النظام الحاكم** يبني قاعدة وطنية صناعية حتى يخفف من الحاجة إلي دول الهيمنة والاستغلال.
- كان النظام الحاكم يجدُّ فى نشر **التعليم** ليصل إلي كل موقع وإلى كل مصرى بقدر ما يستطيع.

ومن هنا كان(التعاون)و(التحالف) بين النظام وبين اليسار،فى موقعه الصحيح،وما كان سائدا من مواجهة قبل ذلك هو الذى لم يكن منطقيا ولا طبيعيا.

أما اليوم ،فماذا حدث؟وماذا يحدث؟

- **الديون الخارجية تثقل كاهل الميزانية** وترهن جزءا كبيرا من الدخل القومى لحساب أصحاب الديون.
- **اعتراف وتعاون وعلاقات مع(سرطان الأمة العربية)** الحديث والمعاصر:الدولة الصهيونية العنصرية.
- **تحالف مصرى مع (آخرين) أمريكي:**حرر الكويت ،وتسبب فى تدمير وإذلال وتجويع العراق.
- **استقطاب طبقي حاد**،تتكاثر فيه الملايين والمليارات(المالية) فى أيدى نفر قليل من الأغنياء،وتساقط ملايين (البشر)تحت وطأة الجوع والفقر.
- **خضوع شبه تام لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي** حتى تحصل مصر علي ضمان السير فى الطريق الرأسمالي التابع.
- **انحسار واضح لمجانية التعليم** ومحاصرتها،لرفع التكلفة بحيث يكون أداة فرز طبقي يتيح لمن معهم المال ،المرور ،ويستبعد من ليس معهم.

وهذا كله - وغيره كثير- إنما هو ممارسات مضادة تماما لمقولات اليسار..

لماذا إذن يفتح النظام صدره لقوى اليسار؟ وهل لليسار أن يرحب بذلك؟

إن تفسير سلوك النظام ،إنما يكمن فى محاولة فهم ذلك المسار الذى بدأ النظام يتجهه ،من حيث احتلال موقعه في هامش النظام الرأسمالى العالمى..هذا النظام الذى فقد عدوه التقليدى فى السنوات الثلاث الأخيرة ،وبدأ يفتش عن عدو آخر ،إن لم يهدده اليوم،فقد يهدد غدا ،حيث رآه فيما يسمى(**بالظاهرة الأصولية**)،لا نقول ذلك(تخمينا) وإنما استقراء لبعض أقوال الزعماء ومفكرين غربيين كبار لا يتسع المقام للاستشهاد بها،ولا بد بالتالى للنظام المهيمن أن يبث الرعب فى قلوب النظم التابعة من نفس الظاهرة حتى يضمن توجههم اليه واستمراره ليدفع عنهم(الخطر المزعوم).

واذا كانت جماعات عنف فى التيار الديني فى مصر تقدم،بكل الأسى والأسف المبرر لضرورة مواجهتها بأفعالها الطائشة،فإن هناك شواهد لجماعات أخرى تؤمن بمنطق المجادلة بالتى هى أحسن ،ومع ذلك ، يضيق عليها الخناق وتحاصر،ويسمح لأصوات أخرى من موظفى الحكومة الدينيين،مما يشير إلي رفض النظام للظاهرة بكليتها.

ولأن النظام الحاكم لا يملك الفكر القادر على مواجهة الفكر الآخر،ولأن ثوبه ملطخ بالأوحال والأخبار،اشتدت حاجته إلي مؤازرة فكر يسارى يملك قوة الحجة والمقولات الحسنة.والنظام اذ يمد يده لقوى يسار ،**يشعر بأنه لم يعد خائفا من طمع فى انقلاب سياسى عليه،بعد أن تهاوى الاتحاد السوفيتي ومعظم النظم الشيوعية،وهو كذلك يمد يده لقوى شعرت بحرمان طويل من أن تحتل ما تستحقه من مواقع**.

إن هذا التوجه من النظام الحاكم يمكن أن يكون مفهوما..

لكن استجابة قوى يسار،تحتاج الي وقفة وإلي مراجعة..

إن احتلال بعض الكتاب لمواقع متميزة فى الصحف والمجلات وأجهزة الإعلام ،هو حق طبيعي ينبغى عدم المنازعة فيه،ماداموا قادرين علي العطاء الفكرى والتغذية الثقافية التى تبعث أسباب القوة الذاتية فى جسم الأمة والصحة العقلية لعقل الأمة..

لكن غير الطبيعي- من وجهة نظرى على الأقل- أن يوظف اليسار مواقعه الجديدة لخدمة أهداف النظام الحاكم،والتى هى مؤدية فى نفس الوقت لتحقيق أهداف شيطان العصر:أمريكا ،ومن ثم تبرز علامات استفهام :هل كانت معارك النضال ضد شيطان العصر من قبل مجرد مسايرة للاتحاد السوفيتي وما دام لم يعد موجودا ،نلقى السلاح،أم أن ذلك كان من أجل مبادىء لم تفقد مبرراتها المنطقية والتاريخية بعد،فيستمر النضال؟

كذلك فإن اليسار يقع فى خطأ آخر وهو خطأ التعامل مع التيار الديني وكأنه كل متجانس ،بينما هو حافل بالفصائل والقوى المختلفة.وأكاد أدعى أن الفصيل الممسك بأدوات القتل،غير معترف به من الجميع ،لا من خارج التيار الديني وحده،وإنما من داخله كذلك ..لكن الكارثة ،أن شخصا واحدا يمسك بأداة تهديد بالقتل،يلفت انتباه ،وأنظار

الجميع ويوحي بكثرة مزعومة وقوة موهومة.فكيف يقع اليسار في هذا الخطأ وهو نفسه يحفل بالعديد من الفصائل والشعب والألوان التي قد يصعب حصرها.

إن من حق اليسار بطبيعة الحال أن يضاد ويعترض ويستنكر ما يشاء مما تفرضه المواقف والأحداث ،ولكنني أرجو منه أمرين:

الأول: ألا يضع نفسه ،دائما ،في مواجهة مضادة للتيار الديني بأجمعه،وذلك أن استقراء المقولات الأساسية في الإسلام ،يكشف عن اتفاق كبير بينها وبين مقولاته(التقدمية) ،وفي الوقت نفسه،فإن كلا من الصهيونية والامبريالية عدوان مشتركان:

فالإسلام يحرم استباحة فرد لدم آخر..

والإسلام ينهى عن الاستعباد والاستغلال ويقف في صف الضعفاء والفقراء...

والإسلام ينشد حرية الفكر وحرية العقيدة (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم)

والإسلام يستهدف إعمار الأرض وحسن استغلالها لمصلحة عموم الأمة ..إلى غير هذا وذلك من مقولات .

وإذا كان هناك بعض ممن ينتسبون إليه يفعلون ويقولون بغير ذلك،فليمد اليسار يده إلى آخرين كثيرين يؤمنون بذلك.وعندما أقول(كثيرين) ،لا أقول ذلك(رجما بالغيب)وإنما استقراء للقواعد الشعبية ،وما خفت صوتهم،إلا لأنهم لا يجدون موقعا على صفحات الصحف الكبرى ولا في أجهزة الإعلام بعيدا عن أساليب التزلف والوقوف على الأعتاب.

الأمر الثاني: ألا تغفل عين أصدقائنا عن المتابعة والملاحقة المستمرة لصور الاستغلال الفاضحة والمفزعة ،التي أصبحت تحاصر حاضرنا وتخنق أحلامنا ،وصور التبعية التي أصبحت تسمم واقعنا وتحرق زروع آمالنا.

وإذا كنت في نهاية كلمتي هذه أتمنى بطبيعة الحال الاستجابة لدعوتي،فإنني كذلك أتمنى ألا تضل هذه الكلمة طريقها إلي العقل الواعي الذي يبصر ما فيها من صدق،وألا تضل طريقها إلي القلب السليم الذي لا يسيء الظن فيهرع الى القلم،لا مناقشا ،وإنما مهاجما بانفعال،ولتكن تلك الدعوة فاتحة حوار لا قطعا لطريق و(ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا).

الحركة الإسلامية واليسار
حوار أم تفاعل؟

د. عماد صيام

كان لمجلة اليسار شرف المبادرة بفتح الحوار حول الموقف من جماعات الإسلام السياسي. ومتابعة المداخلات التي نشرت تشير إلى التركيز على تناول متطلبات الحوار وشروطه، أو نقد مواقف جماعات الإسلام السياسي في بعض القضايا. وبصرف النظر عن روح الخصومة الفكرية والسياسية التي عكستها وبدرجات مختلفة معظم المداخلات، فقد أظهرت أيضا محدودية فهم ظاهرة الإسلام السياسي، والتعامل معها بإعتبارها مجرد إتجاه سياسي فكري محافظ، قادر على دغدغة مشاعر الجماهير عبر رطانته الدينية، ويتبناه قطاع من النخبة السياسية في مصر والعالم العربي، وانعكس هذا الفهم بالتالي على نهج التعامل مع فصائل الإسلام السياسي و «حاصره» في الحوار الذي قد يستهدف كشف زيف وادعاء هذا الإتجاه في حالة توفر سوء النية، أو دفعه للتخلي عن أفكاره الدينية المحافظة في أقصى حالات حسن النية.

والحقيقة أن هذا الخلط بين سوء الفهم وسوء النية تجاه فصائل الإسلام السياسي يعود في الأساس إلى رفض التعامل مع الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها **كحركة تغيير إجتماعي تلجأ لتوظيف الدين كإطار أيديولوجي مرجعي تعالج من خلاله قضايا وإشكاليات عملية التغيير وبناء المجتمع الجديد.** وقاد عدم الإقرار بتلك الحقيقة في معظم الأحيان إلى عدم فهم ظاهرة الإسلام السياسي والتطورات التي تحدث في فكر ومواقف الحركة الإسلامية. **واختصر تعاملنا معها إلى النظر إليها من مواقع الخصم.**

وإقرارنا بأن الحركة الإسلامية هي حركة تغيير اجتماعي سوف يرتفع بمستوى تعاملنا معها من مجرد الحوار، ويصل به إلى تبنى فكرة التفاعل الرشيد. الذي يمكن كافة فصائل الحركة السياسية المصرية من تطوير أفكارها ومواقفها بشكل جماعي يخدم في الأساس متطلبات التغيير والتقدم الاجتماعي. الذي أصبح المخرج الوحيد أمام المجتمع المصري لتجاوز أزماته.

والتفاعل الرشيد مع الحركة الإسلامية يستلزم أول مايستلزم فهم أساليب جماعات الإسلام السياسي في بناء نفوذها الفكري والجماهيري والسياسي، وهي المجالات الأساسية التي يتفاعل ويتكامل فيها الفكر والفعل السياسي. وعلى الرغم من الغياب المعرفي الدقيق في هذا المجال، إلا أن المتابعة الأولية للتراث النظري والممارسات العملية لفصائل الإسلام السياسي على اختلافها، تشير إلى وجود حزمة من الأساليب تشكل في مجموعها نهجا حركيا للتغيير وضع قواعده الأولى **«حسن البنا»**. ويقوم على **«بناء القوة»** و **«التغيير من أسفل»**. بمعنى مراكمة وتجميع مصادر القوة بمختلف صورها، وعلى نطاق واسع يشمل المجتمع بأسره بحيث تأتي عملية امتلاكهم للسلطة السياسية مجرد تقرير لأمر واقع، وخطوة أخيرة ومنطقية تعبر عن المفردات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لوضع مستقر. وهو مابسطه نشطاء الإخوان منذ زمن طويل وفي حياة **«حسن البنا»**، حينما أعلنوا استهدافهم بناء الفرد المسلم، الذي يكوّن الأسرة المسلمة، التي يتشكل منها المجتمع المسلم، الذي يقيم تلقائيا الحكومة الإسلامية.

والقراءة الدقيقة لأدبيات الحركة الإسلامية تظهر أن آلية بناء القوة تعتمد على مستويين مترابطين **الأول يحدد درجة تفاعل جماعات الإسلام السياسي مع المجتمع، والثاني مستوى إعداد النشطاء وتأهيلهم وتثقيلهم للفكرة**

الإسلامية. كما تشير تلك القراءة إلى التدرج فى ممارسات فصائل الإسلام السياسى فى مستوى إنجازها لأهدافها. وإذا كان هذا التدرج يرتبط دوما بمساحة انتشارها وحجم نفوذها الفعلى. فهو لايعنى كذلك وجود مراحل متميزة أو منفصلة فى أساليب بناء القوة التى يلجأ لها نشطاء جماعات الإسلام السياسى. حيث نجد تداخل واستمرار تلك المراحل بحيث تمارس فى نفس اللحظة مستويات متعددة للحركة والنشاط تلائم القدرات المتنامية والمتفاوتة لنشطاء الحركة. وتراعى حدود تطورها الفعلى. وتوظفها جميعا دون هدر أو تعطيل. وهو مايضمن اتساع نفوذ الحركة وتأثيرها وسط فئات اجتماعية عديدة ومتنوعة.

ويقودنا تعدد مستويات وأساليب «بناء القوة» إلى حقيقة الخلاف بين منظمات الإسلام السياسى والذى يعود أساسا إلى اختلاف التفضيلات والخيارات ودرجة التركيز على مستوى حركى دون الآخر. هذا الخلاف الذى يلبس فى كل الأحيان ثوبا فقهيا وفكريا. ونتيجة لتوحد المرجعية الأيديولوجية لكل فصائل الإسلام السياسى، وعدم قدرة المواطن العادى على التلمس الواضح للخلافات الفكرية أو الفقهية الموجودة بينها، يظهر نوع من التكامل والتساند الوظيفى بين أنشطة وجهود تلك الجماعات على اختلافها وبصرف النظر عن تصنيفها بين تيارات متطرفة أو معتدلة. وهذا التناول الخاطف لمضمون فلسفة **«بناء القوة» و «التغيير من أسفل»** التى تتبناها جماعات الإسلام السياسى يقودنا فى إطار طرح فكرة التفاعل الرشيد إلى مجموعة من النتائج مفترض أن تشكل أفق ونهج التعامل مع الحركة الإسلامية كحركة تغيير اجتماعى. تلك النتائج هى :

١ - إن لحظات التعاون وعدم التصادم بين فصائل الحركة الإسلامية والنظام السياسى تتجاوز حدود الاتهامات التاريخية التى كيلت للحركة الإسلامية بأنها أداة فى يد الاتجاهات الرجعية، بزعم عداء الحركة للأفكار الديمقراطية والاشتراكية، فالحقيقة أننا هنا أمام **تكتيك سياسى على درجة عالية من البراجماتية** يستهدف فى كافة الأحوال تحجيم الميول القمعية لدى النظام الحاكم وتأجيل لحظات الصدام معه، كلما كان ذلك متاحا، لإعطاء الحركة الإسلامية مجالا أوسع لاستقطاب مزيد من الأنصار لخطها الفكرى والسياسى. بما يدعم باستمرار موقعها فى هيكل بناء القوة. وهو مايسهم بدوره فى زيادة قدرة الحركة على مواجهة الضغوط الواقعة عليها. ويحسن فرصها لتأجيل الصدام أو تضييق نطاقه إن وقع. وهو مايمكن استثماره جيدا فى دفع جماعات الإسلام السياسى التى لاتتبنى العنف كأداة أساسية للتغيير للضغط على الجماعات التى تتبنى العنف السياسى وحصارها. خشية أن يؤدى شططها وجموحها إلى التعجيل بصدام قاس وشامل مع مجمل الحركة الإسلامية. وهو ماسوف يضطر بالضرورة الجماعات التى لا تنتهج العنف كأساس للتغيير لإدخال العديد من التغييرات على منظومة أفكارها.

٢ - إن فلسفة **«بناء القوة» و «التغيير من أسفل»** تستند إلى تجميع مصادرالقوة والنفوذ على نطاق المجتمع بأسره، لخلق واقع اقتصادى وسياسى وثقافى تصبح معه إقامة سلطة الدولة الإسلامية مجرد «تحصيل حاصل»، وهو مايتعارض مع استخدام العنف منذ البداية وعلى نطاق واسع. حيث لا تجدى القوة فى إعادة الصياغة الإسلامية لوجدان وعقل الأمة. وهو الشرط السابق لقيام الدولة الإسلامية. كما يراها نشطاء الحركة. وبالتالى عدم جدوى الانقلاب من أعلى. وهو مايفتح الباب بتقديرنا أمام فصائل الإسلام السياسى على المدى الطويل وعبر الممارسة العملية ذات الأفق البراجماتى، للقبول بالعديد من القيم الديمقراطية التى لا تتعارض مع جوهر العقيدة الإسلامية، مثل حق الأمة فى اختيار شكل الحكم **(النظام السياسى)** وحق الاختلاف والاجتهاد **(التعددية)**، ومرجعية الأمة النهائية فى تحديد الحاكم واختياره **(تداول السلطة)**.

حسن البنا



إلا أن قبول فصائل الإسلام السياسى بتلك القيم، واندماجها فى نسيج خطابهم السياسى والفكرى، وتجسدها فى أساليب حركتهم ومؤسساتهم الجماهيرية والسياسية، سوف يظل مرهونا بتبنى المجتمع بكافة قواه الاجتماعية وفصائله السياسية لتلك القيم. بحيث تشغل موقعا مركزيا فى وعيه الاجتماعى وثقافته السياسية. وهو مايتيح للمجتمع بذاته القدرة على عزل وحصار أى تيار فكرى أو فصل سياسى يعادى تلك القيم.

٣ - تشير ممارسات وتاريخ الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها إلى أنها **حركة سياسية بالأساس، وإن كانت توظف الدين**، وعدم إعطائها كل الشرعية القانونية والسياسية، والتعامل معها كحركة سياسية عليها الالتزام بقواعد الصراع السياسى وأساليبه، يمنحها إمكانيات متزايدة لتوظيف الدين والمؤسسات الدينية. بما لهما من تأثير حاسم، ويكفى هنا أن نشير إلى الإمكانيات التمويلية والتنظيمية والسياسية التى تمنحها المساجد لكافة فصائل الحركة الإسلامية. وفى مقدمتها الفصائل التى تنتهج العنف السياسى. **وبالتالى فإن إعطائها الشرعية القانونية والسياسية سوف يلزمها بالتقيد بأساليب وقواعد الصراع السياسى، ويخرج بها من أروقة المساجد إلى مقرات الأحزاب**، وهو ماسوف يكون له أثره البعيد فى تأكيد الأطروحات السياسية والحد من الخطاب الدينى أكثر أسلحتها قداسة وفعلية.

والخلاصة أن تبنى فكرة التفاعل الرشيد مع الحركة الإسلامية يمكن أن يسهم فى دفع قطاعات واسعة من فصائل الحركة الإسلامية التى لا تتبنى العنف لمواجهة الجماعات التى تتبناه، فكريا وحركيا، وبحيث يمكن حصر عنف الدولة الموجه ضدنا جميعا فى أضيق نطاق. وفقط فى إطار المشروعية القانونية. التى نصنع نحن جميعا نطاقها وحدودها التى لا يجب تجاوزها.

كذلك فإن التفاعل الرشيد يعنى ضرورة إعطاء الشرعية السياسية والقانونية لفصائل الإسلام السياسى كأنجح السبل لوضع هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية فى حجمها الطبيعى. والتفاعل الرشيد يعنى أخيرا أن الكفاح من أجل تبنى المجتمع للقيم الديمقراطية هو أحد وسائل دفع الحركة الإسلامية لتبنيها. أما قبل هذا وبدون هذا فالحوار. الذى مازال حتى الآن من طرف واحد . سوف يظل حوارا للطرشان.

إرفعوا أيديكم عن النقابات المهنية!

فاز تيار الإسلام السياسى بأغلبية مقاعد مجلس نقابة المحامين، ليرتفع عدد النقابات المهنية، التى يحوز أغلبية مقاعدها، إلى ست نقابات مهنية- من بين ١٣ نقابة-، هى الأطباء وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين والمهندسين والتجاريين والمحامين، ولم يبق بعيدا عن نفوذه من النقابات المهنية الكبرى سوى نقابتى المعلمين والزراعيين وله بين صفوفهما نفوذ يرشحه للفوز بأغلبية المقاعد فى مجلسيهما خلال سنوات قليلة!

ولامعنى لهذه النتيجة، إلا أن الاتجاه العام داخل القسم الهام من النخبة المصرية المثقفة، يؤيد تيار الاسلام السياسى، ويختاره بإرادته الحرة، إذ لايستطيع أحد أن يزعم بأن أعضاء هذه النقابات يفتقدون للوعى، أو للقدرة على التمييز بين التيارات والأفكار السياسية، كما أن أحدا لايتسطيع أن يتهم هذه الانتخابات بالتزوير، ولا أهمية للقول بأن الذين شاركوا فى أنتخابات المحامين، لايزيدون عن ١٢٪ ممن لهم حق الانتخاب، وأن غياب الأغلبية الصامتة أدى لفوزهم. فقد فاز غيرهم فى إنتخابات سابقة، بنسبة الحضور ذاتها، فلم يقل أحد هذا الكلام، ولو كانت هذه الأغلبية الصامتة تعارضهم، أو تؤيد غيرهم لحرصت على المشاركة فى الانتخابات ، لإبداء رأيها.

ولايستطيع أى ديمقراطى مهما كان موقفه من تيار الاسلام السياسى إلا أن يهنئه بهذا الفوز، وخاصة أن الذين فازوا ينتمون للفصائل الاكثر ديمقراطية منه، الذين يقبلون الاحتكام إلى أصوات الناخبين، فى مواجهة دعاة العنف والانقلاب، ممن يعتبرون الديمقراطية، جاهلية وطاغوتا، فضلا عن أن الطريقة التى ستدير بها هذه المجالس شئون نقاباتها، ستكون محكا لاختبار مدى اخلاص تيار الاسلام السياسى، لقواعد الديمقراطية وشروطها، مما يغنى العمل الديمقراطى بشكل عام.

ويبقى السؤال الأكثر أهمية وخطورة، الذى هرب الجميع من الاجابة عليه، وهو :لماذا يفوز تيار الاسلام السياسى بأغلبية المقاعد فى نقابات النخبة المصرية المثقفة .. وخاصة فى نقابة المحامين،، أقدم النقابات المهنية المصرية، ذات التاريخ العريق فى الدفاع عن القومية والعلمانية والديمقراطية؟!

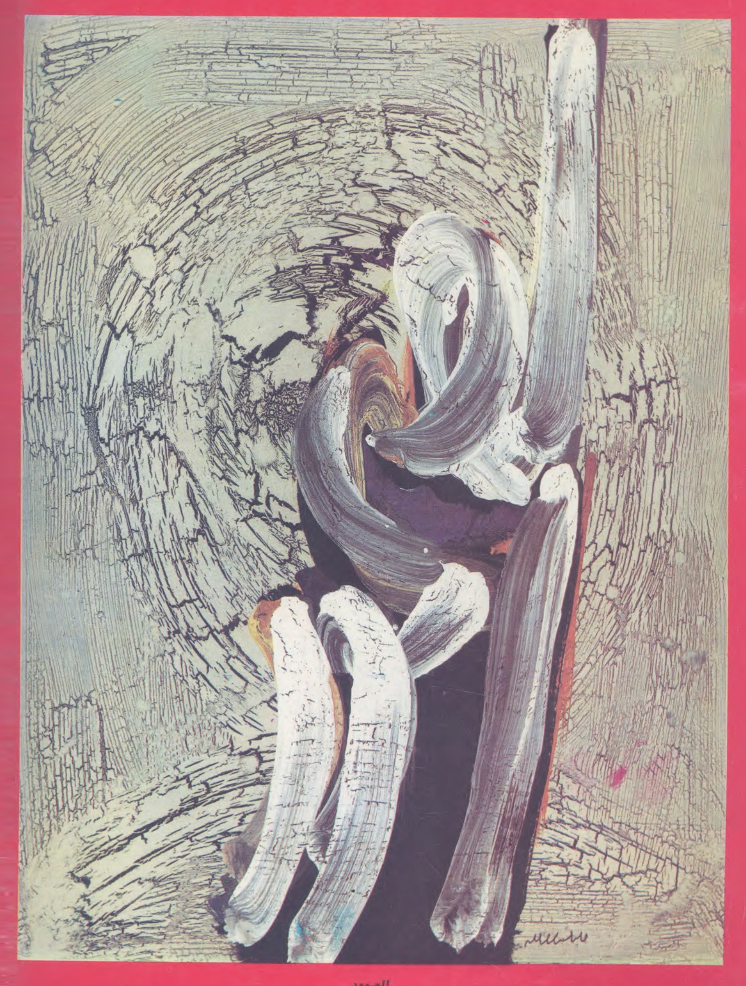
المسئول الأول هو الحكومة، التى تحاول منذ أربعين عاما السيطرة على تلك النقابات، والتدخل فى شئونها، وتحويلها من منظمات جماهيرية مستقلة تدافع عن مصالح أعضائها، إلى ذيول للسلطة التنفيذية، فيصبح وزير التربية هو نقيب المعلمين، ووزير الأشغال هو نقيب المهندسين ووزير الصحة هو نقيب الأطباء ورئيس مجلس إدارة أى مؤسسة صحفية هو نقيب الصحفيين، وقد تكفل هؤلاء جميعا بإفساد هذه النقابات، وحولوها الى مراكز للوجاهة الاجتماعية وملأوها بميليشات من الفاسدين التابعين لهم، فكان طبيعيا أن يكون الذى كان!

والمسئول الأول مكرر، هو أحزاب المعارضة، التى تخلى القسم الأكبر منها عن معارضته، يأسا أوضعفا، بحيث يبدو تيار الاسلام السياسى الآن، هو حزب المعارضة الأشد عودا، والاكثر تعبيرا عن سخط الجميع، سواء بين صفوف الجماهير، أو بين صفوف النخبة!

فهل يتنبه الطرفان، للأسباب الحقيقة لهذا الفوز فترفع الحكومة يدها عن النقابات المهنية وتعيدلها استقلالها وتكف عن دعم الفاسدين من ميليشاتها وتطلق حرية المنافسة السياسية بين الجميع، وهل تستعيد أحزاب المعارضة حيويتها، قبل أن يدركنا الطوفان، فتغرى الإنتصارات المتتالية القسم الديمقراطى من تيار الاسلام السياسى، بالانقلاب على الديمقراطية، والانضمام الى من يعتبرونها طاغوتا وجاهلية، ومن بينهم حكومتنا الرشيدة ، فنخسر ويخسرون ويخسر الوطن كل أمل فى المستقبل!.

صلاح عيسى


مصر للطيران



الصمود

للفنان الكبير: حامد عبد الله